



a32101

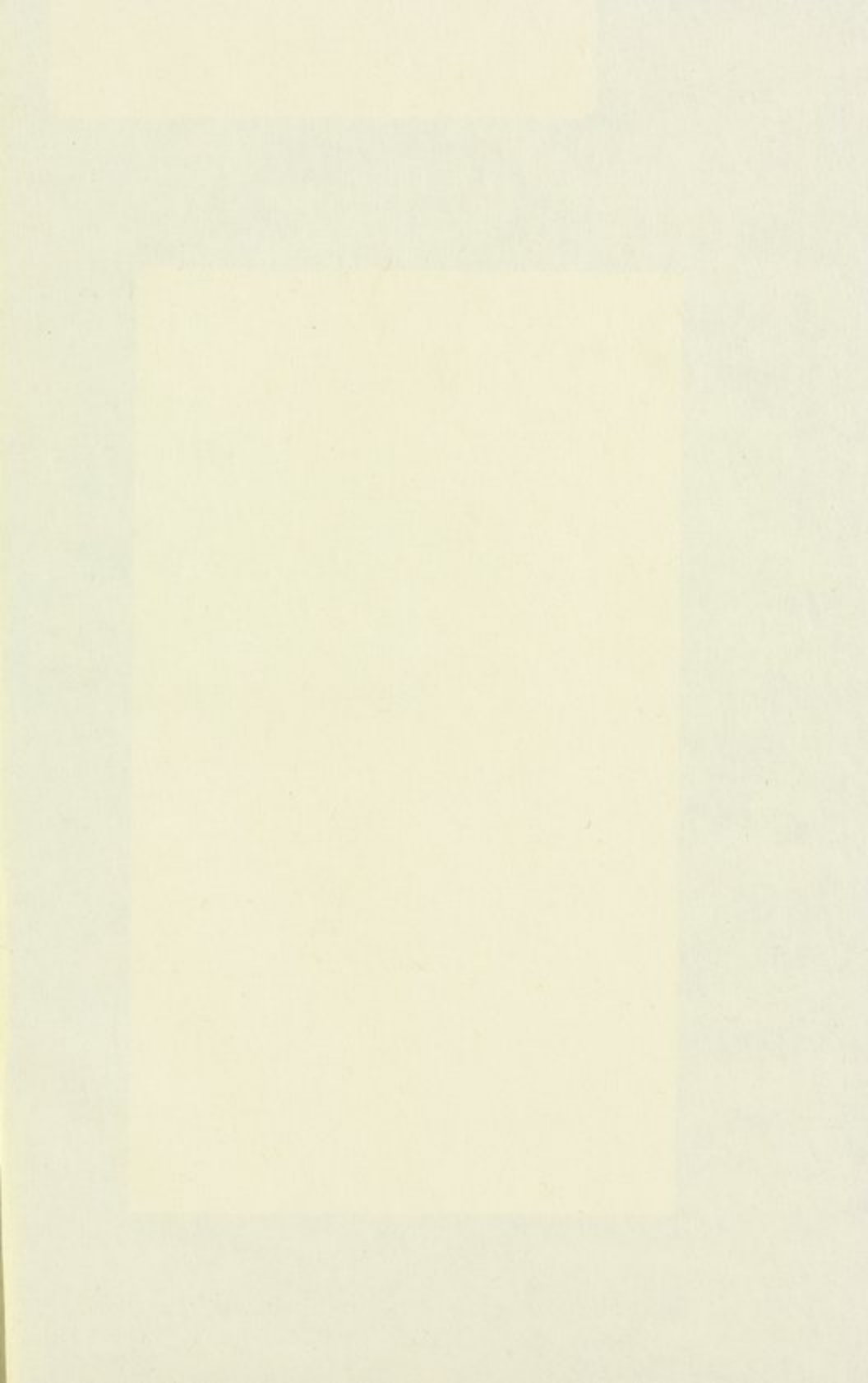


015593385b

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

--	--



Shirāzī

الفِئْتَمَةُ

كِتَابُ الْاَلَاكِ

المَجْرُوعُ الثَّانِي

آيَةُ اَنَّهُ الْمَجَاهِدُ
اَحْمَدُ الرَّسِيْدُ مُحَمَّدُ اَحْسَيْنِي الشِّرَازِي
دَامَ ظِلُّهُ

(Arab)

BP194

.2

.T4.S4

1970z

vol. 63

الطبعة الاولى

طبع من هذا الكتاب ٢٠٠٠ نسخة

عام ١٤٠٣ هـ

مطبعة

بيد الشهداء عليه السلام

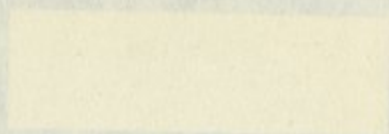
ایران - قم



32101 015593385

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على محمد وآله الطيبين
الطاهرين، واللعنة على أعدائهم أجمعين إلى قيام يوم الدين.



فصل

في احكام ارث الازواج

وفيه مسائل :

الاولى : الزوجة الدائمة تراث ما دامت في حباله الزوج ، وكانت خالية من موانع الارث، كالكفر والقتل والرق ، سواء دخل بها الزوج أولاً ، وذلك لصدق اسم الزوجة ولو بدون الدخول ، بل بدون الذهاب الى بيت الزوج ، اذ المعتبر العقد .

ولو شك في انه هل كان العقد دواماً ، أو متعة ؟ حكم عليه بالدوام ، لان التوقيت قيد لا يعلم به ، فالاصل عدمه ، ومعه لامجال لاصالة عدم الارث .
وهل يصح في الفضولي الاجازة بعد الموت ، لا يبعد ذلك ، كما دل على صحة قبول الطفلة بعد مسوت الزوج والمناط عام ، ولان الاثر ليس خاصاً بالملامسة حتى يقال بانتفائها بالموت فتأمل .

وكذا يرثها الزوج ، وان لم يدخل بها ، وقد ادعى في الجواهر في الارث وان لم يكن دخول - فسي كلا الطرفين - الاجماع بقسميه ، وكذا ادعاه

المستند وغيره ، والنصوص المستفيضة :

ففي صحيح محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألت عن الرجل يتزوج المرأة ثم يموت قبل أن يدخل بها ؟ فقال عليه السلام : لها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً ، وان كان سمى لها مهر العين صداقاً فلها نصفه ، وان لم يكن سمى لها مهراً فلا مهر لها .

وعن عبدالرحمان بن أبي عبدالله عليه السلام ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ، عن رجل تزوج امرأة ولم يفرض لها صداقاً ، فمات عنها أو طلقها قبل أن يدخل بها ما لها عليه ؟ فقال عليه السلام : ليس لها صداق وهي ترثه ويرثها .

الى غيرهما من الروايات كصحيحتي عبيد والحلي ، وموثقتي ابن أبي يعفور وعبيد ، وروايتي الحلي والدعائم .

نعم ، يستثنى من ارث الزوجة له ما لو تزوج المريض ومات في مرضه قبل الدخول بها ، حيث انها لا ترثه ، كما يأتي الكلام فيه انشاء الله تعالى . قال في الشرائع : ولو طلقت رجعية توارثا اذا مات أحدهما في العدة ، لانها بحكم الزوجة ، ولا ترث البائن ولا تورث كالمطلقة الثالثة والتي لم يدخل بها واليايسة ، وليس في سنهاتحيض والمختلعة والمبارات والمعتمدة عن وطى الشبهة أو الفسخ .

أقول : أما ارث الرجعية وارث الزوج منها ، فاجماعي اجماعاً مستفيضاً نقله ، ولا اشكال فيه ولا خلاف ، ويدل عليه متواتر الروايات .

فمن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : اذا طلقت المرأة ثم توفي عنها زوجها وهي في عدة منه لم تحرم عليه ، فانها ترثه ويرثها ما دامت فسي الدم من حيضتها الثانية من التطليقتين الاولتين ، فان طلقها الثالثة فانها لا ترث من زوجها شيئاً ، ولا يرث منها .

وعن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا طلق الرجل وهو صحيح لارجعة له عليها لم يرثها ، وقال : وهو يرث ويورث مالم ترالدم من الحيضة الثالثة اذا كان له عليها رجعة .

وعن زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : المطلقة ترث وتورث مالم ترالدم الثالث فاذا رأته فقد انقطع .

وعنه ، قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ، عن الرجل يطلق المرأة ؟ فقال يرثها وترثه ما دام له عليها رجعة .

وعن محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل طلق امرأته تطليقة على طهر ثم توفي عنها ، وهي في عدتها ؟ قال : ترثه ثم تعتد عدة المتوفى عنها زوجها ، وان ماتت قبل انقضاء العدة منه ورثها وورثته . السى غيرها .

وأما عدم التوارث مع عدم الرجعة فبلا اشكال ولاخلاف ، بل اجماعاً . أما في وطى الشبهة ، فانهما ليسا بزوجين أصلاً ، وأما في سائر البائئات سواء كانت بائنة مع عدة أو بدونها كالمطلقة بدون دخول ونحوها ، فالدليل عليه جملة من الروايات التي تقدمت بعضها ، والتي منها أيضاً صحيحة يزيد الكناسي ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ترث المختلعة والمخيرة والمبارات والمستأجرة في طلاقها هؤلاء لا يرثن شيئاً في عدتهن ، لان العصمة قد انقطعت فيما بينهن ، وبين أزواجهن من ساعتهم فلا رجعة لأزواجهن ولا ميراث بينهم .

وعن عبد الأعلى مولى آل سام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : المستأجرة في طلاقها اذا قالت لزوجها طلقني فطلقها بامرها ورضاها فانها تطليقة بائنة ولا رجعة له عليها ولا ميراث بينهما وهي تعتد منه ثلاثة أشهر أو ثلاثة قروء .

وقال أبو عبدالله عليه السلام في الرجل يطلق امرأته طلاقاً لا يملك فيه الرجعة ، قال: قد بانث منه بتطبيقه ولا ميراث بينهما في العدة . الى غيرها من الروايات . وقد تقدم ان الارث من الدية ايضاً نصاً واجماعاً .

وبذلك يظهر ، لزوم تقييد صحيحة الحلبي بالبائن : عن الرجل يحضره الموت فيطلق امرأته ، هل يجوز طلاقه ؟ قال : نعم وان مات ورثته ، وان ماتت لم يرثها ، فان جزئها الثاني مطلق يلزم تقييده بالبائن .

كما يظهر لزوم علاج لموثقة يحيى الارزق ، قال عليه السلام : المطلقة ثلاثاً تارث وتورث ما دامت في عدتها ، فقد حملها التهذيبيان - كما في المستند - على ما اذا وقعت الثلاث في مجلس واحد فتحسب بواحدة يملك معها الرجعة ، قال : وهو حسن ، حيث اشتهر التطبيق بهذا النحو بين العامة .

ثم انه يستثنى من عدم ارث الطلاق البائن ما لو طلقها مريضاً ومات في ذلك المرض ولم تتزوج فانها ترثه دونه ما بين الطلاق وبين فوته في ذلك المرض الى سنة . وعن النهاية والوسيلة التوارث في العدة اذا كان الطلاق في المرض . فقد روي ابو العباس ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا طلق الرجل المرأة في مرضه ورثته ما دام في مرضه ذلك ، وان انقضت عدتها الا ان يصح منه ، قلت : فان طال به المرض ؟ قال : ما بينه وبين سنة .

وعن أبان عن رجل ، عن أبي عبدالله عليه السلام : في رجل طلق امرأته تطليقتين في صحة ثم طلقها وهو مريض ؟ قال عليه السلام : ترثه ما دام في مرضه وان كان الى سنة .

وعن عبد الرحمان بن الحجاج ، عن حدثه ، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل المريض يطلق امرأته وهو مريض ؟ قال عليه السلام : ان مات في مرضه ذلك وهي مقيمة عليه لم تتزوج ورثته ، وان تزوجت فقد رضيت بالذي صنع ولا ميراث

لها ، الى غيرها .

وحيث ان تفصيل الكلام في ذلك في [كتاب الطلاق] نكتفي منه بهذا

المقدار هنا .

ثم ان القواعد قال : ولو رجعت المختلعة أو المبرات في البذل في العدة

توارثا على اشكال .

وقال في مفتاح الكرامة: التوارث يبني على أحد أمرين صيرورته رجعياً ،

أو مساواته له في جميع الاحكام ، والاول مبني على انه لامعنى للرجعي الا ما ملكت الرجل الرجعة فيه ، والثاني على ان المساوات في أقوى الاحكام تقتضي

المساوات في الباقي ، والامران وما بنيا عليه في محل تأمل ، الى آخر كلامه .

أقول : لعل الاقرب رجوع حكم الرجعة ، لاطلاق أدلته وانصراف دليل

عدم ارث المختلعة الى عدم انقلابها رجعية ، خصوصاً بعد قوله إِنَّمَا في صحيحة

يزيد : فلا رجعة لازواجهن .

أما قول العلامة : اذا كان يمكنه الرجوع ، فقد قال في الجواهر : أي بأن

لم يكن قد تزوج باختها ، أو بخامسة ، ينشأ من ثبوت احكام البينونة أولاً ؟

فتستصحب الى ظهور المعارض ، ومن انقلابه رجعياً فتثبت له أحكامه التي منها ذلك بل لعله كذلك وان لم يكن له الرجوع للتزويج بالاخت أو الخامسة - انتهى .

واولى من ذلك ، ما اذا حرم عليه الرجوع شرعاً لنذر ونحوه ، وان صح

له ، اذ لامنافات بين الحكم الوضعي والتكليفي .

ولو تغير اجتهاده أو تقليده الى حرمة زوجته المطلقة لارتضاعه معها عشر

رضعات مثلاً ، مما كان يصح نكاحه بها سابقاً ، لان تقليده أو اجتهاده كان حرمة

المرتضع خمس عشر رضعة ، فهل يبرث باعتبار ان السابق كان محكوماً

بالزوجية أولاً ؟ لان الواقعة لا تتحمل اجتهادين كما عن الفصول ، فحرمة

الان توجب عدم ترتب، اي من الاثار الا آثار وطى الشبهة؟ احتمالان، وان كان لا يبعد الارث لان تغير الاجتهاد أو التقليد لا يوجب عدم ترتيب آثار السابق. وقد ذكرنا مثله فيما لو فرى مثلاً ودجاً حين كان يصح له الذبيحة بذلك، ثم تغير رأيه وهي باقية، فان مقتضى القاعدة الحلية، الى غير ذلك.

وكذا اذا طلق زوجته عند من كان اجتهاده السابق أو تقليده يراه عادلاً، وتزوج بالاخت أو الخامسة ثم تغير نظره الى عدم عدالة من أجرى عنده الصيغة فان ذلك لا يوجب بطلان الطلاق، وبقاء الزوجية مما يسبب بطلان عقد الخامسة أو الاخت، أو البنت، فيما لم تكن الام مدخولاً بها، ولذا قلنا في بعض مباحث [الفقه والاصول] ان ما ذكره الفصول هو مقتضى القاعدة.

قال في الجواهر - بعد كلامه السابق - : ومنه ينقدح الكلام في الرجعي اذا صار بائناً بالعارض باسقاط حق الرجوع أو غير ذلك، وكان دوران الارث وعدمه على استحقاق الرجوع فعلاً، وعدمه لا يخلو من قوة.

أقول : وذلك لما تقدم من قوله عَلَيْهَا : فلا رجعة لازواجهن . وغيره . وتفصيل الكلام في ذلك في [كتاب الخلع] .

(مسألة ١-) قال في الشرائع : للزوجة مع عدم الولد الربع ولو كس أكثر من واحدة كن شركاء فيه بالسوية، ولو كان له ولد كان لهن الثمن بالسوية، وكذا لو كانت واحدة لا يزدن عليه شيئاً .

أقول : عن ابن ادريس، وفي المستند الاجماع على ذلك، ويدل عليه جملة من الروايات :

مثل ما رواه ابو عمرو العبدى، عن علي بن أبي طالب عَلَيْهَا في حديث انه قال : ولا يزداد الزوج على النصف ولا ينقص من الربع، ولا تزداد المرأة على الربع ولا تنقص من الثمن، وان كن أربعاً أو دون ذلك فهن فيه سواء .

قال فضل بن شاذان وهو راوي الحديث بسنده الى العبدى : و هذا حديث صحيح على موافقة الكتاب .

وكصحيحة علي بن مهزيار الاثنية ، عن محمد بن حمزة العلوي ، ورواية أبي بصير . فيمن تزوج أربع نسوة الاثنية أيضاً .

ورواية الدعائم ، عن الصادق ، عن أبيه ، عن آبائه عليهم السلام قال : ان الله عز وجل أدخل الزوج والزوجة في الفريضة فلا ينقصان من فريضتهما شيئاً ولا يزدان عليهما ، يأخذ الزوج أبدأ النصف أو الربع ، والمرأة الربع أو الثمن ، لا ينقص الرجل عن الربع ، ولا المرأة عن الثمن كان معهما من كان ، ولا يزدان شيئاً بعد النصف والربع ان لم يكن معهما أحد .

أقول : بالنسبة الى الزوج يراد به لا يزداد فرضاً لارداً للروايات المتواترة بأن له كل المال اذا لم يكن معه أحد .

ثم لافرق في ارث أحدهما عن الاخرين الدخول وعدمه نصاً واجماعاً ، ادعاه غير واحد ، كما تقدم من رواية محمد بن مسلم وعبد الرحمان بن أبي عبد الله عليه السلام .

وفي رواية الدعائم ، عن علي عليه السلام ، انه سأل عن المتوفي عنها زوجها قبل ان يدخل بها هل عليها عدة؟ قال : نعم عليها العدة ولها الميراث كاملاً . ومثلها في الحكم روايته عن أبي جعفر عليه السلام ، وروايته عن جعفر بن محمد عليه السلام . وحيث قد تقدم ارث الزوجة المطلقة في حال مرض الزوج الى سنة امكن ارث أكثر من أربع ، كما لو طلق المريض أربعاً وخرج من العدة ثم تزوج أربعاً ، وهكذا كما ورد في بعض التواريخ : ان المغيرة بن شعبة كان يطلق أربعاً ، ويتزوج أربعاً ، فانه اذا مات قبل بلوغ السنة في ذلك المرض من غير برء ولم تتزوج المطلقة ورث الباقيات ، والمطلقات الربع أو الثمن بينهن بالسوية .

ومن الواضح اشتراط عدم الكفر ، حيث بنينا على صحة نكاح الكتابية دواماً، وقد صرح بمسألة ارث الزيادة من الاربع الجواهر وغيره .
ثم انه لافرق في ارث الزوجة الثمن ان يكون الولد منها ، أو من غيرها كما لافرق في ارث الزوج الربع ان يكون ولدها منه أو من غيره .
نعم ، يلزم شرعية الولد ولو بالاقرار والبينة ووطي الشبهة لاولد الزنا ، لانه ليس بولد شرعاً .

ثم انه اذا لم يعلم هل انها خرجت من العدة حتى لاترث ، أو لاحتى ترث فاذا لم يمكن استفسارها بأن ماتت مثلاً ، فلايبعد استصحاب بقاء العدة ، وان امكن الاستفسار وقالت انها خرجت من العدة فلا اشكال لاقرار العقلاء ، وان قالت انها لم تخرج وصدقها الورثة فلا اشكال ايضاً .

أما اذا كذبوها فان اقاموا بينة فهو والاّ حلفت وأخذت الارث .

ويؤيده مارواه المناقب ، عن محمد بن يحيى قال : كان لرجل امرأتان امرأة من الانصار ، وامرأة من بني هاشم ، فطلق الانصارية ، ثم مات بعد مدة فذكرت الانصارية التي طلقها انها في عدتها ، وأقامت عند عثمان البينة بميراثها منه ، فلم يدر ما يحكم به ، وردهم الى علي عليه السلام ، فقال عليه السلام : تحلف انها لم تحض بعد ان طلقها ثلاث حيض وترثه ، فقال عثمان للهاشمية : هذا قضاء ابن عمك ، قالت : قد رضيت له فلتحلف وترث فتخرجت الانصارية من اليمين وتركت الميراث .

ثم انها لو لم تعلم هي هل خرجت عن العدة كان لها الاستصحاب ، وكذلك اذا شك الزوج بعد موتها .

(مسألة - ٢ -) اذا طلق واحدة من أربع وتزوج باخرى ثم مات

واشبهت المطلقة في الزوجات الاول كان للاخير ربع الربع بدون الولد

وربع الثمن مع الولد لمعلومية استحقاتها ذلك ، اذ الفرض ان الاشتباه في غيرها ، والباقي من الثمن ، أو الربع يقسم بين الاربع بالسوية ، وظاهرهم الاجماع عليه الا من الحلّي ، وذلك لقاعدة العدل ، ولقول الجواهر وغيره بتعارض الاحتمالين في كل منهن فهو كما لو تداعياه اثنان خارجان مع تعارض بيئتهما .

ولصحيح أبي بصير ، سأل أبا جعفر عليه السلام ، عن رجل تزوج أربع نسوة في عقد واحد ؟ أو قال : في مجلس واحد ومهورهن مختلفة ؟

قال عليه السلام : جائز له ولهن ، قال : أرأيت ان هو خرج الى بعض البلدان فطلق واحدة من الاربع ، واشهد على طلاقها قوماً من أهل تلك البلاد وهم لا يعرفون المرأة ثم تزوج امرأة من أهل تلك البلاد بعد انقضاء عدة التي طلق ثم مات بعد ما دخل بها ، كيف يقسم ميراثه ؟

قال : ان كان له ولد ، فان للمرأة التي تزوجها أخيراً من أهل تلك البلاد ربع ثمن ماترك ، وان عرفت التي طلق من الاربع نفسها ونسبها فلا شيء لها من الميراث وعليها العدة ، وان لم يعرف التي طلق من الاربع نسوة اقتسمن الاربع نسوة ، ثلاثة أرباع ثمن ماترك بينهن جميعاً وعليهن العدة جمعاً .

أما ابن ادريس ، فلم يعمل بالخبر على أصله من عدم العمل بالخبر الواحد وحكم باستخراج المطلقة بالقرعة ، لانها لكل أمر مشكل ، وهو غير ظاهر الوجه بعد النص الصحيح ، والقاعدة المقدمة على القرعة ، لان المورد من الامور المالية ، وقد ذكرنا ان الامور المالية مورد القاعدة لا القرعة .

وعليه ، فاللازم عدم الاقتصار على مورد النص ، بل يشمل كل ما أشبهه ، كما لو اشتبهت المطلقة في اثنتين ، أو ثلاث ، أو في جملة الخمس ، أو كان للمطلق دون الاربع فطلق واحدة وتزوج باخرى ، وحصل الاشتباه بواحدة

أو أكثر ، أو لم يتزوج فاشتبهت المطلقات بالمباقيات ، أو بعضهن ، أو طلق
 أزيد من واحدة وتزوج كذلك ، كما لو طلق أربع وتزوج بأربع واشتبهن ،
 أو فسخ نكاح واحدة لعب أو غيره أو أزيد وتزوج غيرها ، أو لم يتزوج ، أو
 تزوج ببعضهن متعة وبالبعض دواماً واشتبهن ، أو طلق بعضهن صورة ، وبعضهن
 حقيقة ، أو فسخ البعض دون البعض ، بل أو طلق زيد أو عمرو زوجته فاشتبهتا .
 كما لو ماتا مثلاً ولم يعلم المطلق الذي أخبرهما ان أيهما طلقت ، وكذلك
 اذا لم تعلمنا ان الاب الذي وكلتاه زوج ايتهما ، أو طلق باجازه زوجهما
 ايتهما الى غير ذلك من موارد الاشتباه الكثيرة .

وبذلك يظهر ، ان قول القواعد بالاشكال في الانسحاب من مورد النص
 محل نظر ، وأولى بالنظر قول الروضة ان القول بالقرعة في غير مورد النص
 هو الاقوى ، بل فيه ان لم يحصل الاجماع ، والصلح في الكل خير - انتهى .
 ولذا علق عليه الجواهر : ان مافي النص والفتوى هو من الصلح الذي
 هو خير .

أقول : وكذلك قوى القرعة في المسالك ، وعن الايضاح انه قال :
 الاقوى عندي الصلح ، أو القرعة ، وفي المستند : توقف فيه جمع منهم
 الفاضل والشهيد .

وكيف كان ، فقد ظهر ما تقدم كيفية التقسيم ، فاذا كانت واحدة اشتبهت
 بواحدة قسم النصيب بالنصف ، واذا كانت أكثر اشتبهت بواحدة قسم النصيبان
 ثلاثة ، واذا كانت واحدة اشتبهت بأكثر قسم النصيب ثلاثة ، واذا كانت أكثر
 اشتبهت بأكثر قسم النصيبان أربعة ، ومنها يعلم حال الاكثر من الاثنين في
 المشتبهه والاثنين في المشتبه بها ، كما ان الحكم حيث كان طبق القاعدة يتعدى
 الى اشتباه سائر الورثة كالزوج بغيره والاباء والاولاد والاخوة وغيرهم بغيرهم
 والله العالم .

(مسألة - ٣ -) قال في الشرائع : اذا زوج الصبية أبوها أو جدها لابيها ورثها الزوج وورثته ، وكذا لو زوج الصغيرين أبواهما أو جدهما لابيها توارثا .

أقول : لاشكال ولاخلاف في صحة عقد الصغير بواسطة الاب ، والجد الابي ، نصاً واجماعاً وذلك بالاضافة الى النص والاجماع ، بل واطلاق الكتاب يدل عليه العقل في الجملة ، اذ الشهوة الجنسية لاتخص البالغ ، بل غير البالغ ايضاً له تلك ، فاذا زوج حصن عن الفساد ولم يكن الزواج الاسلامي ، بل الانساني محفوفاً بهذه التشريعات الحالية ، بل عبارة عن العقد في دار الاءاء ، فهما زوجان وان كانا كسائر الاطفال تحت رعاية الاءاء الى حين الرشد و امكان الاستقلال ، وبذلك تملأ رغبة ذاتية ، كما تملأ الرغبة في الطعام والشراب وغيرهما .

بل ويظهر من بعض الروايات التي ذكرناها في [كتاب الحجر] الدخول ايضاً من الصبي بالصبية وحيث منعت الملامسة المشروعة في عالم اليوم تنفست الفطرة بالملامسة المحظورة ، كما دلت على ذلك جرائم الاحداث في العالمين الاسلامي ، وغير الاسلامي ، فانه كما يضطر الجائع الى السرقة اذا لم يجد الرغيف الحلال ، واللازم في زواجهما ملاحظة المصلحة ، أو عدم المفسدة ، كما ذكر تفصيله في [كتاب النكاح] .

ثم هل له خيار اذا بلغ في القبول والرد؟ ذهب الشيخ وجماعة السى ذلك ، لبعض الاخبار الدالة على ذلك .

كصحيحة بريد الكناسي قال : قلت لابي جعفر عليه السلام : متى يجوز للاب ان يزوج ابنته ولايستأمرها ؟ قال عليه السلام : اذا جازت تسع سنين ، فان زوجها قبل بلوغ التسع سنين كان الخيار لها اذا بلغت تسع سنين - الحديث .

وصحيفة محمد بن مسلم قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ، عن الصبي يزوج الصبية ؟ قال : ان كان أبواهما اللذان زوجها فنعن ، ولكن لهما الخيار اذا أدركا بعد ذلك .

وصحيح الحلبي قال : قلت لابي عبدالله عليه السلام : الغلام له عشر سنين فيزوجه أبوه في صغره ، أيجوز طلاقه وهو ابن عشر سنين ؟ قال : فقال : أما تزويجه فهو صحيح ، وأما طلاقه فينبغي ان تحبس عليه امرأته حتى يدرك فيعلم انه كان قد طلق ، فان أقر بذلك وامضاه فهي واحدة بائنة وهو خاطب من الخطاب وان أنكر ذلك وأبى ان يمضيه فهي امرأته ، قلت : فان ماتت أو مات ؟ قال : يوقف الميراث حتى يدرك أيهما بقى ، ثم يحلف بالله مادعا الى أخذ الميراث الا الرضا بالنكاح ، ويدفع اليه الميراث .

وقد ذكرنا في [كتاب النكاح] ان الجمع الدلالي بين مثل هذه الروايات وروايات القول بعدم الخيار يقتضي حمل تلك على أفضلية ان لا ينقض الصغير عقد الأب اذا ادرك تأدياً .

مثل مارواه محمد بن اسماعيل بن بزيغ قال : سألت أبا الحسن عليه السلام ، عن الصبية يزوجه أبوها ثم يموت وهي صغيرة فتكبر قبل أن يدخل بها زوجها يجوز عليها التزويج ، أو الامر اليها ؟ قال : يجوز عليها تزويج أبيها .

ورواية عبدالله بن الصلت ، قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ، عن الجارية الصغيرة يزوجه أبوها لها أمر اذا بلغت ؟ قال عليه السلام : لا ، ليس لها مع أبيها أمر .

فان الجمع الدلالي بين هذه الروايات ما ذكرناه ، فلو أخذ بالثانية لزم طرح الاولى ، ويؤيد الجمع الذي ذكرناه ورود مثل الروايات الثانية في ما أفتوا بأن الاختيار لها مطلقاً ، أو في الجملة .

مثل ما في تمتة رواية ابن الصلت المتقدمة قال : وسألته عن البكر اذا بلغت مبلغ النساء ألها مع أبيها أمر ؟ قال : ليس لها مع أبيها أمر مالم تثيب . وهذا الحمل هو الظاهر ايضاً من روايات اخر ، مثل ما رواه وليد ببيع الاسقاط قال : سأل أبو عبد الله عليه السلام وانا عنده ، عن جارية كان لها أخوان زوجها الاكبر بالكوفة وزوجها الاصغر بأرض اخرى ؟ قال عليه السلام : الاول بها أولى الا ان يكون الاخر قد دخل بها فهي امرأته ونكاحه جائز .

ويؤيد ذلك ايضاً الروايات الدالة على اعطاء أمرها بيد غير الولي مما يلزم ان يحمل على التأدب .

مثل مارواه أبو بصير ، عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن الذي بيده عقدة النكاح ؟ قال : هو الاب والاخ - الحديث .

ومارواه ابراهيم بن ميمون ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا كانت الجارية بين أبويها فليس لها مع أبويها أمر . الى غير ذلك .

وتفصيل الكلام في ذلك وفي فروعه ، اي حال المهر اذا بلغت ، أو بلغ ولم يرضيا ، وحال الدخول مما يوجب التحريم ، بل وحال ما يحرمه مجرد العقد ، وغير ذلك موكول الى [كتاب النكاح] .

ومنه يعلم ، وجه النظر في قول الجواهر : ان روايات الشيخ والجماعة معارضة بما هو أقوى منها سنداً ، أو أكثر عدداً ، مضافاً الى عموم الولاية ، اذ يرد عليه انه لا اقوائية سنداً ولا اعتبار بأكثرية العدد ، خصوصاً بعد الجمع الدلالي كما عرفت ، وعموم الولاية ، بالاضافة الى عدم مقاومته تسلط الناس على أنفسهم ، خصوصاً في النكاح ، حيث هو تعيين الشريك في خاصة النفس وبالاخص في مثل المرأة ، حيث لا اختيار لها في الطلاق ، مقيد بما دل على اختيارها اذا كبراً .

وكيف كان ، فلا ينافي ما رجحناه الارث ، لوضوح عدم منافاة الخيار
لتحقق الزوجية المسببة للارث ، فهو كالعيب الموجب للتسلط على الفسخ و
غير العيب الموجب له من أقسام الخيار في النكاح ، حيث يوجب الفسخ من
حينه .

لا يقال : انه كالفضولي ، فانه اذا لم يمض لم يرث .
لانه يقال : ظاهر الادلة في المقام تحقق العقد ، وان الفسخ من حين الفسخ
لامن الاول ، فلا دليل على عدم تحقق الارث بالزوجية المتزلزلة بهذا المعنى
من التزلزل .

وبذلك يظهر ، وجه النظر فيما حكى من تعليل الشيخ في النهاية من دوران
الارث وعدمه مدار الخيار وعدمه ، وكأنه لانه يرى الفسخ من حين العقد
كالفضولي لامن حين الفسخ ، اذ الظاهر من الادلة كون الفسخ من حينه ، ويؤيده
ان الشارع لم يحكم بلزوم عدم المعاشرة بين الصبيين قبل البلوغ ، لاحتمال
الفسخ مع تعارف المعاشرة بينهما ، بل وحتى الملامسة .

كما يدل عليه صحيح الكناسي ، عن الباقر عليه السلام ، في حديث قلت : فان
ادخل عليه امرأته قبل ان يدرك (الى ان قال :) اذا كان أبوه الذي زوجه ودخل
بها ولد منها (الى ان قال :) قلت : فان زوجه أبوه ودخل بها وهو غير مدرك -
الحديث .

ولذا قال الجواهر في رد النهاية : انه مما لا ينبغي الالتفات اليه ، وعلى
ما ذكرناه من توقف العقد من الولي على رضی الصغير اذا كبر ، يكون الفرق
بين الفضولي ، وهذا ان في الفضولي يكون المحقق الاجازة ، وفي هذا
المحقق العقد ، وانما للصغير الفسخ اذا كبر .

نعم ، اذا زوج الولي الصغير بما لم يخول من قبل الشارع ، كما اذا زوج

أو زوجها بدون الكفوء ، أو مع المفسدة كان فضولياً ، كما اذا زوجه غير الولي ، فان تزويج الصغير من غير الولي فضولي ، له الحق في الرد، والامضاء اذا كبر .

فقد روي محمد بن الحسن الاشعري ، قال : كتب بعض بني عمي السى ابي جعفر الثاني ، ماتقول في صببية زوجها عمها ، فلما كبرت ابت التزويج ؟ فكتب الي لا تكره ذلك ، والامر أمرها الي غير ذلك .

ولا يخفى ، ان حال الحاكم فيمن لاولي له ، حال الولي ، كما انا ذكرنا تفصيل الكلام في الوصي في [كتاب النكاح] وغيره .

ومما تقدم ظهر ، وجه قول الشرائع ، حيث قال : ولو زوجها غير الاب أو الجد ، كان العقد موقوفاً على رضاها عند البلوغ والرشد ، وذلك لادلة الفضولي العامة وخصوص بعض الروايات في المقام ، مثل ما تقدم ، وحيث ان الفضولي سواء بالنسبة الى عقد الصغيرين أو الكبيرين لا يحقق العقد، يتوقف الصحة على رضاها ، فاذا ماتا كلاهما قبل الرضا ، أو أحدهما ، اذا لا يتحقق العقد برضى طرف واحد بطل وان كان الطرف الثاني حياً ، فكيف اذا مات ، وكذا في سائر العقود .

وهكذا لو زوج الصغيرين الفضولي ، ثم رضى ولي أحدهما دون الاخر وماتا قبل الرضا ، أو مات أحدهما .

قال في الشرائع : ولومات أحد الصغيرين (حين عقدهما الفضولي) قبل البلوغ والرشد بطل العقد ، ولا ميراث ، وكذا لو بلغ أحدهما وأجاز ثم مات الاخر قبل البلوغ ، ثم قال : ولومات الذي رضى عزل نصيب الاخر من تركة الميت وتربص بالحى ، فان بلغ وأنكر فقد بطل العقد ولا ميراث .

وكذا لو بلغ أحدهما وأجاز ثم مات الاخر قبل البلوغ ، ولومات الذي

رضى عزل نصيب الاخر من تركة الميت وتربص بالحى ، فان بلغ وأنسكرك
فقد بطل العقد ولا ميراث ، وان أجاز صح وأحلف انه لم يدعه الى الرضا الرغبة
في الميراث - انتهى .

قال في الجواهر بعد نقله كلام المحقق: بلا خلاف أجده في شيء مسن
ذلك ، وفي المستند الظاهر انه لا خلاف فيه .

ويدل عليه صحيح أبى عبيدة الحذاء قال : سألت أبا جعفر عليه السلام ،
عن غلام وجارية زوجاهما وليان لهما وهما غير مدركين ؟

فقال عليه السلام : النكاح جائز ، وأيهما أدرك كان له الخيار ، وان ماتا
قبل ان يدركا فلا ميراث بينهما ولا مهر الا ان يكونا قد أدركا ورضيا .

قلت : فان أدرك أحدهما قبل الاخر؟ قال : يجوز ذلك عليه ان هو رضى
قلت : فان كان الرجل الذي أدرك قبل الجارية ورضى بالنكاح ثم مات قبل ان
تدرك الجارية أثره ؟

قال : نعم يعزل ميراثها منه حتى تدرك فتحلف بالله مادعاها الى الميراث
الارضاهما بالتزويج ثم يدفع اليها الميراث ونصف المهر ، قلت : فان ماتت
الجارية ولم تكن ادركت أيرثها الزوج المدرك ؟

قال عليه السلام : لا ، لان لها الخيار اذا أدركت ، قلت : فان كان أبوها هو
الذي زوجها قبل ان تدرك؟ قال : يجوز عليها تزويج الاب ، و يجوز على
الغلام والمهر على الاب للجارية .

أقول : ظاهر الرواية ان الفضوليين زوجا الصغيرين ، لان الراوي سأل
في آخر الرواية : ان كان أبوها هو الذي زوجها ، مما يظهر منه ان المراد
بالولى في صدر الرواية الولى العرفى ، وقد تقدم صحيح الحلبي دالا على
ذلك ايضاً .

وعلى هذا ، فصور المسألة ، انه أما ان يزوجهما الفضوليان ، أو يكون أحد الطرفين فضولياً ، ففي الاول أقسام ستة :

- (أ) ان يدركا ويرضيا ، ولا اشكال فى الارث .
 (ب) ان يدركا ولم يرض اي منهما ، ولا اشكال فى عدم الارث .
 (ج) ان يدركا ويرضى أحدهما دون الاخر ولا اشكال فى عدم الارث اذ برضى جانب واحد لا يصح العقد .
 (د) ان لم يدركا وماتا ، ولا اشكال فى البطلان وعدم الارث .
 (هـ) ادرك احدهما ولم يرض ، ولا اشكال فى بطلان العقد ، فلا ارث .
 (و) ان يدرك أحدهما ويرضى ، فان كان الرجل هو الذي أدرك قبل الجارية ورضى ومات ولم تدرك بعد الجارية ثم ادركت ورضيت حلفت ، فلا اشكال فى ارثها منه ، بل وسائر الاحكام ، وان كانت المرأة هى التى أدركت ورضيت وماتت ثم ادرك الرجل ورضى ، فان فهمنا المناسط -- كما ليس ببعيد كما يأتى -- ثبت النكاح بآثاره التى منها المهر ، وان لم نقل بالمناسط لم ينفع ، لان الامر على خلاف القاعدة ، اذ وقت العقد لأهلية ، ووقت الرضا لاطرف للعقد ودليل الفضولى لا يشملهم .

نعم ، لا يبعد لزوم الحلف عليه أيضاً ، لان الارث هنا كالارث هناك ، و حيث كان حكمة لا يهم عدم وجود الارث فى مورد .

قال فى المستند : ثم ان الرواية وان كانت مخصوصة بما اذا مات الرجل بعد البلوغ و الرضا الا ان الاصحاب حملوها عليه ايضاً للاشتراك فى العلة ، و الاصل يقتضى انتفاء الحلف والتوريث ، الا ان الظاهر عدم الخلاف فيه فتأمل .

أقول : الظاهر ان تأمله لنفى الحلف والتوريث ، اذ لا مجال للاصل بعد

المناط .

نعم ، لو لم يَقم دليل على الحلف ، كان الاصل عدمه ، اذ الانسان مصدق في قوله بنيته اذا لم يكن منازع ، ولذا يقبل كلام ذي اليد على نفسه بأنها حائض ، أو حامل ، أو خرجت من العدة أو ما أشبهه ، وانه لا أربع له فيما اذا أراد تزويج الجديدة ، ولا تزوج بامها وبنتها ، ولا فعل بأخيها أو غير ذلك ، وان كان مظنة كل ذلك .

أما اصالة عدم الأثر ، فمراده بها ان الانسان لا يرث غيره الا بسبب أو نسب ، فاذا لانسب ولم يعلم السبب - لولا المناط - كان الاصل عدم الأثر .
ثم هنا فروع :

(أ) لو تزوج بالغ بغير بالغه ، فالظاهر ان الحكم كذلك ، للمناط القطعي في نظر العرف ، فاية خصوصية لكون الولد صغيراً ثم يكبر و يجيز ويموت ، وفي صحیحة الحذاء عقده بما صدر فضولة عن قبل الولد الصغير ، فالولد الكبير العاقد بنفسه أولى بانسحاب الحكم .

ويدل عليه بالاضافة الى ذلك رواية عبيد بن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : في الرجل زوج ابنه يتيمة في حجره وابنه مدرك واليتيمة غير مدركة ؟ قال : نكاحه جائز على ابنه ، وان مات عزل ميراثها منه حتى تدرك ، فاذا أدركت حلقت بالله ما دعاها الى أخذ الميراث الا رضاها بالنكاح ، ثم يدفع اليها الميراث ونصف المهر ، قال : وان ماتت هي قبل ان تدرك وقبل ان يموت الزوج لم يرثها الزوج ، لان لها الخيار عليه اذا ادركت ولا خيار له عليها .

ورواية عباد بن كثير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألت عن رجل زوج ابناً له مدركاً من يتيمة في حجره ؟ قال : ترثه ان مات ولا يرثها ، لان لها الخيار ولا خيار عليها .

(ب) لو كان العكس بأن تزوجت بالغة بغير بالغ ، كان الامر كذلك .
 (ج) قال في الجواهر : انما الكلام في انسحاب الحكم الى غير محل النص والفتوى كتزويج الفضولي الكاملين ، أو أحدهما ، أو الولي أحد الصغيرين ، والفضولي الاخر ، أو نحو ذلك ، ومبني ذلك على موافقة هذه الاحكام ، لقاعدة الفضولي ، وليس فيها سوى طلب اليمين من المجيز ، مع ان القاعدة تقتضي عدمها منه ، لانه مصدق فيما لا يعلم الا من قبله (الى ان قال بعد نقل كلام المسالك :) فيتجه حينئذ الصحة في غير محل النص بلا يمين لا البطلان - انتهى .

أقول: مقتضى القاعدة الاستفادة من النص الصحة مع اليمين في كل تلك الموارد .

(د) اذا لم تحلف في مورد الرواية ، أو في غير موردها مما قلنا بالمناط لم ينفذ العقد بآثاره ، ولا ارث لان الدليل علق ذلك على الحلف ، سواء لم نكلت أو نكل عن الحلف ، أو لم تتمكن لموت ، أو جنون مستمر أو ما أشبهه ، وان أرادت الحلف ، أو أراد ، اللهم الا اذا فهم من النص الطريقية ، فان لازم ذلك عدم الاحتياج الى الحلف حتى مع عدم المحذور اذا علم صدقها .

قال في المستند : ولو جن يعزل نصيبه الى ان يفيق فيحلف أو يموت أو حصل اليأس من افاقته ، فيرد الى سائر الورثة .

وفي الجواهر: وظاهر النص والفتوى توقف الزوجية على اليمين ، فلو نكل سقطت ، ولو منع منها مانع كجنون ونحوه انتظر ما لم يحصل ضرر بذلك على الوارث ، أو المال ، فيتجه حينئذ دفعه الى الوارث الى ان يتحقق اليمين لاصالة عدم تحقق ما يقتضي انتقاله عنه - انتهى .

وفي أصله نظر ، اذ الانتقال ليس من الوارث ، ولو نكل ثم حلف أو حلفت ، ثم أظهر انه لم يكن راضياً ، وانما حلف للمال ، فالظاهر الكفاية في

الاول ، لاطلاق دليل الحلف ، أما في الثاني ، فان قلنا : ان اليمين طريقي ، كما ليس بالبعيد لم يرث ، وان قلنا : انه موضوعي ورث .
قال في الجواهر : وهل اليمين واجبة للتهمة بمعنى انها لا تجب مع ارتفاعها ، أو تعبداً والتهمة حكمة ؟ وجهان ، قد اختار ثانيهما في المسالك ، ولا يبعد الاول ، لظهور النص فيه .

(هـ) الظاهر لزوم مراعاة احتمال حلفها فلا يحق ترتيب آثار غير الزوجية كان تزوج بانسان آخر .

نعم ، اذا كان الفضول زوجها حق للولي ان يزوجهما بآخر اذ الفضول لا شأن له مع الولي ، ولذا اذا عقد الفضول قبله الولي كفى لحقه في عقدها .
نعم ، على مارجحناه من كون الخيرة بيدها وبيده (اي الصبي) يبقى الاختيار حتى بعد امضاء الولي عقد الفضول .

(و) قال في المستند : وهل يكون حكم المجنونين حكم الصغيرين ؟
قيل : الظاهر نعم ، وهو غير متجه ، لانه لا يثبت الا بالقياس ، وهو باطل .
أقول : وجه الاول المناط ، فان علم به فهو ، والا كان الاصل عدم انسحاب الحكم .

(ز) لو زوجها اثنان ، فلما كبرت قبلت أحدهما صح وبطل الاخر ، ولو كان أحدهما ولياً فعلى المشهور يبطلها لغير الولي .
أما اذا قلنا بخيارها في القبول والرد حق لها قبول زواج غير الولي ، ولو كان كلاهما ولياً ، فقد ذكرنا تفصيله في النكاح .

(مسألة - ٤ -) لا اشكال ولاخلاف في ان الزوج يرث من الزوجة من جميع ماتركته من أرض وبناء وغيرهما ، بل الظاهر انه اجماعي عند جميع المسلمين ، وأما الزوجة فلا اشكال ولاخلاف ، بل بالاجماع والضرورة ، في انها

ترث بعض متروكات الزوج .

أما من بعض المتروكات ، فالمشهور انها لاثرت من العقار ونحوها ، بل عن الانتصار ان مما انفردت به الامامية حرمان الزوجة من أرباع الارض . وعن الخلاف والسرائر الاجماع على حرمانها من العقار ، وكذلك حكى الاجماع عن نكت الارشاد وشرح الشرائع للصيمري والغنية والمسالك و غاية المراد وغيرهم ، مع اختلاف عبائهم ، خلافاً للمحكي عن الاسكافي ، فانه قال : اذا دخل الزوج أو الزوجة على الولد والابوين ، كان للزوج الربع وللزوجة الثمن من جميع التركة عقاراً أو ائنائاً وصامتاً ودقيقاً وغير ذلك .

لكن في المحكي عن كشف الرموز ، انه قول متروك ، وعن غاية المراد والمهذب وغاية المرام انه قد سبق الاجماع الاسكافي ولحقه ، وان أشكل على الاجماع السابق واللاحق الجواهر لخلو جملة من كتب الاصحاب على ما قبل عن الاستثناء كالمقنع والمراسم والايقان والتبيان ومجمع البيان وجوامع الجامع والفرائض النصيرية ، بل لعل خلو الفقه الرضوي عن الاستثناء ، وعدم تعرض علي بن بابويه وابن أبي عقيل ، يؤيد ذلك .

ثم قال الجواهر: بل عن دعائم الاسلام ، ان اجماع الامة والائمة على قول ابن الجنيدي .

أقول : السكوت لادلالة فيه على الخلاف ، خصوصاً بعض الساكتين في كتاب صرح بالاستثناء في كتاب آخر ، أما الدعائم فلا تحضرني نسخته حتى أراها ، وانما الجواهر قال ما هذا لفظه : ثم ذكر (الدعائم) ما روي عنهما عليهما السلام ايضاً من ان النساء لا يرثن من الارض شيئاً انما تعطى قيمة النقض قال : وهذا ايضاً لو حمل على ظاهره وعلى العموم يخالف كتاب الله والسنة واجماع الائمة والامة ، ثم اوله بالارض المفتوحة عنوة ، لكونها رداً للجهاد وتقوية لرجال

المسلمين على الكفار والمشركين ، أو بالاوقاف التي ليس للنساء فيها حظ ، ولا يشاركن الرجال فيها الا في قيمة النقص ، فأما ما كان من الارض مملوكاً للموروث فللنساء منه نصيب ، كما قال الله تعالى ، هذا الذي لا يجوز غيره - انتهى كلام الدعائم .

ثم قال الجواهر : وهو كما ترى من غرائب الكلام ، بل هو كلام غريب عن الفقه والفقهاء . والرواة والروايات ، وانما نقلناه ليقضي العجب منه .
أقول : الظاهر ان مراد الدعائم روايات منع النساء ، لامنع الزوجة ، بقرينة انه نقل - كما في المستدرک - الرواية عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام انهما قالا : لا ترث النساء من الارض شيئاً انما يعطي المرأة قيمة النقص ، فأراد أن يبين ان ليس المراد تحريم المرأة مطلقاً في مقابل الذكر ، لانه خلاف الكتاب والسنة والاجماع ، بل المراد - بعد اطلاق المرأة - الارض المفتوحة عنوة .

لا يقال : انها لا تورث حتى بالنسبة الى الرجال .

لانه يقال : الرجال ينتفعون بايجارها في الجهاد ونحوه ، ويدل على ارادته ما ذكرناه قوله الاخير : ليس للنساء فيها حظ ، ولا يشاركن الرجال ، وقوله : فأما ما كان من الارض مملوكاً للموروث ، فللنساء منه نصيب ، فانهما كالصريحان في ان كلامه ليس في الزوجة ، وانما في النساء مقابل الرجال .

نعم ، ربما يشكل عليه ان المراد بالنساء في الروايات المرأة مقابل الزوج بقرينة الروايات الاخر ، ولذا فسر الصدوق أو الراوي النساء بها فيما رواه عن الاحول ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سمعته يقول : لا يرثن النساء من العقار شيئاً ولهن قيمة البناء والشجر والنخل ، يعني من البناء الدور ، وانما عنى من النساء الزوجة .

وكيف كان ، فروايات عدم ارث الزوجة من الارض وغير البناء ونحوه متواتر، وبها تخصص عموم الكتاب والمطلقات ، ولا حق للعامه في الاشكال على الشيعة بذلك بعد ان عملوا هم بمثل ذلك في الارث وغيره، فقد خصصوا عموم الكتاب برواية رووها عنه عليه السلام : ان معاشر الانبياء ماتر كوه صدقة . وغيره ، فاشكال بعضهم على الشيخ المفيد وغيره - كما في المستدرک - وغيره بذلك غير وارد ، وتفصيل الكلام في ذلك موكول الى كتب الاصول .

فعن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام : ان المرأة لارث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والفرش والثياب ومتاع البيت مما ترك ، وتقوم النقض والابواب والجذوع والقصب فتعطي حقها منه .

أقول : الظاهر ان المراد من السلاح والدواب الحبوة، والنقض بكسر النون البناء يسمى نقضاً ، لانه في معرض ان ينقض .

وعن محمد بن مسلم ، قال : قال أبو عبد الله عليه السلام : ترث المرأة الطوب ، ولا ترث من الرباع شيئاً ، قال : قلت : كيف ترث من الفرع ولا ترث من الرباع شيئاً ؟ فقال : ليس لها منه نسب ترث به ، وانما هي دخيل عليهم فترث من الفرع ، ولا ترث من الاصل ، ولا يدخل عليهم داخل بسببها .

وعن ميسر بياح الزطي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن النساء ما لهن من الميراث ؟ قال : لهن قيمة الطوب والبناء والخشب والقصب ، فأما الارض والعقارات فلا ميراث لهن فيه ، قال : قلت : فالبنات ؟ قال : البنات لهن نصيبهن منه ، قال : قلت : كيف صار ذا ولهذه الثمن ولهذه الربع مسمى ؟

قال عليه السلام : لان المرأة ليس لها نسب ترث به ، وانما هي دخيل عليهم انما

صار هذا كذا، لثلاث تزوج المرأة فيجيء زوجها أو ولدها من قوم آخرين فيزاحم
قوماً آخرين في عقارهم .

أقول : لا يقال : البنت والاخت ايضاً تأتي بزوجها ؟

لانه يقال : الرجل لا يسكن غالباً بيت الزوجة ، وانما العكس ، ولذا
قال عليه السلام : أو ولدها ثم البنت والاخت من أهل الدار ، أما الزوجة وزوجها
الجديد فكلاهما اجنبيان .

وعن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : النساء لا يرثن من الارض
ولامن العقار شيئاً .

وعن جملة من الفضلاء ، عن الباقر ، أو الصادق ، أو عن أحدهما عليهما السلام :
ان المرأة لا ترث من تركة زوجها من تربة دار أو ارض الا ان يقوم الطوب و
المخشب قيمة فتعطي ربعها أو ثمنها .

وعن محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : لا ترث النساء من عقار
الارض شيئاً .

وعنه ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا ترث النساء من عقار الدور شيئاً ، و
لكن يقوم البناء والطوب وتعطي ثمنها أو ربعها ، قال عليه السلام : وانما ذلك لثلاث تزوجن
يفسدن على أهل الموارث موارثهم .

وعن يزيد الصائغ ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن النساء هل
يرثن من الارض ؟ فقال عليه السلام : لا ، و لكن يرثن قيمة البناء ، قال : قلت : ان
الناس لا يرضون بذا ؟ قال : اذا ولينا فلم يرضوا ضربناهم بالسوط ، فان لم
يستقيموا ضربناهم بالسيف . ونحوه روايته الاخرى ، عن الباقر عليه السلام .

والظاهر ان الكلام احتاج الى عنف مامن جهة الراوي ، أو الجوالخاص
ولذا شدد الامام عليه السلام في المقام .

وعن حماد بن عثمان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : انما جعل للمرأة قيمة الخشب والطوب لثلاث يتزوجن ، فيدخل عليهم ، يعني أهل المواريث ، من يفسد مواريتهم .

وعن عبد الملك بن أعين ، عن أحدهما عليهما السلام قال : ليس للنساء من الدور والعقار شيء .

وعن طربال بن رجاء ، عن أبي جعفر عليه السلام : ان المرأة لا ترث مما ترك زوجها من القرى والدور والسلاح والدواب شيئاً ، وترث من المال والرقيق والثياب ومتاع البيت مما ترك ، ويقوم النقض والجدوع والتقص لتعطى حقها منه .

وعن محمد بن مسلم و زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام : ان النساء لا يرثن من الدور ، ولا من الضياع شيئاً ، الا ان يكون احدت بناءً فيرثن ذلك البناء .

وعن محمد بن سنان : ان الرضا عليه السلام كتب اليه فيما كتب من جواب مسائله : علة المرأة انها لاترث من العقار شيئاً الا قيمة الطوب والنقض ، لان العقار لا يمكن تغييره وقبله والمرأة قد يجوز ان ينقطع ما بينها وبينه من العصمة ويجوز تغييرها وتبديلها ، وليس الولد والوالد كذلك ، لانه لا يمكن النقض منهما ، و المرأة يمكن الاستبدال بها فما يجوز ان يجيء ويذهب كان ميراثه فيما يجوز تبديله اذ اشبهه ، وكان الثابت المقيم على حاله كمن كان مثله في الثبات والقيام .

وعن موسى بن بكر الواسطي قال : قلت لزرارة : ان بكيراً حدثني ، عن أبي جعفر عليه السلام : في النساء لاترث المرأة مما ترك زوجها من تربة دار و لا أرض ، الا ان يقوم البناء والجدوع والخشب فتعطى نصيبها من قيمة البناء ، فأما التربة فلا تعطى شيئاً من الارض ، ولا تربة دار ، قال زرارة : هذا لا شك فيه .

وعن عبد الملك قال: دعى أبو جعفر عليه السلام بكتاب علي عليه السلام فجاء به جعفر عليه السلام مثل فخذ الرجل مطوياً ، فاذا فيه : ان النساء ليس لهن من عقار الرجل اذا توفى عنهن شيء ، فقال أبو جعفر عليه السلام : هذا والله خط علي عليه السلام بيده ، واملاء رسول الله صلى الله عليه وآله . وقد تقدم رواية الاحول ، ورواية الدعائم .

وعن الشيخ المفيد في المسائل الصاغانية في منع النساء من تلك الارباع على وجه الميراث من أزواجهن ، كان آل محمد صلى الله عليهم يروون ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وآله ، ويعملون به ، وهذه الروايات .

وفي المسالك قال : وفي بعض الروايات عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لا يرث النساء من العقار شيئاً ، ويعطى قيمة البناء والشجر والنخل ، فهذه عشرون حديثاً لا يعارضها الا ما عن ابن اذينة فى النساء اذا كان لهن ولد اعطين من الرباع ولم يثبت كونها رواية ، بل الظاهر انه كلام ابن اذينة .

ومارواه ابن أبى يعفور ، عن أبى عبد الله عليه السلام قال : سألته عن الرجل هل يرث من دار امرأته أو أرضها من التربة شيئاً ، أو يكون فى ذلك بمنزلة المرأة فلا يرث من ذلك شيئاً ؟ فقال عليه السلام : يرثها وترثه من كل شيء ترك وتركت . وهى حيث لا تقاوم الروايات السابقة ، لا بد من حملها على التقيية أو غيرها كما فعله الشيخ وغيره .

ثم ان الالفاظ الواردة فى الروايات فى موضوع ما ترث وما لا ترث ، فسرت فى اللغة وكتب الفقهاء :

فالعقار بالفتح ، الارض والضياح والنخل .

وفى مجمع البحرين فى الحديث ذكر العقار كسلام ، وهو كل ملك ثابت له أصل كالدار والارض والنخلة والضياح .

وفى المسالك : والشجر من جملة العقار .

وفى الصحاح : الضيعة العقار .

وفى القاموس : الضيعة العقار والارض المغلة ، ولعله سمي عقاراً ، لان الارض تعقر لبناء ، أو لشجر أو نحوهما ، كما تعقر الدابة بالجمل والسرّج و نحوهما ، وضيعة لانها ضائعة لاوالي عليها فى كثير من الاحيان ، مثل ما للدار والدكان ونحوهما وال وحافظ .

وعليه ، فلايبعد ان يكون بينهما عموم مطلق ، اذ كل ضيعة عقار ، وليس كل عقار ضيعة ، اذ العقار يشمل الدار ولا تشملها الضيعة .

والطوب بالضم الاجر ، والرباع جمع أربع وهو المنزل ، ودار الاقامة ولعله من التربيعة ، حيث يجلس الانسان فى داره مربعاً بكل راحة ، بخلاف دار الغير ، والربيع من هذا الباب ، حيث استراحة الانسان فيه .

وعلى اى حال ، فقد اختلفوا فى المقام فى أمرين :

الاول : فيما يحرم منه الزوجة .

والثانى : فى الزوجة التى تحرم .

أما الاول : فقد ذهب اليه المشهور من حرمانها من الارض مطلقاً ، سواء كانت بياضاً أو مشغولة بزرع أو شجر أو بناء ، سواء كان بناء دار أو رحى أو حمام أو دكان أو غيرها .

أماما على الارض من المذكورات كالبناء والشجر وما اشبه ، فهى تحرم عن عينها لا قيمتها ، وهم وان ذكر بعضهم الشجر ولم يذكر بعضهم الا ان الظاهر ان المشهور كلهم قائلون بذلك ، وقد ادعى على هذا القول جماعة الشهرة كالتحرير والقواعد والايضاح ونكت الارشاد ، وشرح الشرائع للصيمري ، وشرح الارشاد للاردبيلي ، والمسالك والمفاتيح والكفاية ، وعن الخلاف الاجماع عليه .

ومما ذكرنا يعلم ، ان جعل المستند القول بحرمانها من عين الاشجار قولاً في قبال قول المشهور غير ظاهر ، فان بعض هؤلاء ذكر في كتاب الشجر ولم يذكره في كتاب آخر ، بالاضافة الى الروايات التي هي مستندهم بما ذكر فيها الشجر والنخل ، نعم بعضهم خالف في الشجر كما يظهر .

وفي قبال هذا القول قولان آخران :

الاول : حرمانها من اراضي الرباع ، وهي الدور والمسكن خاصة دون اراضي المزارع والقرى والبساتين ، وتعطى قسمة الالات والابنية ، وهذا منقول عن المفيد والحلي والنافع وكاشف الرموز ، ومال اليه المختلف . وقال في الكفاية : انه بعد قول السيد لا يخلو من قوة .

الثاني : حرمانها من عين الرباع خاصة ، لا من قيمتها وهو قول السيد المرتضي ، وجعله في الكفاية أقوى ، والاقوى هو قول المشهور لما عرفت من الروايات الكثيرة مما لا يضر عدم صحة سند بعضها ، أو عدم دلالة بعضها بعد صحة سند كثير منها ، وظهور دلالة كثير منها وما لم يذكر فيها بعض المذكورات لا يضر بعد ذكر الآخر نصاً أو اطلاقاً وعموماً .

ومنه يعلم ، ان عدم ذكر الشجر في بعضها غير ضائر بعد ذكره في بعض آخر ومنه يعلم وجه النظر في الاقوال الاخر كالاسكافي الذي تقدم نقل قوله من عدم حرمانها مطلقاً ، مستدلاً بالاطلاقات ، وخصوص ما تقدم من رواية ابن أبي يعفور ، فان الاطلاق لا يقاوم الروايات المقيدة ، ورواية ابن أبي يعفور قد تقدم حملها على التقية ونحوها ، وكمن قال بعدم حرمانها من اراضي المزارع والقرى والبساتين مستدلاً بعدم ذكرها في بعض الروايات ، فاطلاقات أدلة الارث تشملها .

وفيه : ان الاطلاق مقيد بالروايات التي ذكرتها ، أو اطلقت حرمانها من

الارض ونحوها مما يشمل كل ذلك .

أما السيد فكأنه جمع بين دليلي المشهور بالحرمان ، وبين الاطلاقات بحمل الاول على العين ، والثاني على القيمة ، وفيه : انه جمع بغير شاهد ، فأدلة المشهور محكمة .

أما الامر الثاني : وهو الاختلاف في من تحرم من الزوجات ، فالمشهور على حرمان الزوجة مطلقاً ، فهو مذهب الكليني والمفيد والسيد والشيخ في بعض كتبه والحلي والمحلي والمحقق في النافع وابن زهرة ، وجعله المسالك قوياً متيناً ، واختاره مشهور المتأخرين ، وذهب آخرون الى حرمان غير ذات الولد ، أما ذات الولد ، فلا تحرم ، ذهب اليه الشرائع والعلامة في جملة من كتبه ، ونفي عنه في المسالك البأس ، بل ربما نسب الى المشهور بين المتأخرين ، وان كان في النسبة نظر ، واستدل لذلك بمقوعة ابن اذنية المتقدمة التي قد عرفت عدم ظهور كونها رواية ، وبأن في هذا القول تقييلاً للتخصيص في الاية والرواية .

وفيه : انه بعد النص الصحيح لا يهمل قلة التخصيص أو كثرته .

ولذا قال في الجواهر : لكن لم نقف لهم على دليل معتدبه في التفصيل المزبور ، بل ظاهر النصوص على استفاضتها ، خصوصاً المشتمل منها على اعطاء الربع أو الثمن ، ومعاهد الاجتماعات ، عدم الفرق بين ذات الولد وغيرها بل من الاخيرة ما هو صريح في ذلك .

وقال في المستند : الظاهر ان المسألة لاختفاء فيها .

ثم ان شراح الفاضلين والمستند قد اطلوا الكلام في هذه المسألة بما جملة منه مستغنى عنه ، حسب الظاهر ، ومن أراد التفصيل فليرجع اليها .

وفي المقام فروع :

الاول: للزوجة الحق في اشتراط اعطائها بقدر الارث من الدار والبناء عند العقد ، وذلك يخرج عن أصل المال ، لاعن الثلث ، لانه مثل سائر ديون الميت ، حال ذلك حال ما اذا اشترطت لنفسها الو كالة عنه في طلاق نفسها متى شئت ، أو عند عدم انفاق الزوج أو ما أشبهه ، فان (المؤمنون عند شروطهم) وقد ذكر المتأخرون غالباً شرط الطلاق فراجع المكاسب للشيخ الانصاري (ره) وغيره .

الثاني : لاشكال في حرمان الزوجة من مطلق الدور ، سواء كان الزوج يسكنها أولاً ، يؤجرها أولاً ، لاطلاق الادلة ، فانها لا ترث من الارض ولا من عين البناء ، وانما من القيمة .

أما اذا كان أجرها ، سواء أخذ من الاجرة أم لا ؟ فلها حق في الايجار ، لانها خارجة عن الادلة ، وان كانت بدلا عن منفعة الارض وغيرها ، وبعدم الفرق بين مسكن الزوج وغيره ، صرح المستند مستدلا بالعموم والاطلاق ، وعدم القول بالفصل ، و اذا اشترطت على الزوج عند العقد ، أو في ضمن عقد السكنى في داره الى حين موتها لم يكن للورثة اخراجها ، فتنتقل الارض والبناء اليهم مسلوبة المنفعة الى حين موتها ، ولاحق لها في مطالبة قيمة البناء بقدر الربع ، أو الثمن الا اذا كان شرطها عليه السكنى مجاناً ، فيكون كشرطها اعطائها مائة ، حيث ان المائة خارجة عن قيمة البناء ، فاللازم ان يعطوا ارثها من قيمة البناء ، وليس ذلك جمعاً بين العوض والمعوض .

الثالث : البيوت ذات الطوابق داخله في الارض والبناء ، وان كانت ذات طوابق كثيرة داخل الارض أو خسارجه ، لاطلاق الادلة ، كما لافرق بين أرض الدار والدكان ، والزرع والبستان ، والحمام والخان ، والفندق والكرراج

والقرية والرحى، والمسكن البائرة ومغارس الاشجار، ومحل الخيم والاكواخ وما اشبه ، لاطلاق الدليل .

وهل يشمل البيت البيوت الخشبية ونحوها ، مما صنعت على عجلات وتنتقل من مكان الى مكان أو صنعت كالسفن في البحر ؟ الظاهر لا ، لعدم تسميتها أرضاً ، واحتمال الشمول للعلة في الروايات بعدم ادخال الغير ، وان كان قريباً الا ان الاقرب كونها حكمة لاعلة، وعليه فهي ترث من أعيانها أرضية وبناءاً .

الرابع: اذا صنعت البيوت في الفضاء في وحدات سكنية ، لايبعد شمول الدار ونحوها لها في جريان الاحكام المذكورة ، والفارق بينها وبين المسألة السابقة الصدق العرفي .

الخامس : يدخل في الطوب والخشب وغيرهما مما ذكر في الروايات الاجر ، سواء كان في الحائط او الارض ، أو الاعمدة ، أو السقف أو غيرها ، والاشباب والابواب والشبابيك والحيطان والسقف والحديد والاسمنت والجذوع والميزاب والانابيب والحمامات بالآتها والاسلاك الكهربائية والعروش المنصوبة لاجل الكروم والمحاجر لاجل السطوح ، والحدائق والنقوش من الذهب والفضة وغيرهما على السقوف والابواب ، والسلم المثبت والتنور للخبز اذا كان منصوباً، والكراج للسيارة، والاصطبل للدابة ، وغير ذلك مما صرح به في الروايات ، أو يفهم العرف بالمناط .

السادس : هل يدخل المراوح المنصوبة، والشموع والمصابيح الكهربائية والمدفئة والمبردة وما أشبه ، مما كانت منصوبة مما يعد من البناء ؟ الظاهر نعم ، أما غير المنصوبة فلا .

أما مثل الغسالة والثلاجة والادوات الكهربائية ، فضلاً عن مثل السيارة

والدراجة وما أشبهه فلا اشكال في عدم دخولها ، كما لا ينبغي الاشكال في عدم دخول الراديو والتلفون والتلفزيون واللاسلكي وصندوق البريد وما أشبهه .

نعم ، اذا كانت هذه الامور مثبتة ، ففي دخولها وعدمه احتمالان . ولو شك في دخول اي شيء فالاصل انها تترث منها ، لان الاصل الارث الا ما خرج .

ومنه يظهر الكلام في أدوات المطبخ المثبتة والاقفاص للكتب ونحوها والرفوف ولومن الاخشاب والسوفاز والاقمشة المنصوبة كالموكتات الملتصقة بالجدران وغيرها .

أما الدولابات الموضوعه ، وأقفاص الدجاج والطيور كذلك وما أشبهه، فالظاهر انها ليست من المستثنى فترث منها ، وان كان النصب بالتجميع في داخل الغرف مما لا يمكن نقلها الا بفكها .

السابع : يدخل في ما لاثرت الاشجار مطلقاً كبيرة وصغيرة والكروم ، والظاهر دخول الزرع ايضاً قبل حصاده ، وكذا الاوراد وما أشبهه كالأعشاب ونحوها ، لظهور الأدلة عرفاً في كل ذلك ، فانها تابعة عرفاً ، ولذا لا يحتمل ان يقلع الزهر ونحوه .

نعم، في المستند : ان الزرع لا يدخل فيها، والفسيل اذا لم يزرع لم يدخل أما اذا زرع دخل في ما لاثرت ، كما انها تترث من المزهريات الموضوعه في أطراف الحدائق ونحوها، ولا تترث من اشجار الزينة التي تفرش نفسها على الحيطان ، كما لاثرت من أوراق الثوت والعنب ، وان كانت مستعدة للقطف، لصدق انها جزء الشجر .

أما الثمار، فالظاهر ارثها منه لانها لاتعد عرفاً من الاشجار المستثناة، وكذا ثمر النخل وقد ذكر ارثها منها غير واحد .

وعلى هذا ، فلو فصلت مدة بين موت المورث وبين التقسيم ولم تكن ثمار لم ترث لانها ظهرت في ملك سائر الورثة .
أما اذا كانت الثمار عند الموت ولو صغاراً ، فلها حصتها منها ، وللورثة مطالبتها بالاجرة ، لان لها من قيمة الشجر حال الموت ، أما الاعيان فللورثة وبذلك قال المستند .

الثامن : تحريم الزوجة من أراضي الأنهار والقنوات والابار والمعادن والبحيرات وغيرها ، لصدق اسم الارض المستثناة في النص والفتوى .
أما المياه ، ففي المستند فما خرجت بعد الموت فلا ترث منها لتبعيتها للارض ، وعدم كونها من متروكات الميت ، وما خرجت قبله وبقيت فيها فترث من عينها ، لعدم دخولها في شيء مما تحرم من عينها وقيمتها أو من عينها .

وفي الجواهر : لاريب في ارثها من عين الماء الموجود حال الموت الذي ملكه الميت قبل موته ، بخلاف المتجدد فانه ملك للوارث على الاصح .
أقول : الاحتمالات في المسألة الارث مطلقاً حتى عن المتجدد ، لان الماء غير الارض ونحوها وهو أمر مستمر ، ولذا يصح وقفه ، وعدم الارث مطلقاً ، لانه تابع للارض ، كما ذكروا في الارض الفتوحة عنوة .

ويؤيده عدم استثنائه من الارض مع غلبة وجود الابار في البيوت والأنهار في الضياع ونحوها ، والتفصيل المذكور ، والاقرب الاوسط ، وان كان الاحوط التصالح بالنسبة الى الماء الموجود ، بل والمتجدد ، أما الآلات المنصوبة على الابار ونحوها ، فالظاهر انها تعد من البناء الا اذا لم تكن منصوبة فترث من عينها ، والظاهر ان الجواهر حيث نفى الريب عن ارثها من قيمة الآلات أراد المنصوبة .

وبذلك يظهر، وجه النظر في قول المستند المتقدم ماخرج من الماء قبل الموت وبقي في البئر ونحوها ترث من عينه ، لعدم دخوله في شيء مما تحرم من عينه وقيمته ، أو من عينه .
أما المعادن، فلا يبعد ان تكون تابعة للارض، كما ذكرنا مثله في الاراضي المفتوحة عنوة .

ومنه يعلم، حال الاسماك في البحر والحيوانات في الغابة فانها تقسم لها ايضاً لعدم شمول الادلة لها .

وأما الحيوانات داخل الارض كالحشرات مثل الديدان ونحوها ، حيث لها قيمة دوائية ، أو اختبارية ، أو ماأشبهه ، فهل هي تابعة أم لا ؟ احتمالان ، ولا يبعد التبعية ، وان كان لو شك كان مقتضى القاعدة ارثها منها .

أما الطيور والقصب وماأشبهه ، فالاول موروث لها ، والثاني كالشجر في ارثها منه من القيمة ، وحال الجبل حال الارض ، وكذا حال البحيرة ، ولو صنع للنهر جسر أو ما أشبهه ورثت من قيمته ، لانه كالبناء .

أما القنوات داخل الارض ، فلا يبعد ارثها من قيمتها ، فانها كالسرداب بناء وهي ترث من قيمة البناء .

ومنه يعلم ، حال بناء النهر حافة وقاعاً ، حيث انهما كالسرداب ونحوه .
التاسع : اذا كان للزوج بيت فوقاني تحته للغير وكانت أرض البيت التي هي سقف للتحفاني للزوج ورثت الزوجة من قيمة جميع البيت سقفه وحيطانه وأرضه ، لكونه بناءً محضاً ، كما في المستند .

ولو كانت غرف البيت ونحوها متحركة ، كما يعتاد الان في بعض البلاد فهل ترث من العين ، حيث ان البناء في الروايات منصرف عنها ، أولاً ، لانها كسائر الغرف ، منتهى الامر جعلها على عجلات ، الظاهر الاول .

ولو خربت الدار الفوقانية مما بقى هوأئها للزوج ، فهل ترث من عين الهواء لانها ليست داراً ، أو من قيمتها ، لانها بمنزلة الدار، الظاهر الثاني ، ويؤيده التعليل في الروايات ، فقول المستند الظاهر توريتها من عين الهواء لعدم صدق الارض والبناء ، وعدم توريتها من الهواء اذا كان هواء دار لكونه تابعاً للارض ولاأرض هنا محل نظر.

العاشر : لو قيل بصحة المهايات في الاملاك لانها عقلائية ولم يردع عنها الشارع ، كما قال صاحب العروة وغيره بصحة المعاملات الجديدة ، لاطلاق أدلة تجارة عن تراض، واوفوا بالعقود وما أشبه ، فانها ليست خاصة بالمعاملات في زمان الشرائع، فهابا صاحب أرض وصاحب دابة مثلاً بأن يكون هذا لهذا مرة ، ولصديقه اخرى ، وهذه له مرة ، واصديقه اخرى .

مثلا : في الصيف الدار لزيد، حيث يريد الاصطياف فيها والدابة لعمرو حيث يريد نقل ثماره الى المدينة، وفي الشتاء بالعكس، فهل ترث الزوجة من عين الدابة، أو من قيمة الدار ؟ لايبعد ارثها من نصفهما ، لقاعدة العدل فتأخذ نصف الربع أو الثمن ، من عين الدار ونصفها الاخر من قيمة الدار، ولاوجه لجعل ارثها من أحدهما .

ولو كان موت الزوج في وقت انتقال الدابة أو الدار اليه، لانه ملك بعض لاملك مطلق ، ويؤيد صحة الملك المهاياتي صحته في العبد في الجملة .

ومنه يعلم ، الكلام في الحبوة اذا كانت كالارض مهاياتية .
الحادي عشر: لو استأجر الزوج داراً، أو أرضاً ، ومات قبل تمام المدة فالزوجة شريكة مع سائر الورثة في الانتفاع ، لان المخلف من الزوج ليس نفس الارض والبناء، بل الانتفاع بها فلا دليل على حرمانها ، كما في المستند .

ومنه يعلم ، عدم الفرق بين اجارة طويلة المدة أو قصيرتها، وكذا اذا استأجر الارض وكان البناء للزوج ، فان الزوجة ترث من منفعة الارض ، ومن قيمة البناء .

ولو انعكس بأن استأجر البناء وكانت الارض له، فالزوجة ترث من منفعة البناء ، لامن قيمته ، لانه ليس للزوج .

ومنه يعلم ، حال ما اذا كان البناء أو الارض موقوفاً .

أما حق الاختصاص من الارض ، كما اذا كان الزوج يوقف دابته أو ما أشبهه في مكان خاص كسل يوم لاجل بيع بضائعه ، حيث ذكرنا في كتاب : [احياء الموات] اختصاص تلك الارض به ، وان ذلك يورث لدليل من سبق وما تركه الميت، فهل ترث الزوجة، لانه انتفاع أو لانه ترث لانه أرض؟ الظاهر الاول ، والادلة المانعة لانشملة ، فيشملة عموم الارث .

الثاني عشر : لاينبغي الاشكال في ارث الزوجة من الاجر واللبس غير المطبوخ اذا كان الزوج مالكاً لهما ، اذ ليس ذلك بناءً حال النقض ، أو حال عدم البناء بهما .

أما الحصى الواقعة على الارض والرمل كذلك ، فان عدت جزء الارض لم ترث والا ورثت من عينها ، كما انها اذا كانت في البناء ورثت من قيمتها . ولو شك في انها جزء الارض أو لا؟ كان الارث مقتضى القاعدة ، لاطلاق أدلته بعد الشك في شمول أدلة الحرمان له .

أما اذا كان للزوج أرض رملية أو حصوية أو ترابية يؤخذ من تلك لاجل الاستعمال ، فالظاهر انها لا ترث منها الا القدر الذي أخذ منها وخرجت عن الارضية ، كما انه كذلك في الماء المأخوذ من النهر أو البئر مثلاً ووضع في اناء ، حيث ترث منه ، كالنفط أو السذهب المأخوذ من المعدن وصار منفصلاً

عنه ، حيث انهما حينئذ لا يعدان جزءاً من الارض .

الثالث عشر : لا ينبغي الاشكال في لزوم تقييم البناء مجتمعاً على حاله ، لانه ظاهر الادلة فلا يقدر انفكاك أجزائه ثم التقييم سواء زادت القيمة بالانفكاك أم لا ؟ .

مثلا : الاخشاب الموضوعة في البناء اذا فصلت عن الاجر ونحوه كانت قيمتها مائة بينما قيمتها في البناء خمسون ، أو مائتان ، فالبناء يقوم على حاله كما أفتى به المستند ، من غير فرق بين ان يفك بعد الموت أولاً ، اذ الاعتبار بحال الموت ، كما انه اذا نقض بعد الموت لم ترث من العين ، ولاحق لهم في اعطائها من أعيان النقض اذا لم ترد ، اذ هي ترث من القيمة ، ولا فرق بين ان يزيد بالنقض أو ينقص ، ولو تراضيا في اعطائها من عين البناء صح ، لانها انتقلت بالرضا ، وكذلك اذا تراضيا في اعطائها من الارض والبناء، مثلا ثمها مائة وقيمة الدار ألف فيصالحان باعطائها عشرأ منها .

الرابع عشر: قال في المستند : الظاهر ان الشجر كالبناء في التقويم، كما صرح به المسالك والكفاية فيقوم بحال كونه قائماً في الارض ، لان الشجرية انما هي حينئذ .

وعلى هذا ، لو فرض ان الارض لم يكن لها بدون الشجر قيمة لم ينقص عن قيمة الشجر شيء .

أقول : فالشجر والبناء على ثلاثة أقسام :

الاول : ان يكون لهما قيمة ، وللارض قيمة .

الثاني : ان لا يكون لهما قيمة لاعتبار الامر أرضاً عند العرف كما في البنائيات القديمة المحتاجة الى الهدم مما لا قيمة للبناء ، بل أحياناً البناء يقلل من قيمة الارض ، حيث ان هدمه ونقل ترابه يكلف مالا بما لو لم يكن بناء كانت

قيمة الارض أكثر .

الثالث : ان لا يكون للارض قيمة ، وانما كل القيمة لهما لتوفر الاراضي مما يسقط قيمتها ، فاذا كانت كل القيمة للارض ، فهل لها ان تطلب عين البناء والشجر؟ لا يبعد حيث انهما مما تركه الميت ، واذا لم يشملهما دليل القيمة بقيا في اطلاق أدلة الارث .

نعم ، لاحق لها في مزاحمة الورثة ، فأما ان تعلق بنائها وشجرها أو تعطي الاجرة لارضهم أو برضاهم حتى اذا لم تكن للارض اجرة فرضاً ، كما ان البستان في صحراء لا يرغب أحد في شرائه ، حيث لا قيمة لشجرها ولا أرضها فلا حق لها في حيازة الارض ، اذ هي حقهم ، وان لم تكن ذات قيمة ، لاطلاق دليل ما تركه الميت فلو ارثه .

الخامس عشر : لو كان للبناء أو الاشجار قيم مختلفة باعتبار اختلاف الانتفاع ، مثلا : الدار صالحة ، لان توجر للزائرين بقيمة أكثر ، ولاهل البلد بقيمة أقل ، وحسب ذلك تختلف قيمة بيعها ، وانما يرغب كل فريق من الورثة في أحد الامرين ، حيث ان أحدهما انسب للشرف مثلا ، فالظاهر ان لهما مطالبة القيمة الاكثر ، حيث لاحق لهم في اعطائها الاقل باعتبار انه انسب بشر فهم .

السادس عشر : الظاهر ان البناء والشجر يقومان مستحق البقاء في الارض مجاناً الى ان يفنى ، كما صرح به جمع ، وهو ظاهر المسالك ، واستحسنه الكفاية ، واستظهره المستند ، وعلله الجواهر بأنها كانت فيها كذلك بحق وتعطي حصتها من ذلك ، وفي المستند باطلاق الاخبار ، وبأنه الظاهر المتبادر من قيمة البناء والشجر ، ولان التقويم باجرة يوجب نقصاً في القيمة ، فلا يكون ما يعطى ربع قيمة البناء والشجر .

أما القول الاخر ، أو الاحتمال الاخر ، فهو ان يقوم كل واحد منهما باقياً

فيها باجرة جمعاً بين الحقيين ، ولقوله النبيل : قيمة الخشب والجذوع والقصب والطوب . مما ظاهره القيمة بدون كونها في الارض مشبته ، وفيه ان الظاهر كما عرفت هو الاول ، ولا معنى بعد ذلك للجمع بين الحقيين ، كما لا يستفاد المعنى الثاني من الرواية المذكورة .

ثم انه لافرق في اعطاء القيمة مغروسة ومبنية بين ان تزداد قيمتها بسبب الارض أو تنقص أولاً ، وبين ان تزداد قيمة الارض بسببها ، أو تنقص أولاً ، مثلاً شجرة النخل في المحل القريب من البلد بعشرة . وفي البعيد بثمانية ، أو قيمة الارض المزروع فيها العنب بعشرة ، والمزروع فيها القصب بثمانية ، وهكذا .

ولو اختلف المقومون أخذ بالوسط ، كما ذكروه في المكاسب وغيره ، وطريق التقيوم ان يقوم المجموع ، ويلاحظ كم من القيمة لهذه ؟ وكم لهذه ؟ لا كما ذكره المستند قال : ان يقوم الارض فارغة ثم يفرض اشتغالها بما يريد تقويمه من الشجر والبناء فيقوم ثانياً ، وتعطى المرأة الربع ، أو الثمن من قيمة ما عدا الارض من ذلك ، أو يقوم الارض التي فيها الشجر والبناء على تقدير فراغها ، ثم يقوم المجموع ، وي طرح القيمة الاولى عن الثانية ، ويعطي الربع أو الثمن من الباقي ، اذ يرد عليه امكان أن يكون للجمع مدخلية في ارتفاع قيمتي البناء والارض أو في انخفاضهما .

واليه أشار الجواهر بقوله ، اذ يمكن زيادة قيمة الارض بملاحظة ما فيها من الغرس والشجر والنخل واستحقاقها لهذه الزيادة ، منافع لما دل على حرمانها من الارض عيناً وقيمة .

ثم انه اذا سقطت قيمة البناء بسبب الارض أو بالعكس حق لها في الاول ان يطلب نفس البناء ، لما تقدم من شمول أدلة الارث له بعد عدم شمول أدله القيمة ، ولاحق لهم في الثاني بجبرها بازالة قدر حقها من البناء حتى

ترجع الى أرضهم قيمتها ، وذلك كما اذا كان البناء مشرفاً على الانهدام وهدمه وازالة انقاضه يكلف بقدر قيمة الارض مما لا يرغب فيه أحد لاسكتنى خوفاً من الانهدام ، ولاتعميرا لكثرة تكاليفه ، ولاترميماً لعدم قابليته لذلك .

السابع عشر : قد تقدم الالماع الى انه لاحق لهم في جبرها بأخذ العين من البناء كلا ، أو من البناء والارض ، وذلك لانه الظاهر من نصوص ان لها القيمة من البناء ، وان كانت الحكمة وضعت لاجلهم ، كما ان حكمة عدم صيام المريض لاجله ، ومع ذلك لا يحق له الصيام ، وكذلك في حكمة عدم الاتمام والصيام للمسافر ، الى غير ذلك .

وعليه ، فاذا امتنعت الزوجة من أخذ العين لم يحق لهم جبرها .

نعم ، لا يحق لها جبرهم على اعطائها القيمة اذا لم يكن هناك مشتر ولم يرغبوا هم في الاشتراء ، اذ مقتضى الناس مسلطون على أموالهم وأنفسهم عدم جبرهم في الاشتراء من كيسهم ، بله ما اذا لم يتمكنوا من اعطائها الثمن لفقرهم مثلاً ، وقد اختلفوا في المسألة ، فذهب المسالك والروضة والصيمري والمحقق الثاني والمستند وغيرهم ، الى وجوب اعطائهم لها القيمة ، فليس الامر من باب الرخصة اذا امتنعت من أخذ العين ، وعن الكفاية ان الامر من باب الرخصة واختاره جمع من المتأخرين ، كما عن بعضهم ، وقد عرفت وجه المختار .

أما وجه القول الاخر ، فهو ما استدلوا له بأن العلة المذكورة في الاخبار ، لعدم ارثها من الارض و عين البناء ونحوه عدم تضرر الورثة ، فاذا رضوا بالضرر ، أو كان ضررهم في القيمة ، فلا يستفاد الحكم من الاخبار ، ويكون المرجع حينئذعموم أدلة الارث ، هذا مضافاً الى ان أخبار الحرمان في مقام توهم تعين العين ، فلا يفيد سوى اباحة القيمة ، وقد عرفت الجواب عن ذلك ، حيث انه

حكمة، وان كان علل على بما ذكر كسائر الحكم الموجودة في بعض الاحكام. الثامن عشر: لو لم يكن للميت شيء، سوى الارض لم ترث المرأة ولو لم يكن له سوى الابنية ونحوها اعطوها من العين ان شائوا وقبلت، ومن القيمة ان لم يشائوا، كما صرح بالحكم الثاني المستند، وربما يقال: اذا لم يكن للميت سوى الارض ورثت، لان الادلة فيما اذا كان له غير الارض ايضاً، وفيه: ان ذلك من باب المورد فلا يفهم منه اختصاص بهذه الصورة.

التاسع عشر: يدخل فيما يقوم الآلات، كالدولاب والمحالة ومعصرة السمسم والزيت والعنب وصفرية الحمام والمسبك، كما صرح به الجواهر.

كما ان الظاهر انه يدخل فيها القدور المثبتة في الدكاكين لطبخ الرؤس والمهريس، وان قال الجواهر: يمكن عدم عدها في الآلات فترث من عينها، وكذلك يدخل فيها الحب المثبت والكانون المثبت، لاجل شوى اللحم والقنارة المنصوبة في دكان القصاب وغير ذلك، كل ذلك لصدق الادلة المتقدمة.

العشرون: ترث من آلات البناء المهذومة من اجر ونحوه، لاطلاق أدلة الارث، كما أفتى الجواهر، بل عن الصيمري الاجماع عليه، وهل ترث من عين الاشجار والنخيل الباقية في الارض ان يبست وان وقت قطعها، احتمل في الجواهر ذلك اقتصاراً في الخروج عن عموم الادلة على المتقين.

وكذا السعف اليابس وأغصان الشجرة اليابسة، ونحو ذلك مما صار حطبياً، الا انه متصل بأصله، وفيه نظر، اذ لا وجه لعدم شمول المخصص لها، فحالتها حال النخل الصغار المعدة للقلع، بل لا ينتفع به من دون قلع، وذلك لصدق النخل والشجر عليه، ولذا أفتى به فسي الجواهر، فللقائل ان يسأل الفارق مع غلبة وجود مثل السعف ونحوه في البساتين، ولا يلاحظ

الاستعداد للقطع، بل يقوم كل البستان فجعل حكم الكل واحداً هو الاقرب .
 الواحد والعشرون : هل ترث المرأة من عين الخيام والصرائف وما اشبهه؟
 الظاهر انها ان كانت ثابتة ورثت من قيمتها ، وان كانت غير ثابتة ورثت من
 عينها .

قال في الجواهر : ربما كان منه بيوت القصب ونحوه مما يستعمله أهل
 القرى ، فيمكن حرمانها من العين فيها ايضاً ضرورة كونه كالدور المتخذة
 من الاخشاب ، ويحتمل العدم ، وربما كان منه ايضاً بعض ما يوضع في حجر
 الدار من المرات ونحوها للزينة - انتهى .

أقول : احتمال الارث من العين ضعيف ، ومما ترث من قيمتها جرس
 الدار في الوقت الحاضر والسحابة للهواء وما اشبهه ، حيث ان مثلها يبني
 فليس شيئاً موضوعاً ، نعم لو كان شيئاً موضوعاً ورثت من عينه .

الاثنان والعشرون : الظاهر انه لو تلف البناء والشجر ونحوهما بعد الموت
 أو غصبه غاصب بعد الموت قبل اعطاء الزوجة القيمة لم تستحق الزوجة القيمة
 لان ظاهر الادلة، بل والفتاوي تعلق حقها بالعين، وان لم تعط من العين فلا وجه
 لخسارة الوارث .

ومنه يظهر، وجه النظر في قول المستند من ان الظاهر عدم سقوط حق الزوجة
 لان بمجرد الموت انتقل العين الى الوارث ، واستحقت الزوجة القيمة ،
 وتلف ملك أحد لا يوجب سقوط حق الاخر مع ان الاصل بقائه ، وهكذا لو
 غصبه غاصب - انتهى .

ومما ذكر ظهر ، انه ما دام لم تعط الزوجة حقها يبقى الحق في العين
 فان تضخم أو تنزل ورد كلا الامرين على الجميع ، كما انه اذا تلف البعض
 أو تضخم ، أو تنزل كان على الجميع ، لا ان المحسوب القيمة حالة الموت،

وهل يمكن ان يقال : انه اذا كانت القيمة حالة الموت بماحقها مائة ثم تنزلت القيمة قبل التقسيم - لابتقصير من الورثة - الى ان صارت قيمة الكل مائة أو خمسين ، كان اللازم على الورثة اعطاء قيمة الجميع ، أو مع مثلها ، للزوجة ، وكذا اذا غصب الكل غاصب ، الى غير ذلك من الامثلة .

الثالث والعشرون: الظاهر ان للورثة اعطاء القيمة من ابن شائوا ، سواء من الاموال المتروكة أو غيرها ، لانه المستفاد عرفاً من نصوص القيمة ، بل هو الظاهر من كلماتهم .

أماما في المستند من استظهار تعلق القيمة بذمة الورثة ، مستدلاله بأن مدلول الاخبار وجوب اعطاء القيمة ، ولاوجوب الا يتعلق بمكلف ، وليس هناك يتعلق به الا الورثة اجماعاً ، ففيه انه لادليل على التعلق بذمة الورثة ، بل ظاهر الدليل ان اللازم على الورثة اعطائها ثمن أو ربع قيمة التركة .

وعليه ، فاذا كان الوارث طفلاً أو مجنوناً أو ما أشبه لم يتعلق بذمته شيء وكذا اذا كان يطلب الوارث من الزوجة بقدر الارث ، مثلاً : لاحق له في ان يجعل ارثها في قبالة طلبه ، أو يقال : بأنهما يتهاثران قهراً ، ولعل المستند لم يرد بذلك ، الاما ذكره بعد ذلك بقوله : بمعنى انه يجب عليهم اعطاء القيمة من ابن ما أرادوا وشائوا .

وكيف كان ، فقد ظهر بذلك ما في قول الجواهر : ثبوت ذلك فسي ذمة

الوارث .

وعليه ، فاذا مات الوارث لم ينتقل ارثها الى تركة الوارث ، بل متعلق حقها تركة الميت زوجها: بمعنى ان اللازم على الوارث اعطائها قيمة التركة من نفسها ، أو من خارجها ، فاذا لم يدفع الوارث راجعت الحاكم ، أو امينه ، أو العدول ، فاذا عجزت عن انفاذ حقها حق لها التقلص ، او الرجوع الى

الجائر .

لكن الظاهر تقدم التقاص من عين التركة عليه من أموال الوارث ، لظهور الدليل في تعلق الحق بالعين .

الرابع والعشرون: اذا لم يدفع الوارث القيمة، فهل لها حق أخذ الاجرة لم يستبعده بعض الفقهاء المعاصرين ، وكأنه لما ذكرناه من رؤية العرف ان حقتها في العين ، وانما الوارث جعل شرعاً لاعطائها قيمتها منها ، أو من الخارج .

ثم ان الاجرة لانخرج من كيس من لم يقصر في اعطائها حقها كالصغير ، بل من كيس المقصر ، سواء اجر التركة أم لا ؟ لانه بتقصيره اتلف ربح الزوجة وعليه ، فاللزام اعطائها بقدر اجرة المتروك لا ربح النقد ، مثلاً : اذا كان قدر ربح ربع الزوجة من البناء مائة ، وأما ربح نقدها - اذا كان في يدها - مضاربياً مائة وخمسون ، فاللزام اعطاء المائة ، وان كان المحتمل الثاني هنا وفي باب الغصب ونحوه ، مثلاً : زيد غصب دار عمرو ، حيث أراد بيعها ، و المضاربة بنقدها ، وكانت الاجرة مائة .

أما ربح المضاربة مائتان ، الا ان الفقهاء لا يقولون به ، وان كان الاقتصاديون يظهر ذلك من كلماتهم .

وكيف كان ، فقد قال الجواهر: ان الوارث مع الامتناع يبقى في ذمته الى ان يتمكن الحاكم من اجباره على ادائها ، أو البيع عليه قهراً كغيره من الممتنعين عن اداء الحق ، ولو تعذر ذلك كله يبقى في ذمته الى ان يتمكن الزوجة من تخليصه ولو مقاصة ، سواء في ذلك الحصة وغيرها - انتهى .

أقول : اذا أراد الحاكم التخليص فعل الاقل منافاة لسلطة الورثة كالاجارة بدل البيع ، لان دليل السلطة كما يمنع عن أصل التصرف يمنع عن الزيادة

عن قدر الاضرار .

الخامس والعشرون : لو جمد الحاكم التركة ، جمدت القيمة تبعاً لذلك فلاحق لها في مطالبة الورثة أو التقاص ، سواء كان التجميد بحق من حاكم العدل ، أو بالباطل من حاكم الجور ، ولو جمد بعض التركة كالنقود مثلاً جمدت نقود الزوجة ايضاً .

و لو جمد الاراضي ، فلا يؤثر ذلك في حق الزوجة ، اذ هي لا ترث من الارض .

ولو جمد البناء والشجر ونحوهما جمدت حصتها ايضاً ، فلاحق لها في مطالبة حصتها ، بدعوى انها لاشأن لها في التجميد ، كما لاحق للورثة في جعل المجدد اذا كان بعض الابنية ونحوها من حصتها كلا .

السادس والعشرين : لو كانت اراضي الابنية والاشجار موقوفه أو ملكاً للغير ، وتلفت تلك الاشجار والابنية بعدموته بساعة مثلامع تقصير الوارث، كان حقها باقياً ، والا سقط حقها ، وكذلك اذا غصبت بدون اختيار الوارث لم يكن لها حق لما عرفت .

ومنه يظهر، وجه النظر في قول المستند : انها لو غصبت بعد ساعة من موت الزوج ، كان للزوجة مطالبة حقها من الورثة لو كانوا موسرين ، وبعد الايسار لو كانوا معسرين .

السابع والعشرون : مقتضى القاعدة ان يقسم الدين والكفن ونحوهما على مجموع التركة ، فلا يدفع جميعه من غير الارض كي يلزم الضرر على الزوجة ، ولا من الارض خاصة كي يلزم الضرر على الورثة خاصة ، وقد أفتى بذلك الجواهر، ثم قال : وان كان العمل من جميع من عاصرناه على خلاف ذلك .

أقول : لم يعلم وجه عمل اولئك ، الا ان يدعوا انصراف اعطاء الدين والكفن من النقود وما أشبهه ، اذ لا يتعارف جعل الكفن من الارض ، وكذلك الديون القليلة .

وعليه ، فالادلة في الكفن و الدين منصرفه عن الارض ، لعدم القول بالفصل بين ذين وبين الديون الكثيرة ، ولا يخفى ما في عملهم .

ثم انه لو جعل نفس الميت دينه في مكان خاص من أمواله نقداً أو غير نقد ، فان قبلت الورثة الوصية نفذت ، والالم يدل دليل على حقه في ذلك ، فاذا جعله في الارض حرق للورثة جعله في الكفن ، و اذا جعله في النقد مثلا حق للزوجة جعله في الكفن ، اذ الادلة دلت على ان لاحق له في اكثر من الثالث .

نعم ، اذا كان ذلك من ضمن الثالث ، كان كما قرر ، وان ورد الضرر على أحدهما فقط .

الثامن والعشرون : لو جعل الميت داره أو بستانه مثلا عمرى أو رقبى أو سكنى ، كان للزوجة الحق في قيمة البناء والشجر بعد انتهاء الثلاثة ، اذ لا وجه لحرمانها فيشمها اطلاق الادلة .

ولورجع الوقف ملكاً بأسباب بطلان الوقف ، كان لها الحق ايضاً فيما لا ارتكاز طولياً والا لم يبطل الوقف ، سواء كان ارتكاز واحد ، أو ارتكازات عرضية ، مثلا : اذا وقف بستانه لجماعة من العلماء العدول السادة الفقراء الساكنين في كربلاء - مثلا - فقد يكون ارتكازه لانهم علماء ، أولانهم عدول وهكذا ، فاذا انقضوا صرف في المرتكز ، ففي الاول يصرف لسائر العلماء وفي الثانى لسائر العدول ، وفي الثالث لسائر السادة ، وفي الرابع لسائر الفقراء وفي الخامس لسائر الساكنين في العتبة المقدسة وهكذا ، والغرض من هذا

الكلام الالماع الى حكم الزوجة ، والافتصيل المسألة موكول الى يابه .
التاسع والعشرون : لو باع الارض بخيار او اشتراها كذلك ، فاذا كان
الخيار للطرف وفسخ بعد موته ، فالارض لسائر الورثة ، وفي النقد ونحوه
تشارك الزوجة .

واذا كان الخيار للميت فانقل الى وارثه ، فالظاهر انه للجميع حتى وان
لم يرث بعضهم كما في الحبوة ، حيث ارثها خاص بالاكبر ، وفي المقام
حيث ارث الارض خاص بغير الزوجة ، اذ لامانع من ارثها الخيار وارثهم
اياه ، وان لم ترث من الارض ، ولا يرثون من الحبوة ، لاطلاق دليل ماترك .
الثلاثون : قال في الجواهر : الظاهر عدم الفرق في الولد ، بناءً على
التفصيل به بين الذكروالانثى والخنثى ، بل يمكن الحاق الحامل بها ، فانها
وان لم تكن ذات ولدفعلا ، لكن قد عرفت سابقاً الحاقه به في الحكم ، فيراعى
حرمانها وعدمه حينئذ بولادته حياً كما في ارثه وارثها .

أقول : وهو كما ذكره ، ولولم يعلم هل هي ذات ولد أم لا ؟ كان الاصل
العدم ، وولد الشبهة في حكم ولد الحلال بلاشبهة ، كما ذكره ايضاً .
نعم ، ذكر ان ولد الزنا ليس ولداً شرعاً وفيه نظر ، اذ كل أحكام الاولاد
مرتبة عليه ، كما ذكرناه في [كتاب النكاح] .

نعم ، لا يرث ولا يرث ، وهذا غير ارث غيرها ، وان كانت المسألة
بحاجة الى تأمل أكثر وتتبع أوسع .

الواحد والثلاثون : لوغصب غاصب التركة كلا ثم اعطى شيئاً ، فهل
ذلك ثمن الاراضى ، والبنائات ، أو بدل النقد ؟ الظاهر انه يكون في قبال
المأخوذ بالنسبة ، اذ لا وجه للاختصاص ومنه يعلم ، حال ارث الزوجة .
نعم ، لو قال : انه بدل الارض ، لم ترث ، ولو قال : بدل النقد ورثت ،

ولو قال : بدل الدار ورثت بالنسبة وهكذا .

ومنه يعلم ، حال ما اذا لم يعلم ، هل كان المترك أرضاً أو نقداً ؟ وهذا بدله الان فانه يعمل فيه بقاعدة العدل .

الثاني والثلاثون : لو وقف ملكاً أو وصى ثلثاً أو اكثر باجازة الورثة بأن يسكنها الورثة كحالة الارث، فلا شك في انه لاحق للزوجة في سكنى الارض لكن هل لها حق في سكنى البناء لان لها من قيمة البناء أولاً ، لان ليس لها من عين البناء ؟ احتمالان، وهذا فيما اذا لم يعلم ارتكاز الواقف ، أو الموصى والاعمل عليه .

ولو شك في الامر ، كان الاصل عدم حقها في السكنى ، لكن حيث لا سكنى ولا قيمة يشكل بأن الورثة شاملة لها ، فكيف تحرم .

ثم ان اجازة الوارث في أكثر من الثلث ، لا اشكال في دخول المرأة فيها في مثل النقد والاثاث ، لانها ايضاً ذات استحقاق ، كما لا اشكال في عدم دخولها بالنسبة الى الارض ، لانها ليست ذات استحقاق فيها .

اما في البناء ونحوه ، فان اجازت لم تكن لها القيمة ، وان لم تجز كان لها بقدر حقها منها اولا الوصية .

الثالث والثلاثون: اذا قلنا ان ذات الولد ترث من كل شيء كسائر الورثة، فان كانت زوجة واحدة - مثلاً - ذات ولد أخذت كمال الارث من النقد والبناء والارض وغيرها ، وان كانت غير ذات ولد لم تأخذ الا مما تقدم ، وان كانت كلتاهما ، فلا اشكال في عدم ارث غير ذات الولد من الارض عيناً وقيمة ، ومن البناء ونحوه قيمة كما تقدم .

أما ذات الولد ، فانها ترث كل الثمن من الارض لان نصف الثمن ، كما ترث نصف الثمن من النقد، ونصف الثمن عيناً من البناء ، وذلك لان للزوجة

الثلث ، فحيث لأشريك لها في الأرض أخذت كل ثلث الأرض .
 فلا يقال : ان لها نصف ثلث الأرض ، لان النصف الآخر لما لم يمكن
 إعطائها للزوجة الخالية كان من نصيب سائر الورثة ، فالمقام كما اذا كانت
 زوجتان كلتاهما بلا ولد ، لكن كانت احديهما كافرة أو قاتلة مثلاً ، حيث ان
 كل الثلث للمسلمة بلا مانع ، وكذلك اذا كان له ولدان أحدهما فيه محذور ،
 فان الولد الآخر يرث كل ما ترك .

فلا يقال : انه كان يرث نصف المال اذا لم يكن محذور ، فلا يزداد على
 النصف عند وجود المحذور في الآخر .

وعليه ، فهي ترث من البناء ونحوه ايضاً كمال الثلث ، وانها تدفع الى
 الاخرى قيمة نصف الثلث ، لانها ترث نصف ثلث البناء ، والنصف الآخر لسائر
 الورثة وهم يدفعون قيمة نصف الثلث للثانية .

قال في الجواهر : ولو اجتمعت ذات الولد وغيرها ، وقلنا باختصاص
 الحرمان بالثانية ورثت ذات الولد كمال الثلث في رقبة الأرض من غير مشاركة
 أحد من الورثة معها ، ومن دون دفع شيء الى الثانية ، وورثت ايضاً كما له
 من أعيان الآلات والشجر ، لكن عليها للاخرى مثلاً نصف ثلث قيمتها - انتهى .
 وبذلك يظهر ، وجه النظر في قول المستند : الظاهر ان ثلث غير الأراضي
 والابنية والأشجار لهما معاً وكمال الثلث من الأراضي والابنية والأشجار لذات
 الولد ، وكمال الثلث من قيمة الابنية والأشجار ، لغير ذات الولد ، والقيمة
 على الورثة الذين فيهم ذات الولد ، الى آخر كلامه .

فان ذلك يقتضي ان الورثة يدفعون أكثر من الثلث ، مع ان النص والاجماع
 على انه ليس للزوجة الا الثلث .

الرابع والثلاثون : اذا كانت الزوجة في حباله من يرى ارثها من الأرض ،

وأعيان الابنية ونحوها ، لاختلاف المذهب جاز لها أخذ ما يعطي لها لقاعدة الالزام ، وللمناط في روايات التعصيب على ما تقدم ، أما إذا كان كل الورثة لا يعتقدون باعطائها، كما لو كانوا موافقين وأبوهم مخالفاً ، فالظاهر انه لاحق لها في الاخذ ، اذ الادلة منصرفه عن مثل ذلك ، وقد تقدم في مسائل التعصيب ان لمن لا يرث في عقيدته ان يرافع الى الحاكم لاخذ ارثه الثابت في عقيدة سائر الورثة ، وهنا الحكم كذلك .

أما اذا اختلفا في التقليد ، فهل لها أخذ الثمن من الاعيان في الارض ، لانه تقليد الزوج ، أو الورثة ، أو لا لانها تقلد من يقول بالعدم ؟ احتمالان ، وان كان لا يبعد جواز أخذها ، لان التقليد لم يسبب لها القطع بالبطلان .

نعم ، ان قطعت اجتهاداً مثلاً لم يحق لها .

أما المخالف اذا راجعنا حق لنا افتائهم بما يرون ، لقاعدة الالزام وغيرها ، كما ان الكافر يعمل حسب معتقده كما تقدم الكلام حول ذلك في أوائل بحث الارث ، وفي [كتاب القضاء] وغيرها .

(مسألة - ٥ -) قال في الشرائع نكاح المريض مشروط (في ارث زوجته اذا مات) بالدخول ، فان مات في مرضه ولم يدخل بطل العقد ، ولا مهر لها ولا ميراث ، وهي رواية زرارة ، عن أحدهما عليه السلام .

وقال في المستند : الحق المعروف من مذهب الاصحاب ، كما في الكفاية انها لا ترثه ، وفي المسالك جزم الاكثر بالحكم ، من غير ان يذكروا فيه خلافاً واشكالا ، وظاهر السرائر كصريح التذكرة دعوى الاجماع عليه ، وقيل بسل لا يكاد يتحقق فيه خلاف ، ونسبه في الشرائع الى الرواية ، وفي الدروس الى المشهور ، وهما مشعران بالتردد ، ولكنهما صرحا بالنفي فسي النافع واللمعة المتأخرتين عن الاولين .

نعم ، ظاهر الفرائض النصيرية التردد ، وعن شرح الإيجاز استظهار ان يراد بالدخول ان تدخل لتخدمه وتضاجعه وتمرضه وان لم يطأها .

أقول : ويدل على الحكم جملة الروايات :

كصحيحة أبي ولاد الحنات ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل تزوج في مرضه ؟ فقال عليه السلام : اذا دخل بها فمات في مرضه ورثته ، وان لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل .

وصحيح زرارة ، عن أحدهما عليهما السلام قال : ليس للمريض ان يطلق وله ان يتزوج ، فان هو تزوج ودخل بها فهو جائز ، وان لم يدخل بها حتى مات في مرضه فنكاحه باطل ، ولا مهر لها ، ولا ميراث .

وصحيحة عبيد بن زرارة ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن المريض أله ان يطلق ؟ قال عليه السلام : لا ، ولكن له ان يتزوج ان شاء ، فان دخل ورثته وان لم يدخل بها نكاحه باطل .

وعن المقنع ، وهو متون الروايات قال : واذا تزوج الرجل في مرضه ودخل بها ورثته . وان لم يدخل بها لم ترثه ونكاحه باطل .

والظاهر ان المراد بالباطل طريان ذلك عليه ، كما في المستند والجواهر ، بل هو المشهور ، خلافاً لما حكى عن شرح الإيجاز ، تمسكاً بظاهر لفظ الباطل .

وفيه : ان الظاهر من قوله عليه السلام : لا مهر ولا ميراث ، ان ذلك ثمرة البطلان لا البطلان الذي لا يؤثر اطلاقاً حتى يصح لها ان تنكح بولد الميت ، الى غير ذلك من آثار وجوده ، ويكون لمسه لها وما اشبه حراماً واقعاً وان كان معذوراً بظن الحلية .

وعليه ، فعليها العدة ايضاً ، ولو قيل بالبطلان كما احتمل صح لها ان تزوج ، ويدخل بها وهي في حباله الرجل ، فانه لم يكن الا تجريباً ، وهذا ما

قد تكون الضرورة على خلافه .

أما ما علله بعضهم - لبيان ارادة الاثار - لا البطلان حقيقة بانه لو كان باطلا لزم عدم جوازوطئه لها ، في المرض بذلك العقد مع ان صدرها كغيرها من الاخبار الدالة على جواز نكاح المريض بقول مطلق يدل على خلافه، بل عن بعضهم انه لو كان كذلك لزم الحدود ضرورة توقف جواز الوطئ على الصحة ، وهي متوقفة عليه ، ففيه انه يمكن ان يكون الوطئ كاشفاً ، فلا يرد المحذوران .

وعليه ، فلا فرق بين الكبير والصغير والكبيرة والصغيرة للاطلاق ، بل وكون الزوج عنيماً لا يقدر على الادخال أو نحوه، وكونها عفلاء أو نحوها ، وكون عدم الدخول لمحذور شرعي كالحيض والاحرام وعدة وطئ الشبهة ، أو لمحذور عقلي كالسفر والسجن ونحوهما ، ففي كل ذلك النكاح صحيح ، وله كل آثاره ، الا الميراث والمهر للنص الصحيح الخاص المؤيد بالاجماعين كما في المستند وغيره .

وفي موثقة محمد ، عن الرجل يحضره الموت فيبعث الى جاره فيزوجه ابنته على ألف درهم ، أيجوز نكاحه ؟ قال : نعم .

ثم الظاهر انه لا فرق بين دخوله بها أو دخولها به في حال نوم أحدهما ، أو في حال يقظتهما دخولا حراماً ، أو حلالاً ، السى غير ذلك من أحوال الدخول .

قال في الجواهر: لا فرق على الظاهر بين القبل والدبر، ولا يبعد أن يكون دخول الطفل والمجنون وبالطفلة ايضاً كذلك ، وان كان يحرم دخول الكبير بها قبل البلوغ ، وقد ذكرنا في ماتقدم بعض الروايات الظاهرة في دخول الصغيرين المزوجين .

ثم انه لو برء من هذا المرض ومات بمرض آخر، فالظاهر الارث .
وفي المستند : انسه لم يعثر بمخالف ، وذلك لان الظاهر من الروايات
السابقة الموت في ذلك المرض، فاطلاقات ارث الزوجة وغير الاطلاقات محكمة
وبذلك أفتى الجواهر وغيره .

ولومات في نفس المرض ، لكن بسبب مرض آخر ، كما اذا كان مبتلى
بالسرطان ، لكنه مات بالوباء أو قتل ، فالظاهر الارث لتبادر ارادة السببية ،
وقد قال في المستند : ان المسألة محل اشكال ، ورجح في الجواهر أو لا
الارث ، ثم قال : لكن الانصاف عدم خلوه من الاشكال الناشيء من احتمال
السببية في لفظ في والزمانية ، لكن عرفت ان الاقوى الارث ، فان المريض اذا
غرق أو قتل أو هدم عليه أو رجم حتى مات . لا يقال : انه مات في مرضه .
والمعيار الدخول في حال الزواج فلا يفيد الدخول قبل النكاح شبهة ،
أو زنا ، أو متعة مثلاً ، كما ان لاعبرة بالحمل منه كما اذا حملت بافراغ مائه
على فرجها مثلاً .

أما اذا أدخل بالحاجز ، فان صدق الدخول ورثت والا فلا ، كما اذا
ادخل بزجاج ونحوه .

ولوشك في صدق الدخول كان الاصل عدم التوريث ، وهل تترث اذا
طال المرض سنوات ؟ احتمالان ، من اطلاق الادلة ، و انصراف المقام عن
مثله ، ومن احتمال شمول الادلة في المقام له ، واذا كان مشرفاً على الموت لا
للمرض ، بل لاجل تسمم الجو ورثت ، لعدم صدق المرض ، كما انه كذلك لا
يصدق المرض اذا تسمم بسقي السم بلامرض مثلاً، أما اذا حكم عليه بالقتل،
فالارث أظهر .

ولو اختلفا فالورثة قالوا بالمرض وهي انكرت ، أو ادعت عدم العلم

فعلية الاثبات وعليها الحلف بالعدم ، أو عدم العلم .
 ولو شك في انه هل كان مريضاً أو لا ؟ فالاصل عدمه ، الا اذا كان استصحاب
 ولو علم بالمرض وشك في انه مات بسببه ، أو بسبب آخر ، فأطلاق أدلة الارث
 يقتضى ارثها ، واذا كان مرضه ادوارياً ، فالظاهر ان لكل دور حكمه ، وهذا
 هو مراد الجواهر ، حيث قال : لو كان مرضه شبه الادوار ونحو ذلك من
 أقسام المرض الذي قد يتوقف في شمول اطلاق نصوص المقام لها على وجه
 يخصص بها عمومات الكتاب والسنة .

ثم الظاهر ان الجنون والسفه والعتة لاتعد مرضاً .
 أما مثل الصرع ، فهل يعد مرضاً لايبعد ذلك ، اذا كان مات بسببه من غير
 طول ، وهل مثل ضغط الدم وقلته والسكر ونحو ذلك مرض؟ الظاهر اختلاف
 أقسامها بحيث قد يعد مرضاً ، وقد لا يعد ، والميزان العرف ، ولو شك فالاصل
 الارث كما عرفت .

قال في المستند : هل يشترط ان يكون المرض مهلكاً عادة أم لا ؟
 وجهان .

أقول : ولايبعد انصراف المهلك من النص ، ولو كان مريضاً فتزوج ثم
 اشترك مرض آخر وهلك بهما ، فالظاهر الارث لما عرفت .

ولو انجر المرض الى مرض اخر ومات بالثاني ، فقد لا يصدق انه مات
 في مرضه ، كما اذا ابتلى بالزكام ، أو بالتخمة ، ثم أنجر الى تخلل اجهزة المخ
 أو القولنج في البطن ، أو ابتلى بالارياح ثم ضغطت على قلبه فمات ، وحينئذ
 يرث ، وقد يصدق ، كما اذا ابتلى بتصلب الشرايين فزاد فمات .

ولو شك ، فالاصل الارث ، ولو مات فلم يعلم انه لمرض قبله السذي
 تزوج فيه ، أو لوقوعه من السطح مثلاً ورثت لما تقدم .

قال في الجواهر: والظاهر جريان حكم التداعي فيما لو حصلت الخلوة بها فادعت هي الدخول وأنكره هو أو الوارث ، لكن لا يبعد ان يحكم عليه بالدخول ، لمادل من الحكم شرعاً به بسبب الخلوة ، كما ذكره في [كتاب الطلاق] .

ولو اختلفا في انه هل دخل بها أم لا ؟ فان ادعى هو وانكرت لسم ترث لانها تنفى ان تكون مدخولة ، وقرار العقلاء على أنفسهم جائز .

نعم ، لو علم الورثة به كان كما اذا علم زيد أن عمرواً يطلبه وينكره عمرو وان ادعت هي وأنكر الرجل ، فالاصل عدم الدخول الا اذا ثبت بموازينه ، ولو اتفقا على الدخول . لكن قال أحدهما : انه كان حراماً ، والاخر قال : كان بعد العقد احتاج من يثبت حال كونه بعد العقد الى الدليل .

قال في المستند : ولا يلحق بالعقد الرجعة في مرض المسوت ، وان وقع الطلاق في المرض اذا كان قد برء منه للاصل وبطلان القياس ، وهو كما ذكره .

ولو اختلفا في انه هل كان مريضاً حين الزواج ، فالرجل أو وارثه يثبتته والمرأة تنكر ، فالظاهر فيما اذا كان الطرف الرجل القول قوله ، لانه ذويد على نفسه .

فلا يقال : هو مدع عليه الأثبات ، فهو كما اذا ادعى انسان ان الدار التي فيها زيد للمدعى ، حيث انه هو المدعى لا من في الدار ، وقد ذكرنا في [كتاب القضاء] وغيره ان العبرة بمصعب الدعوى لا بالمأل .

فلا يقال : ان الاصل الارث والرجل يريد انكاره ، فهو مدع ، أما اذا كان الطرف الوارث فالحق للمرأة الا اذا اثبت الوارث المرض ، كما اذا ادعى الوارث قتل بعض الورثة لمورثهم ، حيث ان عليه الأثبات .

ثم ان الجواهر قوى القول بعدم الارث لو ماتت هي في مرضه ، ثم هو

مات بعدها في ذلك المرض لانكشاف فساد العقد بعدم الدخول و الموت في المرض ، وان أشكل على ذلك جماعة مما ذكرناه، ومن ان الحكم على خلاف الاصول فيقتصر فيه على مورده وهو موته فيبطل من أحد الطرفين دون الاخر ويتجه ارثه لها في الفرض .

أقول : قد ذكرنا عدم البطلان للعقد ، وانما لارث ، وعليه فمقتضى القاعدة ارثه لها كترتب سائر آثار الزوجية ، وذلك لان المخصص دل على عدم ارثها منه اذا مات وهي حية لا ما اذا ماتت وهو حي ، فاللازم العمل في هذه الصورة على الاصل الاولي وهو الارث .

وبذلك يظهر، وجه النظر في اشكال المسالك والكفاية في ارثه منها ، و عن ظاهر القواعد والايضاح التردد ، ولذا قال في المستند : والحق انه يرثها للاصل والاستصحاب والعمومات .

أما لو تزوجت هي مريضة وماتت قبل الدخول فهو يرثها ، كما في الجواهر للعمومات ، فلا يمكن ان يقاس بتزوجه بها وهو مريض، واذا سقى ما سوف يمرض لم يعد مريضاً ، وان كان انه سوف يمرض قطعياً .

ولو تزوجها وهو مريض ، ولم يدخل بها وماتت في غرق أو نحوه مما لم يعلم تقدم موت أيهما ، فمقتضى القاعدة انه يرثها ، وهي لا ترثه لا كسائر الغرقى ونحوهم ، لان فرض موته قبلها يوجب عدم ارثها منه ، بخلاف فرض موتها قبله .

ولو أوصى المريض غير الداخل اعطاها بقدر الارث صح من الثلث . ثم انه حيث انه ذكر في [كتاب النكاح] تفصيل الارث بين الزوج و المتمتع بها على أربعة أقوال التوارث مطلقاً حتى لو شرط سقوطه بطل الشرط وعدم التوارث مطلقاً حتى مع الشرط ، والتوارث مالم يشترط العدم ، وان

أصل العقد لا يقتضى التوارث مطلقاً ، بل اذا اشترط ثبت تبعاً للشرط ، ففي المقام اذا قلنا بالتوارث مطلقاً يلزم القول بعدم التوارث اذا تزوجها ومات قبل الدخول ، لان القول بذلك هناك يجعل التمتع كالدوام فى الاحكام ، فأدلة المقام واردة هناك .

نعم ، اذا كان التوارث بالشرط ، كان اللازم اتباع قدر الشرط ، اللهم الا ان يقال : ان الشرط ليس بمشرع ، فان اثباته للارث انما هو فيما اذا كان ثابتاً بالدوام ، لا ما اذا لم يكن ترث فى الدوام ، ثم اذا لم يعلم هل هى زوجة أو لا ؟ فالاصل عدم الزوجية المقتضية ، لعدم الارث .

واذا علم بالزوجية ، ولم يعلم بالطلاق أو الخروج عن العدة فى الرجعية فالاصل الارث ، فاذا علم بالطلاق و لم يعلم انه بائن أو رجعي ، فالاصل الارث .

واذا علم بالزوجية ولم يعلم بالدوام أو المتعة ، فهل ينصف الارث ، لقاعدة العدل أو لا يعطى لاحدهما من أحدهما لاصالة عدم تحقق سبب الارث الذي هو الدوام ، لكن هذا الاصل فرع لاصالة عدم تحقق ، اي من العقدين وآثارهما ، ولعل الاقرب الاول ، والله العالم .

فصل

فى الميراث بالولاء

وله ثلاث مراتب :

الاول : ولاء العتق ، وحيث انه الان خارج عن محل الابتلاء تركناه ، وان ذكرنا هنا ، وفى بعض كتب الفقه انه لابدله فى النظام الصحيح على نسق ما ذكره الادلة ، وعمل به الرسول ﷺ والائمة عليهم السلام ، لا على نسق ما عمله خلفاء الباطل ، وبعد ما يفقد الميت كل الاقرباء وولاء العتق ، تصل النوبة الى ولاء ضمان الجريرة .

قال فى المسالك : هذا العقد كان فى الجاهلية يتوارثون به دون الافارب فاقروهم الله تعالى فى صدر الاسلام عليه وانزل فيه قوله تعالى : ﴿والذين عقدت ايمانكم فاتوهم نصيبهم﴾ ثم نسخ بالاسلام والهجرة ، فاذا كان للمسلم ولد لم يهاجر ورثه المهاجرون دون ولده .

قال سبحانه : ﴿والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شىء﴾ ثم نسخ بالرحم و القرابة ، و أنزل الله آيات الفرائض ، وعندنا ان ضمان الجريرة باق ، وان قال الشافعى بنسخة - انتهى .

وفى الجواهر : لاختلاف نصاً وفتوى فى مشروعيته ، بل الاجماع بقسميه

عليه ، وقد كان الميراث في الجاهلية وصدر الاسلام بذلك ، ثم نسخ بآية المهاجرة ثم نسخت بآية الارحام وبقي هذا الفرد منه على شرعه الاصلى - انتهى .

أقول : أما الاجماع ، فلا اشكال ، كما لا اشكال فى النصوص ، وأما انه كان فى صدر الاسلام ثم نسخ فهو أمر تاريخى لا يهمنا ، وان نظرنا فى النسخ بالمعنى المتعارف له فى الاصول ، ومراده باليتين قوله سبحانه فى سورة الانفال : ﴿ان الذين آمنوا وهاجروا وجاهدوا باموالهم وأنفسهم فى سبيل الله والذين آووا ونصروا اولئك بعضهم اولياء بعض والذين آمنوا ولم يهاجروا مالكم من ولايتهم من شىء حتى يهاجروا وان استنصروكم فى الدين فعليكم النصر الا على قوم بينكم وبينهم ميثاق ، والله بما تعملون بصير﴾ .

الى ان قال سبحانه : ﴿والذين آمنوا من بعد وهاجروا وجاهدوا معكم فالولئك منكم واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض فى كتاب الله ان الله بكل شىء عليم﴾ .

وأما الروايات فى ذلك فمتواترة :

ففى صحيح عمر بن يزيد قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل أراد ان يعتق مملوكاً له وقد كان مولاه يأخذ منه ضريبة فرضها عليه فى كل سنة - الى ان قال - قلت : فاذا اعتق مملوكاً مما كان اكتسب سوى الفريضة ، لمن يكون ولاء العتق ؟ قال : يذهب فى الوالى من أحسب فاذا ضمن جريرته و عقله كان مولاه وورثه ، قلت له : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : الولاء لمن اعتق ؟ قال : هذا سائبة لا يكون ولائه لعبده مثله ، قلت : فان ضمن العبد الذى اعتقه جريرته أيلزمه ذلك و يكون مولاه ويرثه ؟ قال : لا يجوز ذلك ولا يرث عبد حرأ .

وعن هشام بن سالم ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : اذا ولى الرجل
فله ميراثه وعليه معقلته .

وعن سليمان بن خالد ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن مملوك اعتق
سائبة ؟ قال: يتولى من شاء و على من تولاه جريسته و له ميراثه ، قلت : فان
سكت (مكث) حتى يموت ؟ قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .

وعن أبي عبيدة قال: سألت أبا عبدالله عليه السلام ، عن رجل أسلم فتوالى الى
رجل من المسلمين ؟ قال : ان ضمن عقله وجنابته ورثه وكان مولاه .

وعن أبي بصير ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام فيمن نكل
مملوكه انه حر لاسبيل عليه سائبه يذهب فيتولى من أحب ، فاذا ضمن جريسته
فهو يرثه . الى غيرها من الروايات التي تأتي جملة اخرى منها ايضاً .

ولافرق في ذلك بين رجلين وامرأتين وبالاختلاف ، وكذلك الخنثى اذا
قلنا بوجوده ، لاطلاق بعض الادلة والاجماع ، وان ذكر في جملة من الروايات
لفظ الرجل .

أما الطفل فعمده خطاء على تأمل في المميز ذكر مثله في الحجر و
الوصية والاقرار وغيرها .

قال في مفتاح الكرامة : الموجود في كثير من عبارات الاصحاب انه
عقد كسائر العقود واقع عمله بين شخصين ، بل لعله وفاقى ، فان كان أحدهما
لا وارث له كان الايجاب من طرفه ، والقبول من الطرف الاخر ، وان كانا
لا وارث لهما لم يتعين ذلك ، فيصح الايقاع من أحدهما والقبول من الاخر .

أقول : مقتضى القاعدة انه ان ضمن انسان جريرة انسان ورضى كفى
ضمانه وارثه له اذا مات المضمون له ، ولا وارث له بدون حاجة الى عقد من
الجانبين ، مثلاً: يقول زيد لعمرو: أنا أضمن جنابتك، أو ما أشبهه من الالفاظ

فيقول: لأبأس لاطلاق الأدلة ، ولادلل على ان مثله يحتاج الى العقد ، ولم يظهر منهم اجماع ، وان قال به غير واحد ، وانما يحتاج الى الرضى ، لانه بدونه لا وجه لارث الضامن من المضمون عنه ، فاذا رضى كان مشمولاً لادلة المقام ، و الفرق بين الرضى والعقد ان الاول ، مثل ان يرضى بدخول داره ، فيقول مرید الدخول: هل ادخل دارك؟ فيقول صاحب الدار: لأبأس ، أو ما أشبهه ، بل يدل على اعتبار الرضى انه بدونه لا يتمكن ان يتحمل جريته ، لانه نوع تصرف في المضمون عنه ، فدليل الناس مسلطون يمنعه ، كما اذا أراد أن يعطي دينه فلم يرض ، وقد ألعنا الى ذلك في [كتاب الضمان] فتأمل .

وعليه ، فاذا كان الضمان شرطاً في ضمن عقد لزم من باب المؤمنون عند شروطهم ، والا فلا ، بشرط أن يكون العقد لازماً .

أما اذا كان جائزاً ، فقد ذكرنا في شرح العروة انه لادلل على ان الشرط في ضمن العقد الجائز لازم ، وعليه فاذا رفع الضامن يده بطل تحمله للجناية ولم يرث ، والظاهر انه لا يصح أحدهما دون الاخر بأن يقول : اضمن جنايتك بدون ان ارثك ، أو ارثك بدون ان اضمن جنايتك ، لان الأدلة دلت على كون كليهما معاً ، وانه فيما اذا ضمن الجريرة ، سواء بلفظه ، أو بلفظ الولاية ونحوها مما يفهم منه عرفاً ذلك مع قصده ، لان الاعمال بالنيات والعقود تتبع القصد والانسان لا يلتزم في مثل هذه الموارد الا بما نواه ، ويصح جعل الضامن نفسه ضامناً عن اثنين يضمن جريمة كل و يرثه .

أما هل يصح ان يضمن الانسان بعض جريمة انسان آخر ويرث بعض ارثه؟ الظاهر لا ، اذ ظاهر الأدلة كمال كليهما ، وعليه فلا يصح ان يضمن انسانان بالاشتراك جريمة انسان و يرثانه بالاشتراك سواء على نحو التساوى ، أو على نحو الاختلاف ، وان كان المحتمل الصحة للمناطق ، واذا ضمن انسان

جريمة انسان فله ان يبقى على ضمانه وله ان يرفض، لاصالة عدم اللزوم .
ثم انسه لاشكال في صحة ضمان الجريرة بالعقد، ولالفظ خاص له، ولا
يشترط العربية، ولأن يكون الايجاب من هذا والقبول من ذلك، بل يصح أن
يكون الايجاب من أيهما كما يصح التعاقد .

أما مانقله جمع عن المحقق الثاني ان صورة عقد الضمان على ما ذكره
بعض الاصحاب أن يقول أحد المتعاقدين: دمك دمي، وثارك ثاري، وحر بك
حربي، وسلمك سلمتي، وترثني وارثك، فيقول الاخر: قبلت .

فالظاهر انه لا يشترط مثل هذه الصيغة، كما لا يشترط ما قاله آخر بان
كان أحدهما لا وارث له كان الايجاب من طرفه، فيقول: عاقدتك على ان
تنصرنني وتمنع عني، وتعقل عني وترثني، فيقول الاخر: قبلت. وان كانا معاً
لا وارث لهما، قال أحدهما: عاقدتك على ان تنصرنني وانصرك وتمنع عني
وأمنع عنك وتعقل عني واعقل عنك وترثني وارثك، فيقول الاخر: قبلت .

ولذا قال الجواهر: انه لا يشترط مثل ذلك ضرورة عدم اعتبار التوارث
والعقل فيه من الطرفين، كضرورة عدم اعتبار ما زاد على العقل والارث فيه،
بل قديقال بكفاية أحدهما عن الاخر، خصوصاً العقل، فان النصوص كالصريحة
في الاكتفاء به في العقد في استحقاق الميراث، بل ظاهرها كون الميراث من
الاحكام المترتبة على ذلك - انتهى .

لكن فيه ان الاكتفاء بالتوارث لادليل عليه، ولذا قال بعد ذلك انه لم نجد
تصريحاً في شيء من النصوص بالاكتفاء في العقد بصورة العكس بأن يتعاهدا
على الارث من غير تعرض للجريرة، ويترتب عليه حينئذ ضمانها، وان كان هو
غير بعيد، وان كان في عدم بعده بعد، وهل يصح الترتيب بمعنى ان يتولى
شخصاً ثم يتولى آخر .

قال في الجواهر: لا يبعد جواز ذلك، وان كان لا يخلو من اشكال الا ان الاظهر عدمه، اذ لا يفهم مثله من النص، وحيث قد عرفت عدم كونه عقداً يصح ضمان جريرة الصبي أو المجنون اذا رضى بذلك الولي الذي هو الحاكم الشرعي أو الوصي ونحوه .

نعم ، يمكن ان يتصور في الاب والجد بما اذا كانا قاتلين له قتلا بالسم يظهر أثره بعد حين ، حيث انهما لا يرثاهما حينئذ ، وان كانا وليين ، لانه لا دليل على سقوط ولايتهما بذلك، وان قام الدليل على سقوط ارث القاتل .

ثم انه بناءً على ما ذكرناه من انه عقدي وغير عقدي - لاطلاق الأدلة الشامل لكليهما - فاذا كان غير عقدي يجوز لكل منهما نقضه، اذ يكون حينئذ كالرضى بدخول الدار ولو في مقابل شيء ، فاذا قال أحدهما للآخر : هل ادخل دارك؟ قال: بمقابل درهم ، فانه لكل منهما سحب رضاه بمرضيا فلا يدخل داره، أو يمنعه عن ارادة دخول الدار .

نعم، اذا دخل داره - ولم يكن بعنوان الاجارة - حق له مطالبة الاجرة ، فاذا لم يعط الضامن في المقام شيئاً في جنابة المضمون عنه فلا بأس لاحدهما اذا سحب الضمانة أو الرضى .

أما اذا أعطى فهل للراضي له الحق في سحب الرضى ببديل عما أعطى الضامن، أو بدون البديل؟ أو لا حق له في سحب الضمان؟ الظاهر الاول، اذ لا دليل على انقلاب الجواز لزوماً، كما لا وجه لتلف حق الضامن الذي بذله، فهو كما اذا قال: اعط ديناراً لزيد وأعطيك بدلته، فان الارث بدل، فكما انه اذا أعطى الدينار، لا يحق للامر عدم اعطاء بدلته، كذلك في المقام وحيث لا يلزم البقاء على الرضى لزم دفع البديل .

ومنه يعلم، عدم الوجه للاحتمالين الاخرين، أي عدم البديل، أو اللزوم .

أما اذا كان عقدياً، فهل يلزم لاطلاق أوفوا بالعقود؟ أولاً، لاصالة الجواز ؟
احتمالان .

قال في مفتاح الكرامة: وبعد ايقاعه هل يلزم أويكون جائزاً الا ان يعقل
عنه قولان: المختار الاول للاصل، وآية ﴿أوفوا بالعقود﴾ وخبر: المؤمنون
عند شروطهم. والاجماع كما هو ظاهر السرائر حيث قال: مذهبنا ذلك، لانه
الذي تقتضيه اصولنا .

والثاني: مختار الخلاف على ما نقل، والوسيلة، ومال اليه في المختلف
للاصل، ولقد تتبع مختصر الخلاف في المقام فلم أجد فيه الا مانصه: ولاء
الموالات عندنا جائز، ومعناه ان يسلم رجل على يد رجل ويواليه، وله ان
ينقل ولائه الى غيره، ما لم يعقل عنه، أو عن أحد أولاده الذين كانوا صغاراً
فليتأمل .

أقول: مقتضى القاعدة للزوم للاية، أما الاصل، والمؤمنون، والاجماع
غير ظاهر، اذ الاصل الجواز الحاكم على أصل بقاء العقد، وليس بشرط
حتى يشمل المؤمنون، والاجماع منفي، بل الظاهر انه لا صراحة في كلام
ابن ادريس عليه .

وعليه، لا فرق بين ان يعقل، أو لم يعقل، ولا بين ابطال الضامن، أو
المضمون عنه، كما ان مقتضى القاعدة دخول الاقالة والخيار فيه .

لكن في الجواهر: لم نجد من أحد تصريحاً بجريان الاقالة فيه كغيره من
العقود، ولا باشتراط الخيار، ولا بغير ذلك مما يجرى في العقود اللازمة، فلا
يعد ارادة من أطلق العقد عليه كونه كالعقد في الانشائية المشتركة من شخصين
والا فهو أشبه شيء في الاسباب والمسببات، وان كانت كيفية السبب فيه مركبة
من رضی الطرفين، ولا يكون حكمه حكم المعاطات في العقود - انتهى .

أقول: قد عرفت ان مقتضى القاعدة جريانه بالعقد وبغير العقد، كما انه يجري بالمعاطاة .

أما ما ذكره مختصر الخلاف، فكأنه مأخوذ من ما ورد عن رسول الله ﷺ - كما في الجعفریات، عن علي بن أبي طالب قال: لما بعثني رسول الله ﷺ الى اليمن قال: يا علي لا تقتلن أحداً حتى تدعوه الى الاسلام، والله لان يهدي الله على يدك رجلاً خيراً لك مما طلعت عليه الشمس، ولك ولأئمه يا علي .

حيث دل على ان ولاء المسلم على يد انسان لذلك الهادي له، أما قوله بنقل ولأئمه، فلان ذلك مقتضى تسلط الناس على أمورهم وأنفسهم .

أما اذا عقل عنه، أو عن ولده - ولعل العقل عن الولد ، لانه كان معنى الولاء، فقوله ﷺ: لك ولأئمه. يشمل ذلك - فقد أعطى في قبيل ما يأخذ من الميراث، فلاحق للمضمون عنه نقل ولأئمه .

لكنك قد عرفت انه لا دليل على عدم صحة النقل فيما اذا لم يكن عقد ، بل على المضمون عنه اعطاء بدل مادفعه الضامن .

وكيف كان، فكون العقد لازماً هو مقتضى القاعدة ، وان كان تأملاً في المقام في ذلك لما عرفت من كلام الجواهر وغيره .

ثم الظاهر، ان ضمان الجريرة يشمل العمد والخطاء وشبه العمد، لاطلاق الدليل .

نعم ، اذا تعمد الجاني القتل ونحوه ، فاقترض منه ، لم يكن شيء على الضامن، كما لا شيء عليه اذا عفى عنه .

أما ما في الدعائم عن أبي عبد الله عليه السلام، انه قال: اذا اعتق الرجل عبده سائبة، فللعبد أن يوالي من شاء، فان رضى من مولاه بولائه اياه كان له تراثه ، وعليه عقل خطائمه .

فلا يدل على الانحصار ولا يشترط في صحة هذا عقداً أو غيره وقوع
جريرة أم لا؟ ولا وجود ائث أم لا؟ لاطلاق الادلة .

نعم ، اذا لم تكن جريرة ولا ائث وعلمنا بذلك ، كان العقد لغواً ، كما انه
يتبين لغويته اذا ظهر ذلك بعد الموت ونحوه .

ولوحصل العقد ، أو الرضا ، ثم لم يكن أحد الطرفين من جريرة أو
ائث لم يضر ذلك بالطرف الاخر ، لاطلاق الادلة .

وفي الجواهر: الظاهر جريان الوكالة فيه، بل الظاهر جواز اتحاد الموجب
والقابل فيه مع الوكالة، أو الولاية بوصاية، أو حكومة، فضلاً عن جواز ايقاعه
من الوصي والحاكم ممن لهم الولاية عليه ضامنة أو مضمونية، مع مراعاة
المصلحة، بل الظاهر جريان الفضولية فيه، وان لم نقل بكونه عقداً ، بناءً على
جريانها في الاعم منه .

أقول: الامر كما ذكره، وينبغي اضافة ولاية الاب والجد كما تقدم وجهه،
كل ذلك لاطلاق الدليل، بل لا يبعد ضمان الجناة من أولاد المضمون عنه، كما
تقدم في كلام الشيخ، بل ولقيطه لانه معاملة عقلائية لم يردع عنها الشارع ولعل
الاطلاق يشمله .

ويؤيده ما رواه الغوالي، عن النبي ﷺ، انه قال: تحوز المرأة ميراث
عتيقها ولقيطها وولدها .

وعليه، فلا يبعد جواز ضمان الجناة من الذين يقوم بشئونهم، مثل المجنون
الكبير من ولده، وكذا الصغار من اخوانه، وأبناء عمومته وما أشبهه .

أما ضمان ضيوفه ونحوهم فلا، لعدم الدليل ، والاصل العدم ، وان كان
في تعدى الحكم الى بعض من ذكرناه أيضاً تأملاً ، والله سبحانه العالم .

(مسألة - ١ -) يشترط في ضمان الجريرة أن يكون الضامن المباشر

للضمان بالغاً ، لان عمد الصبي خطأ وغيره ، وقد تقدم ضمان المراهق .
نعم ، الظاهر صحة ضمان الجريرة للصغير من وليه ، لاطلاق الادلة (عاقلاً لان
المجنون مرفوع عنه القلم ، وفي ضمان وليه الكلام في الضمان للصغير جائز
التصرف في ماله) لانه تصرف مالي ، فلا يصح ضمان السفیه والمحجور عليه
للفلس .

نعم ، لا يبعد صحة ضمانه اذا لم يكن متعلق المال في حال الحجر كان
يعلم انه لا يتفق الجرم في ذلك الحال (منجزاً) اذ لا عقد بدون التنجيز ، كما
قرر في محله الا في مثل الرضى ، فانه يصح معلقاً .

أما الضمان من وقت لاحق أو في أوقات خاصة كأيام عدم الفوضى ، فلا
يبعد الصحة ، لاطلاق الادلة الذي لا يضره الانصراف ، لانه بدوى ، بالاضافة
الى انه عقلائي ، فيشمله دليل العقود .

أما الرضى بدون عقد فأولس بالصحة ، وان كانت المسألة بحاجة الى
التأمل من جهة ان في قبالة الارث ولم يثبت من الشارع نقل الارث من الامام
اليه في غير الصورة المعلومة (مختاراً) في قبالة الاكراه ، لافي قبالة الاضطرار
الذي دفعه اليه اضطراره بنفسه ، لا ان يكون له مضطر (بالكسر) .

وهل يشترط أن يكون (مسلماً) بالنسبة الى المسلم المضمون عنه؟ احتمالان
من الاطلاق ، خصوصاً اذا لم يكن له ارث ، أو لا يرثه ، لانه قاتل ، أو لان
له الوارث ، اذ لا يشترط في ضمان الجريرة عدم وارث للمضمون عنه ، ولذا
دل النص والفتوى على ان ارث الضامن للمضمون فيما لم يكن وارث نسبي
قبله ولا معتق ، ومما ذكره الجواهر قائلًا : الظاهر عدم جواز ضمان الكافر
للمسلم لكونه سبيلاً ، ولعموم ما دل على عدم ارثه المسلم ، ونفى التوالي بينهما
- انتهى .

ومقتضى القاعدة التفصيل ، حيث لا محذور بأن لم يجعل الضمان في قبال الارث ، بل في قبال ضمان المسلم لجريرة الكافر أيضاً ، فلا ارث ، ولا يكون ذلك سبيلاً ، ولانه لا مانع من بر الكافر المسالم .
قال سبحانه : ﴿ لا ينهاكم الله ﴾ - الآية .

ثم الظاهر اشتراط قدرة الضامن لدفع جريمة المضمون عنه ، اذ بدون القدرة غير مشمول للدليل ، ولا يشترط فعلية القدرة ، بل الشئائية كافية ، والظاهر ان الحاكم يدفع ضمانه من بيت المال ، اذ لم يقدر الطرفان ، وقد دفع بعضهم عليهم السلام دية القتل الى القاتل ، هذا بالنسبة الى الضامن .
أما المضمون عنه ، فلا يشترط ان يكون بالغاً ولا عاقلاً ، ولا جائز التصرف للاطلاق وغيره - على ما تقدم - .

نعم ، يشترط التنجيز في العقدي منه على ما سبق .
أما اذا كان المضمون عنه كافراً والضامن مسلماً ، فقد قال الجواهر : في جريان الضمان اشكال من اطلاق الادلة ، ومن كونه مادة ، ومن نفى الموالة بينهما - انتهى . وقد عرفت ضعفه .

نعم ، لا اشكال به بين الكافرين كما ذكره ، وكذا يشترط اختيار المضمون عنه - على ما تقدم في الضامن - كما سبق انه يكفي رضى ولي المضمون عنه ووكيله ، لانه يساوق رضاه ، واذا كان مسلماً أحدهما يعتقد بالضمان والاخر لا يعتقد ، أما أصلاً أو لبعض الخصوصيات لاختلاف المذهب أو التقليد ووقع العقد ، فكل يعمل حسب معتقده ، مثلاً : كان الضامن لا يعتقد صحته ، فانه ليس عليه الضمان ، كما لا يمكنه أخذ الارث .

أما اذا اعتقد الضمان دون المضمون عنه ، فانه يعطي جريسته ويأخذ ارثه وان لم يعتقد طرفه .

ومنه يعلم ، انه لا يمكن ان يقال : انه اذا لم يعتقد أحدهما كان باطلا
تنظيراً بما اذا بطل أحد طرفي العقد ، اذ العقد لا يقوم بأحد الطرفين .
أما مافي المقام ، فليس كذلك ، إذ أحد الطرفين يعتقد صحته ، وقد فرض
انه متى قصد الانشاء لا يحتاج الى الطرف الاخر .

ثم انه بناءً على صحة الضمان حتى في العمد ، لاحق للمجنى عليه ان
يقول : لا يريد الدية من الضامن ، بل من الجاني نفسه ، و انما يرث الضامن
تركة المضمون عنه بعد الدين والوصية بالثلث والكفن .

نعم ، اذا قبل الضامن زيادة الوصية على الثلث ، صحت الوصية بالاكثر
كما هو كذلك في الوارث ، لوحدة الملاك نصاً وفتوى .

واذا ضمن الجناية ، ثم ظهر له ان غبن في الضمان ، لانه كثير الجناية ،
قليل التركة بما كان عرفاً مغبوناً ، حق له الفسخ ، كما ان العكس كذلك ، فيما
اذا لم يعلم المضمون عنه ان ماله كثير ، ثم ظهر ذلك بما كان مغبوناً عرفاً ، لان
المال اكثر مما يدفعه الضامن لجنائه ، ويثبت الضمان باقرار الضامن بالنسبة
الى ضمانه ، والمضمون عنه بالنسبة الى ارثه ، فاذا اعترفا كلاهما ثبت ، لان
الامر بينهما ، فهو من اقرار ذى اليد ، والدعوى بلا منازع .

أما اذا ادعى أحدهما الضمان ، وانكر الاخر ، احتاج المدعى الى الاثبات
ويكفي المنكر الحلف .

ولو جنى ثم عقد عقد الضمان لم ينفع في جعل الضمان على الضامن ،
اذ ظاهر النص والفتوى انه ينفع في الجناية بعد الضمان لاقبله .

ولولم يعلم ، هل ان الجناية قبله أو بعده لم ينفع العقد في ضمان الضامن
ومقتضى القاعدة ان الكافر والقاتل والعبد لا يرث اذا ضمن ، وقد تقدم الالمام
الى ذلك .

أما الكافران والمخالفان ، فيعمل في ضمانهم حسب نظرهم ، لقاعدة
الالزام وغيره .

و إذا ضمننت المرأة ورثت من الأرض والابنية وغيرها ، لأنها ليست
كالزوجة كما هو واضح .

ثم انه اذا لم يعلم ، هل زيد ضامن أو عمرو ؟ فالظاهر تصنيف الجناية
عليهما ، لمقتضى قاعدة العدل ، ولولم يعلم هل بكر أو خالد المضمون عنه ،
وصدر منهما الجناية أعطى الضامن نصف الجنائيتين .

ولو لم يعلم أيهما المضمون عنه و ماتا ورث نصفي ارثهما ، للقاعدة
المذكورة .. وضمان الجريمة يضمن الجنائيات البدنية .

أما المتلفات والسرقة والقذف وما أشبهه ، فلا يحملها الضامن ، لأن الدليل
لا يشملها ، ولولم يدفع الضامن الجناية أجبره الحاكم ، واذالم يكن الحاكم
حق للمضمون عنه الاخذ من ماله على سبيل التقاص كسائر الماليات ، ولولم
يمكن كل ذلك لم يستبعد حق المضمون منه في ابطال الضمان العقدي الذي
قلنا بلزومه ، لانه مشمول لمادله على الفسخ اذا لم يف أحدهما بطرف العقد
من جانبه .

وكذا اذا دفع البعض دون البعض ، لكن الظاهر انه اذا فسخ حق للضامن
أخذ مادفعه لا كل ما استحق عليه فخففه صلحاً أو زاده محاباة ، أو ان المجني
عليه أخذ منه قليلا ووهب له الزائد ، أو اسقطه على اشكال في الاول والثالث
ولو لم يتمكن الضامن من الدفع كان الحكم كالسابق ، ولو ارتد المضمون
عنه بما سبب انتزاع ماله ، فهل يرثه الضامن ؟ الظاهر ذلك ، لاطلاق أدلة ائره
الوارث للمرتد .

وإذا لم يكن ضامن ورثه الامام ، لاطلاق أدلته ايضاً .

نعم ، اذا كان المسلم لا يضمن الكافر بطل الضمان تلقائياً ، كما انه اذا كان الضامن لا يصح ان يكون كافراً لمسلم ، بطل الضمان اذا ارتد الضامن .
ولو ان المرأة ضمنّت جريرة زوجها فمات الزوج ، أخذت كل التركة الربع ارثاً والباقي ضماناً .

ولو تنازعا ، هل كان ضمان جريرة أم لا ؟ فالاصل العدم ، وحيث يعقد ضمان الجريرة يرث اذا مات ، وان لم يفعل جريرة ، لاطلاق أدلته .
وهل يشترط ان يكون الضمان في محتمل الجناية حتى اذا قطع بالعدم لم يصح ؟ الظاهر ذلك ، اذ لا معنى لعقد نعلم بانه لا طرف له أصلاً ، والادلة منصرفه عن مثله .

و عليه ، فاذا كان على فراش الموت مثلاً ، ويقطع انه لايجزي لم يصح العقد بالنسبة اليه ، والظاهر ان الاعتبار بتحقق الجناية لا بتحقق مقدماتها فيصح العقد في البين ويوجب الضمان ، كما اذا سم المضمون عنه انساناً ولم يمت بعد وعقد حينذاك مع انسان هذا العقد ضمن الطرف جناية القتل الا اذا كان قصده الجناية التي تحصل مقدماتها بعد العقد .

ولو غاب المضمون عنه ، ولم يعلم هل انه مات حتى يرثه أم لا ؟ عمل بمقتضى القاعدة في الغائب .

ولو غاب الضامن أخذت الجناية من ماله مالم يحكم شرعاً بموته .

(مسألة - ٢ -) لايتعدى الضمان الضامن الى أولاده وسائر ورثته ، وفي الجواهر: بلاخلاف يعتد به أجده فيه ، بل عن الغنية الاجماع عليه ، وذلك لعدم دليل على التعدي ، بل مقتضى تسلط الناس على أموالهم وأنفسهم ، ان الوارث حيث لم يضمن ، لاضمان عليه ، لكن الكلام في انه اذا دفع الضامن جملة من الجنایات ثم مات ، هل يذهب ما دفعه هدراً أو لورثته استرداده

لايعد الثاني ، كما تقدم مثله في المسألة السابقة ، اذلاوجه لبطلان حقه .
 لايقال : وقد لايدفع الضامن شيئاً ويموت المضمون عنه ويرثه ؟ .
 لانه يقال : ان الضمان هو شيء يوجب سندية الضامن للمضمون عنه ،
 فاطلاق الدليل يشملها ، و في المقام انصراف ، فلايقال : بأن مقتضى الاطلاق
 انه انما يكون الضامن شيء اذا مات المضمون عنه دون ما اذا لم يموت ، أوام
 يكن له ارث ، وان كانت المسألة بحاجة الى التأمل .

نعم ، لايبعد التعدي الى أولاده وغيرهم اذا عقد الضمان على هذا النحو
 وكان أولاده صغاراً له ولاية عليهم وكان ذلك في مصلحتهم ، أو كانوا كباراً
 وقبلوا بذلك ، فما دام حياً كان هو الضامن ، واذا مات ضمنه ولده ونحوه .
 وكما لايتعدى الضمان الى وارثه ، كذلك لايتعدى الارث بالامامة والزوجية
 الى ورثتها ، كما ذكره الجواهر وقال : هو واضح وذلك لاصالة عدم التعدي
 بعد عدم الدليل عليه .

وبذلك يظهر ، ان احتمال كون الضمان حقاً ينتقل الى وارث الضامن
 لاوجه له بعد ظهور النص والفتوى في كونه حقاً خاصاً ، خصوصاً وانه مشروط
 بالعقر الذي لا يكلف به الامن التزمه ، و الاكان خلاف تسلط الناس على
 أموالهم وأنفسهم ، وهكذا الضمان بارضى .

وكما لاينتقل الضمان من الضامن الى وارثه ، كذلك لاينتقل من المضمون
 عنه الى وارثه بأن يكون الضامن ضامناً عن وارث المضمون عنه اذا مات المضمون
 عنه ، وقد تقدم ان ضمان الجريرة يصح حتى مع وجود الورثة للمضمون عنه ،
 لاطلاق أدلته ، وان قال الشرائع : لا يضمن الاسائبة لاولاء عليه كالمعتق في
 الكفارات والنذر ، أو حر لا وارث له اصلاً .

وقال في الجواهر : بلاخلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه ، بل

النصوص دالة عليه ضرورة ظهورها ، أو صراحتها في تأخر هذه المرتبة من الارث عن الارث بالنسب وولاء العتق ، فان ضمن حينئذ ذا الوارث أوله مولى كان ضمانه باطلا ، وان فقد بعد ذلك - انتهى .

اذ لدلالة للنصوص على ما ذكر، بل لها اطلاق ، ولاتلازم بين الضمان و بين ارثه ، فان الارث مشروط بشروط ، و التسي منها ان لا يكون الضامن قاتلا : فهل يمنع عدم ارثه لقتله اياه قتلا سبب له بالسهم، يموت بعد شهر مثلا في ضمان جريرته قبل ماسمه ، أو بعد ماسمه بأن عقد للضمان بعد ان سمّه ، ويؤيد ما ذكرناه انه اذا ضمنه ولا وارث له ثم صار له وارث لزم بطلان العقد على قولهم وهو خلاف الاستصحاب ، بل خلاف الاطلاق .

لا يقال : في جملة من الروايات ارثه للمضمون عنه ؟

لانه يقال : ذلك موكول الى شروطه ، فلا يدل على التقييد ، كما انه اذ لم يكن للمضمون عنه ارث صح العقد ، مع انه لا يصدق ان له ارثه، وكذلك اذا كان الضامن قاتلا أو كافراً ، وقلنا بصحة ضمانه أو تضامنا ، وكان أحدهما كافراً ، حيث يعقل كل منهما الآخر، وان لم يرث الكافر المسلم .

فعن محمد ، عن أحدهما عليه السلام قال : سألته عن السائبة ، و الذي كان من أهل الذمة اذ أراد أحداً من المسلمين على ان يعقل عنه فيكون ميراثه له ، أيجوز ذلك ؟ قال عليه السلام : نعم ، أما الاجماع الذي ادعاه ، فأولا لاصغرى قطعية له ، حيث لم يتعرض للمسألة جملة منهم ، بالاضافة الى انه محتمل الاستناد الى ما استدل عليه ، بل يمكن ان يقال : ان ظاهر اردا فهم ضمان الجريرة فسي طبقات الارث انه لا يرث مادام وارث قبله، كما لا يرث الطبقة الثانية مادامت الطبقة الاولى ، وهكذا مما يدل على وجود الوارث المانع عن الضامن ، ومع ذلك فالمسألة بحاجة الى تأمل أكثر وان كان قول الشرائع : ولا يرث هذا الامع

فقد كل مناسب ، ومع فقد المعتق ، وقول القواعد : فلو مات المضمون ورثه الضامن مع فقد النسب والمعتق، ظاهر في ما ذكرناه ، بالاضافة الى ان ظاهر ان ذلك كان في الجاهلية فقرره الاسلام ، بالاضافة الى انه لم يكن خاصاً بالعبيد والى غلبة وجود الاقرباء للقبائل ، يعطي كونه كان في عرض وجود الاقرباء ، لافي طولهم .

قال في مفتاح الكرامة : ان هذا العقد كانوا في الجاهلية يتوارثون به دون الاقارب ، الى آخر كلامه ، ونحوه قال غيره .

وكيف كان ، فقد قال الشرائع ممزوجاً مع الجواهر : فهو أي الضامن أولى من الامام عليه السلام بلاخلاف أجده فيه ، بل الاجماع بقسميه عليه .
أقول : ويدل عليه بعض الروايات :

مثل صحيح محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : من مات وليس له وارث من قرابته ، ولا مولى عتاقه قد ضمن جريرته ، فماله من الانفال .
وصحيح حماد بن عيسى ، عن بعض أصحابنا ، عن أبي الحسن الاول عليه السلام قال : الامام وارث من لا وارث له .

وعن ابن سنان ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : مكاتب اشترى نفسه وخلف مالا قيمته مائة ألف ، ولا وارث له ؟ قال : يرثه من يلي جريرته ، قال : قلت : ومن الضامن لجريرته ؟ قال عليه السلام : الضامن لجرائر المسلمين .

وعن حمزة بن حمران ، قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن سارق عدا على رجل من المسلمين ، فعقره و غصب ماله ، ثم ان السارق بعد تاب فنظر الى مثل المال الذي كان غصبه الرجل فحمله اليه وهو يريد ان يدفعه اليه و يتحلل منه مما صنع به ، فوجد الرجل قد مات ، فسأل معارفه ، هل ترك وارثاً

فقالوا : لا وقد سألتني عن ذلك ان أسألك عن ذلك حتى ينتهي الى قولك ؟
 قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : ان كان الرجل الميت يوالي السى رجل من
 المسلمين وضمن جريرته وحدثه ، أو شهد بذلك على نفسه ، فان ميراث الميت
 له ، وان كان الميت لم يتوال الى أحد حتى مات ، فان ميراثه لامام المسلمين
 فقلت له : فما حال الغاصب فيما بينه وبين الله تعالى ؟ فقال اذا هو أوصل
 المال الى امام المسلمين ، فقد سلم ، وأما الجراحة ، فان الجروح يقتض منه
 يوم القيامة ، الى غيرها من الروايات الكثيرة .

وكيف كان ، فالظاهر انه لا يصح عقد الضمان بعد الموت بوصية من
 الميت ، كما اذا كان قد اقترف جنایات و له أموال ، فيقول لو صيه : اعقد
 الضمان بعدي ، فمن تحمل جنایاتي فله اموالي .

اذ ظاهر الادلة العقده حال حياته ، فاذا مات خرج قدر الجنایات عن ماله
 والباقي للامام الوارث لمن لا وارث له .

وهل يصح عقده من الولي - ولو الحاكم - للطفل في بطن امه ؟
 احتمالان ، وان لم يبعد انصراف الادلة عنه .

قال في الشرائع : ويرث معه الزوج والزوجة نصيبهما الاعلى .

أقول : هذا مما لا اشكال فيه ولا خلاف ، فانه اذا لم يكن ولد كان لهما
 نصيبهما الاعلى كتاباً وسنة واجماعاً ولا يعطي لهما كل المال مع وجود الضامن
 بلا خلاف ولا اشكال ، لانه وارث ، فلا وجه لاعطائهما حقه .

وقد روى الكليني (ره) ، عن أبي المعز ، عن رجل ، عن أبي جعفر عليه السلام ، في حديث

قال : ان الله أدخل الزوج والزوجة على جميع أهل الموارث ، فلم ينقصهما
 من الربع والثلث .

وعن دعائم الاسلام ، عن أبي عبدالله ، عن آبائه عليهم السلام ، انه قال : ان الله عزوجل ادخل الزوج والزوجة في الفريضة فلا ينقصان من فريضتهما شيئاً ، ولايزادان عليهما ، يأخذ الزوج أبدأ النصف أو الربع ، والمرأة الربع أو الثمن لاينقص الرجل عن الربع ، ولا المرأة من الثمن ، كان معهما من كان ، ولايزادان شيئاً بعد النصف والربع ان لم يكن معهما أحد .

ثم انه اذا مات وادعى انسان انه كان ضامن جريرته لم يقبل قوله في ارثه منه ، وان قبل في ضمانه لو كان للميت جريرة ، الابينة .

(مسألة-٣-) اذا لم يكن للميت حتى ضامن الجريرة كان ميراثه للامام ، بلا خلاف ولا اشكال ، بل الاجماع عليه ، فانه عليه السلام وارث من لاوارث له ، نصاً واجماعاً بقسميه ، كما في الجواهر .

وفي المستند: ميراثه للامام ، حاضراً كان أو غائباً على الحق المشهور ، بل المدعى عليه الاجماع في كتب الاصحاب مستفيضاً كالخلاف والغنية والسرائر والمنتهى والمسالك والمفاتيح وغيرها ، بل بالاجماع المحقق لشذوذ من يخالف .

أقول : عدوا المخالف الشيخ في محكى الاستبصار والاسكافي ، حيث جعلوا الارث لبيت مال المسلمين لا للامام عليه السلام ، والصدوق في الفقيه ، فجعله في حال الحضور للامام ، وفي حال الغيبة لاهل بلد الميت ، والمفيد في المقنعة ، حيث جعله للفقراء والمساكين .

استدل الاولون : بمتواتر الروايات الدالة على ان الامام وارث من لا وارث له ، كقول الباقر عليه السلام - في خبر ابن مسلم - من مات وليس له وارث من قرابته ، ولامولى عتاقه قد ضمن جريرته ، فماله من الانفال .

ورواية حسن بن محبوب ، قال : سألت أبا الحسن عليه السلام عن قول الله

عزوجل: ﴿ ولكل جعلنا موالى مما ترك الوالدان، والأقربون والذين عقدت إيمانكم ﴾؟ قال عليه السلام: انما عنى بذلك الاثمة عليه السلام بهم عقد الله إيمانكم .
أقول: الظاهر انه تأويل ، أو من باب تطبيق الكلبي على فرده .

وعن محمد الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام، فى قول الله تعالى: ﴿ يسألونك عن الأنفال ﴾؟ قال: من مات وليس له مولى، فماله من الأنفال .

وعن الحلبي أيضاً، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من مات وترك ديناً فعلينا دينه والينا عياله، ومن مات وترك مالا فلورثته، ومن مات وليس له مولى فماله من الأنفال .

وعن حماد بن عيسى، عن بعض أصحابنا، عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال الامام وارث من لا وارث له .

وعن أبان بن تغلب، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من مات لامولى له ولاورثة فهو من أهل هذه الآية ﴿ يسألونك عن الأنفال قل الأنفال لله والرسول ﴾ .
وقد تقدم في رواية حمزة: اذا هو أوصل المال الى امام المسلمين فقد سلم .

وعن ابن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قضى أمير المؤمنين عليه السلام، فيمن اعتق عبداً سائبة انه لا ولاء لمواليه عليه، فان شاء توالى الى رجل من المسلمين، فليشهد انه يضمن جريرته، وكل حدث يلزمه، فاذا فعل ذلك فهو يرثه، وان لم يفعل ذلك كان ميراثه يرد على امام المسلمين .

وعن الفضيل بن يسار، عن أبي الحسن عليه السلام، في رجل صار في يده مال رجل ميت لا يعرف له وارثاً، كيف يصنع بالمال؟ قال: لا أعرفك لمن هو يعني لنفسه .

وروى الصدوق، عن الصادق عليه السلام قال: من مات ولا وارث له فماله

لامام المسلمين .

وعن العياشي، عن ابن سنان والحلي ، عن الصادق عليه السلام قال : من مات وليس له مولى فماله من الانفال .

وعن الدعائم ، عن الباقر عليه السلام ، قال في آية الانفال : من مات وليس له قريب يرثه ، ولا موالى ، فماله من الانفال ، الى غير ذلك .

أما الشيخ والاسكافي ، فقد استدلل لهما بجملة من الروايات :
مثل صحيحة أبي بصير ، وفيها : قلنا فان سكت (مكث) حتى يموت ولم يوال أحدًا قال : يجعل ماله في بيت مال المسلمين .

وصحيحة سليمان بن خالد مثلها، الا ان فيها ويجعل ميراثه لبيت مال المسلمين .
ورواية ابن عمار ، وفيها : فان سكت حتى يموت أخذ ميراثه ، ويجعل في بيت مال المسلمين .

وصحيحة اخرى لسليمان : في رجل مسلم قتل وله أب نصراني، لمن يكون دينه ؟ قال : يؤخذ ويجعل في بيت مال المسلمين .

ورواية الدعائم ، عن علي عليه السلام قال : ما كان رسول الله صلى الله عليه وآله ينزل من منبره، الا ان قال : من ترك مالا فلورثته ، ومن ترك ديناً أو ضياعاً فعلي .

قال أبو جعفر عليه السلام : من مات ولم يدع وارثاً فماله من الانفال وضع في بيت المال ، لان جنايته على بيت المال .

وقد حمل المشهور هذه الروايات - كما في الوسائل والجواهر وغيرهما - على ان المراد ببيت مال المسلمين بيت مال الامام ، لانه متكفل بأحوالهم أو على التقية لموافقته للعامة ، أو على النفضل من الامام عليه السلام ، والاذن في اعطاء ماله للمحتاجين من المسلمين .

أقول : وكذلك خلاف الظاهر بعد ان الجمع العرفي ، خصوصاً

بقرينة كون جنايته على بيت المال ان المراد بالطائفة الاولى بيت المال ، لكن حيث ان الامام هو المتولى لشأته قالوا انه للامام ، فهو كمثل قول المتدينين في الحال الحاضر انه راجع الى الفقيه .

لا يقال: الانفال للامام، قال سبحانه: ﴿ قُلِ الْانْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ ﴾ وقد نص في هذه الروايات انه من الانفال، اذ لو كان الانفال لبيت مال المسلمين لم يكن وجه لطلب المسلمين اياه عن الرسول ﷺ حتى نزلت الاية في ردعهم .

لانه يقال: كان المسلمون يطلبون الانفال ليقسم بينهم كتقسيم الغنائم ، والاية نزلت في عدم تقسيمها كذلك، وانما بيت المال للاعم من التقسيم ، فاللازم ان يكون تحت نظر ولي الامر، وقد تقدم الكلام في الفرق بين بيت مال المسلمين وبيت مال الامام، وملك الامام ملكاً شخصياً ، اللهم الا ان يدعى أن قوة الشهرة ترجح تقديم جمع المشهور على ما استظهرناه من الجمع . أما تفصيل الصدوق بين حالي الحضور والغيبة، فقد استدله بأنه مقتضى الجمع بين أخبار المشهور، وبين جملة من الروايات الاخر.

كرواية خلاد السندي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول في الرجل يموت ويترك مالا وليس له أحد : اعط المال همشاريجه . ورواية السري ، يرفعه الى أمير المؤمنين عليه السلام ، في الرجل يموت ويترك مالا ليس له وارث ؟ قال : فقال أمير المؤمنين عليه السلام : اعط المال همشاريجه . ورواية داود ، عن ذكره ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : مات رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام لم يكن له وارث ، فدفع أمير المؤمنين ميراثه الى همشاريجه (همشيريه خل).

وعن الصدوق قال : روي في خبر آخر : ان من مات وليس له وارث

فميراثه لهمشاريجه ، يعني أهل بلده .

أقول : (همشهريجه) معرب (همشري) وجمعه همشاريجه، و(همشيريجه) معرب (همشيره).

وعن الدعائم قال : روينا عن رسول الله ﷺ انه دفع اليه تراث رجل هلك في خزاعة ليس له وارث ، فأمر ان يدفع الى رجل من خزاعة .

وعن الجعفریات ، بسنده عن الائمة عليه السلام : ان علياً عليه السلام قضى في رجل اسلم ثم قتل خطأً ليس له موالي ، فقال : اقساموا الدية على نحوه من الناس ممن اسلم .

وفيه : ان الجمع بين الطائفتين ، أما بالتخيير ، أو بحمل الثانية على ما ذكره المشهور من انه مال الامام عليه السلام يفعل به ما يشاء ، ويقرب الاول ما ورد من أخذ ديته - اذا لم يعلم قاتله - من أهل بلده كما ذكرناه في [كتاب الديات] والثاني : انه أقرب الى الفهم العرفي ، وهذا هو الاقرب .

ويؤيده خبر الدعائم ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، انه قضى في رجل أسلم ثم قتل خطأً وليس له وارث ؟ فقال : اقساموا الدية في عدة ممن أسلم . والخبر السابق على نسخة (همشيريجه) أي اخته من الرضاعة ، بقرينة قوله في أول الرواية ، وليس له وارث ، اذ لو كانت له اخت نسبية كان الامر واضحاً ان الارث لها ، أما من قال : ان المراد الاخ الرضاعي ففيه ان الاخ (همشيرج) لا بالناء .

وكأنه ذكر الاخ بقرينة خبر سهل بن زياد ، عن مروك بن عبيد ، عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال : قلت له ماتقول في رجل مات وليس له وارث الا أخاً له من الرضاعة يرثه ؟ قال: نعم اخبرني أبي، عن جدي ان رسول الله ﷺ قال : من شرب من لبننا ، أو أرضع لنا ولداً فنحن آباءه ، الا ان الظاهر انه

أيضاً من باب تفضل الامام عليه السلام .

أما المفيد الذي جعله للفقراء والمساكين ، فقد نقل عنه المستند ، انه قال : فان مات انسان لا يعرف له قرابة من العصابة ، ولا الموالي ولا ذوي الارحام كان ميراثه لامام المسلمين خاصة يضعه فيهم ، حيث يرى وكان أمير المؤمنين عليه السلام يعطي تركة من لا وارث له من قريب ولا نسب ولا مولى فقراء أهل بلده وضعفاء جيرانه وخلفائه تبرعاً عليهم بما يستحقه من ذلك ، واستصلاحاً للرعية ، حيث ما كان يراه في الحمال من صواب الرأي ، لانه من الانفصال - انتهى .

ولذا قال المستند : يظهر انه ليس مخالفاً للمشهور ، بل غرضه ان يجعل كذلك في زمان الغيبة ، لانه من مال الامام ، كما يقول بمثله كثير من القائلين بأنه مال الامام عليه السلام ، وعلى ما تقدم فالاقوى انه سهم الامام يعطى للفقير العادل يعمل به حسب نظره في سهم الامام عليه السلام ، وقد قال الرضا عليه السلام : ان الخمس عوننا على ديننا . ومناطه آت في المقام ، فيصرفه الفقيه في الامور الدينية على نحو صرف الرسول صلى الله عليه وسلم ، والائمة عليهم السلام ، مما هو أعم من جعله في الدين أو حوائج المسلمين .

وبذلك يعرف ، انه لا يخص الفقراء والمساكين ، كما قاله الشرائع ، و عن اللمعة والدروس تقسيمه بين فقراء بلد الميت ومساكينه ، كما لا يخص الهاشمي كما مال اليه الرياض ، وقد قال الجواهر : هو شيء لم نعرفه لغيره ، كما انا لم نعرف ما يؤمى اليه ، بل الادلة كلها على خلافه .

أقول : لكن يحتمل انه من باب الاقربون أو لى ، حيث ان الهاشمي أقرب الى الامام عليه السلام صاحب الحق .

أما احتمال انه من الانفصال التي ثبت تحليلهم اياها للشيععة في زمن الغيبة

بالنصوص المعمول بها حتى ان في بعضها - كما في الجواهر- : (لوسألناكم عن مثل هذا ماكننا لكم بائمة ، وماكان لنا فقد أحللناه لشيعتنا) .
فيرد عليه انهم عليه السلام في حال حضورهم كانوا يأخذون ارث من لاوارث له ، كما في موت الزوج وتخلف الزوجة ، حيث أمر عليه السلام بارسال ثلاثة أرباع الارث اليه ، فاطلاق الاباحة محمول على ظرف خاص ، بقرينة الروايات الاخر التي دلت على أخذهم عليه السلام الخمس ، أو يراد بها المناكح و المتاجر و المساكن .

والحاصل : ان مقتضى القاعدة ان الخمس والارث والانفال لهم عليه السلام ، لكنهم في ظرف خاص ، أو في شيء خاص كالمناكح أباحوا الخمس ، كما انهم أباحوا الانفال التي جرت السيرة باباحتها حتى لغير الشيعة ، ولغير المسلم كسيف البحار ونحوها ، ويبقى الباقي ، ومنه ارث من لاوارث له تحت اطلاقات الادلة ، وعموماتها .

وكيف كان ، فاذا قلنا ان ارث من لاوارث له ، ملك للامام ، فلاشك انه ليس ملكاً للفقيه ، بل هو وكيل يعمل فيه حسب الادلة ، فاذا علم انه لاوارث له أخذه بعنوان سهم الامام .

وإذا لم يعلم بل غاب غيبة منقطعة كان أخذه له من باب مجهول المالك يصرفه في مصرفه ، وإذا لم يكن للميت وارث مطلقاً ، فهل يحق له ان يوصي بكل ماله ، أو ان الثلثين للامام ؟ لايبعد الثاني ، لاطلاق الادلة بأن له الثلث .
أما خبر السكوني ، عن رجل يموت ولاوارث له ولاعصبة ؟ قال: يوصي

بماله حيث شاء في المسلمين والمساكين وابن السبيل .

فقد قال المستند : في دلالته نظر ، لاحتمال ان يكون ماموصوله واللام في (له) مفتوحة ، و يكون اشارة الى الثلث ، و أيضاً المأذون فيه الوصية في

المسلمين و المساكين و ابن السبيل ، فلا يعم غيرها من المصارف ، وأيضاً
 يحتمل ان يكون ذلك اجازة له عليه السلام في حقه لمن يموت في عهده ، لا حكماً
 شرعياً - انتهى .

ولا يخفى ، ان الاحتمال الاول والثالث خلاف الظاهر .

أما الاحتمال الثانى فهو غير بعيد ، وعليه فلا دلالة فى الخبر ، وتفصيل
 الكلام فى [كتاب الوصية] والله سبحانه العالم .

(مسألة - ٤ -) لا اشكال ولا خلاف فى ان ولد الملاعنة يرث امه وأولاده
 والزوج أو الزوجة ، وذلك لاطلاق الادلة ، وفى الجواهر: الاجماع بقسميه
 عليه ، كما ان امه و أولاده ، والزوج أو الزوجة يرثونه ، و ان اعترف ما عدا
 الام بنفى نسبه ، وصحة ادعاء الوالد نفيه ، اذ ولد الزنا يرثه أولاده ، والزوج
 والزوجة ، لعدم الربط بين الولادة من الزنا وبين عدم الارث حتى يحتمل عدم
 الارث .

نعم ، اذا صدقت الوالدة انها زانية بعد الملاعنة لم ترث منه ولم يرث
 منها ، اذ ولد الزنا ليس بولد شرعاً حتى يرث ويورث ، كما سيأتى الكلام فيه .
 ولا اشكال ولاخلاف فى ان الاب الملعن لا يرث منه ، لانقطاع نسبه باللعان
 الفاسخ للعقد والنافى للفراش ، وان لم يكن الولد بذلك ابن زنا ، بل من اطلق
 ذلك عليه ، كان عليه الحد ، كما فى الجواهر .

ففى صحيح الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، فى حديث قال : وان لاعن
 لم تحل له ابدأ ، وان قذف رجل امرأته كان عليه الحد ، وان مات ورثه
 أخواله .

وعن زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام : ان ميراث ولد الملاعنة لامته ، فان لم
 تكن امه حيّة ، فلا قرب الناس الى امه أخواله .

وعن منصور ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : كان علي عليه السلام يقول : اذا مات ابن الملاعنة وله اخوة قسم ماله على سهام الله .

قال في الوسائل حملة الصدوق وغيره على الاخوة للابوين ، أو للام دون الاخوة من الاب وحده ، فانهم لا يرثونه .

وعن محمد بن مسلم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث في اللعان قال : فسألته من يرث الولد ؟ قال : امه ، فقلت : أرأيت ان ماتت ام فورثها الغلام ثم مات الغلام بعد من يرثه ؟ فقال : أخواله .

وعن زرارة ، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث كيفية اللعان ، قال : قلت : أرأيت ان فرق بينهما ولها ولد فمات ؟ قال : ترثه امه ، فان ماتت امه ورثه أخواله .

وعن عبدالرحمان بن أبي عبدالله عليه السلام ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : سألته عن ولد الملاعنة من يرثه ؟ قال : امه ، قلت : فان ماتت امه من يرثه ؟ قال عليه السلام : أخواله .

وعن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، في رجل لاعن امرأته ، وانتفى من ولدها - الى ان قال - : فسألته من يرث الولد ؟ قال : أخواله ، قلت : أرأيت ان ماتت امه فورثها الغلام ، ثم مات الغلام من يرثه ؟ قال : عصبه امه .

وعن أبي بصير ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : ابن الملاعنة ينسب الى امه ويكون أمره وشأنه كله اليها .

وعن أبي بصير ، عن الصادق عليه السلام ، انه قال في حديث في الملاعنة : ومن قذف ولدها منه فعليه الحد ويرثه أخواله ويرث امه .

وعن الدعائم ، عن أبي عبدالله عليه السلام في حديث في اللعان : ويرث الابن

الأب، ولا يرث الأب الابن، ويكون ميراثه لأمه ولاخواله وللمن يتسبب باسبابهم.
وعن علي والصادق عليهما السلام قالوا: اذا تلاعن المتلاعنان عند الامام، الى ان
قال: وينقطع نسبه من الرجل الذي لاعن امه، فلا يكون بينهما ميراث بحال
من الاحوال وترثه امه، ومن تسبب (نسب خ ل) اليه بها.

وعن الرضوي عليه السلام: وان مات الابن لم يرثه الاب.
وقال عليه السلام ايضاً: اذا ترك الرجل ابن الملائنة، فلا ميراث لوالده منه،
وكان ميراثه لاقربائه، فان لم يكن له قرابة، فميراثه لامام المسلمين.
الى غيرها من الروايات الانية جملة اخرى منها ايضاً.

أقول: لكن لاشكال في ارث الاولاد قبل اللعان، اذ لا يربط اللعان بهم، كما
لا ينبغي الاشكال في ارث الاولاد بعد اللعان اذا صح ذلك، كما اذا لاعن الكافر
زوجته ثم أسلم، حيث يجب الاسلام ما قبله فيجوز له تزويجها وانجابها
الاولاد، وكذلك اذا واقعها بعد اللعان شبهة، اذ ولد الشبهة له كل أحكام
الاولاد.

ولو كان هناك أفراد لهم طرفان من الاب والام ورثوا من ناحية الام، لا
من الاب، كما عرفت في الاخوة، وكما في جد له من طرفيهما، أو ما أشبه
ذلك.

فاذا مات ابن الملائنة لم يرثه أبوه، وان علم انه أبوه، وانه كذب في
لعنه ونفيه، وكذلك علمت الام وغيرها، وكذلك بالنسبة الى أقرباء الاب،
لان الادلة دلت على انقطاع النسب شرعاً، وان كان نسب واقعاً فهو موضوعي
لاطريقي، كما دل عليه ما سيأتي من روايات رجوعه واقاراره، وانما ترث
الام السدس فقط والباقي لاولاده، للذكر سهمان، وللانثى سهم، حسب
موازين الارث، ولا أثر للاخوة في حجب الام في المقام، اذ الحجب انما

هو للتوفير على الاب كما تقدم ، ولا أب شرعاً .

أما ما تقدم من ان الارث للاخوال ، فمحمول على ما اذا لم يكن أقرب منهم اليه من الاخوة والولد، بلا اشكال ولا خلاف ، وقد تقدم حديث منصور وغيره مما جعل الميزان القرابة .

وعليه، فاذا كان له ولد فقط ، أو ام فقط ، أو أخ فقط ، كان كل المال له، فان كان واحداً أخذته، والاقسموه في الاخوة بالسوية ، وفي الاولاد بالتفاضل .

أما الام اذا كانت وحدها ، ففيها قولان :

الاول : ان الثلث لها بالتسمية ، والباقي بالرد .

الثاني : ان الثلث لها والباقي للامام .

قال في مفتاح الكرامة : الثلث لها بالتسمية والباقي بالرد على المشهور بين الاصحاب، ونقل عليه الاجماع في المبسوط والخلاف، وخالف في ذلك الصدوق ، فجعل الباقي للامام ، وجعل أبوعلي الباقي لبيت مال المسلمين ، ومال اليه المقدس الاردبيلي - انتهى ملخصاً .

أقول : أما دليل المشهور ، فهو الروايات المتعددة المتقدمة التي اطلقت كون المال لأمه ، بالاضافة الى الاجماع المدعى ، وعمومات أدلة ان الارث للقريب .

وأما مذهب الصدوق فهو مستند الى صحيحة أبي عبيدة، عن أبي جعفر عليه السلام قال : ابن الملاعة ترثه امه الثلث والباقي لامام المسلمين ، لان جنايته على الامام .

وصحيحة زرارة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في ابن الملاعة ترث امه الثلث ، والباقي للامام عليه السلام ، لان جنايته على الامام . وهاتان الروايتان على صحتهما ، لم يعمل بهما المشهور ، وحتى ان

الصدوق أفتى في المقنع وهو متون الروايات كالمشهور فقال : اذا ترك ابن الملاعنة امه وأخواله فميراثه كله لامه ، فان لم يكن له ام فميراثه لاخواله ، و لذا فاللازم حملهما على التقية كما عن الشيخ في محكى التهذيب ، أورد علمهما الى أهلها عليها السلام ، ولعل الامام قضى بذلك من باب قاعدة الالتزام ، كقوله عليه السلام : صار ثمنها تسعاً .

لا يقال : هما أخص مطلقاً من روايات المشهور ؟

لانه يقال : الظاهر عرفاً التكافؤ لتعدد تلك الروايات وظهورها ظهوراً قوياً بأن الكل للام ، ولوقيل بأن الثلث لسلام والباقي حيث لامصرف له يكون للامام قلنا يلزم ذلك في الام في غير المقام ، بل والاخت ونحوها في المقام ، فلا يمكن ابداء الفرق من هذه الجهة .

وعلى أي حال ، فان قالت الام انها عن زنا لم ترث هي أيضاً ، لقاعدة اقرار العقلاء ، وكذا اذا قالت من ظاهاها انها ام انها ليست بام و لم يكن ما يثبت امومتها من شيعاء وبينه لانهما مقدمان على الاقرار كما ذكرناه في [كتاب الشهادات] و [كتاب الاقرار] . وهكذا كل قريب نفى قرينه .

أما بقوله : انه من الزنا ، أو ان قرينه من الزنا ، أو ان الواسطة من الزنا فمثلاً : قد يقول : زيد وقد مات عمرو عمه - ظاهراً - ان نفسه من الزنا ، وقد يقول : ان عمرواً من الزنا ، وقد يقول ان عمه من الزنا ، فليس عمأ له كل ذلك اذا لم يعلم بينه وبين الله كذب نفسه و الا ورث واقعاً ، وان حرم ظاهراً ، كما انه في العكس يحرم واقعاً ، وان ورث ظاهراً .

وكيف كان ، ففي الملاعنة ان كانت الطبقة الاولى ، اي الام والاولاد ، وان نزلوا ورثوا ، والا وصلت النوبة الى الطبقة الثانية وهم الاخوة للام و اولادهم والاجداد ، وان علوا ، وذلك لانقطاع نسب الاب كما تقدم ، ويترتبون

الاقرب فالاقرب على ما سبق في مراتب الارث ، ومع عدمهم يرثه الاخوال والخالات وأولادهم على حسب ترتيب الارث ، وفي كل هذه المراتب يرث الذكر والانثى ، سواء لانهم ممن يتقربون بالام ، وقد سبق ان من يتقرب بالام يرثون على نحو سواء ، وقد تقدم الاختلاف في جدات الام الاربعة في مسألة الاجداد الثمانية ، وفي غيرهم ، فالكلام هنا هو الكلام هناك ، لان الدليل في الجميع واحد . فان عدم قرابة الام مطلقاً حتى لا يبقى لها وارث ، وان بعد فميراثه للمولى المعتقد ، ثم لضا من الجريرة على ما تقدم من ترتيبهما على الوارث النسبي ، والترتيب بينهما ، ثم الامام عليه السلام ، وفي غيبته لتوابه على ما تقدم ، ولا خلاف في كل ذلك ولا اشكال ، كما اعترف به الجواهر وغيره ، لاطلاق الادلة . كما انه لا اشكال ولا خلاف في ان الزوج والزوجة لولد اللعان : انثى و ذكر أ يرثان كغيره النصيب الاعلى ، مع عدم الولد الشرعي له الثابت بالبينه أو الاقرار أو الشيعاء بدون لعان له اياه ، والنصيب الادنى مع الولد ، فلزوج النصف ، أو الربع ، وللزوجة الربع أو الثمن ، بدون ان ترث من الارض ، ومن عين البناء والشجر ، الى آخر ما ذكر هناك ، هذا كله فيمن يرث منه .

أما ان ولد اللعان ممن يرث فلا اشكال ولا خلاف في انه يرث امه ، وولده وزوجها أو زوجته ، وذلك لاطلاق الادلة بدون مخرج له منها ، و لكن هل هو يرث قرابة امه من الاخوة والاخوات ، والاخوال والخالات ، والاجداد والجدات ، وأعمام الام وعماتها ، وأولاد هؤلاء ، الى غيرهم ممن يمت اليه بسبب الام ؟ المشهور الارث ، لاطلاق الادلة ، بل وبعض الروايات الخاصة المتقدمة في اول هذه المسألة .

وفي الجواهر : ان القائل بالارث هم المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً ، بل عن المبسوط والغنية والسرائر وغيرها انه مذهب الاصحاب من

غير خلاف ، وعن التهذيب انه الذي يقضيه شرع الاسلام - انتهى .
وقال الشيخ في محكسى الاستبصار : لا يرث الا ان يعترف به الاب ،
وذلك لبعض الروايات :

مثل موثق أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل لاعن امرأته؟
قال : يلحق الولد بامه يرثه احواله ولا يرثهم الولد .
وروايته الاخرى ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، قال : سألته عن الملاعنة اذا
تلاعنا وتفرقا، وقال زوجها بعد ذلك الولد ولدي واكذب نفسه ؟ قال: أما المرأة
فلا ترجع اليه ، ولكن ارد اليه الولد ، ولا ادع ولده وليس له ميراث ، فان
لم يدعه ابوه فان احواله يرثونه ولا يرثهم ، فان دعاه أحدهم بابن الزانية جلد
الحد .

وعن الفضيل قال : سألته عن رجل افترى على امرأته ؟ قال : يلاعنها ، و
ان أبى ان يلاعنها جلد الحد وردت اليه امرأته ، وان لاعنها فرق بينهما، ولم
تحل له الى يوم القيامة ، فان كان انتفى من ولدها ، الحق بأحواله يرثونه ولا
يرثهم ، الا انه يرث امه ، فان سماه أحد ولد الزنا جلد الذي يسميه الحد .

وعن الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : اذا قذف الرجل امرأته يلاعنها
ثم يفرق بينهما ، ولا تحل له ابدأ ، فان أقر على نفسه قبل الملاعنة جلد حداً
وهي امرأته ، قال : وسألته عن الملاعنة التي يرميها زوجها وينتفي من ولدها
ويلاعنها ويفارقها، ثم يقول بعد ذلك الولد ولدي ويكذب نفسه ؟ فقال عليه السلام :
أما المرأة فلا ترجع اليه أبداً ، وأما الولد فاني ارده اليه اذا ادعاه ، ولا ادع
ولده وليس له ميراث ، ويرث الابن الاب ، ولا يرث الاب الابن يكون ميراثه
لاحواله ، فان لم يدعه أبوه ، فان احواله يرثونه ولا يرثهم ، وان دعاه أحد
ابن الزانية جلد الحد .

قال في الوسائل بعد روايته - عن التهذيبين والفروع - ورواه الصدوق (اي الفقيه) الا انه أسقط منه قوله ، فان لم يدعه أبوه ، فان أخواله يرثونه ولا يرثهم .

وهذه الاخبار وفيها الصحاح لم يعمل بها الا الشيخ في محكي الاستبصار وجعلها مقيدة لمطلقات ارثه من أخواله مطلقاً ، ولذا قال في الشرائع انه قول متروك .

وفي الجواهر: لم نعرف أحداً وافقه عليه ممن تقدمه أو تأخره ، بل لم يعلم كونه قولاً له ، لما سمعت من انه في الاستبصار المعد للجمع بين الاخبار. وفي الوسائل بعد رواية أبي بصير (يرثه أخواله ولا يرثهم الولد) قال : ذكر الشيخ وغيره ان العمل على الاخبار السابقة (اي ما دل على ارثه للاخوال) دون هذا وما في معناه ، ولعلها محمولة على وجود الام أو وارث أقرب ، و بعضها يحتمل الحمل على الانكار دون الاخبار ، الى آخر كلامه .

فالشخص يختلف كلامه في الاستبصار ، وفي التهذيب حيث قال : فيه ان ارثه لاخواله هو الذي يقتضيه شرع الاسلام.

وفي مفتاح الكرامة : ان طرح روايات عدم ارثه منهم متعين لمكان مخالفتها وعدم صحتها ، الا ان تحمل على الاستحباب كما صنع بعض الاصحاب ، ولم أجد له معنى مناسباً ، أو على التقية عند القائل بعدم اشتراط وجود القائل من العامة ، وفي المسالك وكشف اللثام وغيرهما ايضاً اطلاق ارثه أخواله ، ولعل المتتبع يجد وجهاً صحيحاً لصدورها عنهم عليهم السلام ، ولعل مراد من قال بالاستحباب أراد استحباب عدم أخذه ارث خاله - دون استرجاعه الاب - لانه محل اتهام ان يقال له : كيف تأخذ الارث وانت لست ولدأشرعاً ، ولعل الشيخ في الاستبصار أراد هذا ، حيث قال : انما يرثهم اذا أقربه الاب بعد اللعان ، لانه تبعد التهمة

عن المرأة وتقوى صحة النسب .

ثم انه لا اشكال ولا خلاف - كما صرحوا به - في ان ولد الملاعنة لا يرثه أبوه ، ولا من يتقرب به لانقطاع نسب الاب ، وبه ينقطع نسب المرتبطين به بسبب اللعان نصاً وفتوى كما تقدم .

ثم ان اعترف الاب بعد اللعان به ورث الولد الاب المعترف ، ولا يرثه الاب .

قال في الجواهر: اجمعاً بقسميه ونصوصاً ، مضافاً الى قاعدة الاقرار .
ففي صحيح الحلبي : فان ادعاه أبوه لحق به ، وان مات ورثه الابن ولم يرثه الاب .

وفي صحيحه الاخر قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل لاعن امرأته وهي حبلى ، فلما وضعت ادعى ولدها فأقر به وزعم انه منه ؟ قال : يرد اليه ولده ولا يرثه ولا يجلد لان اللعان قدمضى .

وعن زرارة ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، في حديث كيفية اللعان ؟ قال : قلت يرد اليه الولد اذا أقر به ، قال : لا ولا كرامة ، ولا يرث الابن ويرثه الابن .
وعن محمد بن مسلم ، في حديث فقلت : اذا أقر به الاب هل يرث الاب قال : نعم ، ولا يرث الاب الابن ، الى غيرها .

ثم انه لا يخفى ، ان مقتضى القاعدة ان الولد الذي نفى لا يكون حاجباً للام عن الثلث الى السدس ، اذ ليس بولد الاب بعد اللعان والحاجب انما هو الاولاد المنتسبون الى الاب أو الابوين ، فالمنفي حاله حال اخوة الام ، حيث انهم لا يحجبون نصاً واجماعاً كما تقدم في دليل الحجب .

وكيف كان ، فاذا رجع الاب اللاعن ، وأقر بالولد فهل يرث الولد ؟
بالاضافة الى أبيه اقارب ابيه .

قال فى الشرائع : قيل نعم ، والوجه انه لا يرثهم ولا يرثونه ، لانقطاع النسب باللعان ، واختصاص حكم الاقرار بالمقرحسب - انتهى .
 أقول : القائل بالاول أبو الصلاح فى كافيته ، والشيخ مفيد الدين ولسد الشيخ ، و الفاضل فى بعض كتبه ، كما حكى عنهم ، واستدل لذلك باطلاق أدلة الاقرار الموجب لارث المقربه لمن يمت بالمقرح - كما سبق فى [كتاب الاقرار] - .

وقد رفع الشارع انقطاع نسب الاب باقراره ، فىشملة الدليل ، وقد دل الدليل على عدم ارث الاب فقط ، فىقتصر فى ذلك على مورده .
 أما القول الثانى ، فهو منسوب الى المشهور ، بل عن الغنية والسرائر الاجماع عليه ، للاستصحاب ، فانه ما كان يرث منه ، ولا منهم ، فاذا دل الدليل على ارثه منه بقى فى غيره على مقتضى السابق ، لكن مقتضى القاعدة هو الاول لعدم مقاومة الاستصحاب ظهور ارثه من ابيه فى الوصل من جانب الابن مطلقاً وانما خرج الاب بالدليل ، فىبقى الباقي ، مشمولاً للدلالة العامة .

ومما تقدم يظهر ، ان تفصيل القواعد بقوله : وهل يرث أقارب الاب مع اعترافه اشكال ، ولوقيل يرثهم ان اعترفوا به وكذبوا الاب فى اللعان ويرثونه كان وجهاً - انتهى .

غير ظاهر الوجه ، اذالمعيار فى فهم رجوع النسب باقرار الاب وعدمه ، وعلى كلا الحالين لا يرتبط الامر باعترافهم به وعدمه ، ولولا عن الاب ، لكنهم اعترفوا به مدعين كذب الاب فهل يرثهم ويرثونه ، أو ان اللعان يبدل الموضوع وليس طريقياً حاله حال الحلف ، فيما اذا حلف المنكر ذهب حق المدعى وان كان حقاً لما دل عليه النص من موضوعية الحلف ، فليست مثل البينة طريقية بحته ؟ احتمالان ، من اطلاق أدلة قطع اللعان للنسب ، ومن ان المنصرف

منه حال عدم علم الاقرباء ، كانصراف الاقرار بانه ولسده - في باب الاقرار بالنسب - في التصاق المقر به بنسب الاب ، فيما اذا لم يعلم الاقرباء كذبه . وعليه ، فيكون التوارث بين اقرباء الاب النافي ، وبين الولد ، وان لم يرجع الاب من نفيه ، اذ لا ظهور في دليل قطع النسب في قطعه حتى في صورة تكذيب الاقرباء اياه ، وهذا النسب غير بعيد ، مثلاً يعلم الجد الابي ان الاب انما ينفي حفيده كذباً لعداء بينه وبين حفيده ، فهل يمكن القول بان لعان ابنه الكاذب يوثر في قطع الارث بينهما .

ومنه يعلم ، ما لو قامت البيئة في تكذيب لعانه ، وانه فعل ذلك عداءً ، فان مقتضى القاعدة عدم انقطاع النسب بين اقرباء الاب ، وبين الولد ، وان حكم الشارع بعدم التوارث بين الاب والولد . والحاصل : ان جعل اللعان موضوعاً لاطريقاً في أمثال هذه المسألة ، غير ظاهر من النص والفتوى ، بل ظاهر ما دل على رد الولد الى الاب الرد مطلقاً الا فيما خرج .

أما ما دل على عدم الرد ، فالمراد به الرد في كل الشئون حتى ارث الاب منه ، كما ذكره الشيخ وغيره ، لانه الجمع العرفي بين الروايتين .

وبذلك يظهر وجه النظر في كثير مما ذكره شراح الفاضلين في توجيه قول المشهور فراجع كلماتهم ، كما ظهر ان حكم المحرمية وحرمة النكاح ونشر الرضاع الحرمة ووجوب النفقة وولاية الجد على الصغير ووجوب صلة الرحم الى غير ذلك ، كلها حسب مقتضى القاعدة من عدم موضوعية اللعان ، بل طريقته ، وانما له موضوعية في خصوص ما يظهر من النص ، لان الموضوعية خلاف الاصل ، فيقتصر فيه على مورد الدليل ، والله سبحانه العالم .

(مسألة - ٥ -) قال في الشرائع ، لاعبرة بنسب الاب هنا الى آخره ، وذلك

لما تقدم من ان اللعان ينفي النسب .

وعليه ، فلو خلف ابن الملاعنة اخوين احدهما لابيه وامه ، والاخر لامه

فهما سواء في كون كليهما بالنسبة الى ارثه سواء ، حيث يعتبر ان اخوة من الام فقط . وكذا في كل ما يرتبط بابيه وامه ، فان الجميع يكونون كالمرتبط بالام فقط .

فلو خلف ابن اخيه لاييه وامه وابن اخيه لامه فهما سواء، وكذلك لو خلف أخاً واختاً لابويه مع جد أو جدة للام ، فان المال يقسم بينهم ثلاثاً وذلك لانه بعد ان سقط اعتبار نسب الاب لم يبق الا التقرب من جهة الام ، وقد تقدم انه حيث بنتفى ابوة ابيه لا يكون الاخوان له من الاب والام حاجبين للام من الثلث الى السدس ، لانهم كالاخوة من الام ، بالاضافة الى انه لا اب له - لانتهائه شرعاً - وقد تقدم في مسألة الحجب انه مع وجود الاب ، واذا مات أم الولد ، ولا وارث لها سواه، فميراثه له ، ولا يشاركه الاب لانقطاع زوجيته عنها باللعان ، وان كان الاب اعترف به بعد اللعان .

وقد تقدم حديث عبد الرحمان ، عن الصادق عليه السلام حيث سأله عن ولد الملاعنة من يرثه ؟ قال عليه السلام : امه .

وفي حديث الكناني ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن رجل لانه امرأته وانتهى من ولدها ، ثم اكذب نفسه بعد الملاعنة وزعم ان الولد ولده هل يرد عليه ولده ؟ قال عليه السلام : لا ولا كرامة ، لا يرد عليه ولا تحل عليه الى يوم القيامة . قال في الشرائع : ولو كان معه ابوان (لها) او احدهما فلهما السدس لاحدهما والباقي له ان كان ذكراً وان كان انثى ، فالنصف لها ، والباقي يرد بمرجب السدس السهام - انتهى .

وقد تقدمت المسألة وان الرد اخماساً أو أرباعاً فلاحاجة الى تكرارها ، و تقدم انه اذا كان للولد قريب من الطرفين فانما يرث باعتبار طرفه الامي فقط ، كما انه اذا كان احدي الجهتين تحجب الاخرى لم يكن عبرة بالحجب لان المفروض ان لاجهة من طرف الاب حاجبة كانت او محجوبة .

ثم قال الشرائع: لو أنكر الحمل وتلاعنا فولدت توأمين توارثا بالامومة دون الابوة .

أقول: وذلك لانه لابوة، ولذا قال في الجواهر : بلا خلاف أجده فيه، بل في الدروس نسبتته الى جميع الاصحاب ، ولا يقبل من الاب الاقرار بأحدهما، وانكار الاخر .

وقد روي البخري ، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام ، انه رفع الى علي عليه السلام امر امرأة ولدت جارية وغلاماً في بطن، وكان زوجها غائباً فأراد ان يقربوا أحد وينفي الاخر، فقال عليه السلام : ليس ذلك له، أما ان يقربهما جميعاً، وأما ان ينكرهما جميعاً. ولا فرق في ذلك بين ان ولدا مرة واحدة، أو تدريجاً لوحدة الملاك اللهم الا اذا امكن علمياً كون التوائم من ابين، وعلم بذلك بالادلة القطعية ان أحدهما منه، والاخر ليس منه، ومع ذلك يقع الكلام في ان عدم صحة نفي أحدهما، هل هو حكم شرعي موضوعي، أو من باب عدم الطريق الى العلم فالحكم طريقي، وان كان الثاني غير بعيد .

وكيف كان ، فولد الزنا من الطرفين لا توارث بينه وبين طرفيه ، وانما التوارث بينه وبين اولاده وزوجيه والمعتق والضامن والامام عليه السلام .

أما اذا كان من طرف دون آخر، بأن كان الاخر شبهة حصل التوارث بينه وبين الشبهة، لمادل على انه كالحلال ، كما ذكر تفصيله في [كتاب النكاح]. والظاهر، ان الحكم كذلك ، أي يقع التوارث بين الولد وغير الزاني منهما اذا كان الوطي باكره ، أو اضطرار ، أو في حال نوم ، أو فقد وعي أحدهما ، لانه ليس بزنا من ذلك الطرف ، فيشملة دليل انه ولد ، كما قالوا بشمول أدلة الاباء والامهات والاولاد ونحوهم في الزنا ، وانما الشارع منع عن الارث ، وقد ذكرنا تفصيله في [كتاب النكاح] .

ثم انه لا تلازم بين القذف ونفي الولد ، اذ ربما يقذف بحق لزنائها دون ان يرتبط الولد الا بالفراش ، لكون الولد للفراش ، وللعاشر الحجر .

فعن بشير النبال قال : سألت أبا عبدالله عليه السلام ، عن رجل تزوج امرأة في عدتها ولم يعلم وكانت هي قد علمت انه قد بقى من عدتها ، وانه قذفها بعد علمه بذلك ؟ فقال عليه السلام : ان كانت علمت ان الذي صنعت يحرم عليها فقدمت على ذلك ، فان عليها الحد حد الزاني ولا أرى على زوجها حين قذفها شيئاً ، وان فعلت ذلك بجهالة منها ثم قذفها بالزنا ضرب قاذفها الحد ، وفرق بينهما وتعتد ما بقى من عدتها الاولى ، وتعتد بعد ذلك عدة كاملة .

ثم الظاهر ، انه اذا رمى أحد الاقرباء القريب بأنه من الزنا لم يرث منه ، ويرث المرمي من الرامي ، وذلك لشمول اقرار العقلاء للرامي ، بينما المرمي يرث الرامي بظاهر الشرع انه ليس من الزنا ، مثلاً قالت : انما حملته من الزنا ، فان الولد يرثها وهي لا ترث الولد ، أو قال : الاخ انه أخاه من الزنا ، الى غير ذلك .

وكذلك اذا كان زوجان حسب ظاهر الشرع ، أحدهما يدعي زواجها ، والاخر عدم زواجها ، حيث يرث مدعي الزوجية ، ولا يرث مدعي العدم . وكيف كان ، فقد تواترت الروايات على عدم ارث ولد الزنا فلا يرث الزاني ، ولا يرثه الزاني .

مثل ما رواه الحلبي ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : أيما رجل وقع على وليدة قوم حراماً ثم اشتراها فادعى ولدها ، فانه لا يرث منه شيء ، فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : الولد للفراش وللعاشر الحجر ، ولا يرث ولد الزنا الا رجل يدعي ابنه وليدته .

وعن علي بن أبي حمزة ، عنه عليه السلام مثله .

وعن الأشعري قال : كتب بعض أصحابنا الى أبي جعفر الثاني عليه السلام معي يسأله عن رجل فجر بامرأة ، ثم انه تزوجها بعد الحمل فجاءت بولد هو أشبه خلق الله به ؟ فكتب بخطه وخاتمه : الولد لغيره لا يورث .

وعن ابن سنان ، عن أبي عبدالله عليه السلام : قال : سألته ، فقلت له : جعلت فداك كم دية ولد الزنا ؟ قال : يعطى الذي أنفق عليها ، ما أنفق عليه ، قلت : فان مات وله مال من يرثه ؟ قال : الامام عليه السلام .

أقول : قد ذكرنا دية ولد الزنا في [كتاب الديات] ولعل الامام لمصلحة ذكر هنا هكذا ، حيث انه ديته له عليه السلام ، فعفى عن بعضها ، وجعل البعض الآخر للمنفق ، فانهم عليه السلام شددوا في الزنا ، وفي كل جوانبه - أيضاً - لمزيد التشديد كالحمى حيث يجعل لمزيد التشديد حول الخطر ، الى غيرهما من الروايات الموجودة في الوسائل والمستدرک وغيرهما .

مثل رواية يحيى ، عن أبي عبدالله عليه السلام ، ورواية زيد الشحام ، عنه عليه السلام ورواية الدعائم ، عن الصادق عليه السلام ، وهذا القول هو المشهور الذي ادعوا عليه الاجماع القطعي في طرف الزاني ، وولد الزنا قطعاً ، وفي طرف الزانية وولدها على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون اجماعاً .

بل في الجواهر : يمكن تحصيل ما اشعرت به عبارة غير واحد من الاصحاب من الاجماع ، وعليه ، فنسبه منقطع بينهما وبين انسابهما مطلقاً ، وهناك روايات اخر تدل على انه مع امه كولد الملاعنة فيكون التوارث بينه وبين الام واقربائها ، وقد ذهب الى هذا القول الصدوق وأبو الصلاح وأبو علي كما في الجواهر .

وفي المستند نسبه الى مقنع الصدوق والاسكافي والحلي ويونس بن عبد الرحمان على احتمال ، ونسبه في الخلاف الى قوم من أصحابنا ، وقال أبو

الصّلاح : يَخْتَلِفُ فِيهِ أَصْحَابُنَا ، وَهُوَ ظَاهِرٌ بَعْضُ مَتَأَخَّرِي الْمَتَأَخَّرِينَ - أَنْتَهَى .
وَأَمَّا أَحْتَمَلُ فَتَوَى يُونُسَ ، لِأَنَّهُ كَمَا فِي الْكَافِي وَالِاسْتَبْصَارِ قَالَ : مِيرَاثُ
وَلَدِ الزَّانَا لِقَرَابَتِهِ مِنْ قَبْلِ أُمِّهِ عَلَى مِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ .

وَكَيْفَ كَانَ ، فَالرَّوَايَاتُ الَّتِي ذَكَرْتُ مُسْتَنْدَأٌ لَهُمْ هِيَ مَا عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ
عِمَارٍ ، عَنْ جَعْفَرٍ ، عَنْ أَبِيهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ : أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ : وَلَدُ الزَّانَا وَابْنُ
الْمَلَاعِنَةِ تَرِثُهُ أُمُّهُ وَأَخْوَالُهُ وَأَخَوَاتُهُ لِأُمِّهِ ، أَوْ عَصَبَتُهَا .

وَمَرْسَلَةُ الصَّدُوقِ ، رَوَى : أَنَّ دِيَةَ وَلَدِ الزَّانَا ثَمَانِمِائَةٌ دِرْهَمًا ، وَمِيرَاثُهُ
كَمِيرَاثِ ابْنِ الْمَلَاعِنَةِ .

وَعَنْ حَنَّانٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ : سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ فَجَرَ بِنَصْرَانِيَةٍ
فَوَلَدَتْ مِنْهُ غُلَامًا فَأَقْرَبَهُ ثُمَّ مَاتَ فَلَمْ يَتْرِكْ وَلَدًا غَيْرَهُ أَيْرُثُهُ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

وَعَنْ حَنَّانِ بْنِ سَدِيرٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنْ رَجُلٍ مُسْلِمٍ فَجَرَ
بِامْرَأَةٍ يَهُودِيَةٍ فَأَوْلَدَهَا ثُمَّ مَاتَ وَلَمْ يَدَعْ وَارثًا ؟ قَالَ : فَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : يَسْلُمُ لَوْلَدِهِ
الْمِيرَاثَ مِنَ الْيَهُودِيَةِ ، قُلْتُ : فَرَجُلٍ نَصْرَانِيٍّ فَجَرَ بِامْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ فَأَوْلَدَهَا غُلَامًا
ثُمَّ مَاتَ النَّصْرَانِيُّ وَتَرَكَ مَالًا لِمَنْ يَكُونُ مِيرَاثُهُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : مِيرَاثُهُ لِابْنِهِ مِنَ
الْمُسْلِمَةِ .

وَعَنْ الدَّعَائِمِ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ :
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَعَلَ مَعْقَلَةَ وَلَدِ الزَّانَا عَلَى قَوْمِ أُمِّهِ وَمِيرَاثَهُ لَهَا ، وَلِمَنْ
تَسَبَّبَ مِنْهُمْ بِهَا ، وَلكِنْ هَذِهِ الرِّوَايَاتُ مَعَ ضَعْفِ سَنَدِ بَعْضِهَا وَعَدَمِ مَقَاوِمَتِهَا
لِرَوَايَاتِ الْمَشْهُورِ لِأَنَّهَا مِنَ الْمَصَادِقِ الظَّاهِرَةِ لِلشَّاذِ النَّادِرِ ، وَلِذَا رَمَاهَا بِهِ
الشَّيْخُ فِي الِاسْتَبْصَارِ ، وَالْمُحَقِّقُ فِي الشَّرَائِعِ وَالشَّهِيدُ الثَّانِي فِي شَرْحِهِ وَالْفَاضِلُ
فِي الْقَوَاعِدِ ، وَغَالِبُ الْمَتَأَخَّرِينَ فِي كِتَابِهِمْ ، مُحْتَمَلَةٌ لِلتَّقْيِينِ كَمَا عَنْ السَّرَائِرِ وَالغَنِيَّةِ
فَلَا يُمْكِنُ الِاعْتِمَادُ عَلَيْهَا بِالْإِضَافَةِ إِلَى مَا قِيلَ فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْهَا ، وَقَدْ

احتمل مفتاح الكرامة حمل رواية اسحاق و كلام يونس ، على ما اذا كان الزنا بالنسبة الى الرجل فقط دون المرأة كان تكون مغسوبة ، أو غير ذلك . ويؤيده تشبيهه بابن الملاعنة فتكونان موافقتين لما اجمع عليه الاصحاب من ان الزنا ان كان بالنسبة الى الرجل دون الامراة، كان حاله حال ابن الملاعنة، الى آخر كلامه .

ومنه يعلم ، لزوم تأويل ، أو حمل مارواه المدني ، عن علي بن الحسين عليهما السلام قال : أيما ولد زنا ولد في الجاهلية ، فهو لمن ادعاه من أهل الاسلام ، ويقرب احتمال التقية فيها لان معاوية استلحق زياداً بأبيه .

ومارواه داود بن فرقد، أتى رجل الى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله أني خرجت وامرأتي حائض فرجعت وهي حبلى ؟ فقال له رسول الله ﷺ : من يتهم ؟ قال : أنهم رجلين ، قال ﷺ : ائت بهما فجاء بهما ، فقال رسول الله ﷺ : ان يكن ابن هذا فيستخرج قطعاً كذا وكذا، فخرج كما قال رسول الله ﷺ فجعل معقلته على قوم امه وميراثه لهم ، ولو ان انساناً قال له يابن الزانية جلد الحد .

لكن الظاهر، ان المرأة لم تكن زانية بقرينة الذيل وهو يؤيد حمل بعض الروايات السابقة على ذلك ، وان الرسول ﷺ اخبر عن الغيب بالنسبة الى الزاني .

وكيف كان ، فمقتضى القاعدة ما ذكره المشهور ، ثم ان كان ولد الزنا توأمين لم يرث أحدهما الاخر، لان نسبهما غير ثابت شرعاً ، كما ذكره المبسوط وتبعه مفتاح الكرامة ، وقد سبق في بعض مباحث [الفقه] هنا وغيره ان بعض روايات قضاء علي عليه السلام من باب الالزام ، مثل صار ثمنها تسعاً ، وكذلك في بعض فتاوايهم ﷺ .

وعليه ، فخبيرا حنان ، وخبير محمد بن قيس تحتامل ذلك ، ولذا حمل
التهذيبان الثالث على التقية ، وقال في الجواهر : فيه فرض اشتباها لا يلحقه
بهما في الفرض ، ويمكن دعوى ان المتجه لحقوقة بمن عنده الجارية ، كما ان
المتجه القرعة في المشترك بين واطيين وطأ محللا لشبهة ونحوها لا ترجيح
لاحدهما على الاخر - انتهى .

والمراد (بنحوها) في كلامه ما كان جائزاً في دينهم كنكاح الاستبضاع في
الجاهلية ، أو تعدد الأزواج في الجاهلية الحاضرة ، أو اذا فرض جبر المرأة
اياها بالزنا معها ، حيث لا يكون بالنسبة اليهما حراماً فعلياً .

وقد روى الحلبي ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اذا وقع المسلم واليهودي
والنصراني على المرأة في طهر واحد اقرع بينهم فكان الولد للذي تصيبه
القرعة .

ومثلها ما روي من قضاء علي عليه السلام في اليمين كما ذكر في [كتاب
النكاح] .

ثم ان عدم ائث ولد الزنا انما هو مع تحقق الموضوع والحكم وعدم
الجب ، بلا اشكال .

أما اذا لم يتحقق الزنا قطعاً ، كما اذا قال أحدهما: انه كان نكاحاً ، والاخر كان
سفايحاً ، فلكل حكمه ما لم يثبت القاضى فيه بأحدهما ، فاذا ثبت قدم على قول
المخالف ، والاقرار لا يقف أمام القضاء ، كما لا يقف أمام البينة على ما ذكرناه
في [كتاب الاقرار] .

كما انه اذا كان زناً ، لكن لم يكن الحكم عندهم - من جهة الكفر أو الخلاف
أو اختلاف الفتوى كما تقدم من قول الصدوق وغيره بعدم الحرمان من الأثر ،
فانه يعطى الأثر من باب قاعدة الأزام أو من جهة التعبد بالاجتهاد ، أو التقليد

وقد ذكرنا في [كتاب الحج] وغيره مسألة اختلاف طرفي القصة في التقليد والاجتهاد، وان كلا يعمل بتكليفه.

وأما الجب ، فكما اذا كان في حال كفره زنا ثم أسلما، فهل يرثان ، لان الاسلام يجب ما قبله، واطلاقه شامل لمثل الزنا، حيث يمحي أثره ، فيجوز اشهاده وقضائه وتقليده والصلاة خلفه، كما احتملناه في زياد بن أبيه، حيث كان والياً من قبل علي عليه السلام، في كتاب التقليد من شرح العروة، أو لا يشمل الدليل مثل ذلك ، ويؤيده استنكار المسلمين فعل معاوية باستلحاق زياد مع ان الزنا كان في زمن الجاهلية ، وقد أسلما ظاهراً ، احتمالان؟ ذكرنا تفصيله هناك .

ولو شك في انه ولد زنا أم لا؟ كان الاصل الصحة حتى في الكفار، لان لكل قوم نكاحاً ، وقد ذكرنا في بعض مباحث [الفقه] ان أعمال الكفار أيضاً تحمل على الصحيح الا ماخرج بالدليل، ولذا يصح بيعهم وشرائهم وسائر معاملاتهم وطلاقهم، ويحكم بأن المال الذي تحت أيديهم لهم ، وان ادعائهم الزوجية والنسب يقبل، كمايدل عليه روايات الجميل ومعاملة النبي صلى الله عليه وسلم ، والائمة معهم في استقراض الرسول صلى الله عليه وسلم، وعلي عليه السلام منهم، الى غير ذلك ، بالاضافة الى السيرة القطعية وغيرها .

ولو علم ان ولده هذا، أما شبهة ، أونكاح ورث على كل حال، وان علم انه، أما زناً أوحلال، كما اذا واقعها قبل النكاح، ثم تزوجها كما هو كثير في السابق، وأكثر في الحال في غير المباليسن ، ولم يميز ان هذا الولد أيهما ، فالظاهر بعد الفحص، وعدم الدليل المبين تقسيم ارث الاب مثلاً بينهما، لانه مقتضى قاعدة العدل بعد ان لم يشمله دليل القرعة، لانه في الامور المالية، كما ذكرناه مكرراً ، وكذلك في العكس ، فان مات أحد الولدين ولم يعلم انه حلاله أوحرامه، قسم ارثه بين الاب، وبين الامام اذا لم يكن معتق ولاضامن

جريرة .

أما كيفية التقسيم، حيث لم يعلم، هل البنت هي الحلال، أو الولد أخذ لهما من التركة - في فرض وجود اخوة آخرين غير مشتبه بهم - نصف نصيب الولد والبنت، فإذا كان للولد دينار، وللبنت نصف دينار - إذا كانا حلالا - أخذ ثلاثة أرباع الدينار، وطريق التقسيم كديناري الودعي، حيث ان الولد لو كان حلالا كان له ثلاثة أرباع، والبنت لو كانت حلالا كان لها ربعان، فحيث ان الربع الثالث محتمل ان يكون كله للولد، ومحتمل أن لا يكون لا هو ولا النصف للولد - لاحتمال كونه حراماً - قسم الربع بين الولد والبنت .

وعليه، فيقسم ثلاثة الأرباع خمسة أقسام ثلاثة من الخمسة للولد واثنان منها للبنت، وهكذا الحال اذا كان هناك ولد وبنت اشتباه أيهما للميت وكان هناك اخوة آخرين، حيث ان اولئك الاخوة المعلومين يأخذ ولداهم ديناراً وبناتهم نصف دينار، ويعطي هذان المشتبهان ثلاثة ارباع الدينار يقسم بينهما كما ذكرناه .

ومن هذا المثال يعرف سائر الامثلة، ويأتي في المقام أيضاً الاحتمال الاخر المذكور في درهمي الودعي، وقد ذكرناه في بعض مباحث [الفقه].

ولوشك بين الطريقتين، كان اللازم التصالح، والله العالم.

(مسألة - ٦ -) قال في الشرائع: لو تبرء عند السلطان من جريرة ولده ومن ميراثه، ثم مات الولد، قال الشيخ في النهاية: كان ميراثه لعصبة أبيه دون أبيه وهو قول شاذ - انتهى .

أقول: هذا القول منسوب الى الاستبصار، وابن حمزة في الوسيلة، والقاضي في المهذب، والكيدري في الاصباح، على ما حكى عنهم شرح

الفاضلين وغيرهم، وذلك استناداً الى بعض الروايات .

مثل مارواه بريد بن خليل قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل تبرء عند السلطان من جريرة ابنه وميراثه ، ثم مات الابن وترك مالا من يرثه ؟ قال : ميراثه لا قرب الناس الى أبيه .

وعن أبي بصير قال : سألته عن المخلوع يتبرء منه عند السلطان ، ومن ميراثه وجريرته لمن ميراثه ؟ فقال: قال علي عليه السلام: هو لا قرب الناس اليه . ورواه الفقيه بلفظ: (أقرب الناس الى أبيه) .

وعن الصحاح : ان الخليع هو الذي خلعه أهله ، فان جنى لم يطالبوا بجنايته .

وعن الشيخ، انه قال: ليس في الخبرين انه نفى الولد بعد ان أقربه والا لم يلتفت الى انكاره .

أقول: الروايتان معرض عنهما عند المشهور ، بل عن السرائر والتنقيح الاجماع من المسلمين على خلافه ، وفي الجواهر ان النهاية والاستبصار ليسا بكتابي فتوى مع انه ذكره في الاخير احتمالاً ، بل عنه في الحائريات موافقة الاصحاب ، وان الرواية شاذة فيها نظر - انتهى .

ولعل السلطان في ذلك الزمان كان يقبل ذلك، ولذا قال عليه السلام: عند السلطان فهو مظنة التقية .

ومنسه يعلم ، ان البرائة و الحرمان من الميراث لا تصح بالنسبة الى الوارث .

نعم، لو قال: لاتعطوه، أرثي احتمال نقص ثلث ارثه، لان الانسان له حق ثلث ماله فيوفر ذلك الثلث على سائر الورثة ان لم يعين له مصرفاً والاصرف فيه، كما انه اذا قال : اعطوا فلاناً كل ميراثي ، وليس بوارث أعطى ثلث

ميراثه .

أما اذا قال: لاتعطوه ميراثي، لانه قاتلي ، أو ولد زنا، أو كافر ، لم ينفع قوله ، لان كل ذلك لا يثبت بالادعاء ، وان كان محتملا .

أما اذا قال لولده: انا لأعطيك الأثر، ولا تعطيني الأثر ، وقبل الولد فالظاهر انه غير مؤثر الا اذا قبل كل واحد منهما، وكان من قبيل اجازة الوارث لاكثر من الثلث ، وقد ظهر مما تقدم انه لو قال : فلان لا يرثني ، واحتمل لانه ولد زنا أو ما اشبه لا ينفع في حرمانه ، اذ ان ثبوت النسب بموازينه لا يدع مجالاً لصد الاقرار عنه ، ومثله لو قال - بالنسبة الى غير ثابت النسب - انه يرثني الا اذا كان بميزان الاقرار بالنسب ، كما ذكرنا تفصيله في [كتاب الاقرار] .

ثم السبب والنسب ، أما فاسد ، أو صحيح فالفاسد منهما ، مثل من أخذ بنته من الزنا بنكاح فاسد فلا يرث من أيهما ، والصحيح ، كما اذا أخذ بنت عمه نكاحاً صحيحاً فيرث منهما مع اجتماع سائر الشرائط ، وصحيح أحدهما وفاسد الآخر، كما أخذ بنت عمه في العدة، حيث النكاح فاسد والنسب صحيح فلا يرث الا بالنسب ، وعكسه كما اذا أخذ بنت عمه من الزنا بنكاح صحيح ، حيث لا يرث الا بالنكاح ، ولا يخفى ان النكاح الفاسد قد يورث الأثر اذا كان اشتباهاً بالنسبة الى غير الطرفين ، كما في أولادهما ، فان ولد الشبهة يرث بلا خلاف كما عن المفاتيح وشرحه ، و سكت عليهما المستند بعد نقله عنهما ، ثم قال : وأما مقاله في القواعد من ان أسباب الفاسدة ينفي التوارث اجماعاً ، والانساب الفاسدة لا ينفيه ، فمراده من النسب الفاسد النسبة الحاصلة شرعاً بالنسب الفاسد واقعاً كنسبة ولد الشبهة ، والمراد بالسبب الفاسد ، مثل مالو تزوج أحد امه الرضاعية جهلاً ثم انكشف الحال ، فلا يرث الزوجة

بالزوجية ، ولكن يرث ولدها بالولدية - انتهى .

ولو تزوج اختين جهلا ، أما مقدماً ومؤخراً ، ولم يعلم أيهما المقدم ، وأما معاً ، حيث يصح أحدهما فقط ، فالارث بينهما بالتنصيف من جهة قاعدة العدل ، وكذلك اذا تزوج خمساً أو تزوج اثنتين أحديهما من الرضاع ، ولم يعلم انها أيتهما ، الى غير ذلك من الامثلة .

ولو صح في دينه تزويج الخمس ، أو الاختين أو ما أشبه ورثت الجميع كما انه اذا صح في دينهم تزويج امرأة واحدة برجلين ورثا كلاهما اذا كان الارث في دينهم هكذا ، لقاعدة الالتزام ، وقاعدة لكل قوم نكاح ، وهل يرث المتبنى اذا كان في دينهم ذلك للقاعدة المذكورة ؟ الظاهر ذلك ، اذا الارث أيضاً من صغريات تلك القاعدة ، والاقرار حيث يثبت النسب كما ذكرناه في [كتاب الاقرار] يتبعه الارث .

ولو أقر أحد الفردين بالآخر دون العكس ، كما اذا أقر أحدهما بأن الآخر اخوه ، وأنكر الآخر ورث المقر له دون المقر ، لقاعدة الاقرار بعد عدم ثبوت النسب .

ولو اشبهه الوارث من غير الوارث جرت قاعدة العدل بالتنصيف احياناً والنسبة احياناً ، كما مثلناه في المسألة السابقة .

ولو كان وارث على اي حال ، ولكن اشبهه في انسه اي وارث ، حيث يختلف ميراثهما ، كما اذا اشبهه انها زوجة حتى يكون لها الربع ، أو ام حتى يكون لها الثلث ، اعطيت نصف النصيبين ، اي سبعة من أربع وعشرين ، الى غير ذلك من الامثلة .

(مسألة - ٧ -) في ميراث الخنثى ، وقد قسم الفقهاء الخنثى الى مشكل وغير مشكل ، ولهم أجد نصاً بذلك ولادليلاً على اختلاف حكم الخنثى ، بل

الدليل على انه لا صنف ثالث غير الذكر والانثى. قال في الجواهر: هي أما ذكر أو انثى فسي الواقع ، لعدم الوساطة على الظاهر المستفاد مسن تقسيم الانسان ، بل مطلق الحيوان الى الذكر والانثى في جميع الاصناف في الكتاب والسنة على وجه لا يستطاع انكاره - انتهى .

أقول: قال تعالى : ﴿ يهب لمن يشاء آناً ، ويهب لمن يشاء الذكور ﴾ .

وقال سبحانه : ﴿ والذي خلق الأزواج كلها ﴾ .

وقال عز من قائل : ﴿ انا خلقناكم من ذكر وانثى ﴾ .

وقال : ﴿ وانه خلق الزوجين * الذكر والانثى ﴾ الى غيرها من الايات ،

وهناك روايات مستفيضة في البحار ^(١) وغيره تدل على تشنية الاقسام .

وإذا اشتبه جعل الشارع له مخرجاً يدل على انه أيهما ، وإذا علم جرت

عليه كل أحكام ذلك القسم ، أما ان يكون هناك خنثى يحتاط بأحكام الرجال

والنساء ، والتي منها ان لا يتزوج اطلاقاً للعلم الاجمالي بانه أما ذكر تحرم

عليه النساء ، وأنثى يحرم عليها الرجال ، وان يتسمرن كليهما ، الى غير ذلك

فلا دليل عليه بالاضافة الى انه من أشد أنواع الحرج مما رفعه الاسلام .

قال سبحانه : ﴿ ما جعل عليكم في الدين من حرج ﴾ .

وقال تعالى : ﴿ يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر ﴾ . الى غيرها من

الايات والروايات .

أما رواية هشام بن سالم ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : المولود

يولد له ما للرجال وله ما للنساء ؟ قال : يورث من حيث يبول من حيث سبق

بوله ، فان خرج منهما سواء ، فمن حيث ينبعث ، فان كانا سواء ورث ميراث

الرجال وميراث النساء ، فالمراد به ما أشبه حاله ، ولم يمكن الاستعلام ، ولا

قاعدة اخرى ، بقرينة ما رواه اسحاق بن عمار ، عن جعفر بن محمد ، عن أبيه عليه السلام : ان علياً عليه السلام كان يقول : الخنتى يورث من حيث يبول ، فان بال منهما جميعاً ، فمن أيهما سبق البول ورث منه ، فان مات ولم يبول فنصف عقل المرأة ونصف عقل الرجل . ومثله رواية أبي البخترى الآتية .

والدليل على هذا الحمل ان بعد مسألة البول يأتي مسألة عد الاضلاع ، وحيث قد مات فقد فرض انه لا يمكن عد اضلاعه ، ولذا يأتي في الروايات انهم عليهم السلام قالوا بالبول في بعض الروايات ، وفي بعض لما لم يظهر البول وكان حياً ذكروا عليهم السلام مسألة الاضلاع ، كما في قصة شريح .

هذا بالاضافة الى ان ذكر الميراث شاهد على ذلك ، حيث انه ولد هكذا فقد يبول ويعلم ، وقد يعد اضلاعه ويعلم ، وقد يموت ولا يعلم فكيف يعطى ميراث أبيه الميت ، مثلاً قبل ذلك ، حيث مات وترك للحمل ميراثاً ، والان ولد ومات واريد اعطاء ارثه .

وعلى هذا، فان تمكن من التعيين بالعلامم العرفية، حيث تحقق الموضوع كاللحمية والحيض والثدي والحبل ونحوها، بل في المستند والجماع، والمراد به انه يجماع كالجمال ، أو يجماع معه كالنساء ، فهو ، والا تمسك بالعلامم الشرعية ، وان لم يكن أحديهما ، فالظاهر تخييره بين ان يجعل نفسه هذا أو هذه، لتسلط الناس على أنفسهم ، ويتبع ذلك الحكم، كتسلطه ان يسافر فيفطر ويقصر، أو يحضر فيتم ويصوم، أو يكتسب ويزرع فيخمس ويزكي ويحج أو لا؟ فلا شيء عليه، أو يتزوج مما يتبعه أحكام الزواج أو لا؟ فلا شيء عليه ، وهكذا فاذا قدر نفسه امرأة ترتبت عليه احكامها والعكس بالعكس ، وحينئذ لا يبقى مشكل حتى يكون موضوع القرعة ، ويكون حاله حال ما اذا جعل المرأة نفسها رجلاً بالعمل الجراحي - كما اتفق في زماننا- وبالعكس، وان كان في المسألة

نوع تأمّل .

ثم انه اذا صار بالعمل الجراحي جنساً مخالفاً ، فسالاحكام السابقة تبقى بالنسبة الى الموفقات ، مثلاً: كانت زوجة حين مات زوجها ، أو بنتاً حين مات أبوها ، فالان حين صارت رجلاً اخذ نفس ميراث الزوجة والبنت ، لان الارث موقت بوقت الموت .

أما بالنسبة الى الاحكام الاخر ، فالملاحظ حكمه الان ، فاذا كانت زوجاً أو زوجة فانقلب ، بطل النكاح ، واذا تبد لاهل يبقى الزواج ؟ لايبعد ذلك ، كما في قصة الامام الحسن عليه السلام في تبديله الزوجين ، أو لاصالة عدم تأثير النكاح بعد التبدل؟ كما ان ارثه بعد التبدل يكون حسب المبدل اليه ، لا المبدل منه اذا مات المورث بعد التبدل ، وكذلك اذا كان الوقف على الرجل ، وتبدل امرأة خرجت عن الموقوف له أو بالعكس دخل ، والاب الذي بدل امرأة لا ولاية له على صغيره .

أما اذا بدل الاب امرأة ، أو الام رجلاً ، فمات الولد ، فهل الملاحظ حال الولادة ؟ فالرجل الان - الام سابقاً - يأخذ الثلث ، والمرأة الان الاب سابقاً تأخذ الثلثين أو الملاحظ الحال ؟ احتمالان ، والاحوط التصالح ، وان كان الاستصحاب التعليقي يقضى جريان حكم حال الولادة ، ويأتي كثير من هذه المباحث في الديات والقصاص والحدود .

أما الامامة للرجال والقضاء والشهادة المختصه بالرجال وما أشبه ، فكلها تنتفي بتأنه ، كما لو فرض تذ كبير نفسها ، وفي بطنه حمل ، فهل هي أم الان؟ فاذا مات الولد بعد الاستهلال أخذ نصيب الام ، أو أب ؟ وكيف يكون للولد أبان ؟ الى غير ذلك من المسائل التي تجتاج الى التنقيح ، والله سبحانه العالم . وكيف كان ، فقد ذكرت في بعض الروايات العلام العرفية :

ففي جملة مسائل الشامي، عن الحسن بن علي عليه السلام، انه سأل عن المؤبت؟ فقال: هو الذي لا يدري ذكر هو أو انثى، فانه ينتظر به، فان كان ذكراً احتلم، وان كان انثى حاضت، وبدا ثديها، والا قيل له، بل على الحائط، فان أصاب بوله الحائط فهو ذكر، وان تنكص بوله كما يتنكص بول البعير فهي امرأة.

وعن العلامة في المختلف، قال ابن أبي عقيل: الخنثى عند آل الرسول عليهم السلام ينظر، فان كان هناك علامة يتبين بها الذكر من الانثى من بول، أو حيض، أو احتلام، أو لحية أو ما اشبه ذلك، فانه يورث على ذلك. وفي البحار: قضى أمير المؤمنين عليه السلام في الخنثى فقال: يقال للخنثى الزق ببطنك بالحائط وبل، فان أصاب بوله الحائط فهو ذكر، وان انتكص كما ينتكص البعير فهو امرأة.

قال في الشرائع ممزوجاً مع الجواهر: من له فرج الرجال والنساء يرث على الفرج الذي يبول منه، فان كان من فرج الرجال ورث ميراث الذكر، وان كان من فرج النساء ورث ميراث الانثى، بلا خلاف ولا اشكال، بل اجماع بقسميه عليه.

أقول: يدل على الحكم المذكور جملة من الروايات.

مثل خبر داود بن فرقد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: سأل عن مولود ولد له قبل وذكور، كيف يورث؟ قال: ان كان يبول من ذكره فله ميراث الذكر: وان كان يبول من القبل فله ميراث الانثى.

وعن طلحة بن زيد، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: كان أمير المؤمنين عليه السلام يورث الخنثى من حيث يبول.

وعن ابن بكير، عن بعض أصحابنا، عن أحدهما عليهما السلام في مولود له ما

للذكر، وله مال لانثى؟ فقال: يورث من الموضع الذي يبول، ان بال من الذكر ورث ميراث الذكر، وان بال من موضع الانثى ورث ميراث الانثى .
وعن دارم بن قبيضة، عن الرضا عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، عن علي عليه السلام: انه ورث الخنثى من موضع مباله .

وعن البجلي، عن أبيه، قال: كنا عند علي عليه السلام في الرحبة فأقبل رهط فسلموا فلما رأهم علي عليه السلام انكرهم فقال: من أهل الشام أنتم أم من أهل الجزيرة؟ قالوا: بل من أهل الشام مات أبونا وترك مالا كثيراً، وترك أولاداً رجالاً ونساءً وترك فينا خنثى له حياء كحياء المرأة، وذكر كذكر الرجل، فأراد الميراث كرجل منا فابينا (الى ان قال:) فقال علي عليه السلام: انطلقوا الى صاحبكم فانظروا الى مسيل البول، فان خرج من ذكره فله ميراث الرجل، وان خرج من غير ذلك فورثوه مع النساء، فبال من ذكره فورثه كميراث الرجل .

وعن أصبغ بن نباته، في خبر طويل قال: سألت أمير المؤمنين عليه السلام عن الخنثى، كيف يقسم لها الميراث؟ قال عليه السلام: انه يبول، فان خرج بوله من ذكره فسنته سنة الرجل، وان خرج من غير ذلك فسنته سنة المرأة .

الى غيرها من الروايات التي تأتي جملة اخرى منها .

قال في الشرائع: فأجاء (أي البول) منهما، اعتبر الذي ينقطع أخيراً فيورث عليه .

أقول: وذلك لتواتر الروايات، بالاضافة الى مسافي الجواهر وغير: اجماعاً في محكى السرائر والتحرير والمفاتيح، وظاهر الغنية والخلاف، بل وكتاب الاعلام للمفيد .

فعن الكليني، عن أبي عبد الله عليه السلام في المولود له مال للرجل، وله مال للنساء يبول منهما جميعاً؟ قال عليه السلام: من أيهما سبق، قيل: فان خرج منهما جميعاً؟ قال:

فمن أيهما استدر، قيل: فان استدرا جميعاً؟ قال: فمن أبعدهما .
وعن هشام بن سالم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: المولود يولد له مال الرجل وله مال للنساء؟ قال: يورث من حيث يبول من حيث سبق بوله، فان خرج منهما سواء فمن حيث ينبعث، فان كانا سواء ورث ميراث الرجل وميراث النساء .

وعن أبي البخترى، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام : ان علي بن أبي طالب عليه السلام قضى في الخنثى الذي يخلق له ذكر وفرج انه يورث من حيث يبول فلو بال منهما جميعاً، فمن ايهما سبق، فان لم يبل من واحد منهما حتى يموت فنصف ميراث المرأة ونصف ميراث الرجل .

وعن دعائم الاسلام، عنهم عليهم السلام ، انهم قالوا : الخنثى يرث ويورث على مباله، وكذلك يكون أحكامه، فان بال من ذكره كان رجلاً له مال للرجل وعليه ما عليهم، فان خرج البول من الفرج كانت امرأة لها مال للنساء وعليها ما عليهن، فان بال منهما معاً نظر الى الذي يسبق منه البول أولاً فحكم بحكمه فان سبق منهما معاً - الحديث .

وعن أمير المؤمنين عليه السلام، انه قال: في الخنثى اذا بال منهما جميعاً ورث بأيهما سبق .

وعن الغوالي، روي : ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اتى بخنثى فقال : ورثوه من أول ما يبول منه، فان خرج منهما فبالانقطاع .

وعنه عليه السلام، انه قال : الخنثى يورث على ما سبق منه البول من الفرجين فان بدر منهما فمما انقطع .

وعن الدعائم، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه، عن آباءه، عن أمير المؤمنين عليه السلام، انه قال : في الخنثى ان بال منهما جميعاً نظر الى أيهما سبق

البول منه فان خرجا جميعاً معاً ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة .

وعن محمد بن قيس - كما في الفقيه وغيره - قال : ان شريحاً القاضي بينما هو في مجلس القضاء اذ اتته امرأة فقالت : أيها القاضي اقص بيني وبين خصمي ؟ فقال لها : ومن خصمك ؟ قالت : أنت .

(أقول : أي أنت طرفي من حيث انها مسألة - يرتبط جوابها بك مثل : ولا أعلم ما في نفسك ، وقلت اطبخوالي ، وغيرهما).

قال : أفرجوا لها فافرجوا لها ، فدخلت ، فقال لها : وما ظلامتك ؟ فقالت : ان لي مال للرجال ومال للنساء ؟ قال شريح : فان أمير المؤمنين عليه السلام يقضي على المبال ، قالت : فاني أبول منهما جميعاً ويسكنان معاً ، قال شريح : والله ما سمعت باعجب من هذا ، قالت : أخبرك بما هو أعجب من هذا ، قال : وما هو ؟ قالت : جامعني زوجي فولدت منه ، وجامعت جاريتي فولدت مني ، فضرب شريح احدى يديه على الاخرى متعجباً ، ثم جاء الى أمير المؤمنين عليه السلام فقص عليه قصة المرأة ، فسألها عن ذلك ؟ فقالت : هو كما ذكر ، فقال عليه السلام : لها من زوجك قالت : فلان فبعث اليه فدعاه ، فقال : أتعرف هذه المرأة ؟ قال : نعم هي زوجتي فسأله عليه السلام عما قالت ؟ فقال : هو كذلك ، فقال عليه السلام له : لانت أجزء من راكب الاسد ، حيث تقدم عليها بهذه الحال ، ثم قال : يا قنبر ادخلها بيتاً مع امرأة تعد أضلاعها ، فقال زوجها : يا أمير المؤمنين لا آمن عليها رجلاً ، ولا أئتمن عليها امرأة ، فقال علي عليه السلام : عليّ بدينار الخصي وكان من صالحني أهل الكوفة ، وكان يثق به ، فقال له : يا دينار أدخلها بيتاً وعرها من ثيابها ، وأمرها ان تشدمئزراً وعد أضلاعها ففعل دينار ذلك ، فكان أضلاعها سبعة عشر ، تسعة في اليمين ، وثمانية في اليسار ، فألبسها علي عليه السلام ثياب الرجال والقلنسوة والنعلين وألقى

عليه الرداء، وألحقه بالرجال، فقال زوجها : يا أمير المؤمنين ، ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال؟ فقال: اني حكمت عليها بحكم الله، ان الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الايسر الاقصى ، وأضلاع الرجال تنقص واضلاع النساء تمام .

أقول: المعروف في الحال الحاضر ان الرجل والمرأة متساويا الاضلاع وفي بعض الروايات تكذيب خلق المرأة من ضلع الرجل، فلعل الامام عليه السلام علم حقيقة الامر ، لكنسه أظهر ذلك لانه كان مقبولا عندهم من باب قاعدة الالزام ونحوها، وقد قال في الوسائل: الحكم بعد الاضلاع قضية في واقعة ، ومرادهم بهذه الجملة ان المعصوم يعلم الواقع ، لكنه يأتي به بصورة يقبله الناس من باب : امرنا ان نكلم الناس على قدر عقولهم ، وغيره ، فلا يمكن الاستناد الى مثل ذلك كقاعدة كلية في كل مورد يشبه تلك الواقعة .

اذا عرفت ذلك، فنقول الفقهاء قسموا الخنثى الى غير مشكل ، ومشكل ، فالقسم الاول :

(أ) ان أمكن استعلام حاله انه ذكر أو انثى باللحية والحمل وما أشبه (من غير معارض) حكم به كما تقدم .

(ب) وان لم تكن تلك العلامات أو كانت معارضة كالحيض واللحية، فان بال من أحد فرجيه الحق بذلك، للروايات المستفيضة التي تقدمت، كروايات داود وابن بكير وطلحة وغيرها، وقد ادعى في المسألة الاجماع .

(ج) وان بال منهما، اعتبر ابتداء بوله وانه يسبق من أيهما فيلحق بالسابق فان بال من الذكر أولا، فهو ذكر وان بال من الفرج أولا فهو انثى ، وهذا هو المشهور شهرة عظيمة ، بل عن التحرير والايضاح وشرح الشرائع للصيمري وغيرهم الاجماع عليه، ويدل عليه ماتقدم من روايات هشام واسحاق

والكافي وغيرهم ، خلافاً لظاهر العماني ، حيث اعتبر تسلسل البول وزرقه ، والصدوق حيث لم يعتبر بعد أصل البول شيئاً ، والسيد حيث رجع بعده الى الاغلب والاكثر دون شيء آخر ، والمقنعة والديلمي حيث اعتبروا القطع أخيراً دون غيره ، وقد نقل كل ذلك المستند استناداً الى عباراتهم المنقولة في المختلف وحيث ان الأدلة على القول الاول فلا داعي لتفصيل الكلام في وجه هذه الاقوال وردها .

(د) وان درّ البول منهما دفعة بأن لم يكن سبق ولحوق، بل وكذا اذا كان السابق من هذا مرة ومن ذاك اخرى ، فالمشهور شهرة عظيمة الارث على ما ينقطع أخيراً، بل عن الحلبي نفي الخلاف فيه ، وفي الجواهر نقل الاجماع عليه من جماعة تقدم أسمائهم ، استدلوا عليه بقوله عليه السلام: (أبعدهما) على معنى أبعدهما زماناً وهو الذي ينقطع أخيراً، اذ تساويهما في الابتداء يوجب كون الابعد هو الذي ينقطع أخيراً، كما يدل عليه أيضاً ما تقدم من قوله عليه السلام في رواية الغوالي: فان خرج منهما فبالانقطاع . وفي روايته الاخرى: فان بدرا منهما فمما انقطع أخيراً، وفي رواية الدعائم الماع الى ذلك ، حيث نقل رواية شريح، هكذا قال: قضى عليه السلام انه يحكم بحكم أيهما بدر منه البول قالت ليس منهما شيء يسبق صاحبه يجيئان في وقت واحد ، وينقطعان في وقت واحد .

وفي رواية الهداية، لقصة شريح قالت: فاني أبول بهما جميعاً ويسكنان معاً .

وبذلك يظهر ، انه لا حاجة الى الاستدلال بمثل الانبعاث الوارد في الصحيح المتقدم ، اذ في دلالتيه على الانقطاع خفاء ، وان استدل له بما عن القاموس: بعثه كمنعه ارسله فانبعث، الانقطاع أخيراً، خلافاً لجماعة، حيث لم

يعتبروه مع اعتبارهم سبق كلاسكافي ووالد الصدوق، أو بدون اعتبار سبق أيضاً، كالعماني والصدوق والسيد، وجعله المستند أقوى قال: لعدم دليل على اعتباره أصلاً، فيصير حينئذ من الخشي المشكل، وفيه ما عرفت من وجود النص المؤيد بالشهرة المحققة والاجماع المدعى، هذا كله في القسم الأول وهو ما اعتبروه خشي غير مشكل.

وأما القسم الثاني: وهو ما اعتبروه مشكلاً مما ليس فيه العلامات السابقة فقد اختلفوا في حكمه على أقوال:

(أ) القرعة، كما عن الشيخ في الخلاف، مدعيماً عليه الاجماع، وعن الايضاح انه قواه، بل عن اليوسفي حكايته عن العجلي وجماعة من معاصريه، واستدلوا له بما ورد من ان القرعة لكل أمر مشتبه، وبالمناط في الامر بالقرعة في توريث من ليس له فرج الرجال ولا النساء، ولعل الشيخ حيث نسبه الى اجماع الفرقة وأخبارهم أراد هذه الاخبار، والافلم نظفر بأخبار خاصة في المقام، وفي كشف اللثام لا شبهة في انه لا بد منها اذا مات ولم يستعلم حالها، ويرد عليه ان الروايات لم توصل النوبة الى القرعة على كثرتها بل جعل الحل غير ذلك، ويرد على ما في كشف اللثام ان الروايات جعلت له نصف الارثين لومات قبل استعلام حاله بمختلف الوسائل كما تقدم ويأتي.

(ب) انه يعد أضلاعه فان اختلف أحد الجانبين فذكر، وان تساويا عدداً فاشى وهو مختار المفيد في الاعلام، والسيد في الانتصار، والحلي في السرائر، والاسكافي، وادعى الثلاثة الاول عليه الاجماع، واستدلوا لذلك بجملة من الروايات المتقدمة التي دلت على ان اختلف الاضلاع علامة للذكر. وفيه: ان هذه الاخبار لا يمكن العمل بها لما عرفت من عدم مطابقتها

للوابع كما تقدم ولعله لذا قال العماني : لم يصح عندي خبر عد الاضلاع
بالاضافة الى الاختلاف بين نفس هذه الروايات .

وقال الشرائع : ان الرواية ضعيفة والاجماع لم نتحققه ، وقد حاول الجواهر
الجواب عن كلا الاشكالين لكن لا يخفى ما في جوابه ، كما ان بعض تلك
الروايات اشتملت على ارسال علي عليه السلام دينار الخصي لعد اضلاعه كما تقدم ،
وفي بعضها ارسال امرأتين كما في البحار ، وفي بعضها ارسال الدينار والمرأتين
كما في الدعائم .

نعم ، الظاهر انه لا اشكال من جهة التعرف على اضلاعه ، لانه ان أمكن
ارسل الامام محرماً ، والافان أمكن الاستعلام بالمرآت فعل ، والاجاز ، وان ظهر
الخلاف لدوران الامر بين الاله والمهم .

فعن موسى بن محمد أخي أبي الحسن الثالث عليه السلام : ان يحيى بن أكرم
سأله في المسائل التي سأله عنها ، اخبرني عن الخنثى ، وقول علي عليه السلام :
تورث الخنثى من المبال من ينظر اليه اذا بال ، وشهادة الجار الى نفسه ، لا
تقبل ، مع انه عسى ان يكون امرأة ، وقد نظر اليها الرجال ، أو يكون رجلا
وقد نظر اليه النساء ، وهذا مما لا يحل ؟ فأجساب ابو الحسن الثالث عليه السلام :
أما قول علي عليه السلام في الخنثى انه يورث من المبال ، فهو كما قال ، وينظر
قوم عدول يأخذ كل واحد منهم مرآة وتقوم الخنثى خلفهم عربانه ، فينظرون
في المرايا ، فيرون شبحاً ، فيحكمون عليه .

وعن ارشاد المفيد ، روى بعض أهل النقل انه لما ادعى الشخص ما ادعاه
من الفرجين أمر أمير المؤمنين عليه السلام عدلين من المسلمين ان يحضرا بيتاً خالياً
وأمر بنصبه مرأتين أحديهما مقابلة لفرج الشخص والاخرى مقابلة للمرأة الاخرى
وأمر الشخص بالكشف عن عورته في مقابلة المرآت ، حيث لا يراه العدلان ،

وامر العدلين بالنظر في المرآت المقابلة لهما ، فلما تحقق العدلان صحة ما ادعاه الشخص من الفرجين اعتبر حاله بعد اضلاعه ، فلما ألحقه بالرجال أهمل قوله في ادعاء الحمل ، وألقاه ولم يعمل به ، وجعل حمل الجارية منه ، وألحقه به .

وقريب منهما رواية المفيد (ره) في الاختصاص .

(ج) يعطي نصف ميراث الرجل ونصف ميراث الامراة ، كما عن الصدوقين والمفيسد في المقنعة ، والشيخ في النهاية ، والايجاز والمبسوط والديلمي والقاضي وابنى زهرة وحمزة وأكثر المتأخرين ، ونسبه جملة من الفقهاء الى الأشهر ، واستدلوا له بجملة من الروايات ، تقدمت بعضها .

وعن الدعائم ، عن أبي عبد الله ، عن أبيه ، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال : في الخنثى، ان بال منهما جميعاً نظر الى أيهما سبق البول منه فان خرجا جميعاً معاً ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة .
وفيه ما تقدم من ان ذلك حال مات كما في بعض الروايات المتقدمة ، فلا يمكن قياس حال حياته به ، بل وبعد الموت ان أمكن الاستعلام استعلم لانصرافه الى مالا يمكن الاستعلام.

(د) وعن بعض التفصيل باختيار القول الثاني اذا علم عدد أضلاعه قبل موته ، والثالث اذا لم يعلم ذلك ، وذلك لجمعه بين الدليلين ، وقد عرفت ان الاقرب ما يختار لنفسه اذا لم تحكم العلائم السابقة المذكورة في القسم الاول ولم يكن مات بدون استعلام ، والا فنصف الميراثين ، وان كانت المسألة كموضوعها مشكلة كما قاله المستند ، الا ان الفتوى لا بد بها ، وهي كما ذكرنا بين الفرعة وبين الاختيار ، وقد سبق ترجيح الثاني .

أما الارث بنصفهما فليس حلاً للمسألة ، لان الكلام في أحكامه .

وأما عد الاضلاع ، فقد عرفت انه قضية في واقعة .

وأما القرعة فقد تقدم وجه الاشكال فيه ، والله سبحانه العالم .

(مسألة - ٨ -) قال في الشرائع : ان انفرد (الخنثى) أخذ المال ، وان كانوا أكثر فعلى القرعة يقرع ، فان كانوا ذكوراً ، أو انثاءً ، فالمال سواء ، وان كان بعضهم انثاءً فللذكر مثل حظ الانثيين ، وكذا يعتبر لو قيل بعد الاضلاع وعلى ما اخترناه (أي أعطاء نصف النصيبين) يكونون سواء في الحال ، وان كانوا مائة لتساويهم في الاستحقاق - انتهى .

وعلى ما قربناه يكون الامر حسب اختيارهم ، فان اختاروا كلهم شكلاً واحداً ، فالمال بينهم سواء ، وان اختاروا بالاختلاف ، فلكل ما اختاره ، وان اتفق مثل قصة شريح ولم يعلم حتى مات الزوج اعطى الخنثى - اذا لم يستعلم حتى مات أيضاً - نصف ارض الزوجة ، لاحتماله انها زوجة ، واحتماله عدم الزوجية أصلاً ، فقاعدة العدل تقتضي نصف الارث .

وكذا اذا مات الزوج وكان الخنثى قد مات قبله ، غير معلوم الحال ، يعطى نصف ميراث الزوج ، واذا كان الزوجان خنثيين ومات أحدهما ، واذا لم يعلم ان الميت خنثى أو انثى .

وكذا اذا لم يعلم انه خنثى أو ذكر - حيث اذا كان خنثى كان له نصف الميراثين - كان للميت المردد نصف سهمي الذكر والخنثى ، أو الانثى والخنثى ، فاذا فرض ان ارث الولد دينار والانثى نصف دينار والخنثى ثلاثة أرباع كان للمردد بين الذكر والخنثى نصف سبعة أرباع ، وبين الانثى والخنثى نصف خمسة ارباع ، وللمردد بين الثلاثة ثلث تسعة ارباع - .

ولعل قول الشيخ في ما حكى عن مبسوطه : انه لو كان الخنثى زوجاً أو

زوجة ، كان له نصف ميراث الزوج ونصف ميراث الزوجة نظر الى ما ذكرناه من قاعدة العدل ، لالى ما ذكره الجواهر بقوله : من ان مرجعه ما ذكرناه من جواز كونها أباً وأماً ، كما يظهر وجه النظر في ماعن القاضي ان الخنثى اذا تزوج بخنثى على ان الواحد منهما رجل والآخر امرأة من قبل ان يتبين أحدهما أوقف النكاح على ان يتبين ، فان مات أحدهما قبل بيان أمرهما لم يتوارثا .

قال في الجواهر تعليقاً على قوله : هو كذلك لجواز فساد النكاح بذكورتهما أو انوثتهما ، ولا يخالف هذا ما سمعته من المبسوط بعد تنزيهه على ما يعلم به انتفاء الاحتمالين من وجود ولد بينهما - انتهى .

وفيه ان احتمال الارث كلا وعدمه كلا يجعل المسألة من اطراف العلم الاجمالي الذي طرفاه منجزان ، اذ كل طرف من ان الانسان احد الزوجين ، أو ليس بأحدهما له أحكام متعددة بالنسبة الى نفسه مع الناس ، وبالنسبة الى الناس معه ، والعلم الاجمالي في الماليات يوجب التوسط ، كما تقدم مثله مكرراً .

والى ما ذكرناه أشار الجواهر بقوله : وقد يحتمل كون مراد الشيخ (أي في كلام المبسوط المتقدم) ان الخنثى اذا كانت زوجاً لامرأة معلومة ، أو زوجة لرجل كذلك ، بناءً على صحة ذلك لها ، أو فرض لها صورة تصح على وجه تستحق الميراث ، كان ميراثها في الاول نصف ميراث زوج ، وفي الثاني نصف ميراث زوجة ، لاحتمال الذكورة في الاول والانوثة في الثاني فتستحقه ، واحتمال العكس فلا تستحق شيئاً فيراعي الاحتمالان ، وتعطى الميراث على حصتهما وهو النصف ، نحو المال المشتبه بين شخصين يدعي كل منهما انه له فيقسم بينهما نصفين - انتهى .

وان كان في كلامه نوع تأمل ، والله العالم .

ثم انه اذا قلنا بالقرعة ، أو بعد الاضلاع ، فالامر واضح ، أما اذا لم يمكن العد لموت ونحوه ، أو قلنا بنصف النصيبين حياً وميتاً ، أو قلنا به ميتاً (كما استظهرنا ان الحكم بعد الموت) فقد ذكر الشرائع في كيفية تحصيل نصف النصيبين طريقتين ، وقد أوضحه المسالك بما تلخصه بقوله : أحديهما ان يعطى نصف ميراث ذكر ، ونصف ميراث انثى ، فاذا اجتمع مع الخنثى ابن كان له أربعة ، وللخنثى ثلاثة ، ولو كان معه بنت فلها سهمان ، وله ثلاثة ، ولو اجتمعا معه فكذلك ، ففي الاول الفريضة من سبعة ، وفي الثاني من خمسة ، وفي الثالث من تسعة ، وفي الثاني ان يفرض الخنثى مرة ذكراً ، واخرى انثى ، ويقسم الفريضة مرتين ، ويعطى نصف النصيبين ، فاذا كان الوارث ذكراً وذكراً كان لكل واحد ستة ، واذا كان ذكراً وانثى ، كان للذكر ثمانية ، وللانثى أربعة وحيث انه ذكر وخنثى ، نفرض الخنثى مرة ذكراً فله ستة ، ومرة انثى فله أربعة ونصف مجموعها خمسة ، قال : وهذا الطريق يخالف الاول لان للخنثى على الاول ثلاثة أسباع التركة وللذكر أربعة أسباعها . وعلى الثاني ينقص نصيبه عن ثلاثة أسباعها بسبع واحد من اثني عشر .

أقول : وحيث ذكر الشارحان وغيرهما تفصيل المسألة ، نلمع هنا الى طريقة لعلها أسهل في كيفية تحصيل التفاوت بين الطريقتين في الانصب ، وهي طريقة الأربعة المتناسبة .

فيقال : اذا كان المال اثني عشر كان للذكر سبعة ، وللخنثى خمسة ، فاذا كان المال سبعة كم يكون للخنثى ؟ حاصل ضرب الواسطين وتقسيم الحاصل على اثني عشر (الطرف الاول) يعطي النتيجة اثنين واحد عشر من اثني عشر ، وهو أقل من ثلاثة بجزء من اثني عشر جزء من واحد .

ثم نقول : اذا كان المال سبعة ، كان للخنثى ثلاثة ، فاذا كان المال اثني

عشر كم يكون للخنثى؟ حاصل ضرب الوسطين، وتقسيم الحاصل على سبعة (الطرف الاول) خمسة وسبع ، بينما كان نصفى ستة للذكر، وأربعة للانثى خمسة ، وعلى هذا يقاس صورة اجتماع الخنثى مع الانثى ، والذكر والانثى والخنثى، وسائر صور المسألة في الاخوة والاعمام والاخوال وغيرهم .

وهذه صورة اربعة المتناسبة :

فنقول: لو كان المال اثني عشر (والورثة ذكر وخنثى) كان للخنثى خمسة، فما يكون للخنثى اذا كان المال سبعة؟ ونقول لو كان سبعة كان للخنثى ثلاثة (في الفرض) فماذا يكون للخنثى اذا كان المال اثني عشر؟ .

والظاهر ان الطريق الموافق للمستفاد من الروايات الطريق الثاني ، لقوله عَلَيْهِ في رواية اسحاق : فان مات ولم يبل فنصف عقل المرأة ، ونصف عقل الرجل .

وقوله عَلَيْهِ في خبر أبي البخري : فان لم يبل من واحد منهما حتى يموت فنصف ميراث المرأة ، ونصف ميراث الرجل .

وقوله عَلَيْهِ في رواية الدعائم : فان خرجا جميعاً معاً ورث نصف ميراث الرجل ونصف ميراث المرأة . الى غير ذلك .

فان الظاهر من هذه الروايات ان للخنثى نصف ميراثها، لا انه يجعل ذكراً تارة وانثى اخرى .

قال في المسالك : والظاهر بينهم هو الطريق الثاني، وهو الذي رجحه المصنف في النافع ، واختاره الشيخ في المبسوط ، ويظهر منه هنا .

وفي الشرائع : اختياره الاول ، واختاره الشيخ في النهاية .

أقول : وقال في القواعد في كيفية معرفته : (أي معرفة نصف النصيبين)

أربعة طرق :

الاول : ان يجعل مرة ذكراً ومرة انثى ، ولعل المسألة على هذا مرة ، وعلى هذا مرة اخرى .

الثاني : ان تجعل للخثى سهم بنت ونصف بنت .

الثالث : ان تورثه بالدعوى ، فيما بقى بعد اليقين ، كمسألة البنت والابن والخثى للذكر الخمسان بيقين ، وللبنات الخمس بيقين ، فعلى ذكورة الخثى المسألة من خمسة ، وعلى انوثته المسألة من أربعة ، ومضروب أحدهما في الاخر عشرون ، فللذكر ثمانية بيقين وهو يدعى عشرة ، وللبنات الخمس بيقين وهي تدعى أربع خمسه ، وللخثى أربع بيقين وهو خمسة وهي تدعى خمسين ، فالمختلف فيه ستة والباقي من العشرين ثلاثة لاغير تسدعها الخثى بأجمعها ونريد ان نعطيها نصفها فنعطي الخثى نصف الثلاثة ، والذكر نصف الاثنين ، والانثى نصف الواحد .

الرابع : ان تقسم التركة نصفين ، فيقسم أحد النصفين على الوارث على تقدير ذكورية الخثى والنصف الاخر عليهم على تقدير الانوثة كالمسألة بعينها ، فتقسم نصف العشرين على ذكر وانثيين يكون للخثى هنا اثنان ونصف وكذا للانثى وللذكر خمسة ، وتقسم نصف العشرين الاخر على ذكرين وانثى يكون للخثى أربعة ، وكذا للذكر ، وللانثى اثنان فيعطى لكل واحد نصف حصته من هذا النصف ، نصف حصته من النصف الاخر - انتهى بتصرف .

ولا يخفى ، انه يمكن طريق خامس ، وهو ان يجعل للخثى سهم نصف ذكر وربعه ، وتفصيل الكلام في هذه الطرق ، ومواضع الاختلاف فيها موكول الى المفصلات كمفتاح الكرامة وغيره .

وفي كشف اللثام : ان هذه الطرق الاربعة مذكور في المبسوط وغيره .

ثم ان الفاضلين وشراحهما وغيرهم ذكروا صوراً لمسألة اجتماع الخنثى مع سائر الوراث ، وحيث انها معلومة مما سبق لاحاجة الى التعرض لها .
نعم اذا كان الخنثى في ضمن من لايفرق ذكره عن انثاه في الارث كالاخوة من الام ، والاخوال والخالات لم يحتج الى كلفة أمر الخنثى ، لان الكل يأخذون متساوياً .

ومنه يعلم ، حال ما اذا كان الاباء والاجداد ، فنأتي على رواية شريح في المرأة التي ولدت وأولدت ، فاللازم ملاحظة الامر على انه أب أو جد أو ام أو جدة أو عم أو عممة أو ما اشبه ذلك .

فمثلاً : بالنسبة الى ولدها من زوجها هي ام ، وبالنسبة الى ولد زوجته هو أب ، ولامانع من كونهما اخوة ، فهو قسم رابع ، بالاضافة الى الابوين والابي والامي .

ومنه يعلم ، وجه قول الشرائع في كون الاباء والاجداد خنثى بعد ، لان الولادة لا تكشف عن حال الخنثى الا ان يبني على ماروي عن شريح في المرأة التي ولدت وأولدت ، كما يعلم وجه النظر لما في المسالك من انه ليس في الرواية ذلك ، وانما فيها انها أولدت ، لوجود ذلك في رواية التهذيب وغيرها على مافي الوسائل والمستدرك .

ولما في الجواهر : ان على هذه الرواية يشكل النسبة بين الولد منها والولد ممن أولدتها بالاخوة ، اذ هي أم لاحدهما أب للآخر ، ويشترط في اضافة الاخوة اتحاد أحدهما بينهما ، وهو منفي هنا ، اذ من أين هذا الشرط الا التعارف ، ومثله لا يصلح مقيداً .

وعليه ، فهو ولدأ يأخذ حصته نصفي الذكر والانثى ، وأبأ يأخذ حصته واما حصتها .

ولو فرض امكان كونه ابا اماً بأن افرغ منى نفسه في فرجه فأولد يأخذ نصف الحصتين ، وأخاً نصف الحصتين للاخ والاخت ، وجداً أو جدة حصّة أحدهما .

ولو كان جدّاً أو جدة يأخذ حصتهما ، وعمّاً أو عمّة نصف الحصتين ، أما خالا أو خالة فله حصّة واحدة لانهما يتساويان في الارث ، أما المعتق وضامن الجريرة فلا فرق ، وقد تقدم مسألة كونه زوجاً أو زوجة ، واذا كان هو أو غيره الولد الاكبر اخذ كل منهما نصف الحبوّة .

أما اذا كان الخنثى الاكبر وبعده بنت أخذ نصف الحبوّة ، والنصف الاخر ارث للجميع ، واذا كان زوجة لم ترث من الارض ، كل ذلك لقاعدة العدل والادلة الاولية .

ثم انه على تقدير تزواج الخنثيين ، أما لو صوح ان أحدهما رجل والاخر امرأة ، أو لجعل أنفسهما رجلا وامرأة على ما لم نستبعد من كسونا الاختيار بيدهما يجوز لهما ممارسة طرفي الجماع مع الاخر ، لاطلاق أدلة استمتاع الزوجين ، أحدهما بالاخر ، وندرة هذا الفرد لا توجب الانصراف .

واذا كان خنثيان اخوة مما احتمل فيهما الذكورة والانوثة ، فمقتضى قاعدة العدل حجبهما نصف السدس عن الام للاب ، لان السدس بينهما ، حيث يحتمل كونهما ذكرين ، وعدم كونهما كذلك فتأمل .

ومما تقدم يعلم الحكم في الحدود والقصاص والديات ، فاذا ارتد لم يقتل لدرء الحد بالشبهة ، وله نصف الدية في بابها ، الى غير ذلك .

(مسألة - ٩ -) قال في الشرائع : من ليس له فرج الرجال ، ولا النساء يورث بالقرعة يكتب على سهم عبد الله ، وعلى آخر امة الله ويستخرج بعد الدعاء ، فما خرج عمل عليه .

أقول : أما الموضوع فيمكن بأن يكون له مخرج واحد كالطير يخرج خثرته منه أوله دبر وله مكان القبل ربوة، أو ثقبه، أو ما أشبه ذلك ، فان ظهرت عليه آثار النساء كالثدي وما أشبهه ، وآثار الرجال كاللحية والصوت الخشن مما عين عرفاً انه أيهما فلاشكال، والا كان المجال للقرعة ، وهذا هو المشهور بين الاصحاب شهرة عظيمة ، بل عن السرائر وظاهر الغنية والتنقيح الاجماع عليه ، خلافاً لابن الجنيد وحمزة فاعتبرا البول ، فان كان البول على مباله ، فهو انثى ، وان كان ينحى البول فهو ذكر، ومال اليه الشيخ في الاستبصار ، وجعل القول الاول أولى وأحوط - كذا في مفتاح الكرامة - .

أما المشهور، فقد استدلوا لذلك بصحيح الفضيل قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن مولود ليس له ما للرجال ، ولاله ما للنساء ؟ قال : يقرع عليه الامام ، أو المقرع يكتب على سهم عبد الله ، وعلى سهم أمة الله ، ثم يقول الامام أو المقرع : اللهم انت الله لا اله الا انت عالم الغيب والشهادة انت تحكم بين عبادك، فيما كانوا يختلفون بين لنا أمر هذا المولود ، كيف يورث ما فرضت له في الكتاب ، ثم تطرح السهام في سهام مبهمه ، ثم تجال السهام على ما خرج ورث عليه .

وعن ثعلبة بن ميمون، عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت عن مولود ليس بذكر ولا انثى ليس له الادبر كيف يورث؟ قال : يجلس الامام ويجلس عنده ناس من المسلمين فيدعوا الله وتجال السهام عليه على أي ميراث يورث على ميراث الذكر، أو ميراث الانثى ، فأبي ذلك خرج عليه ورثه ، ثم قال عليه السلام : وأي قضية أعدل من قضية تجال عليه السهام ، يقول الله تعالى : ﴿ فساهم فكان من المدحضين ﴾ وقال : ما من امر يختلف فيه اثنان الا وله أصل في كتاب الله، ولكن لا تبلغه عقول الرجال .

وعن ابن مسكان، عن أبي عبد الله عليه السلام قريب منه . وعن الدعائم والرضوى كذلك .

أما دليل القول الاخر ، فهو ما رواه ابن بكير عن بعض أصحابنا عنهم عليهم السلام في مولود ليس له ما للرجال ولا ما للنساء ، الا ثقب يخرج منه البول على أي ميراث يورث ؟ فقال عليه السلام : ان كان اذا بال ينحني بوله ورث ميراث الذكر ، وان كان لا ينحني بوله ورث ميراث الانثى .

وعن الحسن عليه السلام ، في جواب مسائل ملك الروم التي سأل عنها معاوية : ينتظر به الحلم ، فان كان امرأة بأن ثدياها ، وان كان رجلا خرجت لحيته ، والا قيل له : يبول على الحائط ، فان أصاب الحائط بوله فهو رجل ، وان نكص كما ينكص بول البعير فهي امرأة .

قال في الجواهر : المرسلان لم نتحققهما مع امكان تنزيلهما على ما اذا أمكن حصول الطمأنينة بتشخيص حساله بذلك اذ قد عرفت ان محل القرعة غير المميز ، كما هو ظاهر النص والفتوى ، وصريح المحكى في الاستبصار . وقال الشيخ الاحاديث السابقة مخصوصة بما اذا لم يكن هناك طريق يعلم به انه ذكر أو انثى ، فاذا أمكن على ما تضمنته هذه الرواية ، فلا يمتنع العمل عليها ، وان كان الاخذ بالروايات الاولة احوط .

أقول : وذلك لان الروايات الاولة تعين الموضوع ، فاذا أوجب ذلك الاطمينان فيها ، والا فالمرجع الروايات الاولة ، حيث الادلة العامة ، والشهرة المحققة والاجماع المدعى تؤيدها أيضاً ولذا قال المستند : بالعمل بالقرعة لدلالة المعتمدة المستفيضة المعتمدة بعمل جل الطائفة عليه ، ولو قيل باعتبار التنحي وعدمه أولاً ومع التساوى يرجع الى القرعة أمكن - انتهى .

ثم الحكم بذلك ليس لاجل الميراث فقط بل كل أحكام الرجال والنساء ولعل

جعل السهمين في سهام مبهمة لاجل الابعدية عن احتمال التزييف ، والا يمكن الاثنان كما لا يخفى ، ولا حاجة الى السهام ، بل الورق ونحوه كاف أيضاً ، لاطلاق أدلة القرعة مما يفهم منه ان الخصوصيات من باب المستحبات ، كما لا يلزم جلوس شخص الامام بل يكفي جلوس وكلائه وبعدهم عدول المؤمنين . ثم هذا مما يؤيد عدم الاعتبار بالاضلاع في المسألة السابقة ، اذ لو كان الاعتبار بها لم يكن وجه لابتداء القرعة .

ولا يبعد استحباب الدعاء ، لانه الذي يفهمه العرف .

قال في الجواهر : الظاهر استحباب الدعاء ، كما في الدروس وغيرها ، خلافاً لظاهر جماعة ، فالوجوب ، ويمكن ارادة الجميع الاستحباب ضرورة كون المقام كغيره من موارد القرعة ، بل يقوى استحباب مطلق الدعاء ، وان كان الافضل المأثور - انتهى .

والقرعة طريقي لاموضوعي فلو ظهر الخلاف عمل بما ظهر ، فان المتبادر من أمثال القرعة انها لكشف الواقع ، لا انه واقع ، فلا يلزم انتظار الحلم كما تقدم في رواية الحسن عليه السلام ، فهو من باب المصدق ، فاذا أقرع في صغره ، وبين انه امرأة وزوجت ثم ظهر عليه آثار الرجل تبين بطلان الزواج ، ويترتب على ذلك الآثار ، مثل عدم حرمة امه مثلا ، وعدم وجوب أعطائه المهر السى غير ذلك ، فالقرعة مؤثرة اذا ظهر الوفاق ، أو لم يظهر الخلاف ، وهل الحق في الاقتراع عند الحاكم خاص بالولي ، أو لغيره ذلك ، الظاهر الاول ، لكن لا يراد بالولي الشرعي ، بل من يتولى شأنه فاذا فعله الاجنبي لم يثبت مثلاً له أب وأخذه الجار ، أو ذهب بنفسه السى الحاكم ، حيث لم يبلغ بعد ، واقترع له الحاكم .

أما اذا فعله أبوه أو عمه أو أخوه ففى حال عدم الاب والجد واشراف

العم على الصبي ثبتت القرعة ، وذلك لان مثل هذا الولي - الاعم من الشرعي - منصرف من الدليل ، فاذا فعله الاجنبي لم تثبت النتيجة ، والظاهر عدم لزوم حضور الولد عند الاقتراع ، بل يثبت نتيجة الاقتراع ، وان لم يحضر ، ولو لم يكن حاكم ولا وكيله وصلت النوبة الى عدول المؤمنين على ما هو القاعدة العامة ، والاقتراع يحكم به الى الاخير ، فلا حق له ، ولا لهم في تجديده ، لانه الظاهر من النص والفتوى .

ولو بان عدم أهلية الحاكم ، أو عدم كون المباشر ولياً ، أو بلوغه حال مباشرة الولي مع عدم رضاه بفعل الولي تبين بطلان الاقتراع ، اذ لاحاكم في الاولى ، وقد دل النص والفتوى على انه هو المقترح ، وقد سبق لزوم مباشرة من له الولاية ، ولا ولاية في الثاني والثالث .

نعم ، لا يبعد جريان الفضولية ، فاذا أقرع غير الولي ثم رضى به الولي ، سواء كان أباً ، أو كان بالغاً وهو ولي نفسه ، كفت القرعة ، وهل القرعة ، يلزم ان تكون بالسهم ونحوها ، أو يكفي مثل السبحة ؟ لا يبعد الثاني ، لانه نوع قرعة أيضاً ، والعرف لا يفهم الخصوصية ، وان كان الاحوط الاول .

ولو اختلف الوليان كالأب والجد في الذهاب به للقرعة قدم الجد ، كما ذكروا في باب النكاح .

ولو قال الأب أو الجد: انه أقرع ، وأنكر الولد بعد بلوغه ، فهل يصدق المدعى ، لانه ذو اليد ، أو لا يقبل الا بالبينة ؟ فاذا انكر أو ادعى الولد عدم العلم كان له ان يحلف مع عدم البينة ؟ لا يبعد الاول ، وان كان فيه تأمل .

ولو قال الأب أقرعت فخرج ولداً وقال الجد بنتاً ، كان من مورد التداعي والظاهر عدم لزوم الاقتراع قبل البلوغ اذ لاحكم خاص له - غالباً - كما ان الظاهر عدم جواز تركه بعد البلوغ ، لوجود الاحكام الخاصة غالباً ، مثل

جهره واخفاته في الصلاة ، الى غير ذلك .

نعم ، اذا لم يحتج الى الاحكام الخاصة هنا ، واحتاج في الاول اتبع في القرعة وجوداً وعدمياً ذلك .

وإذا خرجت القرعة انها بنت حكم عليها بالحيض مع العلائم ، والا كان الدم كما يخرج من الانف مثلاً .

وإذا خرجت القرعة ولداً وحملت وأحمل لم تبطل القرعة ، نعم اذا حملت فقط تبين البطلان ، كما انه اذا خرجت القرعة بنتاً وأحمل فقط تبين البطلان أيضاً .

وإذا أقرع وورث من مورثه، ثم ظهر البطلان بطلت قسمة التركة ، لان القسمة يلزم ان يكون برضى الجميع ، ولم تحصل كذلك ، اذ لو أعطى قسمة البنت وظهر ولداً طلب ضعف ما أعطى فربما أنصف حصته ذهب الى سائر الورثة ، وكذلك العكس اذا أعطى بعض حصّة سائر الورثة اليه، فلم تتحقق القسمة العادلة .

نعم ، لا تبطل القسمة بظهور خلاف مسا خرجت القرعة اذا تساوت حصّة الذكر والأنثى كالأخالة والخال مثلاً .

وإذا خرجت القرعة مثلاً انه ولد وكان الأكبر ورث الحبوة لتحقق الموضوع الموجب لتحقق الحكم ، واذا لم يكن له شيء زائد أو ناقص الا الحبوة ، ثم ظهر بطلان القرعة لظهور خلاف ما خرجت القرعة لم تبطل القسمة، وانما تنتقل الحبوة منه الى الولد الأكبر الذي هو غيره ، كما انه اذا أخذ غيره الحبوة ثم أقرع وخرجت انه ولد وكان أكبر من الاخذ أخذها من الاخذ ، والظاهر ان القرعة لا تختص حال حياته ، بل بعد موته أيضاً .

كما اذا مات ولم يعلم انه ولد أو بنت ، فيقرع لاجل تعيين ارثه ونحو

ذلك فتأمل .

نعم ، الظاهر من أدلة القرعة مشروعيتها فيما كان لها أثر ، فإذا مات ولا ارث ولا آثار آخر لم تشرع القرعة ، وتثبت القرعة - كسائر الموضوعات - بالبيينة ونحوها ، اذ لا دليل خاص في المسألة يخرجها من عمومات الأدلة ، واطلاقتها .

أما في سائر المذاهب والاديان ، فالظاهر ان الحكم عندنا تابع لما يروونه لقاعدة الالزام فإذا كان عندهم بنتاً جاز لنا تزويجها في الكتابية والمخالفة .
وإذا كان عندهم ولداً جاز لنا تزويجه في المخالف ، وإذا استبصر المخالف فهل يكون الاقتراع جائزاً أو واجباً ، أو لاحق له ، أو يفصل بين ترتب الآثار ، كما إذا كان عندهم بنتاً وتزوجت وعدمه فلا يقترع في الاول ، ويقترع في الثاني جائزاً أو واجباً ، احتمالات ، وان كان لا يبعد التفصيل ، فإذا لم يرتب الآثار ، فهل الاقتراع واجب ، لاطلاق دليله ؟ أو جائز لاستصحاب حالة كونه مخالفاً ؟ احتمالات ، وان كان الاول أقرب الى الاحتياط ، والمسألة في المخالف والكافر إذا أسلم بحاجة الي مزيد من التأمل ، كاحتياجها اليه ، فيما اذا تبدل تقليده أو اجتهاده ، وفيما اذا اختلف اجتهاد أو تقليد طرفي الابتلاء - في المؤمن - بأن تزوجها مثلاً ، لان اجتهاده صحة الاقتراع بالولي العرفي ، ثم اجتهاد واعتقد بطلانها الا بالولي الشرعي ، والحال ان الاقتراع كان بالعرفي ، الي غير ذلك من الامثلة ، والله سبحانه العالم .

(مسألة - ١٠ -) قال في الشرائع : من له رأسان وبدنان على حق واحد يوقظ أحدهما ، فان انتبها فهما واحد ، وان انتبه أحدهما فهما اثنان .

قال في الجواهر : كما عن أبي جميلة ، انه رأى بفارس ، امرأة لها رأسان وصدران في حق واحد متزوجة تغار هذه على هذه ، وهذه على هذه ، وعن

غيره انه رأى رجلا كذلك ، وكانا حائكين يعملان جميعاً على حقو واحد- انتهى .

والحكم ما ذكره الشرائع لرواية حريز بن عبدالله المروية في ما عدا الاستبصار من الاربعة، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: ولد على عهد أمير المؤمنين عليه السلام مولود له رأسان ، وصدران على حقو واحد ، فسأل أمير المؤمنين عليه السلام يورث ميراث اثنين ، أو واحداً ؟ فقال عليه السلام : يترك حتى ينام ثم يصاح به ، فان انتبها جميعاً كان له ميراث واحد ، وان انتبه واحد وبقي الاخر نائماً فانما يورث ميراث اثنين (الحقو كفلس وزنا).

وعن المفيسد في الارشاد : ان امرأة ولدت في فراش زوجها ولداً له بدنان ورأسان على حقو واحد. فالتبس الامر على أهله ، أهو واحد ، أو اثنان فصاروا الى أمير المؤمنين عليه السلام يسألونه عن ذلك ليعرفوا الحكم فيه ؟ فقال عليه السلام لهم : اعتبروه اذا نام ثم انتبهوا أحد البدنين والرأسين ، فان انتبها جميعاً معاً في حالة واحدة فهما انسان واحد ، وان استيقظ أحدهما والاخر نائم فهما اثنان وحقهما من الميراث حق اثنين .

وعن الصدوق في الهداية قريباً منه . وكذا في الرضوي عليه السلام بدون الاسناد الى علي عليه السلام .

وعن البحار - كما في المستدرک - عن الصادق عليه السلام قال : لما ولى عمر أتى بمولود له رأسان وبطنان وأربعة أيدي ورجلان ، وقبل ودبر واحد ، فنظر الى شيء لم ير مثله قط ، فنظر الى اسنانه أعلاه اثنان وأسفله واحد ، وقد مات أبوه فبعضهم يقول : هو اثنان ويرث ميراث اثنين ، وبعضهم يقول : واحد فلم يدرك كيف الحكم فيه ، فقال : أعرضوه على علي بن أبي طالب عليه السلام ، وأطلبوا الحكم منه ، فعرضوه عليه عليه السلام ، فقال : انظروا اذا رقد ثم يصاح

فان انتبه الرأسان جميعاً فهو واحد، وان انتبه الواحد وبقي الآخر نائماً فائتان
فقال عمر: لا بقلاني الله بعدك يا أبا الحسن عليه السلام.

وعن ابن شهر آشوب، في خبر اتى عمر بن الخطاب برجل له رأسان
وفمان وأنفان وقلبان ودبران وأربعة أعين في بدن واحد، ومعه اخت، فجمع
عمر الصحابة، وسألهم عن ذلك فعجزوا، فأتوا علياً عليه السلام وهو في حائط له،
فقال عليه السلام: قضيته ان ينوم، فان غمظ الاعين، أو غط من الغمين جميعاً، فبدن
واحد، وان فتح بعض الاعين، أو غط أحد الغمين، فبدنان .

أقول : الظاهر انها قصة ثانية غير قصة البحار، ولا يخفى قوة الخبر
وحجته بعد روايته في مثل الكافي والفقيه، حيث ضم ان المؤلف، بالاضافة
الى عمل المشهور، بل في كشف اللثام وغيره عدم الخلاف فيه، وفي المستند
والجواهر نقل عدم الخلاف ساكتاً عليه .

وفي مفتاح الكرامة : الحكم مجمع عليه بين الاصحاب، ولا يستشكل
على ذلك بانه كيف يكون واحداً وله قلبان، وقد قال سبحانه : ﴿ ما جعل الله
لرجل من قلوبين في جوفه ﴾ اذ المراد أرادتان، لقلبان خارجيان، اذ قد وجد
قلبان صنوبريان في جوف انسان واحد، كما حدثني بذلك بعض اطباء
الثقات، ويدل على ذلك القصة التي نزلت فيها الاية الكريمة، فراجع التفاسير .

ومنه يعلم، وجه النظر في قول الجواهر : لجواز ان يراد قلوبين متضادين
يجب بأحدهما شيئاً، ويكرهه بالآخر، أو يحب بأحدهما قوماً، وبالآخر أعدائهم
كوجه النظر فيما نقل عن تبيان الشيخ (ره) من انه ليس يمتنع ان يوجد قلبان
في جوف واحد اذا كان ما يوجد بينهما يرجع الى حسي واحد انما التنافي ان
يرجع ما يوجد منهما الى حيين، وان كان يمكن ارجاعه الى ما ذكرناه، والرجل
في الاية من باب المورد كما هو واضح، والا فالمرأة كذلك أيضاً .

والظاهر من فهم العرف من الروايات ان التعيين بما ذكره الامام عليه السلام راجع الى كل شئون الاثنيين ، لا بالنسبة الى الميراث فقط ، فاذا أمكن ان يعلم بذلك لانه حتمي فهو، واذا لم يمكن لانه مات، فهل يرث بالقرعة ، او بقاعدة العدل ؟ لايبعد الثاني ، وان كان ما يظهر من الفقهاء في أمثال هذه الموارد الاول .

لاطلاق دليل القرعة ، وذلك لما ذكرناه مكرراً من ان القاعدة في الماليات ، فاذا لم يعلم هل انه واحد، أو اثنان، أعطى واحد ونصف للذكرين أو للانثيين، اذا كان الاثنان من جنس واحد، أما اذا احتتمل كونهما ذكراً وانثى فنصف حصتهما الى آخر صور الشك .

ثم انه ان تبين كونهما اثنين كانت لهما شهادتان، وفي الذكرين حجباً الام من الثلث الى السدس، واذا كان اثنين بفرجين، فالظاهر جواز النكاح كائنين، لكل أربع نساء، أو لكل واحدة زوج، أو للرجل منهما أربع نساء ، وللمرأة زوج واحد .

واذا تعمد أحدهما قتلاً، فان أمكن قتله بدون تضرر الاخر جاز القصاص والافالدية ، بل وكذا في الحد والتعزير اذا تأذى الاخر سقط وكذا سجنه الا ان يكون من باب الاهم والمهم، ولايبعد جواز الغرامة المالية وما أشبه تأديباً له من باب النهي عن المنكر .

واذا أفطر في شهر رمضان لا يصوم كفسارة اذا تأذى الاخر، بل لا يصوم شهر رمضان اذا تأذى الاخر، واذا نذر لم يصح له النذر اذا كان خلاف حرية الاخر، أو تأذى بعمل المنذور بأن نذر الغسل أو الصوم ولا يضران الاخر ، ونذر سفر الزيارة، حيث يتأذى الاخر من السفر .

واذا أراد أحدهما سكنى مكان ، والاخر مكان آخر، فصل الحاكم بينهما

بالمهايات ان امكن لانه مقتضى العدل، فان أراد أحدهما تقديم حصته أخرج المقدم بالقرعة ، وان لم يمكن المهايات، كما لو أراد أحدهما سفيراً، والآخر لم يرد، أخرج الحاكم الامر بالقرعة .

ولو تشارك في الحرام كاللواط والزنا والافطار عمدًا، أو في الجنائية كالقتل والجرح ، فان لم يتأذ أحدهما باحلال العقاب على الآخر ، وانما يتأذى باحلال العقاب بنفسه فقط ، أو كان لكل السجن مثلاً، لانه واجد يماطل أجرى الحاكم العقاب على كليهما، والا ترك العقاب الموجب لازية الآخر ، مثلاً: اذا ضرب أحدهما مائة سوط تأذى الآخر بسياطه زائداً على تأذيه بسياط نفسه ، لكن ذلك لا يسقط أصل العقاب من باب التأديب ونحوه .

نعم، ان استحق كلاهما القتل قتلاً، لكن بدون ان يكون قتل أحدهما موجباً لازية الآخر زائداً على استحقاقه في القتل كان يكون حكم أحدهما الرجم ، والآخر القتل بالسيف .

نعم، لا يبعد ان يقتل مستحق الرجم لتعدد المطلوب .

قال في القواعد : وكذا التفصيل في الشهادة والحجب ، وأما التكليف فائنان منه مطلقاً، وفي النكاح واحد ولاقصاص على أحدهما ، وان تعمد مطلقاً. ولو تشارك في الجنائية، ففي الرد مع الانتباه لادفعة اشكال ، ومع الانتباه دفعة أشكل ، وأشكل عليه الجواهر بأن الحاق خصوص الشهادة والحجب بالميراث دون غيرهما أشد اشكالا من ذلك .

وفي كشف اللثام في شرح قوله: أما التكليف فائنان مطلقاً، قال: أي يجب في الطهارة غسل الاعضاء جميعاً، وفي الصلاة مثلاً ان يصلبها فلا يجزي فعل أحدهما عن فعل الآخر ليحصل يقين الخروج عن العهدة ، وهل يجوز صلاة أحدهما منفرداً عن الآخر، أو يكفيه في الطهارة غسل أعضائه خاصة يحتمل

البناء على الاختيسار بالاشتباه، فان اتحدا لم يجز من باب المقدمة ووجوب الاجتماع مطلقاً لقيام الاحتمال وضعف الخبر، واختصاصه بالارث .
ثم علل الوحدة في النكاح باتحاد الحقو وماتحته، وان كان اثني، فيجوز لمن يتزوجها ان يتزوج ثلاثاً اخر، لكن لا بد في العقدم رضاهما، وايجابهما أوقبولهما - انتهى .

أقول: لو كانا اثنين فالظاهر لزوم وضوئين وينتج ان غسل الوجه واليدين ومسح الرأس اثنان، أما مسح الرجل فكل يمسح على نفس الرجل، وكذلك في الغسل ، حيث تغسل الرجلان مع الغسل لهذا ولذا .

أما التيمم، فلا مسح للرجل، وانما يفعل كل منهما ضرباته ومسحاته، ولو كانا واحداً لم يستبعد لزوم ان يفعله في الوضوء والتيمم كالاثنين، لاطلاق دليل اغسلوا وأمسحوا كما ذكرناه في [كتاب الطهارة] في مسألة من له يدان نابتان من المرفق .

نعم، في الغسل يكفي غسل الرأسين أولاً والبدنين ثانياً، وغسل الرجلين مرة واحدة، لانها ليست تابعة لنفرين حتى يلزم غسلها مرتين، تارة لهذا البدن وتارة لبدن ثان .

ولو كانا اثنين فنام أحدهما لم ينتقض غسل أو وضوء الآخر، ولو ناما انتقض، ولو كانا واحداً لم يستبعد النقص بنوم أحدهما ، لصدق دليل النوم.
أما اخراج الحدث، فالظاهر ابطاله لوضوء وغسل كليهما، وان كانا اثنين، لان المخرج مشترك بينهما حسب الفرض .

ولو كانا اثنين، فمس الاعلى ميتاً وجب الغسل عليه فقط ، أما لو مس الاسفل فالظاهر وجوب الغسل عليهما ، لانه منهما .

ولو أفطر أحدهما في شهر رمضان بالاكل ونحوه صام هو لا الآخر في

الاثنين، أما إذا كانا واحداً صام كلاهما ، أما لو أفطر أحدهما في الاثنين بالجماع مثلاً، لم يستبعد عدم وجوب قضائهما، وفي الواحد لو تطهر أحدهما، فهل يجوز له مس كتابة القرآن؟ قيل لا ، لان اطلاق المتطهر عليه غير ظاهر . وكذا لا يمسه الاخر الا ان يقال بكفاية وضوء واحد .

أما اذا كانا اثنين ، فلا اشكال في مس المتطهر دون غير المتطهر .

نعم هل يمس بالعضو المشترك؟ احتمالان من انه تطهر بأحدهما، ومن انه غير متطهر كاملاً، لانه تابع لهما، والثاني أقرب ، وفي الاعتكاف لو أعتكف أحدهما في الاثنين لم يسر الحكم الى الاخر، الا في عضوه المشترك، فلا يمس النساء به، لانه محكوم بحكم الاعتكاف .

ولو كان واحداً ، فالظاهر سراية أحكام اعتكاف أحدهما الى الاخر لانه انسان واحد معتكف .

ومنه يعلم، الكلام في الحج، ففي الواحد يلزم على كليهما التلبية وآداب الطواف والصلاة ، لان يصلي أحدهما، ويسكت الاخر .

نعم ، يكفي هدى واحد ورمى واحد، أما الحلق فعليهما ، لان حلق واحد ليس حلقاً بقول مطلق لهذا الانسان الواحد فتأمل وفي الاثنين يكفي أحدهما ان يفعل كل فعل .

أما المحرمات، ففي الواحد كلاهما يتجنبان، أما في الاثنين فيكفي تجنب الذي نوى الحج .

نعم، لا يحق للاخر ملامسة اسافله لمحرمات الاحرام، مثل اللمس بشهوة اذ العضو المشترك محرم باحرام الحاج منهما .

ثم انه ربما يشكل زواج الاثنين ، لانهما اثنان ، فكيف يتزوجان امرأة واحدة وزواج رجل بامرأة ذات بدنين ، فلا يمكنه زواجهما ،

لأنهما اختان ، ولأزواج أحديهما ، لان ادخاله فيها ادخال في امرأة أجنبية ولا يكفي كون الموضوع مشتركاً، وبجواب بأن العسر وانصراف أدلة التحريم ونحوه يقف دون الحرمة سواء في الرجل أو في المرأة، أو فيما اذا كان الحقو الواحد ذا فرجين لرجل وأمرأة .

نعم، لو كان له فرجان في الجانبين لم يجوز للرجل ان يتزوج المرأة كذلك الاتزويج أحديهما، والادخال في أحدهما، وكذلك رجل له فرجان الاتزويج أحدهما بالمرأة، والادخال فيها بأحد الفرجين، وفي المزدوج يزوج الرجل امرأة ، والمرأة رجلاً وفرج كل منهما مباح لزوجها فقط ، وعند الملامسة في ذي الفرجين يلزم تغطية الفرج الآخر ، بما يوجب عدم ملامسته ، لأنها محرمة بالنسبة الى الفرج غير المحرم لانهما اثنان.

وكيف كان فاذا كان واحداً لم يحق لاحدهما ان لا يتوضأ ، أو لا يغتسل ، أو لا يصلي ، أو لا يحج ، أو لا يعتكف في نذر الاعتكاف ، أو لا يقرأ في الصلاة أو شبه ذلك ، اذ بدون أحدهما يشك في اتيان التكليف ، الا ان يقال : ان كون التكليف على أكثر من أحدهما محل شبهة ، فالاصل عدم ، لكن الاقرب الاول ، فان صدق صلى وتطهر وحج بفعل أحدهما غير معلوم .

ولو طلق أحدهما زوجته في الواحد ، فالظاهر الكفاية لفرض أنهما واحد وقد حدث الطلاق ، وكذلك في البيع وسائر العقود والايقاعات ، الا ان يقال : انه لا يصح في مورد تعارض البدن الآخر، لانه لأولوية لتقديم أحدهما على الآخر، فيبقى الامر على ما كان من عدم الطلاق ونحوه ، وفي الاثنین اذا زنى عد زنا واحداً عليه حد واحد .

وكذا اذا زنى بها ، أو ليط به ، واذا أفطر أحدهما في الواحد كان افطاراً عليه عقابه وقضائه لا في الاثنین ، فكل واحد مستقبل ، واذا قطع أحدهما في

الواحد يد انسان قطعت يد واحدة منه لحصول القصاص بذلك، فلا يقال : ان يدين منه تقابلان يداً واحدة من المجني عليه .

واذا قطع أحد رأس أحدهما في الواحد ، وبقي حياً لم يقتل القاتل، لانه لم يقتل انساناً ، وانما عليه الحكومة ، أو نصف الدية ، للمناطق في ما كان في الانسان اثنان .

ولو كان لانسان واحد فرجان فقطع أحدهما ، فهل يقطع فرج الجاني قصاصاً ، أو يؤخذ منه دية كاملة في غير العمد مثلاً، أو لا في الاول، لانصراف أدلة القصاص عن مثل ذلك ، وفي الثاني، لانه من مصاديق العضوين المتماثلين وللمناطق ، فله نصف الدية؟ الاحتمال الثاني أقرب .

وعن كشف الاستاد : لو أراد أحدهما الحركة الى الوضوء هل له اجبار الاخر (غير المرید) بنفسه ، أو مع الرجوع الى الحاكم ، أو لا؟ بل ينتقل فرضه الى التيمم مع حصول ما يتيمم به ، فان احتاج الى الحركة أيضاً فأبى عليه احتمال فيه الاجبار وسقوط الصلاة لفقد الطهورين ، بل قال : لو أراد أحدهما المسح على القدمين المشتركين فأبى عليه الاخر احتمال الاجبار و الاكتفاء بالاغالي كالمقطوع والرجوع الى التيمم لاختصاصه بالعوالي - انتهى .

أقول : الظاهر انها لاحق لاحدهما في الحيلولة دون أعمال الاخر من حركة ونوم وسفر وعمل وغيرها ، فان رضى كل واحد بعمل الاخر فهو، والا كان الامر بينهما نصفان ، لانه مقتضى قاعدة العدل ، ولا حاجة الى الحاكم الا في مورد التنازع والتدافع ، سواء كانا اثنين أو واحداً ، فاذا أراد أحدهما النوم ، والاخر اليقظة ، أو السفر ، والاخر البقاء ، أو العمل ، والاخر الراحة ، أو التطهير والصلاة ، والاخر أراد تأخيرهما مثلاً ، الى غير ذلك ، فاللازم

مراعاة ان لهذا حق في النصف ، وللآخر حق في النصف .

وكذا اذا أراد أحدهما ابطال وضوئه بالحدث ، ولم يرد الآخر ، حيث ان ابطال أحدهما (في ما لو كانا واحداً) ابطال للآخر .

أما اذا كانا اثنين ، فهل ابطال أحدهما ابطال للآخر ؟ لايبعد ، للاشتراك في بعض الجسم ، فاحتمال ان يبطل وضوء المبطل ويبقى وضوء آخر ، لانهما توضعاً وضوئين، وانما يبطل وضوء أسافل السبطل، ويبقى وضوء غير المبطل ضعيف .

قال في الجواهر : والظاهر انه ليس لاحدهما منع الآخر من الوضوء أو غيره من المقاصد المحتاجة الى الحركة ، والى استعمال المشترك بينهما . ثم أشكل على قول الكشف المتقدم قائلاً : هو غريب ضرورة عدم الاشتراك بينهما على حد شركة المال، وانما هي مشتركة في الاستعمال بمعنى تسخير الله هذا العضو لكل منهما في مقاصده ، وفيما يراد منه على ان أوامر الوضوء مثلاً كافية في جواز مسحه، وحركته من غير اذن صاحبه، وفيه مواضع للنظر، اذ لاحدهما منع الآخر اذا أراد الزيادة عن قدر حقه ، والاشتراك بينهما لقاعدة العدل، وعدم الترجيح بلا مرجح ، وأوامر الوضوء لا تكفي في التعدي عن قدر حقه الذي هو النصف .

كما ان قوله بعد ذلك : وأما الحدث الاصغر والاكبر مما يحصل بالاسافل فالظاهر اختصاص كل منهما بحكمه أيضاً ، مع فرض استقلالهما بالاختيار منه ، بأن يكون لكل واحد منهما مجمع بول وغائط ومني مستقل عن الآخر، وانما شركتهما في محل خروجه فحينئذ يتبع حكم كل حدث صاحبه .

ولو فرض اشتراكهما في مجمع الامور المذكورة على وجه لا يكون لاحدهما استقلال عن الآخر ، بل ليس لهما الا بول واحمد أمكن جعل ذلك

من علامات الاتحاد ، فيحكم عليهما بأنهما واحد .

وفيه أولاً: ان الحدث اذا أوجب بطلان طهارة الآخر لبطلان طهارة أسافله لم يكن مريد الحدث مطلقاً في الحدث ، بل بقدر قسمته ، لانه تصرف في الآخر ولا فرق بين ان يكون لكل منهما مجمع بول وغائط مستقل أم لا ، فسي هذه الجهة ، لانه تفصيل مسن غير فاصل ، وجعل وحدة مجمع الامور المذكورة علامة الاتحاد خلاف النص والفتوى الذين جعل الاعتبار بالاختيار .

وكيف كان ، فاذا كان أحدهما ، أو كلاهما امرأة وارتدت لم يحق حبسها لانه تقييد لحرية الاخرى أو الآخر ، المخالف لقاعدة تسلط الناس .
وعليه ، فاللازم تبديله بنوع تأديب لا يضر الآخر ، ولو كانا اثنين فكفر أحدهما فلا شك في اسلام الآخر في القدر المختص .

أما المشترك فينبغي فيه تغليب الاسلام لانه يعلو ولا يعلى عليه ، فيغتسل ويتوضأ بما يغسل ويمسح رجله ، لكن هل يجري ذلك فسي دخوله المسجد وطوافه وما أشبهه ؟ احتمالان ، من تغليب الاسلام ، وانه يجب عليه الحج وما أشبهه . ومن ان محذور دخول الكافر أشد من ترك الحج الواجب ، فكيف بالمستحب .

نعم لا ينبغي الاشكال في تزويجه المسلمة ، وان كانت الالة واحدة ، كما لا ينبغي الاشكال في تزويج الكافر الكافرة ، وكذلك الحكم في المسلمة والكافرة المتصلتين ، وذلك للحرج في عدم الزواج كما تقدم مثله (على القول بعدم تزويج المسلم للكافرة) .

ولو كانا اثنين فلاط أحدهما ، فهل يحرم على الاخر الملوط واخته وبنته؟ احتمالان ، من ان الالة واحدة ، ومن ان لكل حكمه ، والثاني أقرب ، وتصح الجماعة خلف المسلم منهما ، ولو اتحد الاسفل لذلك .

ومما تقدم يظهر ، مواقع النظر في كلام الجواهر حيث قال : لو كان

أحدهما فقط كافراً ، فهل ينجس محل الاشتراك ، فلا يطهر تغليباً للكفر ، أو يطهر تغليباً للإسلام .

وعلى الاول : هل يسقط التكليف بالطهارة لبطلان التبويض؟ أو ينزل منزلة المقطوع؟ أو يلزم التيمم ؟ وعلى القول بتغليب الاسلام يتعين الارتماس بالمعصوم ، لعدم امكان التحفظ من تنجس الماء ، أو يلحق بالسابق - انتهى . وفي الرضاع لو كانا اثنين حرم المرضع دون غيره ، ولو كانا واحداً حرماً ولو كانت المرضعة ملتصقة فارضعت أحديهما لم تحرم الاخرى ، لو كانت اثنتين والاحرمتا .

ولو بقي الملتصق بدون ان يعين انهما اثنان ، أو واحد حتى ماتا ، حيث لا يمكن تعيين الامر ، فالظاهر ان لهما نصفي الارث ، أي واحد ونصف لقاعدة العدل ، لالقرعة ، وحيث ان المعيار المعين للوحدة والاثنيانية في النص والفتوى الانتباء لم يكن عبرة بغيره الا اذا شخص العرف بسبب غيره الوحدة والاثنيانية :

كما اذا ضحك أحدهما دون الآخر ، أو حزن ، أو جهل ، أو كان أحدهما شجاعاً ، أو كريماً ، دون الآخر ، الى غير ذلك .

واسومات أحدهما وبقي الآخر ، تبين انهما اثنان ، فهل ينقض بذلك الاحكام السابقة التي رتب على وحدتهما لوجود العلامة في النص للوحدة فيهما ، لانه طريقي أولاً ؟ لانه موضوعي ؟ احتمالان ، وان كان الاقرب انه طريقي .

وفي حديث: في الملتصقين يدفن الميت تحت التراب ، والحي خارجة فبأكل التراب الميت بسرعة ، فيفصل عن الحي .

وعن كشف الاستاد تقسم الاجرة المحاصلة على وفق العمل ، فاذا عمل

أحدهما بيديه ورجليه ، أو بيد ورجل ، كان له ثلاثة أرباع ، وللآخر الربع ، أو يديين ورجل ، كان له خمسة أسداس ، وللآخر السدس ، وان عمل بأحدى يديه وكنتي رجليه ، كان له ثلثان ، وللآخر الثلث ، كل ذلك مع تساوي اليد والرجل في العمل - انتهى .

أقول : قد عرفت ان مقتضى القاعدة في الاثنين قاعدة العدل ، وهي جارية هنا .

أما اذا كانا واحداً وأراد أحدهما الاختصاص بما عمله ، مثلاً جرى عقداً ، أو قرأ قرآناً ، أو علم شخصاً أو ما أشبهه ، وأراد ان يصرف أجرته في أكل نفسه لا الآخر ، فالظاهر انه لاحق له ، لانهما بحكم الشرع واحد .

ومن ذلك يظهر ، وجه النظر في اطلاق الكشف ان أراد الاطلاق ، كوجه النظر في رد الجواهر له بقوله : وفيه ما عرفت من عدم الشركة بينهم في الرجلين على حد شركة المال ، بل فعل كل منهم يستند الى صاحبه لا يشاركه الآخر فيه - انتهى .

ثم انه لو لم يكن جسمان على حقو ، وانما حقوان لجسم ، فلا شك في انه واحد .

نعم ، يقع الكلام في المسح والقصاص والدية والنكاح بادخال آلتيه فيها أو كانت المرأة كذلك ، فيدخل الرجل آلته فيهما ، أو كان للرجل قطعاً آلة رجل وامرأة ولها كذلك ، فيتبادلان ، الى غير ذلك ، والظاهر لزوم مسح الجميع كتسل الجميع في الاغسال .

أما اذا قطع رجل انسان قطعت رجل واحد منه ، لان دليل القصاص لا يدل على أكثر من ذلك ، ولان الحدود تدرء بالشبهات ، وبأتي الكلام في قطع رجل اللص في المرة الثانية ، وانها تقطع رجل واحدة ، والدية لكل رجل

كرجل العادي ، الى غير ذلك .

ولو كان لانسان واحد رأسان غسلهما في الوضوء ومسح عليهما ، وكفى صبغة واحدة في النكاح والطلاق وسائر العقود والايقاعات ، لانهما واحد عرفاً ، فينبغي ان يكون الحكم كذلك .

ولو فرض تنبه أحدهما دون الاخر ، لان تعدى الرواية الى المقام بحاجة الى مناط قطعي ، وهو مفقود ، خلافاً للمستند ، حيث عنون المسألة بمن له رأسان ، أو بدنان على حقو ، وذكر دليله رواية حريز .

كما ان المستند ذكر أيضاً ، انه لو مات قبل الاستعلام وانتقل ميراثه الى امه يحصل الاشكال والعمل باصالة عدم كونه الاثنين ، وعدم انتقال ارث الاثنين الى الام يمكن ، ويرد عليه بالاضافة الى عدم خصوصية الام ما تقدم من جريان قاعدة العدل في الارث .

ولو كان رأس له بدنان ، فهل هما واحد ، أو اثنان ، أو ينسحب التنبه الى هنا ، حيث ان بدأ لا يستيقظ بيقظة الاخرى - فرضاً - بأن لا يحس غير المستيقظ كما لا يحس النائم ، احتمالات ، وان كان لا يبعد الاول ، لرؤية العرف ذلك ، فهو رجل واحد لادخال آلتيه في زوجته ، وامرأة واحدة من الاربع التسي يجوز التزويج بهن .

ولو اتفق رأس انسان وبدن غيره ، أو بالعكس - في ولادة انسان - فهو انسان في أحكامه اذا صدق عرفاً ، والا أشكل ، وطريق الاحتياط واضح .
ولو كان انسانان متصلين جنباً أو ظهراً ، كان لكل حكمه ، ويعرف جملة من أحكامهما من ماتقدم في مسائل بدنين على حقو .

ولو كان الاثنان جنباً ، أو ظهراً ، أو حقواً ، رجلاً وامرأتاً ، وماتا ، فالغسل لكل من جنسه ، حسب القدر الممكن ، والمسائل في هذه الابواب كثيرة

بعدد أبواب الفقه ، وقد ألمعنا الى جملة منها ، حيث وقعت أفراد من هذه الاشخاص في زماننا ، وسألنا عن أحكامهم ، والحاجة ماسة الى كتابة رسالة خاصة لامثالهم بعد ملاحظة مدارس المعوقين التي تكثر فيهم هذه النماذج وغيرها ، والله سبحانه الموفق المستعان .

(مسألة - ١١ -) قال في الشرائع : اذا تعارف اثنان ورث بعضهم من بعض ، ولا يكلفان البينة - انتهى .

وفي الجواهر: بلاخلاف فيه بيننا ، بل ولاشكال ، وقد أفتى العلامة فسي القواعد بمثل ما أفتى به المحقق ، مستثنياً قوله : (ولو كانا معروفين بغير ذلك النسب لم يقبل قولهما) ويدل على المستثنى منه بالاضافة الى عموم اقرار العقلاء ، وانحصار الحق فيهما خصوص جملة من الروايات ذكرناها في [كتاب الاقرار] .

مثل صحيح عبدالرحمان ، سأل الصادق عليه السلام ، عن المرأة تسبى من أرضها ومعها ولدها الصغير فتقول : هو ابني ، والرجل يسبى فيلقى أخاه فيقول : أخي ، ويتعارفان ، وليس لهما على ذلك بينة الا قولهما ؟ فقال عليه السلام : ما يقول من قبلكم ؟ قلت : لا يورثونهم لانهم لم يكن لهم على ذلك بينة ، ان كانت ولادة في الشرك ، فقال عليه السلام : سبحانه الله ، اذا جاءت بابنها أو بنتها معها لم تنزل مقرة به ، واذا عرف أخاه وكان ذلك في صحة من عقولهما لا يزالان مقرين بذلك ورث بعضهم من بعض .

وأما الاستثناء ، فلانه يؤخذ النسب من الشيعاء كما تقدم فسي [كتاب الاقرار] .

فاذا كان الشيعاء على خلاف الاقرار قدم عليه كما يقدم البينة على الاقرار وذلك لان اقرار العقلاء منصرف عن ما خالفه الشيعاء .

والظاهر انه لافرق في الشيعاء المخالف من الاثبات والنفي ، الا ان يكون
الاقرار في غير موارد الشيعاء ، مثلا : قد يدعيان انهما أخان ، والشيعاء يقول :
بل هما أبنا زيد وعمرو ، وقد يقول الشيعاء : انا نعلم انه لأخ له .
نعم ، اذا قال الشيعاء : انا نعلم انه لا أخ له في هذا البلد ، مع احتمالهم
ان أباه تزوج في بلد آخر ، فولد أخ له هنا ، فكان الاقرار مقديماً .
ثم لا يبعدان التوارث وسائر الاثار انما يترتب على اقرارهما اذا لم يكن
هناك معارض والارجع الى باب الدعوى مثلا يدعيان انهما أخوان ، لكن
اخ آخر يدعى كذلك دعواهما ، أو لكل ولد أو أب لهما ، يدعى الولد ان
كذبهما أو يدعى الاب المعلوم انه لاحدهما عدم كون الاخر أخاً لهذا ، الى غير
ذلك ، لعدم شمول أدلة المشهور في قبول الاخوة بينهما لمثل هذه الصور .
ثم انه قدم تقدم في [كتاب الاقرار] قبول دعوى الام ان الصغير ولدها
لهذه الرواية وغيرها ، خلافاً لاستشكال العلامة في التذكرة والقواعد ، وعن
المحقق الثاني توجيهه بأن ثبوت نسب غير معلوم الثبوت على خلاف الاصل ،
فيقتصر فيه على اقرار الرجل بالولد الصغير لمكان الاجماع ، ويبقى ما عداه
على الاصل ، فتتوقف على البينة ، أو التصديق .
وفي مفتاح الكرامة : ومثله صنع الشهيدان وأدعيان ان لانص على المرأة
ثم قال : لعلهم لم يظفروا بالخبر الصحيح الذي رواه عبدالرحمان - انتهى .
أقول : وحيث فصلنا الكلام في ذلك في [كتاب الاقرار] لاداعي السى
التكرار ، وقد ذكرنا هناك ثبوت النسب بتوابعه التي منها الارث .
ومن ذلك يعرف ، انه يتعدى اقرارهما ، واقاراه به كاقرار الاب بالولد
الى سائر الورثة في كل شئون النسب لانه العقلاني الذي لم يردعه الشارع ،
بل ظاهر صحيح عبدالرحمان وغيره ان النسب يثبت بذلك .

كما ان اقرارهما بانهما زوجان يثبت النسب لاقربائهما وأولادهما ، فهل يقال : ان العم لا يرث ، ولا يورث ولد المعترفين بانهما زوجان ، وأي فرق بين ادعائهما انهما أخوان ، وبين ادعائهما انهما زوجان .

ومنه يعلم ، وجه النظر في محكى المبسوط قال : لا يتعدى حكم التوارث الى أولاد المتصادقين ، ولا غيرهما من ذوي النسب الا بالتصادق بينهم على ذلك ، وان أيده الجواهر بقوله : الظاهر عدم تعدي اقرار المتعارفين الى غيرهما من ذوي انسابهما الا بالتصادق ، لعدم ثبوت النسب بالاقرار المزبور بل أقصاه ثبوت حكمه بالنسبة الى المقر خاصة من غير فرق في ذلك بين الولد والاخ وغيرهما ، بل مقتضاه عدم الفرق في الاولاد بين الصغار والكبار ، وبين الموجود منهم قبل التعارف ، وما يتجدد لهما بعده ، اذ فيه ما عرفت من انه عرفي لم يردع عنه الشارع .

بل الظاهر من بعض الاحاديث السابقة انه قرره ، فان العرف غالباً لا يعرفون المهاجرين ونحوهم ، ومع ذلك يعتمدون على أقوالهم في النسب وخصوصياته ثم تجري الاعقاب والاقرباء حكم النسب على ما سمعوا منهم .

ثم قال الجواهر : ولو تصادقا بعد الاقرار على الانكار ، فالظاهر اعتباره أيضاً لانحصار الحق فيهما .

أقول : ويؤيده قوله عنه : لم تزل مقرة به ، وقوله : لايزالان مقرين بذلك . الا ان ما دل على ان الاب اذا اثبت النسب ساعة لم ينتف عنه الى قيام الساعة ينافي ذلك ، وقد ذكرنا بعض الكلام في ذلك ، وفي عكسه بأن نفياً ثم أقرأ وفي انكار أحدهما بعد الاقرار أو بالعكس ، وفي سائر فروع المسألة في [كتاب الاقرار] .

(مسألة - ١٢ -) قال في الشرائع في ميراث الغرقى والمهدوم عليهم

وهؤلاء يرث بعضهم من بعض .

أقول : لا اشكال ولاخلاف في ذلك والاجتماعات عليه متواترة ، كما يدل

عليه متواتر الروايات :

ففي صحيح عبد الرحمان بن الحجاج قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن القوم يغرقون في السفينة ، أو يقع عليهم البيت فيموتون ، فلا يعلم أيهم مات قبل صاحبه ؟ قال : يورث بعضهم من بعض ، كذلك هو في كتاب علي عليه السلام .

وفي بعض الروايات كذلك وجدناه في كتاب علي عليه السلام .

وعن محمد بن قيس ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : قضى أمير المؤمنين عليه السلام في رجل وامرأة انهدم عليهما بيت فماتا ، ولا يدري أيهما مات قبل ؟ فقال : يرث كل واحد منهما زوجته ، كما فرض الله لورثتهما .

وعن عبد الرحمان بن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن القوم يغرقون ، أو يقع عليهم البيت ؟ قال عليه السلام : يورث بعضهم من بعض .
وعن الفضل بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام ، في امرأة وزوجها سقط عليهما بيت ، مثل ذلك .

وعن أبان ، عن رجل ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن قوم سقط عليهم سقف ، كيف مواريثهم ؟ فقال : يورث بعضهم من بعض .

وعن عبد الرحمان بن الحجاج ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : سألته عن بيت وقع على قوم مجتمعين فلا يدري أيهم مات قبل ؟ فقال : يورث بعضهم من بعض ، قلت : فان أبا حنيفة أدخل فيها شيئاً ، قال : وما أدخل ؟ قلت : رجلين أخوين ، أحدهما مولاي ، والآخر مولى لرجل ، لاحدهما مائة ألف درهم ، والآخر ليس له شيء ، ركبا في السفينة فغرقا ، فلم يدر أيهما مات أولاً كان المال لورثة الذي ليس له شيء ، ولم يكن لورثة الذي له المال شيء ،

قال : فقال أبو عبد الله عليه السلام : لقد شنعها (سمعها : خل) وهو هكذا .
وعنه أيضاً ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : قلت له : رجل وامرأة سقط عليهما
البيت فماتا ؟ قال : يورث الرجل من المرأة ، والمرأة من الرجل ، قلت :
فان أبا حنيفة قد أدخل عليهم في هذا شيئاً ؟ قال : و أي شيء أدخل عليهم ،
قلت : رجلين أخوين أعجميين ليس لهما وارث الا موليها ، أحدهما له مائة
ألف درهم معروفة ، والاخر ليس له شيء ، ركبا سفينة فغرقا ، فاخرجت المائة
ألف ، كيف يصنع بها ؟ قال : تدفع الى مولى الذي ليس له شيء ، قال :
فقال عليه السلام : ما أنكر ما أدخل فيها صدق ، هو هكذا ، ثم قال : يدفع المال
الى مولى الذي ليس له شيء ، ولم يكن للاخر مال يرثه مولى الاخر فلا شيء
لورثته .

وعن الدعائم ، عن أمير المؤمنين وأبي جعفر وأبي عبد الله عليهم السلام ، انهم
قالوا في الغرقى وأصحاب الهدم لا يدرى أيهم مات قبل صاحبه ؟ قال : يرث
بعضهم بعضاً .

وعن الرضوي عليه السلام : ولو ان قوماً غرقوا ، أو سقط عليهم حائط وهم
أقرباء ، فلم يدرؤا أيهم مات قبل صاحبه لكان الحكم فيه ان يورث بعضهم من
بعض .

وعن دعائم الاسلام ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لو ان رجلين أخوين
ركبا في سفينة فغرقا فلم يدر أيهما مات قبل صاحبه ولكل واحد منهما ورثة
وللواحد منهما مائة ألف ، وليس للاخر شيء ، فان الذي لا شيء له يورث
المائة ألف ، فيرثها ورثته ، ولا يرث ورثة الاخر شيئاً . الى غير هامن الروايات
التي تأتي جملة اخرى منها أيضاً .

ثم انه اذا علم باقتران موتها هنا ، أو في سائر الاماكن فلا اشكال فسي

عدم الارث ، ولايشمله هذه الروايات للنص والاجماع على اشتراط التوارث بحياة الوارث بعد المورث ولولحظة، فاذا علم بعدم الشرط علم عدم المشروط وحينئذ يكون ارث كل لوارثه .

أما اذا لم يعلم هل ماتا معاً أو أحدهما مات مقدماً ، أو علم ان أحدهما مات مقدماً ، ولكن لم يعلم أيهما مات قبلاً، فكلتا الصورتين مشمولة لاطلاقات الأدلة المتقدمة ، والارث وان كان تابعاً للواقع كسائر الاحكام (باستثناء ما جعل الشارع تابعاً لغير الواقع ، مما هو موضوعي ، مثل العلم ، وعدم العلم بأن المرأة ذات زوج أو لا اذا نكحها ، ولم يدخل ، ومثل القصر والتمام ، ومثل ما اذا حلف ، حيث يذهب الحلف بالحق ، ومثل جملة من كفارات الحج ، وغير ذلك) الا ان الشارع هنا ، وحيث لا يعلم التقدم والتقارن ، أو علم التقدم ولم يعلم أيهما المتقدم حكم بالتوارث على كيفية خاصة .

ومن ذلك يعرف ، وجه النظر في كلام المستند ، حيث قال : ان ارث شخص عن آخر موقوف بالعلم بوارثه الاول للثاني ، لا بمجرد وجود السبب الواقعي ، وان لم يعلمه أحد ، فان المراد بوارثه عنه حلية تصرف الوارث في ماله تصرفاً ملكياً ، ووجوب اجتناب الابعد منه عنه وحرمة عليه ، ووجوب اعطاء من بيده المال اليه ، وحكم الحاكم به ونحو ذلك .

فانه اذا كان ولد لشخص لا يعلم أحد ولدته :

كما اذا تمتع بامرأة وولد له ولد، ولم يعلم به الوالد ، ولم يعرف الولد والده ، أو الحق بوالد آخر بوجه شرعي، لا يترتب آثار التوريث ، فيما له ، ولا يحرم على الابعد منه أخذ مال المورث ارثاً ، ولا على سائر من يساوى أخذ حصته ، الى آخر كلامه .

وفيه : ان كل ذلك لا يخرج عن صرف الادعاء ، بينما النص والاجماع

دلا على ان الاحكام وضعت لمصالح ، فهي تابعة لها لا للعلم والجهل .
نعم ، اذا لم يعلم بالحكم كان معذوراً ، في غير العلم الاجمالي المنجز وغير
ما لا يلزم العلم ، للاحتمال مثل احتمال الخوف في باب الافطار ، الى غير ذلك .

لا يقال : ما هي فائدة الحكم في ما اذا جهل الى الاخير ؟

لانه يقال : لا يترتب الحكم على ان يعمل به أولاً ، بل على وجود المصلحة
واقعاً ، والاذا لم يكن حكم فماذا يعلم حتى يترتب الحكم على العلم ، والعمدة
اطلاق أدلة الاحكام ، والظاهر انه لولا النص الخاص في المقام ، كان مقتضى
القاعدة في الشك في التقدم والتقارن ، أو الشك في المتقدم مع العلم به والجهل
بأن المتقدم أيهما ، جريان قاعدة العدل بعد سقوط اصول عدم تقدم موت هذا
على موت ذاك ، وبالعكس ، وعدم تقارن موتهما في الاول ، للتعارض وسقوط
أصلي عدم تقدم موت هذا على ذاك وبالعكس في الثاني . لذلك ، فان المال
أما لورثة هذا أو ذاك ، ومع عدم العلم يكون الحال كما اذا لم يعلم ، هل ان
هذا الدينار لزيد أو لعمر و ؟ حيث يقسم بينهما .

لا يقال : الاصل عدم انتقال مال زيد الى وارث عمرو ، لانه يقال : الاصل
أيضاً عدم انتقال مال زيد الى وارثه ، وقاعدة العدل تقتضي التقسيم بينهما حسب
النسبة ، فهو كما اذا علمت اني أما مدين لزيد ديناراً ، وأما مدين لعمر و دينارين
حيث ان قاعدة العدل تقتضي اعطائهما ديناراً ونصفاً نصف الثلاثة ، واعطاء ثلثيه
لعمر و وثلثه لزيد .

ومن ذلك تعرف ، انه لو لا النصوص التي هي نص في مفادها ، وبالمناط
منها يعرف سائر موارد الاشتباه في الموت ، لان العرف يسرى عدم الفرق ،
وكفى بفهمه ملاكاً للمناط ، لكان اللازم قاعدة العدل ، لاما قاله الجواهر من
احتمال الاصل ، قال : واحتمال جريان التوارث بينهما على قاعدة العمل بالاصلين

مع امكانه ولو لمكلفين - نحو واجدي المنني في الثوب المشترك ، ونحو التمسك بهما في كل من الاناثين لمكلفين على القول به ونحو القول بطهارة الماء ونجاسة الصيد فيه وغير ذلك - يدفعه وضوح كون المقام مسن غير ذلك كله بعد تسليم الحكم في المقيس عليه ، ومن هنا اقتصر المشهور ، كما ستعرف في الحكم المزبور على خصوص الغرقى والمهدوم عليهم دون غيرهم ولو كان الموت بسبب كالحرق والقتل ونحوه ، فضلاً عما لم يكن بسبب كالموت حتف الانف - انتهى .

اذ قاعدة العدل لاتدع مجالاً للاصل حتى اذا لم يكن محذور فيه، وسيأتي الكلام في لزوم سحب المناط الى سائر موارد اشتباه الموت .

(مسألة - ١٣ -) قال في الشرائع (في ارث بعضهم من بعض): اذا كان لهم، أو لاحدهم مال وكانوا يتوارثون، واشتبهت الحال في تقدم موت بعضهم على بعض، فلولم يكن لهم مال، أولم يكن بينهم موارثة، أو كان أحدهما يرث دون صاحبه كأخوين لاحدهما ولد سقط هذا الحكم، وكذا لو كان الموت ، لاعتن سبب، أو علم اقتران موتهما، أو تقدم أحدهما على الآخر - انتهى .

أقول: أما اشتراط ان يكون لهما ، أو لاحدهما مال ، فلاشكال فيه ولا خلاف ، اذ لولا المال لم يكن أثر لموت مقدم، أو مؤخر ، واللازم ان يريد بالمال أعم من الحق، اذ الحق يورث أيضاً .

نعم، ربما يظهر بعض الثمار، ولولم يكن مال أو حق، كما اذا جعل أحدهما (من الاب والجد الميتين) قيماً على الاولاد الصغار، فان قيمومة المتقدم موته باطلة، اذ الولاية للمتأخر موتاً منهما، فاذا جعل الاب قيماً لكنه مات قبل الجد بطلت قيمومته وكانت الولاية للجد، فاذا مات بعده الجد انتقل حق الولاية الى الحاكم الشرعي .

وإذا جعل كلاهما قيمياً، فالظاهر لزوم اشتراكهما لقاعدة العدل، فإن أحدهما قيم وهو القيس لمن مات بعداً، أو كلاهما قيم فيما إذا ماتا معاً، اللهم إلا أن يقال: إن الجد أولى بقيمته أولى .

وعلى أي، فقاعدة العدل تقتضي اشتراكهما في القيمة، كما إذا علمنا أن الأب مثلاً جعل زيداً أو عمرواً قيمياً .

نعم، لعل اللازم إعطاء الحاكم الأذن لمن لا ولاية له منهما واقعاً، أو يرضى كل واحد منهما بتصرف الآخر، حيث أن تصرف أي منهما في الصغار حينئذ يكون أما لانه قيم، أو لانه مجاز من القيم .

وعليه، فإذا كان لهما مال، أو لم يكن لاي منهما مال، فالحكم من جهة التوارث وعدمه واضح .

أما إذا كان لاحدهما فقط مال، فالظاهر انه يرث أيضاً لفهم العرف المناط وانه لا خصوصية في كون المال من الجانبين، فاحتمال عدم جريان الحكم كما ذهب اليه بعض، لان الحكم على خلاف القاعدة فيقتصر فيه على المتيقن من وجود المال لهما غير وجيه ولذا كان المحكى عن المحقق الطوسي (ره) انه قال قوم بالتوريث من الطرف الممكن، ثم قال : والاقرب الاول، ويمكن ان يستدل عليه بالاجماع وغيره - كذا في الجواهر - .

لكن لا يخفى انه لا اجماع، ولذا مال الاردبيلي (ره) في محكى كلامه الى الأثر .

وعن الكفاية ان عموم قول الصادق عليه السلام: يورث بعضهم عن بعض، في أخبار متعددة يقتضي ثبوت الأثر هنا من جانب واحد، وهذا هو الأقرب، وان أشكل عليه المستند وادعى الشهرة على عدم الأثر .

أما اشتراط اشتباه المتقدم والمتأخر - فيما إذا علم أحدهما - أو التقارن

معهما اذا لم يعلم أصل التقدم فواضح، اذ مع العلم بالمتقدم يرثه المتأخر .
 وقول الجواهر: أو ظن على وجه يقوم مقام العلم، يراد به الاطميناني ،
 أو الذي جعله الشارع حجة، مثل الظنون النوعية كالبيئة .
 ولو تضارب علم ورثتهما بأن قال وارث أحدهما: مات مورثه قبل الآخر
 وقال وارث الآخر: بل الميت أولاً مورثه، عمل كل حسب علمه، فيما كان اقراراً
 عليه، لا اقراراً لنفسه، وذلك من باب اقرار العقلاء .
 أما الموت لا عن سبب، فعن العميدي عدم الخلاف في عدم جريان حكم
 الغرقى فيهم، وكذلك ادعاه الاردبيلي والخراساني، وعن المسالك وآخرين
 دعوى الاجماع عليه .

لكن في مفتاح الكرامة : من لاحظ كتب الاصحاب وأمعن النظر فيها ،
 ظهر له ان جريان هذا الحكم فيه ظاهر كثير منهم وصريح بعض، أما المصرح
 فأبو صلاح وأبو علي على ما نقل عنه، وأما من ظهر منه ذلك، فالمفيد في المقنعة
 والشيخ في النهاية، والمبسوط والمحقق الطوسي في الطبقات، وابن ادريس
 في السرائر، والقاضي في المذهب على ما نقل عنه، بل ربما لاح من المراسم .

أقول: ومقتضى المناط الذي يفهمه العرف هو كونهم كالغرقى كما ذكرنا
 ان غير الغرق والهدم حاله حالهما أيضاً، استدل من قال بعدم اللاحق مطلقاً،
 أو في الموت حتف الانف بأن الحكم في الغرق والهدم على خلاف القاعدة
 فاللازم ان يقتصر فيه على موضوعه، وبالاجماع المدعى في حتف الانف ،
 وبما رواه في الايضاح عن قتلى اليمامة وصفين والحرّة من انه لم يورث
 بعضهم من بعض .

وبما رواه التهذيب، عن ابن القداح، عن جعفر، عن أبيه عليه السلام قال: ماتت
 أم كلثوم بنت علي عليها السلام، وابنها زيد بن عمر بن الخطاب في ساعة واحدة لا يدري

أيهما هلك قبل، فلم يورث أحدهما من الآخر، وصلى عليهما جميعاً .
وفي الكل ما لا يخفى، إذ بعد فهم المناط عرفاً لا وجه للاصل، وقد عرفت
ان لا اجماع، والرواية مجهولة - حتى انها لاتصلح مؤيدة، بالاضافة الى ان
عدم الارث لم يعلم انه بحكم من كان، ورواية التهذيب بالاضافة الى ضعف
السند مخدوشة الاصل، إذ تزويج عمر بأكثر من محل نظر واختلاف كبيرين
على انه لم يعلم ان عدم التورث والصلاة ممن صدر، ومجرد نقل الامام عليه السلام
للقصة لا يدل على تقريره لها .

أما ما في هامش مفتاح الكرامة منه (ره): ولم يورثها أمير المؤمنين عليه السلام
فلم يعلم مصدره، بعد ان الرواية في الوسائل وغيره، كما ذكرناه .
وقد ظهر بذلك، ان عمدة دليل الجانبين الاصل في طرف عدم الارث،
والمناط في طرف الارث، والاقرب كما عرفت الثاني، وان ذهب الجواهر
والمستند وغيرهما الى الاول .

ويؤيده الرضوي عليه السلام: اذا ماتا جميعاً في ساعة واحدة فخرجت انفسهما
في لحظة واحدة لم يورث بعضهما من بعض، فتأمل .

ومنه يعلم، حال أمثلة الاول بالغرق في المضاف، أو قير، أو طين، أو نفض، أو
بالوعة، أو هدم جبل، أو انكسار شجرة، أو وقوع بيت شعر، أو خيمة، وكذلك
حال سقوط طائرة، أو اصطدام قطار، أو سيارة، أو سائر وسائل النقل، أو القتل
في المعركة، أو بالغاز، أو بالوباء والطاعون، أو زلزلة، أو خوف، أو هجوم
سباع، أو نحو ذلك، فان في الكل يتوارثان .

والموت هو تمام خروج الروح .

فلو خرج الروح من أحدهم الى نصفه، ثم مات الثاني كاملاً، وخرج
بقايا الروح من نصف الاول، ورث من خرج بعض روحه، ممن مات .

قال في الجواهر: لو علم غرقهم، لكن مع الفصل بزمان طويل، ولكن

لم نعلم السابق من اللاحق، فالظاهر عدم جريان حكم الغرقى عليهم، بل قد يشكل فيمن أصابهم الغرق دفعة بانكسار سفينة ونحوها، ولكن ترتب زمان موتهم وهلاكهم، الا اذا لم نعلم السابق من اللاحق، ونحو ذلك مما يقوى فيه احتمال القرعة - انتهى .

وكان ذلك لاجل انصراف النص، لكن لا انصراف الا بدوياً، وقد عرفت ان المناط كاف، ولايهم علم من ليس علمه حجة، أو لم يمكن الوصول الى علمه لموته، أو ما أشبه في عدم التوارث، كما اذا كان بعض أهل السفينة نجى لكن مات قبل ان يخبر ان أيهما مات قبل الاخر، أو أخبر لكنه لم يعتمد عليه. واذا ماتوا غرقاً، أو هدماً لا يلزم ان يكون الموت بالغرق والهدم بالذات، بل اذا أكلهم الحيتان، أو احتمل ذلك أو احتمل ان الموت بسبب الغبار أو الخوف، لشمول الادلة لمثلهم .

قال في الجواهر: لو احترقت امرأة وابنهها مثلاً، ولم يعلم حال موتهما سقط التوارث بينهما، فلو كان لها زوج وأب وام مثلاً، كان للزوج نصيبه الاعلى وهو النصف، والنصف الاخر لهما لعدم ثبوت حجب الولد هنا بعد معلومية اشتراط حجبه ببقائه بعدها، والغرض عدم العلم بذلك، ولذا قلنا بعدم ارثه لها، ولا ينافيه عدم العلم بموته قبلها الى آخر كلامه .

وحيث عرفت عدم الخصوصية في مورد الروايات جرى حكم الروايات هنا أيضاً، كما انه يعرف منه مسألة حجب الاخوة، حيث كان الاب والام والاخوة غرقوا جميعاً، فلم يعلم هل ماتت الاخوة قبل ذلك حتى ترث الام الثلث؟ أم بعده حتى ترث السدس؟ وكذلك مسألة الارض للزوجة، كما اذا كان زوجان وولد، حيث ان الزوج لومات أولاً، ثم الولد ورثت الزوجة الارض، حيث ان الارض انتقلت عن الزوج الى الولد، ومنه الى امه (الزوجة)

وكذلك الحبوة، حيث ان الاب لومات أولاً وورث الولد الحبوة دون ما اذا مات الولد أولاً، ثم اذا كنا علمنا بالموت ثم نسينا، فالظاهر اجراء قاعدة العدل، لانه ليس من مورد الروايات ولو بالمناط، ولا القرعة، حيث انه امر مالي .

وأما من يقول بالقرعة، فاذا علم التقدم والتأخر أقرع مرة، واذا شك بينهما وبين التقارن أقرع مرتين، لتعيين التقارن وغيره، ولتعيين المقدم والمؤخر - ان خرج ذلك - أو مرة واحدة مثله .

ثم اللازم الفحص ان أمكن، فاذا لم يمكن، أو لم ينته الى نتيجة، كان المرجع الروايات، والظاهر انه لايجوز حدهما قتلاً أو ما أشبه بما يوجب الاشتباه، اذ ذلك موجب لتضييع الحقوق فيقتل أحدهما أولاً، ثم الاخر فتأمل، والظاهر عدم الفرق في ارث كل واحد من الاخر اذا لم يعلم الاقتران، أو التقدم والتأخر، بين ان يعلم وقت موت أحدهما، وبجهل الاخر، أو لا يعلم حتى ذلك، وذلك لاطلاق النص والمناط .

فقول الجواهر: أما مع علمه (بتاريخ موت أحدهما) فالظاهر خروجه عن مورد النصوص المزبورة، بل يحكم بكون الارث لمجهولهما، بناءً على الحكم بتأخره، او سقوط التوارث في غير الغرقى والمهدوم عليهم والتوارث فيهما، بناءً على عدمه . بل قد يدعى انه داخل في الأدلة، ولعله الاقوى، غير وجيه، والعلامات الظنية لتقدم موت أحدهما، أو تقارنهما غير مفيدة، اذ الظن لا يغني .

أما ما في رواية قابوس، عن أبيه، عن علي عليه السلام: ان علياً عليه السلام قضى في رجل وامرأة ماتا جميعاً في الطاعون ماتا على فراش واحد، ويد الرجل ورجله على المرأة، فجعل الميراث للرجل، وقال: انه مات بعدها .

فالظاهر ان الامام علم ذلك من الخارج، لانه اعتمد على الامر المذكور الذي ليس بعلامة قطعية فأخذ المستند الامر المذكور علة ، وجعل مفهوم له، غير ظاهر الوجه ، ولو قال أحد الميتين قبل ان يموت: ان الميت الاخر مات قبله لم ينفع في ارثه منه بعد ان مات اذ قوله ليس بحجة ، فاذا جهلنا التقدم والتأخر والمعيه جري حكم توارثهما ، ولا يلزم في التوارث ان يكون لهما عند الموت مال بل يكفي المال الحاصل من الموت كالدية في قتلها ، أو بعده ، كما اذا وقع في شبكتها المنصوبة صيد ، وهذا داخل في الحق الذي اشرنا اليه في أول المسألة .

قال في الشرائع : ولا يورث الثاني مما ورث منه . وقال المفيد (ره) : يرث مما ورث منه ، والاول أصح .

أقول : وما ذكره المحقق هو مقتضى الدليل ، ولذا ذهب اليه المشهور الموجب لجبر سند مرسل حمران بن أعين ، عن أمير المؤمنين عليه السلام ، في قوم غرقوا جميعاً أهل بيت واحد ؟ قال : يورث هؤلاء من هؤلاء ، وهؤلاء من هؤلاء ، ولا يرث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً ، ولا يورث هؤلاء مما ورثوا من هؤلاء شيئاً .

وذيل صحيح محمد بن مسلم ، عن أبي جعفر عليه السلام ، في رجل سقط عليه وعلى امرأته بيت ؟ قال : تورث المرأة من الرجل ، ويورث الرجل من المرأة ، معناه يورث بعضهم من بعض من صلب أموالهم لا يورثون مما يورث بعضهم بغضاً شيئاً .

وفي المستند : ان هذا القول هو الاشهر الاظهر ، وعليه عمل الاكثر ، بل عن ظاهر الغنية الاجماع عليه ، والمخالف في المسألة المفيد والدلمي فورثا كل واحد من كل مال الاخر الطارف والتليد ، وذلك لاطلاق الادلة .

وفيه : ان لاطلاق بعد التقييد بما ذكر ، ثم ان كل واحد من القولين

استدل ببعض الوجوه الاستحسانية ، وهي ضعيفة ، ولذا تركنا ذكرها .
قال في الشرائع : وفي وجوب تقديم الاضعف في التوريث تردداً ، قال في
الايجاز : لا يجب ، وقال في المبسوط : لا يتغير به حكم ، غير انا نتبع الاثر
في ذلك ، الى آخر كلامه .

أقول: القول الاول للمقنعة والنهاية والمبسوط والسرائر والوسيلة والتبصرة
واللمعة وتعليق الفقيه وظاهر الفقيه والمراسم والمسالك والروضة وغاية المرام
وغيرهم ، والثاني للشرائع والنافع والكشف والغنية والتحرير والارشاد على
ما فهمه الشهيد والمختلف وغاية المراد وتعليق النافع والكفاية والظاهر من
أبي صلاح في الكافي - كل ذلك على ما في مفتاح الكرامة .

استدل الاولون بلفظ ، ثم في النصوص كخبر الفضل بن عبد الملك ، عن
أبي عبد الله عليه السلام ، في امرأة وزوجها سقط عليهما بيت ؟ فقال : يورث المرأة
من الرجل ثم يورث الرجل من المرأة .

وخبر عبيد بن زرارة ، سألت أبا عبد الله عليه السلام ، عن رجل ، سقط عليه
وعلى امرأته بيت ؟ فقال عليه السلام : يورث المرأة من الرجل ، ثم يورث الرجل
من المرأة .

وعن محمد بن مسلم ، عن أحدهما عليهما السلام ، مثل ذلك .

والرضوي عليه السلام : فاذا غرق رجل وامرأة وسقط عليهما سقف ، ولم يدروا
أيهما مات قبل صاحبه ، كان الحكم ان يورث المرأة من الرجل ويورث الرجل
من المرأة وكذا اذا كان الابن ، ورث الاب من الابن ، ثم يورث الابن
من الاب .

بناءً على ان ظاهر الواو الترتيب كما في آية الوضوء على ما ذكره
الفقيه الهمداني (ره) وعبارة المقنع التي هي متون الروايات :

وإذا غرق رجل وامرأة ، أو سقط عليهما حائط ولم يدر أيهما مات قبل صاحبه فإنه تورث المرأة من الرجل ، ثم يورث الرجل من المرأة .
وكذلك إذا كان الأب والابن ، ورث الأب من الابن ، ثم ورث الابن من الأب .

لكن حيث ان احتمال الترتيب ذكرى مثل قوله تعالى : ﴿ واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحاً ثم اهتدى ﴾ ﴿ وان ربكم الله الذي خلق السماوات والارض في ستة ايام ثم استوى على العرش ﴾ - على احتمال في الاثنين قاله جماعة - ويؤيده ذكر الواو في الرضوى ، وذكر الأب والابن فيه ، وفي المقنع ، فلا دلالة حتى على استحباب التقديم ، كما لأثر على فتوى المشهور مما يلزم ان يحمل على الاستحباب لو قيل بتقديم الاضعف ، أو السوجوب تعبداً ، مما هو بعيد جداً .

نعم ، على قول المفيد والذين أفتوا بفتواه يرث الثاني من كل ما ورثه الاول تظهر فائدة التقديم ، لوضوح ترتب الزيادة والنقصان عليه .

ومما تقدم وغيره ظهر وجه الضعف في قول المستند بتضعيف دلالة الروايتين على الوجوب لمكان الجملة الخبرية ، فالاقوى الاستحباب حذراً من مخالفة هؤلاء الاجلة ، اذ بالاضافة الى ان القول بالاستحباب لا يظهر له وجه بعد ظهور ضعف المستند ، ان الجملة الخبرية ان لم تكن أدل على الوجوب ، كما ذكره الكفاية وغيره ، فلا تنقص دلالتها عن دلالة الامر عليه .

وكيف كان ، فلو غرق زوج وزوجة فرض موت الزوج أولاً ، وتعطي الزوجة ثمنها أو ربعها ثم يفرض موت الزوجة ، ويعطي الزوج النصف أو الربع من تركتها الاصلية لا مما ورثته .

وكذا لو غرق أب وابن يورث الأب ثم يورث الابن ، ثم ان كان كل واحد

منهما أولى من بقية الوارث انتقل مال كل واحد منهما الى الآخر ، ومنه الى ورثته كابن له أخوة من ام وأب له أخوة، فمال الولد ينتقل الى الوالد، وكذا مال الوالد الى الولد، كل بالنسبة الى أصل ماله لاما ورثه ، ثم ينتقل ما صار الى كل واحد منهما الى اخوته ، الى غير ذلك من الامثلة .

أما اذا لم يكن لاحدهما وارث ، فكل المالين ينتقل الى الامام عليه السلام ، واذا كان لاحدهما وارث دون الآخر، انتقل ما صار اليه الى ورثته وما صار الى الآخر الى الامام عليه السلام وقد ذكر الشرائع والقواعد وشراحيهما بعض أمثلة اخرى، وتفصيل في المسألة فمن شائها راجعها .

ولو علم بعض الورثة بالتقدم والتأخر أو التفارق ، فان كان فيهم عادلان عمل بقولهم لاطلاق حجية أدلة البينة .

أما اذا لم يكن فيهم عادلان ، عمل العالم منهم حسب علمه من التوارث على الاصل والجاهل حسب الموازين الثانوية ، ولا يحق للعالم ان يأخذ ما ليس له ، وان كان الجاهل يعطيه حسب القواعد الثانوية .

أما الجاهل ، فله ان يأخذ من العالم كالجاهل بأنه يطلب زيد أفان زيدا اذا اعطاه مدعياً انه يطلبه لا بأس بأخذه منه .

ثم انه مما تقدم يظهر الكلام فيما لو كان الغرقى أكثر من اثنين فيفرض موت أحدهم ، ويقسم تركته على الاحياء ان كانوا والاموات معه ، فما يصيب الحي يعطى ، وما يصيب الميت معه يقسم على ورثته الاحياء دون الاموات معه على ما اخترناه تبعاً للمشهور ، خلافاً للمفيسد ومن تبعه ، حيث يقسمون تركته الميت على الجميع ، وقد تعرض لتعدد الاموات الجواهر وغيره ، ولا فرق بين موت الاثنين أو الاكثر بسبب واحد أو باسباب متعددة ، كما اذا مات بعضهم حرقاً وبعضهم غرقاً ، وهكذا .

ولو ان أحد الغريقين سبب موت الآخر ، فان كان عالماً عامداً لم يورث منه والا ورت .

ولو شك ، فالظاهر الارث ، لاصالة عدم العمد .

ولو كان أحدهما كافراً مثلاً، ثم أظهر الاسلام حين غرقه ، فالظاهر التوارث لان التوبة مقبولة قبل الموت ورؤية الملائكة ونحوه معاينة .

قال سبحانه : ﴿ وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى اذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الان ولا الذين يموتون وهم كفار ﴾ .

ولو كان الغرقى ونحوهم كفاراً، أو مخالفين ، وراجعونا أورثناهم حسب أرثهم اذا كان لهم ارث خاص ، وان لم يكن لهم ارث خاص عملنا حسب موازيننا للاصل في الثانى ، وقاعدة الالزام المخرجة من الاصل في الاول .
ومنه يعلم حال ما اذا كان بعضهم موافقاً والآخر مخالفاً ، الى غير ذلك .

قال في القواعد : لو ماتت امرأة وولدها واشتبه السابق ، وادعى الزوج موت الزوجة أولاً ، والاخ موت الولد أولاً ، كان ميراث المرأة بين الاخ والزوج نصفين وميراث الولد للزوج خاصة وحلف كل منهما لصاحبه ، وكذا مع علم الاقتران الا انه لايمين الا ان يدعيه أحدهما ، ويدعى الآخر السابق ، فيقدم قول مدعي الاقتران مع اليمين - انتهى .

أقول : أما الفرع الاول فلان الزوج يدعي موت الزوجة أولاً فيرثه الزوج والولد ، فاذا مات الولد ورث جميع مالها الزوج بعضاً بموتها ، وبعضاً بموت ولدها ، والاخ يدعي موت الولد أولاً ، فاذا ماتت الزوجة ورث الاخ نصف ارثها ، لعدم وجود الطبقة الاولى ، فاذا تحالفاً لانه من التداعي ، كان لكل واحد نصف ارثها .

لكن في مفتاح الكرامة : احتمال ان يكون للزوج ثلاثة أرباع التركة ،

وللاخ الربع ، لان الاول مدعى الكل ، والثاني النصف ، كمسألة الخنثى ،
وذلك لقاعدة العدل ، وهذا غير بعيد ، كما ذكرنا مثله قبل ذلك .
(مسألة - ١٤ -) في ميراث الكفار الذين يحللون المحرمات عندنا .

قال في القواعد : في ميراث المجوس قيل يورثون بالانساب والاسباب
الصحيحة والفاسدة أعني ما حصل عن نكاح عندنا محرم لا عندهم كما اذا نكح امه
فأولدها فنسب الولد فاسد ، وسبب الام فاسد ، وقيل انما يورثون بالصحيح
منهما كالمسلمين ، وقيل : يرثون بالانساب الصحيحة والفاسدة والاسباب الصحيحة
خاصة وهو الاقرب .

فعلى هذا ، لو تزوج اخته وهي بنته ورثت بالبنتية خاصة ، وعلى الاول
ترث بالزوجية أيضاً ، وعلى الثاني لاميراث لها اصلاً - انتهى .

القول الاول منقول عن التهذيب والاستبصار والنهاية والمبسوط والخلاف
والوسيلة والمراسم وبعض نسخ المقنعة ، بل عن أكثر نسخها ، والمهذب والايجاز
وظاهر التحرير والدروس وابن الجنيد ونسبه التحرير الى المشهور ، بل
يستفاد ذلك من عبارتي الاستبصار وابن الجنيد ، والقول الثاني منقول عن
يونس بن عبد الرحمان من أجلاء رجال الكاظم والرضا عليهما السلام ، وتابعه المفيد
في أحد النقلين والمرتضى والتقي والحلي والفاضل .

بل عن كتاب أعلام الورى نسبه الى جمهور الامامية ، وعن موصليات
المرتضى الاجماع عليه ، وهو منقول عن الفضل بن شاذان من أجلاء رجال
الهادي والعسكري عليهما السلام ، وحكاه المحقق عن المفيد وعن ظاهر الحسن
والصدوق ونجيب الدين وابن سعيد والمحقق والابى والفخر وأبو العباس في
المقتصر والصيمري في غاية المرام والشهيد في غاية المراد والممعة والمسالك
والروضة وعن المجلسي نسبه الى اكثر - وهذه الاقوال نقلناها عن المسالك

والجواهر ومفتاح الكرامة وكشف اللثام - والقول الاول هو الاقرب ، وذلك لبعض المطلقات ، وبعض الروايات الخاصة .

فمن الاول : ما رواه الصدوق والشيخ في كتابيه ، عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال : سألته عن الاحكام ؟ قال : تجوز على كل ذي دين بما يستحلون .

وما رواه الشيخ في كتابيه ، عن علي بن أبي حمزة عن أبي الحسن عليه السلام انه قال : الزمواهم بما الزموا به أنفسهم .

وروي الغوالي ، عن الصادق عليه السلام ، انه قال : كل قوم دانوا بشيء يلزمهم حكمهم .

ومن الثاني : ما رواه الفقيه ، والشيخ في كتابيه ، عن السكوني ، عن جعفر عن أبيه عليه السلام : انه كان يورث المجوسي اذا تزوج بامه وبابنته من وجهين ، من وجه انها امه ووجه انها زوجته .

ومارواه قرب الاسناد ، عن أبي البخترى ، عن جعفر ، عن أبيه ، عن علي عليه السلام انه كان يورث المجوس اذا أسلموا من وجه النسب ، ولا يورث على النكاح . قال في الوسائل : معلوم انهم اذا أسلموا بطل النكاح ، فلا يرثون بالسبب الفاسد بعد الاسلام .

و عن دعائم الاسلام ، عن أمير المؤمنين عليه السلام انه كان يورث المجوسي من وجهين ، ومعنى ذلك ، ان يكون المجوسي قد تزوج ابنته فتلد منه ثم يسلمان فيكون هذه المرأة ام الولد واخته وابنته الزوج وامرأته .

وعن الشيخ الطوسي في رسالة الايجاز : يرث المجوسي جميع قراباته التي يدنى بها مالم يسقط بعضها بعضاً ، ويرثون أيضاً بالنكاح ، وان لم يكن سائغاً في شرع الاسلام (السى ان قال :) وأما بالاسباب ، فانه يتقدر ذلك في

البنات أو الام ان تكون زوجة ، وفي الابن ان يكون زوجاً ، فيأخذ الميراث من الوجهين معاً ، ويتقدر فيمن يأخذ بالقرابة، فان الجد من قبل الاب يمكن ان يكون جداً من قبل الام ، فاذا اجتمع الاخوة مع الاخوات أخذ نصيب جدين (الى ان قال :) وهذا الذي ذكرنا هو المشهور ، عن علي عليه السلام عند الخاص والعام .

وقال أيضاً : كما في الوسائل اختلف أصحابنا في ميراث المجوسي ، والصحيح عندي انه يورث من جهة السبب والنسب معاً ، سواء كان مما يجوز في شريعة الاسلام ، أو لا يجوز ، والذي يدل على ذلك الخبر الذي قدمناه ، عن السكوني ، وما ذكره بعض أصحابنا من خلاف ذلك ليس به أثر عن الصادقين عليهم السلام ، بل قالوه لضرب من الاعتبار ، وذلك عندنا مطرح بالاجماع فان هذه الانساب والاسباب جائزة عندهم ، ويعتقدون انها مما يستحل بها الفروج فجرى مجرى العقد في شريعة الاسلام مضافاً الى ما روي ان رجلاً سب مجوسياً بحضرة أبي عبد الله عليه السلام فزبره ونهاه عن ذلك ، فقال : انه تزوج بامه فقال عليه السلام : أما علمت ان ذلك عندهم النكاح .

وقد روي أيضاً ، انه عليه السلام قال : ان كل قوم دانوا بشيء يلزمهم حكمه .
أقول : الروايات في باب النكاح متعددة .

ففي صحيح ابن سنان ، قال : قذف رجل مجوسياً عند أبي عبد الله عليه السلام فقال عليه السلام : مه ، فقال الرجل : ينكح امه واخوته ؟ فقال : ذاك عندهم نكاح في دينهم .

وفي رواية الغوالي : ان رجلاً سب مجوسياً بحضرة الصادق عليه السلام فزبره ونهاه ، فقال له عليه السلام : انه تزوج بامه ؟ فقال : أما علمت ان ذلك عندهم النكاح .

وعن دعائم الاسلام ، عن أبي عبد الله عليه السلام ، انه قال : لا ينبغي ولا يصلح للمسلم ان يقذف يهودياً ، ولا نصرانياً ، ولا مجوسياً ، بما لم يطلع عليه منه ، وقال : أيسر ما في هذا ان يكون كاذباً .

وقال عليه السلام لبعض أصحابه : ما فعل غريمك؟ قال : ذاك ابن القاعة، فنظر اليه أبو عبد الله عليه السلام نظراً شديداً ، فقال : جعلت فداك انه مجوسي نكح اخته؟ قال عليه السلام : أو ليس ذلك من دينهم نكاح . الى غير ذلك . بل يمكن ان يعد ذلك دليلاً ثانياً على الموضوع .

وعلى هذا ، فلو اجتمع الامران أو الامور لواحد ، ورث بهما أو بهما مثل ام هي زوجة ، فسان لها نصيب الزوجية وهو الربع مع عدم الولد و الثلث نصيب الامومة من الاصل ، فان لم يكن لها مشارك كالاب ، فالباقي يرد عليها بالامومة ، ويأتي في المقسام مسألة الحجب مع وجود الاب ، وقد تقدم مسألة اتحاد الحاجب والمحجوب ، كما ان للزوج نصيب الزوجية النصف مع عدم الولد والربع معه ، والباقي يرد عليه ان لم يكن له مشارك .

وكذا الكلام في بنت هي زوجة لها الثمن نصيب الزوجية ، والنصف نصيب البنتية ، والباقي يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن لها مشارك . ولو كان له أبوان كان لهما السدسان ولها الثمن والنصف وما يفضل عنهما يرد بالقرابة عليها ، وعلى الابوين أخماساً .

وكذا اذا كانت اخت هي زوجة لها الربع نصيب الزوجية ، مع عدم الولد والنصف نصيب الاختية ، والباقي يرد عليها بالقرابة اذا لم يكن لها مشارك ، وقد ذكر هذه الامثلة الفاضلان وشرحهما وغيرهم .

ومنه يعلم حال زوجة هي عمه ، أو خالة ، أو جدة .

وكذا جدة هي اخت ، كما لو تزوج زيد بنته فأولدها بنتاً ثم تزوج البنت

فأولدها ولداً اسمه بكر فام البنت جددة بكر واخته ، وأمثلة الثلاثي واضحة أيضاً ، كما اذا كانت عمه هي خالصة هي زوجة بأن تزوج الاخ اخته فأولدها ولداً فتزوج الولد اخت أبويه ، فتلك الاخت المزوجة عمه وخالدة و زوجة ، الى غير ذلك .

أما القول الثاني : القائل بانه يرث بالانساب والاسباب الصحيحة فقط ، فقد استدلوا لذلك باجماع المرتضى كما تقدم ، وبأن الاحكام عامة للجميع والكفار مكلفون بالفروع كتكليفهم بالاصول .

وبقوله سبحانه : ﴿وان أحكم بينهم بما انزل الله﴾ .

وقوله تعالى : ﴿وقل الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء

فليكفر﴾ .

وقوله عز من قائل : ﴿فان جائوك فأحكم بينهم أو أعرض عنهم﴾ وان

تعرض عنهم فلن يضروك شيئاً * وان حكمت فأحكم بينهم بالقسط﴾ .

بل وخبر أيوب بن نوح قال : كتبت الى أبي الحسن عليه السلام أسأله ، هل نأخذ في أحكام المخالفين ما يأخذون منا في أحكامهم ، ام لا ؟ فكتب عليه السلام : يجوز لكم اذا كان مذهبكم فيه التقية منهم والمدارات .

حيث دل على ان الاخذ بأحكامهم من باب التقية والمدارات ، لا انه حكم يجوز اجرائه مطلقاً .

وأما القول الثالث : القائل بانه يرث بالانساب صحيحها وفسادها ، وبالاسباب صحيحها فقط ، فقد استدل بما استدل به للقول الثاني ، باضافة ان النسب الفاسد الناشي عن الشبهة صحيح أيضاً ، فيدخل في عموم ادلة الارث بخلاف السبب ، فانه لا يقال : للموطوءة بشبهة عقد او غيره انها زوجة ، ولا للواطي زوج ، فلا يندرج السبب الفاسد في عمومات الأزواج .

وعليه ، فاذا تزوج محارمه ورثت بالنسب خاصة دون الزوجية ، و كلا القولين محل نظر ، اذ يرد على ذلك عدم وجود الاجماع ، وعموم الادلة في نفسه لا ينافي حكومة أدلة الالتزام عليه .

والايات الكريمة حكم أولى ، يرد عليه قوله سبحانه : ﴿ وليحكم أهل الانجيل بما انزل الله فيه ﴾ .

وقوله سبحانه : ﴿ قل فاتوا بالتورات ﴾ وغيرهما ، بالاضافة الى مثل قوله ﷺ : (لحكمت بين أهل الانجيل بانجيلهم) وغيرها من الروايات التي ذكرناها في [كتاب القضاء] .

والرواية تدل على عدم جعل ذلك حكماً أولياً ، بل حكماً ثانوياً ، ولذا وردت روايات في باب النكاح والطلاق وغيرهما على الاخذ بأحكامهم .

فعن عمر بن اذينة ، عن عبدالله بن محرز قال : قلت لابي عبدالله ﷺ : رجل ترك ابنته واخته لابيه وامه ؟ فقال ﷺ : المال كله لابنته ، وليس للاخت من الاب والام شيء فقلت : فانا قد احتجنا الى هذا والميت رجل من هؤلاء الناس واخته مؤمنة عارفة ؟ قال : فخذ لها النصف خذوا منهم كما يأخذون منكم في سنتهم وقضايهم .

قال ابن اذينة : فذكرت ذلك لزرارة فقال : ان على ماجاء به ابن محرز نوراً . الى غيرها من الروايات ، ولذا جاز لنا نكاح المطلقة بلا عدول منهم وأخذ ثمن الخمر والخنزير من الكفار ، الى غير ذلك ، بل قد ذكرنا في مسألة العول والتعصيب جواز مطالبة الانسان حقه الثابت له عندهم ، وان كان باطلا عندنا .

ومما تقدم يعلم حال المخالف وانه يأخذ الارث بالسبب و النسب مطلقاً صحيحاً وفساداً عندنا اذا كان صحيحاً عنده ، كما انا نأخذ منهم كذلك .

أما اختلاف الاجتهاد بين مؤمنين ، فلكل ان يعمل حسب اجتهاده أو تقليده ، وان كان الطرف الاخر لا يراه حسبهما .

نعم ، في الكافر والمخالف لا يعطى الأثر حسب ما لا يرون ، وان كنا نراه مثلا المجوسي اذا لم يعط الأثر لقريب هي زوجة لانعطيتها نحن أيضاً بسبب القرابة الى غير ذلك .

ولو اجتمع السببان وأحدهما يمنع الاخر ورث من جهة المانع اذا كان مانعاً عندهم ، أو اذا رضوا بأن نحكم بينهم بحكمنا ، حيث لهم ذلك ، كما ذكرناه في [كتاب القضاء] .

أو اذا كان الامر عندنا بوطي الشبهة ، حيث انه يوجب الأثر ، كما ذكرناه مثل بنت هي اخت من ام ، فان لها نصيب البنت دون الأخت ، لان طبقة الأخت مؤخره عن طبقة البنت ، كما تقدم في طبقات الأثر .

وكذا بنت هي بنت بنت ، فان لها نصيب البنت دون بنت البنت ، لانه لا ميراث لبنت البنت مع وجود البنت ، وكذا عمه هي اخت من أب ، كما لو تزوج زيد بامه وله ابن فأولدها بنتاً ، فهي عمه الابن واخته ، فان لها نصيب الأخت دون العمه ، اذ الأخت في الطبقة الثانية والعمه في الثالثة ، وكذا عمه هي بنت عمه ، كما لو كان لزيد بنت وابن ، وللابن أولاد فتزوج زيد ببنته ، فأولدها بنتاً ، فهي اخت الابن ، وبنت اخته وعمه أولاد الابن ، وبنت عمتهم فان لها نصيب العمه لابنت العمه ، الى غير ذلك من الامثلة .

ولو تزوج الاختين ، أو البنت والأخت أو خمساً ، أو ما أشبه ورث الكل حسب موازين ارثهم ، ولو لم يكن لهم موازين الأثر ، أو رضوا بحكمنا ، فهل نعطي كلتا الاختين مثلا ، لانهما زوجتان له بحكم لكل قوم نكاح وغيره أو نعطي الاولى منهما زواجا ، لان الثانية غير صحيحة عندنا ، أو نفرع لانها

لكل أمر مشكل ، خصوصاً اذا عقد عليهما دفعة ، أو نسي الاول والثاني، الاول أقرب ، وان كان الاخير له وجه ، حيث ان مادل على اطلاق الزائد على الاربع يدل على اختيار الزوج ، من غير فرق بين اقتران العقدین ، أو تقدم بعضهما على بعض ، وحيث مات الزوج حكم هنا بالاقتراع أيضاً .

أما اذا تزوج المسلم بالخمس ، أو الاختين ومات ، فان علم المقدم فعقد المؤخر باطل ، وان اقترنا ، أو لم يعلم المقدم والمؤخر. فالمجال للقرعة وتفصيل الكلام فيه في باب النكاح .

ثم ان بعض الامم يشرع عندهم تعدد الزوج ، فاذا ماتت ولها زوجان اشتركا في نصيب الزوجية ، ان كان ارثهم كذلك ، وان كان لاحدهما كالاول مثلا كان الارث له ، لقاعدة الالزام .

أما اذا لم يكن لهم ارث ، أو رضوا باجراء أحكام ارثنا ، فهل يرثان لانهما زوجان، أو الاول، لان الثاني ليس زوجاً، أو لا يرثان اذا تقارنا في الزواج لبطلان زوجين؟ احتمالات ، كما ذكرناه في الاختين .

وبذلك ظهر، وجه التأمل في قول الجواهر: ولو فرض مشروعية الاشتراك في الزوجة عندهم فتزوج اثنان منهم امرأة كانا معاً شريكين في نصيب الزوجية منها النصف والرابع ، لان كل واحد منهما يستحق ذلك منها ، كي يقع العول حينئذ ضرورة صيرورتهم كالزوجات المشتركات في الثمن من الزوج أو الربع .

نعم ، لا يبعد استحقاقها هي من كل واحد منهم نصيب الزوجية الثمن ، أو الربع لانصف الثمن ونصف الربع ، مع احتمالها فتأمل - انتهى .

ومما تقدم ، علم ما اذا كان لمسلمة أكثر من زوج ، كما ينقل ان من تبت الصين جائروا السى المجدد الشيرازي وقالوا : ان من فقرهم تتزوج المرأة

الواحدة بعدة أزواج ، وأحياناً يصل عددهم الى ثلاثة عشر، فتعجب المجدد من مبلغ جهلهم بالاحكام الشرعية ، و أبقى بعضهم في سامراء ليتعلموا شرائع الاسلام ، ثم أرجعهم الى بلادهم ، حيث ان علم الزوج الاول كان الارث له ، وان لم يعلم كان المعيار القرعة ، أو قاعدة العدل .

ولو قلنا بقاعدة العدل جرت في المسألة السابقة أيضاً ، وعند تقارن أزواجهم بها يكون الحكم البطلان في الجميع ، أو القرعة .

ثم انهم لو تزوجوا عقداً فاسداً عندهم لم يكن توارث ، لعدم قاعدة الالتزام ، ولا صحة عندنا لعقدهم ، و أولى اذا تزوجوا من لا يصح زواجه عندهم .

أما اذا لم يصح العقد ، أو الزواج عندهم وصح عندنا ، فهل يرتب على ذلك أحكام الزواج الصحيح لانه مطابق للواقع أو لا ؟ لانهم ملزمون بما التزموا به ؟ احتمالان .

قال في الجواهر: ولو تزوجوا بالسبب الفاسد عندهم الصحيح عندنا ، أمكن جريان أحكام الصحيح عليه ، لاطلاق ما دل على صحته التي لا يفدح فيها زعمهم الفساد ، ويحتمل الزامهم بأحكام الفاسد معاملة لهم بما يقتضيه دينهم ، والزامهم بما التزموا به أنفسهم ، فالعامي المطلق ثلاثاً بصيغة واحدة لا يترتب على رجوعه بها في العدة حكمه ، بل لنا ان نتزوجها ، وان كان قد رجع بها، الزاماً لهم بما التزموا به أنفسهم ، ولعل هذا هو الاقوى .

أقول : لا شك ان أحكامهم تجري عليهم ، أما جريان أحكامنا ، فان رضوا ولم يكن محذور فهو، والا فلا .

أما الاول : فلدليل الالتزام .

وأما الثاني : فلان أحكامنا هي حكم الله ، والكفار مكلفون بالفروع ،

ويشترط رضاهم ، اذ الاسلام أقرهم على دينهم مصلحة .
 و أما الثالث : فلانه ربما كان محذور ، مثل ان يتزوج المسلم اخته
 المجوسية ، باعتبار انها تجوز ذلك - للمحذور في ديننا - مع انا نأخذ
 حصّة العصبية ، لعدم المحذور ، أو ان يكون في اجراء حكمنا عليه محذوراً
 كما اذا تزوجت المجوسية باخيها ، فان جعلها كلا زوج ونكاحنا اياها فيه
 محذور ، والكلام في صغريات المسألة طويلة ، نكتفي منه بهذا القدر ، والله
 سبحانه العالم .

(مسألة - ١٥ -) لاشكال ولاخلاف في ان المسلم لا يرث بالسبب الفاسد
 بل في الجواهر - دعوى الاجماع عليه ، فلو تزوج محرمة ، أو كان الزوج
 باطلا ، لم يتوارثا بهذا التزويج ، وان فرض اشتباهها به وعاشا زوجين مدة
 طويلة وأولدها أولاداً ، وذلك لوضوح ان الشارع أعطى الارث للزوجين ،
 وهما ليسا بزوجين عنده ، كما لا نفقة بينهما ولا مهر مسمى ، و ان أوجب
 الدخول مهر المثل من جهة احترام البضع اذا لم تكن تعلم هي بالحرمة،والا
 فلامهر ، لانه لامهر لبغي .

قال في الشرائع : بعد الفتوى بذلك ، سواء كان تحريمها متفقاً عليه كلام
 من الرضاع ، أو مختلفاً فيه كام المزني بها ، أو المختلفة من ماء الزنا - انتهى .
 أقول : لاشكال في عدم التوارث في الام الرضاعية ، فاذا تزوجها فلا
 ميراث بينهما اجماعاً ، وذلك لما عرفت ، وقد ذكروا دليله في باب النكاح .
 أما المختلف فيه ، فهو على ثلاثة أقسام :

الاول : ان يرى الزوجان اجتهاداً أو تقليداً الحرمة ، ولا ينبغي الاشكال
 في عدم الارث ، اذ حيث لازوجية لارث ، وكذلك اذا كانت الصيغة بنظرهما
 لا توجب نكاحاً .

الثاني : ان يرى الحلية ، ولا ينبغي الاشكال في الارث ، لاطلاق أدلته بعد تحقق الصغرى عندهما .

الثالث: ان يختلفا في الحلية والحرمة، فأحدهما يرى أحديهما ، والاخرى يرى الثانية ، ولا يبعد معاملة كل بما يراه ، فالرجل الذي يرى الحلية يرى انها زوجة فيرثها ، والمرأة التي ترى الحرمة، ترى الحرمة في الارث فلا ترث . ولو ترافعا الى قاض حكم بما يرى ، وان خالف أحدهما رأيه كما ذكرناه في [كتاب القضاء] اذ القاضي وضع لفصل النزاع ، فاذا لم يمكن له ذلك أو لم يكن لهما الرضوخ له بقى النزاع ، وذلك ما لا يرضاه الشارع ، كما يستفاد من قوله تعالى : ﴿فلا ينازعك﴾ ﴿وحتى يحكموك فيما شجر﴾ .

فان ظاهرهما كغيرهما فصل النزاع وبعده لاشجر .

وقال الإمام : فاني جعلته عليكم حاكماً . الى غير ذلك .

أما اذا كانا مقلد مجتهد يرى الصحة ، فهل لمجتهد يرى البطلان المحكم بالبطلان ؟ الظاهر لا ، اذ لا قطع للقاضي بالبطلان حسب الفرض .

وأما اجتهاده ذلك ، فكيف يحمل رأيه على من لا يرى رأيه ؟ ومنه يظهر وجه النظر فيما قاله الجواهر : فلا توارث عند المبطل لو ترافعوا اليه .

فلو ترافع مقلدة مجتهد يرى الصحة عند مجتهد يرى البطلان ، حكم عليهم بمقتضى مذهبه ، وهل يفتي الجواهر بجواز ان يزوج مثل هذا القاضي هذه المرأة - ولم تتلامس مع زوجها بعد - من رجل آخر بحجة انه يرى اجتهاداً بطلان النكاح ؟

وكيف كان ، فاذا كان مجتهدهما يرى صحة النكاح توارثا ، واذا مضى زمن، ثم قلد الحي من يرى البطلان، ليس عليه ان يرجع الميراث، وان كانت عينه موجودة ، كما انه اذا قلد من قال ببطلان النكاح الذي وقع منهما بشبهة

الصحة ومات أحدهما ولم يرث الاخر تبعاً لتقليده بالبطلان وقسم المال بين الورثة ، ثم قلد من قال بالصحة ، فليس له ان يرجع بقدر حقه الى الورثة ، وذلك لان التقليد حجة في وقته ، وفي آثاره بعد انتضاء التقليد ، لانصراف أدلة التقليد الى ذلك ، وللسيرة .

فإذا صلى وصام خمسين سنة ، ثم قلد من قال ببطلانها ، لايجب عليه اعادتهما وقد كثر الابتلاء بذلك في الاونة الاخيرة ، حيث يرى بعض الفقهاء انه اذا كان محل عمل انسان بعيداً عن محل اقامته بقدر المسافة يصلي تماماً ويصوم ، فيما يرى بعض آخر قصرهما ، الى غير ذلك من الامثلة .

نعم ، لاينبغي الاشكال في انه اذا ظهر لاحد الزوجين بطلان النكاح قطعاً لا يحق له ترتيب آثار الصحة ، كما اذا ظهر له انها اخته من الرضاة ، أو اخت الملوط به ، أو ما اشبه ذلك ، لان الامارات والطارق لا تقوم في قبال الواقع كما حقق في الاصول .

قال في الشرائع : المسلم يرث بالنسب الصحيح والفاقد (أى فساد شبهة) لان الشبهة كالعقد الصحيح في التحاق النسب .

وقال في الجواهر بلا خلاف ولا اشكال ، وحينئذ يحصل للمسلم نحو ما سمعته في المجوس من الفروع الكثيرة الغريبة التي لا يخفى حكمها . أقول : وذلك لما دل من الأدلة على ان وطى الشبهة له آثار الصحيح من المهر والعدة ، ولحقوق النسب .

فقد روي أبو بصير عن أبي عبد الله عليه السلام ، انه قال : في رجل نكح امرأة وهي في عدتها ؟ قال : يفرق بينهما ، ثم تقضي عدتها ، فان كان دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها ويفرق بينهما ، وان لم يكن دخل بها فلا شيء لها .

وعن جميل ، عن بعض أصحابه ، عن أحدهما عليه السلام ، في المرأة يتزوج في عدتها ؟ قال: يفرق بينهما وتعتمد عدة واحدة منهما جميعاً ، وان جاءت بولد لسته أشهر أو أكثر فهو للاخير ، وان جاءت بولد لاقل من ستة أشهر فهو للاول .

وإذا كانت الشبهة من جانب الحق به دون الزاني ، لما روي عن علي عليه السلام انه كان يقول : ولد الزنا ترثه امه وأخواله وأخوته لامه أو عصبته . وقد تقدم بعض الكلام في ذلك في ارث ولد الملاءنة ، وبعضه في [كتاب النكاح] وقد ذكرنا هناك كلام المستند والقواعد وغيرهما في ولد الشبهة .

ولو زنى مجنون قهراً بامرأة ، أو جهلاً منها أو زنى رجل بمجنونة ، فالظاهر ان الولد من ناحية المجنون والمجنونة كالشبهة .

وكذا في المضطرة والمكرهة ، اذ ليس عملهم حراماً ، فهو ولد شرعاً وعرفاً ، ولم يدل الدليل على استثنائه كالزنا ، وقد رفع علي عليه السلام الحد عن المضطرة بالزنا ، كما ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في باب الحدود ، كما انه تقدم في أوائل الكتاب ارث ولد التلقيح والانبوب ، وقد ذكر الجواهر هنا مسألة استقرار كل المهر أو نصفه بالموت قبل الدخول ، ولكن المسألة حيث كانت انسب لكتاب النكاح تركناها الى هناك والله المستعان .

(مسألة - ١٦ -) الحق يطلق تارة ويراد به مالكية العين مثل قولهم : هذه الدار حق فلان أي ملكه ، وقد يراد به مالكية المنفعة مثل قولهم السابق ويراد به ان منافعها بالايجار ونحوه له ، وقد يراد به مقابل ذين الامرين ، وحينئذ فقد يراد به الحق المقابل للتوارث كحق التحجير ان لم نقل بانه يورث الملك ، كما لم نستبعده في [كتاب أحياء الموات] .

وقد يراد به صرف شيء جعله الشارع موجباً للشواب ونحوه ، مثل حق

المعلم والمؤذن وما أشبهه ، كما ذكر في رسالة الحقوق للامام السجاد عليه السلام وقد اختلفوا في بعض الحقوق انها تورث أم لا ؟ بعد اتفاهم في اِراث الحق في الجملة فان الحق شيء قرره الشارع وقال عليه السلام : لا يتوى حق امرء مسلم .
 فعن الرضوى عليه السلام - كما في المستدرك في نوادر ما يتعلق بأبواب كتاب الشهادات - لثلا يتوى حق امرء مسلم ، وفيه أيضاً في باب ثبوت الدعوى في حقوق الناس المالية خاصة بشاهد ويمين - عن البصائر ، عن أبي عبدالله عليه السلام : ولا يبطل حق مسلم .

وفي الوسائل في باب اشتراط البلوغ في وجوب الحد تاماً ، عن الباقر عليه السلام : ولا تبطل حقوق المسلمين بينهم . الى غيرها .

وهذه الروايات تدل على ان الحق لا يبطل ، فكلما رآه العرف حقاً ولم يمنع عنه الشارع ، كما ان كلما جعله الشارع حقاً ، وان لم ير ، العرف حقاً لا يبطل ، فان عين الشارع كيفية عدم البطلان ، فهو والا رجعنا الى العرف في كيفية البطلان ، اذ كل مفهوم عرفي كالحق والبطلان وغيرهما مرجعه العرف الا اذا تصرف الشارع فيه .

قال سبحانه : ﴿الابلسان قومه﴾ .

وقال عليه السلام : على قدر عقولهم . الى غير ذلك .

ومنه يعلم انه كما ان أصل الحق يلزم ان يثبت بالشرع ، أو العرف ، يلزم ان يثبت انتقاله اختياراً أو ارثاً وقابلية للنقل والاسقاط بالشرع ، أو العرف أيضاً ، فاذا كان قابلاً عند الشرع فلا اشكال ، واذا كان قابلاً عند العرف والشرع سكت عليه كفى ، بل مثل : ﴿أوفوا بالعقود﴾ وما تركه الميت فلوارثه ، وما أشبه يعطي انه اذا تحقق عقد نقل أو صدق عرفاً انه تركه الميت ، الى غير ذلك ، كاطلاقات أدلة الصلح وغيره ، يوجب القول بذلك ، ومثل هذه

واردة على اصالة عدم النقل والانتقال، وكذلك دليل تسلط الناس على أنفسهم وأموالهم يعطي ان له الاسقاط باخراجه عن ماله واخراجه عن سلطته .
 نعم : اذا لم يكن دليل على ان شيئاً حرق لاشرعاً ولا عرفاً ، كان الاصل عدم النقل والانتقال ، لانه أمر حادث لا يعلم حدوثه ، فالاصل عدمه ، والى ما ذكرناه أشار البلغة قال : لو شك في شيء بين كونه حكماً أو حقاً نفى كل أثر وجودي مترتب على كل منهما بالاصل ، فلا يبنى على السقوط بالاسقاط ولا على الانتقال بالنواقل .

(الى ان قال :) نعم يجوز التمسك بالعمومات بعد احراز الصديق العرفي والقابلية العرفية عند الشك في القابلية الشرعية المنبعث عن الشك في تخطئة الشارع لما هو عند العرف ، أو تصرف منه فيه باعتبار شيء فيه ، أو مسانعة شيء عنه ، فيدفع بالعمومات المتوجهة نحوهم الدالة على أمضاء ما هو المتعارف عندهم - انتهى .

والظاهر ان مراده بالجملة الاخيرة ما ذكرناه ، لا ان الحكم يكفل موضوعه لوضوح عدمه .

ثم ان العرف قد يفهم من جعل الشارع شيئاً انه حكم ، وقد يفهم انه حق له كل آثار الحق أو بعض آثاره .

وفهم العرف أما من ناحية ان مثله وارد في الاعراف غير المتشعبة مما يستظهر من جعل الشارع انه مثل سائر المشرعين ، وأما من ناحية السيرة وتلقى عرف المتشعبة من الشارع ذلك ، وكلا الفهمين حجة ، لانه لسان القوم وقدر عقولهم ، الى غيرهما من الادلة .

ثم انك حيث قد عرفت ان الحق موضوع عرفي قرره الشارع - في كثير من الاحيان - فاذا كان شيء حقاً في زمان دون زمان تبع الحكم تحقق الموضوع

في كل زمان، فاذا كان حقاً ، ثم سقط عن كونه حقاً ولم بعلم جعل الشارع اياه حقاً مطلقاً سقط حكمه أيضاً .

كما انه لو انعكس بأن لم يكن حقاً ثم صار حقاً تبعه الحكم فان حال الحق حال سائر الموضوعات ، حيث ان الحكم دائر مداره وجوداً وعدمياً .

كما اذا كان ماعاً ثم صار بخاراً أو بالعكس ، حيث ان حكم الماء يترتب على حالة المائية دون البخارية ، وليس كلامنا في المقام في تفصيل الحكم والحق ، وانما المراد البحث عن جملة من الحقوق التي تورث ، أو لا تورث ، أو يشك فيها .

(١) الخيار في المعاملات كافة تورث اذا لم يشترط عدم الارث، أو الاخذ به لشخص خاص، كما اذا باع وجعل لنفسه خاصة، أو لاجنبي فقط، حق الخيار فان ذلك لا يورث .

أما الاول : فلانه مما تركه الميت ، فيشملة دليل ما ترك وغيره .

وأما الثاني: فلان الخصوصية تجعل الحق محصوراً فيمن جعل له الخيار فليس حق شرعاً ولا عرفاً، ولا مما ترك ولا غيره ، ولذا ذهب الحدائق والسيد الطباطبائي البيزدي في أجوبة أسأله ، وجامع الشتات ، والشيخ في المكاسب وغيرهم السى ارث الخيار ، وقد نقل ذلك عن الشافعي ومالك ، خلافاً لبعض الحنفية ، حيث لم يورث الخيار ، بحجة انه ليس بمال بل أمر قصدي جعل لتدارك درك المال ، والقصد لا يورث.

وفيه : ان الخيار امر مالي وليس قصداً ، ثم حيث عرفت ان الخيار لا يلزم ان يكون في نفع ذي الخيار ، بل أحياناً يجعل الخيار للاجنبي ، فاذا جعل له خاصة ، فلا شك في انه لا يرثه ورثته .

أما اذا جعل له ولورثته وكيفية اختيار السورثة للخيار حسب الجعل ،

بدليل المؤمنون عند شروطهم ، فاذا جعل له ولولده الاكبر مثلاً كان كذلك ،
 وحيث لا يشترط فيه شرائط الأثر ، بل حسب الجعل ، يمكن ان يجعل لزيد ثم
 لحفيده لاولده ، أو للأنثى مثل الذكر ، أولوارثه ، وان كان كافراً أو قاتلاً .
 أما اذا اطلق انه له ولورثته من بعده ، فالمنصرف منه جريان موازين
 الأثر فيه ، كما تجري موازينه في نفس مالك الخيار ، من جهة تعدد حق الورثة
 في الخيار ، أو ان لهم خياراً واحداً ، وعلى الاول فهل للذكر مثل حظ الانثيين
 أو بالتساوي ، وهل ان ذا الخيار لا يلزم ان يعود الأمر اليه ، كما اذا باع الميت
 المحبوة ، أو الأرض بالخيار ، فهل لغير الولد الاكبر ، وللزوجة ، الاخذ بالخيار
 بما يوجب الاخذ به ذهاب شيء من كيسهم لادخول شيء في كيسهم .

وكذا العكس ، كما اذا اشترى الميت أرضاً بخيار ، حيث ان الزوجة اذا
 أخذت بالخيار رجعت الثمن مما يدخل بعضه في كيسها ، بخلاف ما اذا لم
 تأخذ وبقي للميت الأرض ، وحيث ان محل البحث كتاب المكاسب أضربنا
 عن تفصيل الكلام في ذلك هنا .

نعم ، لا ينبغي الاشكال في القاتل عمداً ونحوه ، ممن لا يرث من المال حيث
 لا يرث الخيار ، لان اطلاق الأدلة ، أو مناطها في عدم ارث المال شامل للمقام .
 (٢) وفي خيار المجلس اذا كان الوارث خارج المجلس ، ومات صاحب
 الخيار فيه لم يكن خيار .

أما اذا كان في المجلس ، لم يبعد كون الخيار لمن حضر منهم دون من
 غاب ، حيث ان المجلس لم يضمه ، مع احتمال عدم الخيار أصلاً ، لان من
 له الخيار الكل لانهم جميعاً ورثة الميت ، وحيث لا يمكن خيار الكل كان اللازم
 العدم ، أو الخيار للكل ، حيث ان حضور بعضهم يوجب الخيار ، وحيث ان
 الأثر للجميع ، فالخيار للجميع أيضاً .

لكن الاصل مع عدم الخيار لمن لم يحضر ، وحيث لاوجه معتد به لعدم الخيار أصلاً ، اذ هو حق، فلماذا لا ينتقل ، كان الاول اقرب، وان كان بحاجة الى التأمل ، حيث ان معنى أخذ الحاضر بالخيار التصرف في ملك الاخرين وهو خلاف مقتضى تسلطهم على أموالهم ولاشك في انه اذا كان الوارث صغيراً او مجنوناً ، وكان وليه حاضراً عند موت ذي الخيار انتقل خيار المجلس اليه لان الولي حاله حال الوكيل، وكلاهما كالاصيل، وكذا اذا كان الطفل والمجنون حاضراً ، وبلغا قبل انهدام المجلس .

أما اذا لم يبلغا ، فهل للولي الخارج خيار وهما في المجلس حين مسات مورثهم ؟ احتمالان ، من ان حضورهما كحضور الولي فله الخيار، وان كان خارجاً ، ومن ان الخارج لاخيار له، ولادليل على ان حضورهما كحضوره، والاول غير بعيد .

(٣) ولايلزم ان يكون الوارث الذي يعمل الخيار ، مستفيداً من عمله - كما ذكر في بعض الامثلة السابقة من فسخ الزوجة البيع بارجاع الارض الى الورثة - فالخيار حق الوارث ، وان انتفع به غيره ، كما اذا كان للميت دين مستوعب ، وقد باع شيئاً بالخيار ، حيث انه اذا أخذوا بالخيار أمكن اعطاء مزيد من الدين للتضخم الحاصل في المبيع ، مثلاً : باع داره بمائة بالخيار، فاذا استرجعوها تسوي الان بمائة وخمسين ، فان الفاسخ لاينتفع، وانما الخمسون الزائد في كيس الديان .

وكذا عكسه اذا اشترى الميت داراً بمائة ، والان اذا فسخوا كانت المائة أكثر من قيمة الدار للتنزل في قيمة الدار ، الى غير ذلك من الامثلة ، وذلك لاطلاق دليل ارثهم للخيار الشامل لنتفعهم ، أو ضررهم ، أو عدم نفع أو

ضرر لهم .

ولا يخفى ان الخيار لا يوجب تلقي الملك ابتداءً ، بل بواسطة الميت ، حاله حال تلقي الاحفاد الملك من الجد بواسطة الاباء ، وان كانوا أمواتاً ، فاحتمال ان التبديل بين ملك الميت الواصل الى الورثة الان ، وبين ملك الخارج عن تملكه حين العقد بدون توسط الميت ، مما ينتج ان الزوجة اذا فسخت معاملة الارض التي باعها الميت حصلت من الارض ، لان الارض لا ترجع الى الميت ، حيث ان الميت غير قابل للملك ، فالارض تدخل في كيس من يخرج من كيسه الأثر (النقد) ومنهم الزوجة ، غير صحيح ، وان احتمله بعض المعاصرين ، اذ ليس هذا معاملة ابتدائية ، وعدم ملك الميت حتى بهذا القدر ، لادليل عليه ، بل توسطه كما في مثال الاولاد والاحفاد - المتقدم - ظاهر الدليل ، وقد ألمعنا اليه في بحث اثر الاحفاد ونحوهم .

(٤) ومما تقدم ظهر ، ان للورثة اقامة الدعوى من قبل مورثهم اذا كان له تلك لاثبات طلب ، أو حق ، مثلاً كان زيد يدعي انه يطلب من عمرو مائة ومات زيد ، فأقام الورثة الدعوى على عمرو وأتوا بالشهود فان لهم ذلك ، وان لم يصل اليهم من المائة شيء ، لان للميت ديناً مستوعباً ، وكذلك اذا كان الميت يدعي حقه في تحجير استولى عليه عمرو غصباً ، بناءً على ان التحجير حق وليس بملك ، كما هو المشهور ، الى غير ذلك من الامثلة .

(٥) كما ظهر مما تقدم حق الزوجة في الخيار ، وان لم ترث هي سواء كان المنتقل من الميت ، أو الى الميت الارض ، أو كان طرفاً الانتقال كالتأجير أَرْضاً ، اذ دليل عدم ائثارها الارض ، لا يمنع اطلاق دليل ما تركه الميت فلوارثه الشامل لها أيضاً ، وكذلك في حق غير الاكبر من الاولاد في الخيار بالنسبة

الى الحبوة ، سواء كانت منتقلة الى الميت أو عنه ، وسواء كان طرفا الانتقال حبوة كسيف بمصحف أو أحد الطرفين .

(٦) وكذلك لافرق بين حقهم في الخيار بين تلف المنتقل اليه ، أو عنه وبقاء عينه مثلياً كان أو قيمياً الا اذا كان الخيار متوقفاً على العين ، فاذا باع الميت دابته بمائة بشرط الخيار - غير مشروط ببرد عين الثمن - فتلف الثمن ، كان للورثة الاخذ بالخيار ، وارجاع مثل الثمن ، كما كان للميت ذلك ، لاطلاق دليل الخيار المجعول .

(٧) ولو صالح انسان شيئاً باحد اولاده مثلاً بشرط ان يكون له ولاولاده الاخرين الخيار السى عشر سنوات ، فالزوجة لا تترث مسن هذا الخيار ، اذ الخيار ليس مطلقاً ، بل مجعولاً خاصاً ، وان كان الظاهر ان الخيار يحسب من تركته ، لان له مالية ، مثلاً اذا أخذ الاولاد بالخيار صار دينار في كيس الورثة والتركة ديناران ، فان حق الخيار بقدر الثلث .

أما اذا كانت تركته ديناراً وربعاً ، فان حق الخيار زائد عن الثلث بقدر ربع دينار ، فللمرأة ان تطالب بثمنها من الربع المذكور .

(٨) هذا كله حق الوارث في الخيار في المعاملات ، أما الخيار في النكاح فهل هو حق يرثه الوارث؟ الظاهر ذلك في المال ، اذ لاوجه للعدم ، وكون الركنين في النكاح الزوجين لاينافي ذلك ، فاذا دلست المرأة نفسها بالكمال الموجب لحق الزوج في الفسخ ومسات الزوج قبل ان يفسخ ، كان للورثة الفسخ والرجوع بالمهر وعدم اعطائها الارث .

ففي خبر أبي عبيدة ، عن أبي جعفر عليه السلام قال : في رجل تزوج امرأة من وليها فوجد بها عيباً بعد ما دخل بها؟ قال : فقال : اذا دلست العفلاء والبرصاء والمجنونة والمفضاة ، ومن كان لها زمانة ظاهرة ، فانها ترد على أهلها ، من غير

طلاق ، وبأخذ الزوج من وليها الذي كان دلستها، الى غير ذلك من الروايات .
 أما الخيار في الفسخ بحيث يجعل الزوجة ، كلا زوجة من الاول فيحل
 للولد، مثلا: نكاح زوجة أبيه، ففيه احتمالان، تابعان لان الفسخ من نفس الاب
 بدون الدخول ، هل فسخ من الاصل حتى يحق للولد أخذها، أو من حين
 الفسخ، فلا يحق لصدق ما نكح آبائكم؟ من الاطلاق في التحريم ، ومن ظهور
 بعض الروايات في التلازم بين المهر وحرمة نكاح الولد مما يظهر منه انه
 لاحرمة اذا لم يكن مهر، فاذا فسخ الاب بالعيب مما لامهر - لعدم الدخول -
 فلا حرمة للابن .

وكذا اذا فسخ الولد بعد موت الاب ولم يدخل .

فعن محمد بن مسلم قال: قلت له: رجل تزوج امرأة فلمسها؟ قال عَلَيْهَا :

هي حرام على أبيه وابنه ومهرها واجب .

وعن الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عَلَيْهَا ، عن رجل تزوج امرأة فلامسها؟

قال عَلَيْهَا : مهرها واجب وهي حرام على أبيه وابنه .

وعلى أي حال ، ففي المقام مسألتان ، مسألة المهر والارث ، اذا فسخ

الوارث عقد النكاح بعد موت الزوج السني كان له حق الفسخ الى ان مات

ومسألة انه هل يحق للولد والوالد الزواج بها بعد ان فسخها الزوج بدون دخول

مما لو قلنا به يسرى الى حقهما في الزواج بها بعد موت الزوج، وفسخ الورثة

للنكاح ان قلنا ان للورثة حق الفسخ .

ومنه يظهر، حال كل فسخ ، فان قيل انه يجعل العقد كالعدم لم يترتب

على ذلك النكاح محرمات المصاهرة وان قيل انه فسخ من حين الفسخ ، لامن

حين العقد، ترتب على النكاح المحرمات المذكورة.

كما ان الزوج مديون بالنفقة ان كان الفسخ من حينه وغير مديون ان

كان من أصله .

(٩) أما الخيار في العقود الجائزة - فالظاهر ارثه، لانه حق ، فاذا وهب الانسان ماله لزيد - فيما لم تكن الهبة لازمة - حق له الفسخ، فاذا مات الواهب كان ارث الخيار لورثته ، وفي الهبة اللازمة يصح جعل الخيار فيه ، وذلك أيضاً ينتقل بالارث .

وكذا اذا جعل الخيار في الهبة الجائزة ، اذ لامانع من ذلك ، فيكون له خياران من جهتين ، كما يكون للمشتري خيار المجلس في الحيوان ، وخيار الحيوان وكذا عدة خيارات أحياناً .

ومنه يظهر، وجه النظر في قول البلغة العقد الجائز لاخيار فيه مادام جائزاً الا اذا عرض عليه اللزوم بسبب فيؤثر سبب الخيار فيه خياراً .

(١٠) ثم ان الخيار انما ينتقل الى الوارث اذا لم يبعه مالكة، أو يصلح عليه أو ما أشبهه، اذ كل ذلك جائز بالنسبة الى حق الخيار بعد العقلانية ، وعدم دليل على الردع، وقد ذكرنا في [المكاسب] عدم دليل على تعريف البيع بانه مبادلة مال بمال، وان ذكره بعض اللغويين .

أما اذا باعه أو نحوه، فلا شيء له حتى ينتقل الى الوارث .
نعم اذا كان الانتقال مؤقتاً بحياة المالك، أو الى مدة فانقضت تلك المدة ورث الوارث اياه ، ونقل الحقوق وانتقالها، أيضاً له بحث طويل مذكور في المكاسب، لايهمنا الان التعرض له .

وإذا اشترط على المالك في ضمن عقد لازم ان لا يعمل بالخيار، فاذا كان الشرط مطلقاً لم يحق للوارث العمل به أيضاً، اذ لا تكليف فقط ، بل وضع أيضاً لان الشرط يقتضي الوضع ، كما ذكرناه في خيار الشرط .

أما اذا كان مقيداً بالمورث نفسه، فلا شرط بعده، وكذا اذا كان شرط

عدم العمل مؤقتاً بمدة فانقضت المدة ، فان فيهما ينتقل الخيار الى الوارث .
 (١١) ومقتضى القاعدة ان انتقال الخيار انما يكون كانتقال الملك ، فكما
 ان للابوين السدسين ، وللمذكر ملاحظ الانثيين ، وهكذا ، كذلك قدر الخيار
 المنتقل الى كل واحد منهم فاذا كان له ولد وبنت فقط ورث الولد ثلثي الخيار
 والبنت ثلثه ، فاذا أخذ الجميع بالخيار فسخ الكل ، واذا أخذ بعضهم فسخ
 بقدر حقه .

نعم ، يكون للطرف خيار تبعض الصفقة ، فيما كان قابلاً لذلك كالبيع .
 أما فيما لم يكن قابلاً لذلك كخيار فسخ النكاح ، حيث ان النكاح لا
 يتبعض ، فهل يقدم حق الفاسخ ؟ أو يقدم حق من لا يريد الفسخ ؟ ان فهم من
 الدليل ، وحدة طبيعة الحق كولاية الاب والجد قدم حق الفاسخ ، وان لم يفهم
 قدم حق من لا يريد ، وان شك فالاصل عدم الفسخ ، لكن اذا منع من لا يريد
 الفسخ مريد الفسخ كان عليه تحمل خسارته ، فانه اذا فسخ استرجع المهر
 بقدر نصيبه من الارث .

فاذا منع عنه كان على المانع تدارك ضرره ، لقاعدة لا يتوى وغيرها .
 (١٢) ومما تقدم ظهر حكم ارث حق الشفعة في كل فروعه ، فان المشهور
 انها تورث حسب الحصاص لابلتساوي ، لاطلاق أدلة الارث التي منها قوله
 عليه السلام - كما في المسالك وغيره - : ما ترك الميت من حق فلوارثه
 خلافاً لمن قال : انها لاتورث لرواية طلحة بسنده ، عن علي عليه السلام : لاتورث
 الشفعة .

لكن الرواية ضعيفة وتفصيل الكلام في ذلك في [كتاب الشفعة] وهنا فروع:
 الاول : انه يورث ، لانه حق قابل للانتقال ، فكما للميت الاخذ بالشفعة
 كذلك لورثته .

الثاني : انه لزوجه حق اراث الشفعة ، لكن ليس لها في الارض نصيب وانما لها في قيمة البناء ، خلافاً لمن قال: لاحق لها في الشفعة أصلاً، حيث ان الارض ونحوها لا ترتبط بها ، ولمن قال : لها حق في عين الارض ، لانها حصلت بالمبادلة لبالارث، ولا يعقل انتقال المال الى الميت ثم الى الورثة، لان الميت لا يملك ، اذ قد عرفت جوابهما .

الثالث : انهم ان اتفقوا في الاخذ بها ، أو في عدم الاخذ ، فلا كسلام ، وان اختلفوا لم ينفع أخذ بعضهم حيث ان ظاهر الدليل انه جعل لعدم توزع المال بين مالكين، وهذا يوجب التوزع، ولذا لم يكن هذا الحق اذا كان الشركاء ثلاثة ، أو أكثر .

وعليه ، فاذا اختلفوا ، لم يكن حق ، مع احتمال ان يكون لمريد أخذ الشفعة أخذ ضرره من غير المرید ، لانه سبب ضرره، وتوى حقه، فاذا كان الاخذ ينفع الاخذ ديناراً ، كان له ان يأخذه من المانعين بالنسبة .

فاذا أراد واحد من ثلاثة أخذه ومنعه اثنان ، كان لكل واحد نصف ضرره وهكذا .

أما لو كان الزوجان شريكين في أرض وباع الزوج حصته وبعد موته اطلعت الزوجة على البيع فلها الاخذ بالشفعة من دون ملاحظة اراث ، أو حق شفعة للزوج ، كما ذكره الجواهر وشرح للمعة وغيرهما، اذ واضح ان الحق خاص بها ، ولا يرتبط بالميت .

الرابع : لو كان على الميت دين مستوعب، فأخذ الورثة بالشفعة صرف في ذلك الدين ، لان الدين مقدم على الارث ، والمفروض ان له مالية .

أما اذا أخذوا بالشفعة بما أوجب ضرر الميت ، فالظاهر الصحة ، وانما عليهم تدارك الضرر، لاطلاق دليل ماترکه الميت فلو ارثه ، ولاطلاق دليل لا

يتوى، ومثله اذا كان خيار، وكان الاخذ بالخيار ضرراً على الميت في دينه المستوعب، أو كان عدم الاخذ بالخيار أو الشفعة ضرراً ولم يأخذوا بهما، فتأمل وقد ذكرنا في [كتاب الحجر] في مسألة الدين المستوعب ما ينفع المقام، وهنا فروع اخر تعرف من [كتاب الشفعة].

(١٣) وحق رد واجازة عقد الفضولي أيضاً يورث في الماليات، وقد

أرسله بعضهم ارسال المسلمات، ونقل عن الحنفية عدم ارثهما.

فاذا باع زيد مال عمرو من خالد ومات أحدهما، أي أحد المالكين، حيث اجرى الفضولي طرفي العقد فضولة، او مات الذي كان من طرفه فضولة لامن طرف الاخر، حيث كان هو المباشر، حق لورثة الميت ان يجيزوا العقد أو يردوه، وذلك لان مادل على انها حق المالك بضميمة ماتر كه الميت، دليل على ذلك، وكذلك الحال في المضاربة والمزارعة والمساقاة والرهن وغيرها من انحاء المعاملات.

أما لو أجاز البعض دون البعض، أو أجاز من لا يرث كغير الولد الاكبر في الحبوة والزوجة في الارض، فالكلام فيه كما تقدم.

وهل للورثة حق اجازة العقد النكاح فضولة، فيترتب على ذلك المهر والارث مثلا: عقد فضول هنداً - باجازتها مثلا - لزيد، ومات زيد قبل ان يطلع فأجازورثته عقده فتكون هي ذات عدة ومهر وارث، وحرمت على اولادها وغير ذلك؟ احتمالان، الصحة لاطلاق دليل الفضولي بضميمة ماتر كه الميت مؤبداً بما ذكرناه في عقد الصغيرين في أوائل الجزء الاول من الكتاب، حيث ترث الزوجة اذا كبرت، وأظهرت الرضا، وعدمها من جهة انصراف أدلة النكاح عن مثله، وبعد مثله، عن اذهان المتشعبة، ولعل هذا أقرب، وان كان للاول وجه أيضاً.

وقد تقدم الكلام في رد بعض واجازة بعض ، وفيما كان الرد أو الاجازة ضرراً أعلى الميت لدينه المستوعب .

(١٤) وكذا يورث حق قبض المرتهن للوثيقة ، وحق اثباتها عنده الى وصول الدين ، فكما كان هذا الحقان للمرتهن كذلك يرثهما ورثته ، وذلك لاطلاق الادلة السابقة بعد وضوح ان الرهن لا يبطل بموت الراهن .
وإذا مات الراهن انتقل حق المرتهن منه الى ورثته ، فيسلط عليهم ان يأخذ الوثيقة منهم ، وذكر بعض العامة ان أبا حنيفة لا يرى اراث حق حبس الرهن ، وان كان يرى جماعة من الحنفية حقهم في ذلك ، ولا فرق هنا بين الولد الاكبر والمرأة وسائر الورثة ، وان كانت الوثيقة أرضاً أو حبوة ، كما هو واضح .

نعم ، اذا لم يثق الراهن بورثة المرتهن حق له ان يطلب من الحاكم ان يضم اليهم ما يوجب وثوقه .

اما اذا شرط الراهن ان تكون الوثيقة بيد المرتهن بنفسه ، فمات المرتهن ولم يثقوا بالدين الذي عليه ان يؤديه بدون وثيقة ، كان لهم مطالبة عند الحاكم بما يوجب أطمينانهم بالنسبة الى ثلثي المال ، حيث انه لهم .

أما الثلث الذي هو للميت ، فلاحق لهم بذلك ، حيث انه لا يزيد عن ما اذا صرفه الميت ، أو وصى به .

(١٥) وهل حق الاقالة قابل للارث ، كما عن جامع الشتات وغيره ، لاطلاق دليل ما تركه ، ولان الخيار اذا كان من طرف قابل للارث ، مع انه حق فسخ من طرف ، كانت الاقالة قابلة بطريق أولى ، حيث انه حق فسخ من كلا الطرفين ، أو بالمناط اذا كان أحد الطرفين لا يتمكن مسن الفسخ ، وانما يتمكن منه طرف واحد فقط ، ، أو لا يقبل لانها لا تحتاج الى الارث ،

بل كل طرف له حق الاقالة، حيث ان البيع مثلا مبادلة بين المالكين ونحوهما والمالك ليسا ركنين، فاي مالك يتمكن من الفسخ في نوبته، سواء كانا اللذين أجريا العقد ، أو ورثتهما ؟ لا يبعد الاول، وحقهما في الاقالة اصالة لا يمنع من حقهما في الاقالة ارثا، فهما مثل ما اذا جعل البائع الخيار لنفسه ولو ارثه ثم بعد موته جعل الوارث الخيار لنفسه خياراً جديداً في ضمن عقد آخر .
لا يقال : انه لافائدة فيه ؟

لانه يقال : بعد شمول اطلاق الادلة لامانع ، مثل : كل خيارين يجتمعان، كما تقدم الكلام فيه ، وتظهر بعض الفوائد في المقام وفي غيره .
فلو استقال الورثة واقالهم الطرف ، رجع الملك الى الميت يصرف في ديونه المستغرق ، فان كانت الاقالة بضرره ضمنوا ، كما ان البقاء اذا كان بضرره وقد طلب الاقالة طرفه فلم يقبلوا ضمنوا على ما تقدم ، ويأتي هنا الكلام في المحبوة والارض بالنسبة الى الزوجة ، وتبعضهم في الاقالة فيما كانت الاقالة بحق الارث .

أما اذا كانت الاقالة بحقهم ، فلها أحكام الاقالة في نفس المتبايعين ، مثلا : المرأة حصلت على الثمن نقداً مما أخذته الميت في قبالة بيعه أرضه ، فاذا أقالته المرأة الاقالة الارثية خرج النقد من يدها ولم يدخل في كيسها الارض ، حيث تقدم ان الارض ترجع للميت .

أما اذا أقالته الاقالة التي هي لها، حيث ان العقد الذي يستحق اثره يجعلها كذلك ، رجعت الارض الى نفسها ، لا الى الميت حتى تحرم عنها ، وحيث ان الاقالة اعتبار عقلائي قررهما الشارع، يشمل الاعتبار الشرعي تبعاً للاعتبار العقلائي كلا القسمين ، وان كانت المسألة بحاجة الى مزيد من التأمل .
(١٦) حق قبول الوصية لورثة الموصى له ، وقد ذكرنا تفصيله في [كتاب

الوصية [عند قول الماتن في مسألة اذا مات الموصى له قبل القبول والسردي والحق في المقام على نحو الارث، لانهم يتلقون الملك عن الميت الموصى ومسألة الزوجة في الارض والحبوة، وقبول بعضهم دون بعض كما تقدم .
(١٧) حق الحيابة، كما اذا نصب الصياد شبكته ومات قبل الصيد ثم اصطادات الشبكة، فان الورثة يرثون حسب سهامهم، لما تقدم من الادلة العامة .

وإذا لم يرد بعض الورثة مما اصطادته، كان من قبيل الاعراض، وقد ذكرنا في [كتاب الاحياء] وغيره انه مسقط للملك، وفي المقام لا يكون الورثة الاخرون أولى به من سائر الناس، لانه لما ملكه الوارث، ثم أعرض عنه صار كان كمالو أعرض عن ماله الشخصي يملكه من استولى عليه، والظاهر ان لمن يريد الاستيلاء ان يستولى ولو بدون اجازة الورثة غير المعرضين اذ لافرق بين من ملك الحصاة في الشراكة، وبين من ملك ان يملك، فلا حق للوارث ان يمنع غيره بحجة انه يريد الاستيلاء عليه، وان بعضه ملكه، ولا يحق لغيره ان يتصرف في ملكه حاله حال ما اذا قصد الصياد حيازة أحد الغزالين الذين وقعا في حبالته .

لا يقال : انه اذا كان شريكاً لم يحق له ان يتصرف الا باذن شريكه، فكيف بما اذا لم يكن شريكاً؟

لانه يقال : اذا لم يحق له التصرف، كان معناه انه لا يمكن ان يملك، وقد فرض خلافه هذا ما ربما يقال : ولكن فيه ملك ان يملك ليس معناه التصرف المحرم فدليله اللاقتضائي لا يعارض الدليل الاقتضائي .

نعم، اذا اذن له الوارث، أو أخذ الوارث حقه وبقي الزائد أو ما اشبهه، كان كسائر المباحات في جواز التصرف، وقد ذكرنا مسألة اعراض الوارث في أوائل الجزء الاول من الكتاب .

(١٨) حق حبس المبيع ، أو الثمن حتى يستعد الطرف الاخر للتسليم ، فكما كان هذا الحق للمتبايعين كذلك لورثتهما ، ولم أجد في كتبنا .
نعم ، ذكره العامة ، ويدل عليه ما تقدم من انه حق عرفي ، فيشمله ما تركه الميت فلوارثه ، والظاهر انها ان كانت أرضاً للميت كان للزوجة أيضاً هذا الحق ، كما سبق مثله ، كما اذا كان المشتري حبة حق لغير الولد الاكبر ، وكل وارث له حق بقدر حصته ، فاذا كان للميت مائة دينار وولدان ، واستعد احدهما بذل حصته قبل تسليم البائع حق له في النصف لأكثر وهكذا ، لانه مقتضى أدلة توزيع الارث بالحصص .

(١٩) الظاهر ان الحقوق المستجدة تورث ، كحق الطبع والنشر والاكتشاف واجازة الاصدار والاستيراد ، والحساب في المصرف ، والجائزة للمشاركة في الاقتراع وما اشبهه ، فيما كان أصل تلك جائزة شرعاً ايضاً مما يورث ، وذلك لانها حقوق عرفية ، فيشملها ما تركه الميت ، وانما قيدناه بالشرعية لان مثلاً : حرية التجارة ونحوها حريات اسلامية ، لا يجوز تقييدها الا بأمر ثانوي من الفقيه العادل الجامع للشرائط على ما ذكرناه في الكتب المرتبطة بالحكم الاسلامي .
فاذا أرادوا بناء مستشفى وجمعوا المال لاجل ذلك ، وكانت كيفية الجمع ان من ساهم بكذا اقرع بينهم ، فمن خرج اسمه كانت له جائزة كذا ، فمات أحد المساهمين ، وخرج اسمه بعد ذلك ، كانت الجائزة لورثته على حسب الارث ، فان كانت أرضاً لم تكن لزوجته ، وان كانت ابنية كانت من قيمتها له وهكذا حسب حصص الارث .

أما حق التقاعد ، وحق بدل القتل في ساحة المعركة بين الدولة وبين دولة اخرى ، وبعض الامتيازات التي ينالها الموظفون عند الدولة ، فان لم تكن الدولة شرعية فهي مجهولة المالك ، مرتبطة باذن الحاكم الشرعي .

وان كانت الدولة شرعية فحسب قرار الدولة، وهي لاهل الموظف والمقتول حسب تقسيم الارث اذ الحق أما مجعول كمنحة وهدية، أو حسب القرار بين الدولة والموظف، وكلاهما تابعان لقصد الواهب أو المتعاقدين، فهو في الاول كالهبة المقيدة، وفي الثاني كما اذا تعاقد شخص مع آخر في ان يعمل الثاني للاول بشرط انه اذا مات العامل أعطى المالك لورثة العامل شيئاً لا قربائه حسب موازين الارث، أو غير موازينه، حتى انها اذا كانت أرضاً حق لهما التعاقد، بأن تكون لزوجته خاصة مثلاً، أما اذا لم يعلم كيفية التعاقد أو الهبة، هل هي بالتساوي، أو حسب مراتب الارث أو غيرهما؟ لم يبعد جريان قاعدة العدل، كما في دراهم الودعيين لفرض انه لا دليل على أحد الامور المذكورة. ومن الحقوق المستجدة، حق السيارة المقدمة في الوصول على السيارة المتأخرة فيه، وحق المقدم في الصف على المتأخر فيه، وحق نصب مطبعة أو فتح مدرسة، أو مستشفى، أو المشاركة في مناقصة أو ما أشبه ذلك على ما ذكرناه من الشرط.

(٢٠) حق التحجير، اذا لم نقل انه مملك - حيث رجحنا انه مملك - كما يقوله المشهور، فانه ارث، حسب موازينه، ومنه اجراء نهر الى أراضيه، ولم يصل النهر بعد اليها، فانه نوع من هذا الحق، وكذا حفر بئر لم تصل الى الماء، الى غير ذلك.

أما جعلهما حقين حق الاولوية وحق التحجير كما فعله بعض المعاصرين فهو صرف تشييق في مسألة واحدة.

(٢١) حق التأمين، وهي معاملة جديدة، مشمولة للدالة العامة بالوفاء بالعقد ونحوه، فاذا أمّن طائرته، أو سيارته، أو باخرته، أو نفسه أو ما أشبه، ثم مات، وعطبت تلك الالات، وأعطت الشركة المبلغ المقرر، قسم

تقسيم الارث .

أما اذا كانت أرضاً في قبال العطب ، فالزوجة لارث ، حيث انها للميت فلا ترثها كسائر أراضيه ، وكذلك الحال اذا أمن نفسه ثم مات ، فالمال ارث أما اذا أمن ولده ، فان كان بدل التأمين من كيس نفسه ، وكان الولد مولى عليه ، فالبديل لنفسه الا اذا كان من قبيل اعطاء درهم للخباز ، ليعطي خبزاً للفقير ، حيث الظاهر صحته ، كما ذكرناه في حاشية المكاسب وغيره ، اذ لا دليل على لزوم دخول البديل في كيس من خرج من كيسه المبدل منه ، بخلاف ما اذا كان البديل من كيس نفس الولد الصغير من قبل الولي ، حيث البديل للولد كاشترى شيء بماله .

واما اذا كان من كيس غير الولي ، حيث ان المعاملة فضولية فان أجازها الولي فهو ، والا كانت باطلة .

(٢٢) حق تنفيذ العهد الذي أخذ في مقابله المال من الميت ، كما اذا أعطى زيد لانسان ألف دينار في قبال ان يحج بعده ، ويصلي عنه عشرة سنوات مثلاً .

فاذا مات المعطي و لم يقم الاخذ بما عهد على نفسه حق لورثة الميت مطالبة قيامه بما عهد ، فان أبى أجبره الحاكم الشرعي ، من باب انه عقد بين الميت والمتعهد ، أو من باب انه شرط في ضمن الهبة ، و الورثة لهم الحق الذي كان لمورثهم ، فان لم يمكن الاجبار كان لهم استيفاء المال بالفسخ و القيام بما أراد الميت من باب ارتكازه بأن المال يجب ان يصرف في كذا .

لكن الفسخ انما يصح اذا لم يحصل تضخم والا لم يحق للورثة الفسخ الا اذا تداركوا الغرر ، مثلاً : كانت العبادتان بألف مثلاً ، حيث انه اذا قسموا

المال تمكنوا من أعطائهما .

أما اذا صارت بألف وخمسمائة ، حيث ان الفسخ وأخذ الالف يوجب عدم التمكن من العبادتين ، ولا يستعدون ، أو لا يتمكنون من تدارك الخمسمائة ، فاللازم مطالبه بدل العبادتين منه الان ، لا الفسخ ، والبديل على المفروض ألف و خمسمائة اذ زمة الطرف المتعهد مشغولة بهما لا بالف ، واذا فسخوا وقد حدث التنزل بأن صارت العبادتان بتسعمائة ، فهل المائة لهم من باب انه ارث ، أو للميت من باب انه أراد كل الالف لنفسه ؟ المعيار كشف ارتكازه ، و يعمل عليه ، وان لم يعلم الارتكاز ، فالاصل كونه ارثاً ، لدليل ما تركه الميت ، ولا يخفى انه لا يهيم في الامر كون الالف أكثر من ثلثه ، لانه قد عامل في حياته وليس ذلك وصية الا اذا أوقعه الميت في صيغة الوصية .

وللمسألة فروع كثيرة ، وقد تعرض للمسألة المحقق القمي ، والسيد صاحب العروة في أجوبة مسائله ، والشيخ عبدالكريم الحائري (رحمهم الله) على ما نقل عنهم .

ولا يخفى ، ان الامر اذا كان على نحو الوصية اختلف الحال في كونه تمليكية ، أو عهدية ، وفي كونه من الثلث ، الى غير ذلك .

(٢٣) وكذلك يورث حق مطالبه الوصي والولي (القيم على الاطفال) والناظر والمجعول متولياً على الوقف من قبل الميت ، فيما اذا تكاسلوا ورفع أمرهم الى الحاكم ، واقامة الدعوى عليهم ، لان ذلك يعد حقاً للميت فيرثه الورثة ، وليس ذلك من قبيل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وقد ذكروا ان الوقف متعلق لحق الله ، ولحق الواقف ، ولحق الوقوف عليهم كما في مكاسب الشيخ (ره) وغيره .

أما ما ذكره البلغة قائلاً : الوصية التي هي اعطاء ولاية التصرف للوصي

من الموصى في ثلث ماله بعد الموت ، فهي من الحقوق ، لانها منتزعة من سلطنة المالك في ملكه ، بل هي بعد تنزيل الوصي منزلة الموصي بأدلة الوصية ، فانتقل منه ما كان له من ملكية التصرف اليه ، فهي لاتسقط ، ولاتنقل بوجه من الوجوه - انتهى .

فهو ليس بصدد ما ذكرناه كما لا يخفى ، فلا منافاة بين الكلامين ، وحيث لسنا هنا بصدد خصوصيات الحقوق ، فلا يهمل التعرض لغير مانحن بصده .

(٢٤) لاشكال في ارث الملك وارث المنفعة ، كمن استأجر الدار سنة ، فاذا مات ورث تلك المنفعة ورثته ، وكذلك لا ينبغي الاشكال في عدم ارث حق الانتفاع ، مثل ان يأذن لانسان في سكنى داره ، فانه اذا مات لم يرثه ورثته ، ومثله حق المارة مثلاً ، حيث اذا مات لم يرثه وارثه ، بل لو كان الوارث مالا حق له الاكل والا فلا .

واما حق الارتفاق عن مكانه في السوق أو ما أشبهه ، فقد اخترنا قبوله للارث في [كتاب أحياء الموات] والمسألة طويلة الدليل ذكروها في ذلك الكتاب ، وفي السكنى والعمرى والرقبى ، وكذلك مثل الانتفاع الحال في الوقف على طائفة سكنى ونحوه ، حيث لاحق يرثه الوارث ، وقد تعرض لهذه المسألة ابن ادريس والشرائع والقواعد وشراحهما والمناهل والسيد الطباطبائي في حاشية المكاسب وغيرهم .

وبذلك ظهر الفرق بين اباحة المنفعة لانسان وبين ملك المنفعة ، كما ان هناك شيئاً آخر ، وهو ملك ان يملك ، مثل حق الانسان بالنسبة الى المباحات الاصلية وذلك أيضاً لا يورث .

واذا وقع الشك في انه من قبيل ما يورث ، أو لا يورث ، ولم يره العرف مما يورث كان الاصل عدم الارث ، لان قوله **إِلَّا** : ما تركه الميت من حق

غير محرز الموضوع، حيث لا يعلم انه مما تركه الميت، لان الشك في انه هل يترك أم لا؟ وقد ذكر نكت النهاية للمحقق والجواهر وغيرهما عدم ارث حق الانتفاع، كما ان الحاج السيد حسين الطباطبائي القمي (ره) في حواشيه على رسائل المولى هاشم توقف في ارثه .

(٢٥) وكذلك يورث حق الارتفاق الذي هو عبارة عن حق شخص في ملك آخر مما لا يعلم مصدره ، مثل ان يكون لانسان في ملك انسان آخر بالوعدة، أو روشناً ، أو مجرى ماء ، أو شجرة أو نحوها، فاذا مات مالك هذا الحق يرثه ورثته لاطلاق ما تركه الميت، ولا يطالبون هؤلاء بدليل من أين لهم هذا الحق؟ وربما احتمل انه لسبق أحيائه، أو انه باعه المالك، أو ان الملك كان لصاحب الحق فباع باستثناء ذلك أو ما أشبهه .

نعم، لصاحب الملك حق اقامة الدعوى على مالك الارتفاق ، فان اثبتته فهو ، والا حق له استحلافه ، ومراد الفقهاء من قولهم : (القديم على قدمه) هو مثل هذا، فان الاستصحاب محكم ، وان احتمل ان المالك اعطاه هذا الرفق مدة خاصة أو ما أشبه الاعطاء كالايجار ونحوه .

ومن هذا الحق ما اذا كانت غرفة انسان أو سردابه فوق، أو تحت ملك آخر، فاذا انهدم حق له اعادة البناء ، والظاهر ان ارث الورثة حق الارتفاق على موازين الارث، لا كما احتمله بعض المعاصرين ممن التوزيع بالسوية ، اذ لا وجه له .

كما ان المرأة ترث أيضاً من حق الارتفاق في غير الارض على ما تقدم في ارث الزوجة، وقد ذكرنا في [كتاب أحياء الموات] تفصيلاً حول مثل هذا الحق ، وحریم المرتفق كممره الى نخلته وما أشبه تابع للمرتفق .

(٢٦) ولا يبعد ان يكون حق الالتقاط أيضاً مورثاً ، فاذا التقط المورث

شيئاً وكان له ان يملكه ومات ورث حقه ورثته، كما عن رسائل المولى هاشم وهل هو على موازين الارث، أو كان لمن سبق؟ لا يبعد الاول، لانه كان حق المورث، فلا يختص بمن سبق اليه فقط، ولا يختص به الولد الاكبر، وان كان من قبيل الحبوّة، لان الدليل خصص الحبوّة في ممتلكات الميت .

أما اذا لم يريدوا ملكه، أو بعضهم، ففي الاول صار مباحاً، مثل سائر مالا يريد الورثة بالاعراض، فلمن سبق، وفي الثاني يكون قدر حصته لمن سبق اليه .
(٢٧) أما حق الحریم، فلا ينبغي الاشكال في ارثه، لانه حق للميت، فيشمله دليل ما تركه الميت، لكن الظاهر انه ليس بتوزيع الارث، وللزوجة حق فيه في الارض، مثلاً: كانت قرية حولها فرسخ حریم لهم للعب أطفالهم والاحتطاب والاصطياد فيه، ومسمر كبارهم، ومرعى أغنامهم، ومحل رياضتهم وتدريبهم وتدريبهم، وبذلك لكل أهل القرية ذلك بما لا يوجب تعدى أحدهم على الآخر .

فاذا مات أحدهم انتقل حقه الى ذرية الموجودين في تلك القرية بقدر احتياجهم بدون تعد، فاذا كان له ولدان في القرية صار أحدهما بقالا، والاخر صاحب غنم، وكان له ولد ثالث في بلد آخر، لم يحق لاهل القرية مزاحمة الراعي ولا يرث الاخ الثالث هذا الحق، ولا يحق للبقال أخذ نصف الاجرة مثلاً من الراعي بحجة ان نصف الارث له، وانما نقول بهذا الحق له، لانه لا يحق للغريب، أو لاهل القرية مزاحمته للسيرة التي قررها الشارع بالسكوت عليها، وللدليل من سبق وغيره، وغيرهما مما ذكرناه في [كتاب أحياء الموات] فمن الجمع بين الأدلة، يستفاد الحكم المذكور الموجب لعدم سقوط حق الميت بموته، ولا توزيعه كالارث، اذ لو سقط حقه كان لغیره استغلاله كان يزيد أغنامه فيرعيه في قدر مرعى الميت .

ولو كان كالارث ، كان اللازم توزيعه واعطاء حق الولد البقال ، والثالث مع ان كليهما خلاف المستفاد من الادلة .
وعليه ، فاذا حصلت زوجته مائة من أغنامه ، وأخوه ثلثمائة ، كان للزوجة بقدر وهكذا .

نعم ، في بعض الحریم يكون التوزيع كالارث مثلاً: أب مات ، وكان له ثلاثة أولاد وبشر فانهم يرثون البشر ويحق لكل واحد منهم ثلث حريمها ، فله ان يبيع ثلث بشره ، وينتقل تبعاً لهذا الثلث ، ثلث الحریم الى المشتري ، وكذا حریم النخلة وغيرها .

فاذا كان للميت بستان له حریم ومات يوزع الحریم بين ورثته غير الزوجة - حيث انها لا ترث من الارض ، ولامن غير النخل ، وتبعاً لعدم ارثه منهما لا ترث من الحریم - حسب توزيع الارث .

لا يقال : فكيف اختلف الارث مع ان كليهما حریم ، سواء للقرية ، أو للبشر والنخل .

لانه يقال: الارث حسب كونه حقاً عرفياً قرره الشارع ، وقد قال: لا يبطل حقوق المسلمين ، والعرف يرى الفرق المذكور ، وقد ألمعنا الى بعض مسائل الارث في [كتاب أحياء الموات] .

(٢٨) أما حق السبق الى المسجد والمدرسة والكنيسة والرباط والطريق النافذة والسوق فماعد منها حقاً عرفياً ، فهو للورثة مثل انه كان يبسط كل يوم في مكان خاص من السوق ، أو الرصيف أو ما أشبهه ، فاذا مات انتقل حقه الى وارثه وما لم يعد كذلك لم ينتقل ، وقد ذكرنا تفصيله في [كتاب أحياء الموات] .

(٢٩) ومما يورث هو حق القصاص واللعان والقذف ، وقد ذكرناها في كتابي [القصاص ، والحدود] .

(٣٠) حق مطالبة الدين ، حيث ان الوارث ، حيث يرث المال يحق له مطالبته أيضاً، كما كان يحق للميت المطالبة .

وكسذا مثل حق مطالبة استرجاع العارية والوديعة والعين المستأجرة والمرهونة والمال في المضاربة والمزارعة والمساقاة ، وقد ذكرنا فيما سبق حق الزوجة في مثل ذلك مطلقاً حتى اذا كانت أرضاً، اذ عدم ارثها من الارض والبناء لا يوجب عدم حقها في المطالبة ، فان اطلاق ماترك يشملها، ولا يقابله الا احتمال انها حيث لاحق لها في العين لاحق لها في الحق المرتبط بالعين ، وهذا الاحتمال ليس الا استيناساً ، أو استحساناً ، لا يمكن العمل بهما .

(٣١) ويرث الوارث أيضاً حق مطالبة الدعوى كما لو كان مورثة طرح دعوى في المحكمة، وقبل انتهائها مات، فان وارثه يحق له متابعة الدعوى تبعاً لحقه في ذلك المال المتعلق به الدعوى .

فاذا ادعى زيد، ان الدار التي يسكنها عمرو هي داره حق لوارثه متابعة ذلك بعد موت المورث ، بل لا يلزم ان تكون الدعوى مالية ، كما اذا تنازع زيد وعمرو في امرأة انها زوجة أيهما، أو في ولدانه ولد أيهما أونحو ذلك . فاذا مات أحدهما حق لورثته متابعة الدعوى، ولسو لاثبات شرف ميتهم في صدقه، لكن هذا الارث لا يكون حسب موازين التوزيع فيما لم يكن طرفه مال، والا كان حسب موازينه، وقد ذكر العلامة في القواعد وغيره في غيره جواز الصلح على حق الدعوى ، وانه نافذ مستدلين له بقوله صلى الله عليه وسلم : الصلح جائز بين المسلمين، الا صلحاً أحل حراماً، أو حرم حلالاً .

وبقول الصادق عليه السلام : الصلح جائز بين الناس .

بل وقبل ذلك قال سبحانه : ﴿والصلح خير﴾ .

واذا جاز الصلح ، جاز التوارث بطريق أولى ، ولو نوقش في المناط

يكفي فيه ما ذكرناه من كونه حقاً عرفياً ، فيشمله ما تركه الميت ، الى غير ذلك .

قال في القواعد : لو صالح الاجنبي المدعي لنفسه ليكون المطالبة له صح ديناً كانت الدعوى أوعيناً - انتهى .

وفصل الكلام حوله شراحها فراجع .

وعليه فاذا حق للورثة الدعوى الموروثة وصالح المدعى عليه على مال قسم بينهم حتى الزوجة في ما اذا صالح على اعطائهم أرضاً حسب تقسيم الارث لانه شيء جاء اليهم بواسطة الميت ، مثل ما تصيده شبكة الميت ، وحيث انها ليست أرضاً انتقلت من الميت ، كما انها ليست حبو من الميت ، كان الجميع يرثونها كما رثهم لغيرهما - حسب توزيع الارث .

أما اذا صالح نفس الميت - في حال حياته - فكونه كالارث حتى في عدم ارث الزوجة من الارض واضح ، وهل يكون حبو فيما كان منها ، مثلاً كان بيد الميت سيف للمدعى عليه يستعمله ، وكان عارية منه فصالح عليه ، فان المحتمل قريباً شمول دليل الحبو له ، كما هو الحال فيما اذا أخذ الحبو وثيقة في مقابل دين ، وكان يستعملها ثم مات وبيعت الوثيقة لاستيفاء الدين ، حيث يحتمل ان تكون حبو ، اللهم الا ان يقال : بانصراف دليل الحبو الى ما كان له ، لامثل هذين المثالين .

ولو شك في الصديق ، كان الاصل العدم لاطلاق أدلة الارث والشك في شمول المخصص .

ثم انه ينبغي ان يستثنى من ارث ما أخذه الميت مصالحة عن دعوى اقامها ضد طرفه فصالحه الطرف على اسقاط دعواه في قبال اعطائه شيئاً فيما لو علم الوارث بأن مورثه كان يعلم بانه يبطل في دعواه ، وانه جعل ذلك ذريعة الى

أكل مال الناس بالباطل وان أعطى أراد صيانة عرضه من الترافع وقحم الدعوى .

نعم اذا شك الوارث حمل فعل مورثه على الصحيح لاصالة الصحة ، وكذلك الحال اذا أقام المورث الدعوى، وعلم الوارث بعد موت مورثه ان دعواه باطلة، فانه لا حق له في اقامتها ، وليس للمورث حق حتى ينتقل اليه ، ويصح له الصلح عنه .

(٣٢) وحق نفقة الزوجة اذا لم يدفعها الزوج ، بل والاقارب على ما لم نستبعده في باب النفقات من انها كنفقة الزوجة، خلافاً للمشهور ، حيث فرقوا بين نفقتها فهي حق، ونفقتهم فهي حكم .

قال في الشرائع : ولانقضي نفقة الاقارب لانها مواساة لسد الخلة ، فلا تستقر في الذمة .

وقال في الرياض: وتقضى نفقتها دون نفقتهم، بلاخلاف في شيء من ذلك بل حكى جماعة الاجماع عليه ، وهو الحجة فيه مع النص الاتي في الاول، الى آخر كلامه .

وقد ذكر الشهيدان والجواهر وغيرهم الحكم والتعليل .

ولذا أشكل عليه الاخير قائلاً: نعم، قد يشكل أصل عدم وجوب القضاء بأن الاصل القضاء في كل حق مالي لادمى ودعوى ان الحق هنا خصوص الدين لا يمكن تداركه واضحة المنع بعد اطلاق الادلة المزبورة وحرمة العلة المستنبطة عندنسا ، الى ان قال : فالعمدة حكم الاجماع، فهو مع فرض تماميته في غير المفروض، ويؤيد ما ذكرناه ارداف الزوجة بهم في الروايات:

كصحيح عبدالرحمان بن الحجاج ، عن أبي عبدالله عليه السلام قال : خمسة لا يعطون من الزكاة شيئاً الاب والام والولد والمملوك والمرأة ، وذلك انهم

عياله لازمون له .

وصحيح حريز، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له : من الذي أجبر عليه وتلزمي نفقته ؟ قال : الوالدان والولد والزوجة . الى غيرها . ومحل الكلام [كتاب النكاح] .

(٣٣) بل لا يبعد ان يكون من الحق الموروث الوكالة في بيع الرهن للمرتهن في ضمن عقد الرهانة اذا لم يقيد ببيعه بنفسه، اذ الظاهر ان الارتكاز في مثله ان يد المرتهن للدين مفتوحة في بيع الوثيقة، لثلا يحتاج الامر الى مراجعة الحاكم ومأشبهه ، وذلك حق عام ليس خاصاً بنفس المرتهن .

(٣٤) وحق اخراج الثلث فيما لو أوصى الميت ولده باخراج ثلثه لمدة عشرين سنة، مثلاً: كل سنة كذا اطعاماً ونحوه، فانه اذا مات الولد قام وارثه مقامه ان لم يكن ارتكاز على الخلاف، اللهم الا ان يقال: اللازم مراجعة الحاكم الشرعي، اذ لادليل على انه من الحق الذي يرثه وارثه، والاحوط المضم الى الوارث .

(٣٥) وحق اداء النذر، فاذا نذر زيد ان يعطي كذا للفقير ومات قبل الاداء ورثه ورثته، وكذا اخراج الثلث وأداء ديونه لله أو للناس، فاذا اختلفوا في الخصوصية كان المرجع الحاكم ، أو القرعة ، أو لكل انسان بقدر نصيبه من الارث، مثلاً : كان له ولدان، فيتصرف كل ولد في نصف ثلث ماله ، أو ولد وبنت فيتصرف الولد في ثلثي الثلث، والبنت في ثلثه، وهكذا .

(٣٦) وحق أخذ النذر ومأشبهه ، فاذا نذر زيد ان يعطي عمرواً ديناراً ومات عمرو - ولم يكن النذر على وجه التقييد - قام وارث عمرو مقامه في أخذ النذر، حسب مراتب الارث، والزوجة لا ترث اذا كانت أرضاً، لانه حق لعمرو، فيكون مما تركه، حيث انه لورثته .

(٣٧) بل لا يبعد ان يكون حق الموجب في البقاء على ايجابه ، وحق القابل في القبول مما يتورثان ، فاذا أوجب الموجب وقبل قبول القابل مات حق لورثته ان يصبحوا طرف العقد مع القابل بنفس ذلك الايجاب السابق، لا انه ايجاب جديد .

وكذا اذا أوجب الموجب وقبل القبول مات القابل حق لورثة القابل ان يقوموا مقامه في القبول ، وذلك لانه عرفي لم يمنع عنه الشارع، فيشمله دليل ﴿أوفوا﴾ وغيره ، ويكثر هذا في ارسال البضائع الى البلاد البعيدة، حيث يرسل المالك ويموت ويقوم وارثه مقامه قبل وصول البضاعة الى القابل أو يموت القابل قبل وصولها ويقوم وارثه مقامه في القبول .

نعم، لا ينبغي الاشكال في ان الموجب اذا مات حق للقابل، ان لا يقبل ، كما كان له هذا الحق فيما اذا لم يموت، وكذا في عكسه .

وعلى هذا، فاذا أوجب الموجب ومات، كان لكل وارث حق قبول ايجابه بقدر حصة نفسه، فان شاء الوارث قبل بقدرها ، وان لم يشأ لم يقبل، وليس هنا خيار تبعض الصفقة، واذا أوجب الموجب ومات القابل قبل القبول حق لكل وارث للقابل ان يقبل حسب حصته ، فاذا قبل بعضهم كان للموجب خيار تبعض الصفقة ، فهو مثل ان باعه طناً فقبل نصفه ، حيث ان الموجب لا يلزم بالعقد، وانما له ان يقبل وان لا يقبل .

(٣٨) ولا يورث حق التولية على الاوقاف ، ولا حق النظارة ، ولا حق القيمومة على الصغار، ولا حق الولاية ، ولا حق القضاء، ولا حق الوكالة، لا من طرف الموكل بأن مات، ولا من طرف الوكيل بأن يقوم ورثتهما مقامهما لعدم الدليل شرعاً، وعدم رؤية العرف انه حق قابل للبقاء ، ولا حق الرجوع الى المطلقة الرجعية، ولا حق القسمة كما في زوجتين قريبتين للاخرى فتموت

أحديهما، ولا حق الحضانة ، ولا حق الغيبة والاهانة والايذاء والشتم وما أشبه مما لا يقابل بالمال .

نعم، لا يبعد ارث حق الضرب ، لمافي رواية من ان في الغمز أيضاً دية على ما ذكرناه في [كتاب الحدود] .

وأما الهبة - في غير اللازمة - ، فهل للورثة حق الرجوع أم لا ؟ احتمالان وان كان المشهور كما نسب اليهم لا يرون الحق .

(٣٩) واذا كان الحق قابلاً للاسقاط وأسقطه أو للنقل فنقله لم يرثه الورثة، كما في المال، والله سبحانه العالم .

(مسألة - ١٧ -) في ذكر جملة من الفروع التي ترتبط بباب التركة ، وقد ذكر جملة منها المحقق القمي (ره) في جامع الشتات :

(الاول) لو انهدمت دار على جماعة ، فماتوا أو احترقوا في دار، أو لو ماتوا بالوباء ونحوه وقلنا بعموم أدلة التوارث بينهما لغير مورد النص ، كما تقدم ولم يعلم ان الدار لمن فالظاهر انها تقسم بينهم بالسوية ، كما أفتى به المحقق القمي سواء كانت الايدي متساوية بنظر العرف، أو أقوى وأضعف ، مثل عائلة ماتوا وفيهم الاب والام والاولاد الكبار والصغار، حيث ان يد الولد الصغير أضعف من يد الاب مثلاً ، وذلك لان الامر دائر بين القرعة وقاعدة العدل ، والثانية مقدمة على الاولى في المايلات، كما ذكرنا وجهه مكرراً ، ومجرد احتمال ان الدار للاب، أو لكبير، أو انهما (الميتان) في الاخت والاخ ورتنا الدار ففلاخت ثلثها، أو انهما في (الزوج والزوجة) الدار له، لان السكنى عليه دونها، أو ما أشبه ذلك كلها ظنون لا تنفع في قبال القاعدة .

لا يقال: فكيف يقدمون اليد القوية على اليد الضعيفة ؟ ولذا قال الشهيد في محكي قواعده : لو تنازع ذو يد ضعيفة وقوية كالراكب مع السائق أو قابض

اللجم، أو تنازع ذوالحمل مع غيره قدمنا ذا اليد القوية ؟

لانه يقال: أولاً: ان في المقام وهو الموت لاتنازع .

وثانياً : لاقوة ولا ضعف ، اذ المراد بهما في السائق والراكب مايتعلق

باليد من القوة والضعف، لا بصاحب اليد، فان في الدابة يدين أحدهما أقوى

وفي الموت نفرين أحد النفرين أقوى كالكبير في قبال الصغير .

وثالثاً : ليس يجري ذلك في كل الامثلة كالاخ والاخت .

ورابعاً: لو ثبت تقديم الظاهر على الاصل في المقيس عليه، بدليل خاص

لايقاس عليه، فيما لادليل، كما في مانحن فيه، اذ الاصل محكم، ولذا قالوا بأن

مامع اللقيط من ثياب ومال ودابة وخيمة جلس تحتها ، وفراش جلس عليه

وما أشبه يحكم بأن كلاله، لانه ذا يد على الكل .

وكيف كان، فترتيب توارثهم كما سبق في الغريق والمهدوم عليه.

نعم ، من لا يرى ذلك في غير مورد النص لا يقول به هنا أيضاً اذا كان

الموت بمرض أو ما أشبهه .

ومما تقدم يعلم الكلام فيما اذا أصدمت سيارة ومات من فيها ولم يعلم

انها لا يهيم فيما لم تكن أدلة وقرائن تعين ذلك تفصيلاً أو في الجملة .

كما اذا كان لنفرين منهم علامة الملكية ، حيث تقسم بينهما دون من علم

انها ليست لهم، وكذلك الحال بالنسبة الى الاثاث الموجود في السيارة، فانها

توزع بينهم، سواء لم يكن على الاثاث علامة انه لا يهيم، أو كانت مثلاً كان على

اثاث اسم الحسن، وعلى الاخر اسم علي، لكن لم يعرف أيهما علي، وأيها

الحسن .

ومن الواضح ، انه لاعلامية في تقدم الموت وتأخره بانتفاخ أحدهم دون

الاخر ، أو ببعد أحدهم عن السيارة دون الاخر ، وما أشبه حتى يقال : ان

المنتفخ والقريب مات أولاً لاحتمال ان جسم المنتفخ أكثر استعداداً من جسم غيره ، وان القريب مات بعداً ، وان لم يتمكن من السير .

(الثانية) لو مات الزوج ولم يعطى الورثة قيمة الاشجار ونحوها للزوجة ثم تضخمت القيمة ، فللزوجة قيمة يوم التسليم ، لانه الظاهر من أدلة تسليم القيمة اليها ، كما في سائر الموارد ، فانه اذا قيل اعط قيمة كذا لزيد ، كان اللازم اعطاء القيمة حين الاعطاء لحين الامر ، وكذا لو نذر اعطاء قيمة كذا لزيد، الا اذا كان ارتكازه غير ذلك، ولا فرق في ذلك بين تلف الوارث الشجر ونحوه عند قلة القيمة ، وبقاء العين ، اذ بالتلف تتعلق بالذمة لا القيمة ، كما حقق في [كتاب الغصب] .

أما اذا تنزلت القيمة ، فالظاهر الفرق بين تقصير الوارث في التسليم فيضمن التفاوت وبين عدم تقصيره ، فلا يضمن .

أما الاول : فلانه سبب تلف حق الزوجة اذا أعطاها بقدر قيمة يوم التنزيل وقد ورد انه لا يتوى الحق - كما تقدم - .

وأما الثاني: فلانه لا وجه لضمانه بعد عدم شمول داييل اليد ونحوه له، لانصرافه عن مثل ذلك ، فلا يقال : ان الضمان ثابت مطلقاً لابلتقصير فقط ، وقد أفنى المحقق القمي بالقيمة يوم التسليم ، لكنه علله بما فيه نظر ، كما لا يخفى لمن راجعه .

(الثالثة) اذا مات شخصان بالحرق أو الغرق أو غيرهما ، ووجد عندهما وصية لا يعلم انها لايهما ، فالظاهر ان اللازم جعل نصف الوصية على هذا ، ونصفها على ذاك ، لقاعدة العدل، واذا وجدت وصيتان لا يعلم ان أيتهما لايهما عمل بهما في التوصلي كما هو واضح .

وفي التعبدي بما في الواقع، كما اذا وصى أحدهما بالحج والاخر بزيارة

الحسين عليه السلام ، حيث يستتاب نفران وينوي كسل نائب انه عن المنوب عنه المعلوم عند الله تعالى ، أما اذا وصى أحدهما بثلث ماله وهو عشرة ، والآخر بربعه وهو أربعة مثلاً ، واشتبه الامر جمع الثلث والربع وأخرج لكل نصفهما من باب قاعدة العدل ، أي سبعة من أربع وعشرين .

ولو وصى أحدهما بالدفن في النجف ، والآخر بالدفن في كربلاء ، دفن أيهما في أيهما لتعذر الاكثر من ذلك ، وان لم يجوز دفن أحدهما في غير البلدين ، ولو وصى أحدهما بأن يدفن في بلده والآخر بأن لا يدفن في بلده دفن أحدهما في بلده ، والآخر في غير بلد ، ولا يجوز دفنهما في بلديهما ، لان ذلك مخالفة قطعية ، ولا يخفي ، انه لاحجية في ان يرى الميت في المنام ، ويوصى أو يفسر ، أو يعين الوصية ، وان ذكر المؤرخون ان ثابت بن قيس الصحابي رأى بعد استشهاده في اليمامة وأوصى في المنام بدين وعتق عبد فنفذها أبو بكر اذ لاحجية في ذلك ، كما هو واضح .

(الرابعة) اذا الاب والام ونحوهما أعطيا لبينتهما شيئاً ، مع الجهاز فماتت البنت وادعيا ان العطاء كان عارية ، وادعى الزوج انه كان هبة ، فالقول قولهما لان ذلك مما لا يعرف الا من قبلهما ، فالزوج مدع .

وبه يظهر انه لا وجه للتحالف بدعوى ان كلا من العارية والهبة ، خلاف الاصل ، وعند التساقط المرجح التحالف ، ولا ينفع شهادة الشهود بأن الزوجة بنفسها قالت : ان أبوي وهبا لي ، اذ ذلك ليس الادعاء منها .

(الخامسة) لو ان انساناً فقد ، ولم يعلم هل مات أم لا ؟ ثم جاء بعد مدّة من يدعي انه هو المفقود ، ولم يعلم صدقه ، فان كانت دعواه بلا منازع بالنسبة الى المال ، كما لو مات أب المفقود ، ولم يكن له وارث حمل قوله على الصحيح ، وان كان مع منازع لزم عليه الاثبات .

أما بالنسبة الى غير المال ، مثل انه زوج هند وأبو عمرو ، وأخو زينب فلا يرتب الاثر الامع العلم ، أو الاثبات ، فلا يحق للمرأة ان تعامله معاملة الأزواج ولا للولد معاملة الاب ، ولا لزينب معاملة الاخ وهكذا ، وقد افتى المحقق القمي في مسألة الارث ، انه ان لم يكن منازع حمل فعله على الصحيح .
(الخامسة) لو فقد شخص وبعد مدة قطع والده بانه توفى ثم ان الولد توفى لاحجية في قطع الوالدي كيفية الارث ، بل المناطق على الفحص الشرعي وعدمه أو قطع الوارث ، فاذا كان لذلك الوالد ولد حيّ حين فوت الوالد ، ثم مات ذلك الولد وله ولد ، وللمفقود ولد احتمال ارث كلا الحفيدين لاحتمال موت المفقود بعد موت الولد ، واحتمل ارث الحفيد للولد غير المفقود لاحتمال موت الولد المفقود قبل والده ، فقد انقطع الحفيد عن الجد بسبب موت ابيه قبل الجد .

وعليه ، فاذا ثبت شرعاً انه مات قبل والده لم يرث حفيد الولد من قبله ، وان لم يثبت شرعاً ، كان الولدان المفقود والموجود كلاهما يرثان ، ومنهما ينتقل المال الى أولادهما حسب التوزيع الارثي .

وبذلك يظهر انه لا أثر لقطع بعض السورثة بالموت ، أو الحياة ، ولو كان القاطع عدلين منهم ، اذ ميزان الشهادة الرؤية لا القطع ، فاذا علم الحاكم ان شاهدي الموت ، أو الزواج ، أو النسب ، أو غيرها يشهدون ، لانهم قطعوا بالامر من قرائن عندهم لاحسب الموازين لم تنفع شهادتهما ، وقد ذكرنا بعض تفصيل الكلام في الشهادة عن القطع في [كتاب الشهادات] .

(السادسة) ما يهدى الى العروسين في وقت الخطبة ، أو العقد ، أو الزفاف أو الى السابع ونحوه أو في وقت الولادة ، أو الختان أو ما اشبهه ، فان علم انه اهدى الى أيهما كان في تركته ، اذا مات ، ويعامل به معاملتها ، وان لم يعلم

وقال المهدي : انه أهده الى أيهما كان كما قال ، لانه ما لا يعرف الامن قبله الا في مقام التنازع ، حيث يعمل فيه بموازينه ، وان لم يكن أي الامرين ولم يكن ظاهر يعتمد عليه العرف من عادة ونحوها ، ولا يد من أحدهما يقررها الشرع ، ولا حجة لاحدهما من بيته ، أو حلف ، فالظاهر انه بينهما بالتناصف ، وورث ورثة كل نصف تلك الهدايا ، سواء أقاما كل واحد منهما البينة ، أو تحالفا ، أو لم يكن لهما بينة ولم يحلفاً أيضاً .

قال المحقق القمي (ره) : اذا تنازعا يقدم قول أيهما وافق العادة اذا حلف .

أقول : كانه لانه من الاستبانة عرفاً ، فاذا لم يكن للطرف بينة وحلف من يوافقه العرف ثبت حقه ، اذ حاله يكون كحال صاحب اليد .
قال عليه السلام : والاشياء كلها على ذلك حتى تستبين ، أو تقوم به البينة .

وقد ذكرنا في [كتاب الوصية] مسألة ادعاء كل منهما اثاث البيت .
(السابعة) اذا صب تراباً كثيراً على مستنقع أو نحوه ، حتى صار كالاكمة وبنى فوقها داراً ، فهل أرضها كسائر الاراضي لارثها الزوجة؟ أو انها كالسقف مما ترث من قيمتها؟ الظاهر انه تابع للصدق عرفاً ، فهل تسمى هذه أرضاً أم لا؟ ولو شك العرف في تسميته أرضاً ، كان مقتضى القاعدة ارثها القيمة لان الاصل الارث ، الا ما خرج ، وكذلك الحال في الارض المبنية التي تحتها نهر أو قبر ، مثل الصحن المقدس ، حيث ان ارثها من القيمة وعدمه تابع للاسم .
أما الجبل المبني فوقه ، والاكمة كذلك ، فالظاهر صدق اسم الارض عليهما فلا ترث منهما شيئاً .

(الثامنة) لو ان مجنوناً أو طفلاً قتل انساناً ، ولم نعلم هل انه كان آلة حتى لا يرث مرسله - اذا كان من ورثة المقتول - أو مستقلاً حتى يرث المتهم بانه

أرسله؟ فالظاهر ارث المتهم، لان الارسال غير معلوم، وعليه فالدية أيضاً على العاقلة، لا على المتهم بالتسبيب .

وكذا اذا كان القاتل حيواناً، وعليه فاذا علمنا بان الوارث حاول التسبيب لكن لم نعلم ان الانبعاث صار منه، أو من نفس الالة فكذلك، اللهم الا اذا كان لوث فيأتي مسألة القسامة ، ولا يخفى ان قول المجنون وغير المميز بانه مستقل أو آلة لا ينفع .

أما قول المراهق مثلاً، فالظاهر انه يسبب اللوث ، خصوصاً بعد سماع دعواه في القتل في الاطفال الذين كانوا يسبحون في الفرات .

(التاسعة) لو مات انسان وادعى اثنان ان كل واحد منهما انه ولده، وان الاخر أخوه، فاذا كانت هنالك بينة لاحدهما فقط ، كان الحكم له، واذا لم تكن وحلف أحدهما، فالحكم له، واذا كان لكليهما بينة، أو حلفا ، أو نكلا، كان المال بينهما حسب موازين الارث، مثلاً: اذا كانا ذكرين، أو اثنيين، كان المال بالتناصف، واذا كانا ذكراً واثني في كل طرف من طرفي المتخاصم كان نصف كل طرف بالتثليث وهكذا، وذلك لقاعدة العدل بعد ان لم تكن مجرى لقاعدة القرعة .

أما اذا قال أحدهما : أنا ابنه، وهذا أخوه ، وقال الاخر: بل أنا ابنه أيضاً عمل بالارث بينهما بعد عدم البينة والحلف ، كما في درهمي الودعي ، للاول ثلاثة أرباع، وللثاني الربع ، حسب الرواية، أو يعمل فيها حسب القول الاخر اذا قلنا بأن الرواية على خلاف القاعدة .

(العاشرة) لو كان الزوجان ، أو الشريكان، أو العائلة أو ما أشبه شريك المال يشتغل الكل ويصرف الكل ثم مات أحدهما، أو أحدهم، ولم يعلم ماله وما ليس له، فالطريق في ارثه التصالح القهري ، كما ذكر مثله المحقق القمي

وذكر غيره أيضاً شبه هذه المسألة في الشركاء ، والدليل عليه ان الشارع لم يترك المنازعات ، حيث قال سبحانه : ﴿ لعلمه الذين يستنبطونه منهم ﴾ .
وقال تعالى : ﴿ فان تنازعتم في شيء فردوه الى الله والرسول ﴾ الى غير ذلك .

والتصالح القهري ، كما يشمل أصل قدر الحصص ، كذلك يشمل عين الحصص ، فاذا كان دكان ودار متساويين ، وتعاسرا في ان هذا ، أو هذه لهذا ، أو ذاك ولم يمكن التقسيم ، لم يبعد الفصل بالقرعة ، وذلك لانها لكل أمر مشكل ، وانما لانقول بها في أصل تعيين الحصص ، لانصراف أدلتها عن مثله .

نعم ، يلزم في التصالح في المقام نحواً لا يوجب ضرراً على بعض الورثة مثلاً : اذا كانت دار وسيارة واشتركا في صب المال في الوسط لاشترائهما ، لكن لا يعلم هل اشتريت كل الدار بنقد زيد ، أو نقد عمرو ، فاذا مات زيد وصولح قهراً بأن تكون الدار له تضررت الزوجة ، وان صولح بأن تكون السيارة له تضررت الورثة ، حيث تأخذ الزوجة ثمنها مثلاً ، فقاعدة العدل تحكم جعل الصلح بحيث لا يتضرر أحد الطرفين .

(الحادية عشرة) الوصية اذا كانت بصورة توجب حرمان ذي الحق من حقه لم تنفذ الا برضاه ، كما اذا قالت المرأة : اعطوا كل واحد من زوجي وأبي وامى ثلث ما أترك ، فان الوصية توجب حرمان الزوج من نصفه الى السدس - أي بقدر نقيصة السدس - فانها حينئذ تتوقف على رضاه ، فان رضى صححت والا بطلت .

أما اذا لم توجب ذلك صححت ، سواء كانت بقدر الثلث ، أو أقل ، مثل ان يقول : اعطوا ولدي وبنتي كل واحد ثلث مالي ، وليس له الا هؤلاء . وهنا يتساوى الولد والبنات في الأثر ، بضميمة الوصية ، فبينما كان المال يقسم

خمسة أقسام لولا الوصية يقسم الان ستة ، لكل واحد سهمان ، كما اذا كان له ولد وبنتان ، فلكل بنت اثنان ، وللولد اثنان أيضاً ، الى غير ذلك من الامثلة .
(الثانية عشرة) لوقال الزوج للمرأة : أتزوجك على ان لاترثني مني ، أو قالت الزوجة ذلك ، بطل الشرط ، لان الارث حكم ، وليس بحق ، كما قرر في محله ، فلا يقبل الاسقاط لابشرط ولا تبرعاً ، كأن يقول الوارث بنفسه : اسقطت ارث نفسي ، أو يقول المورث : أسقطت ارث الوارث .

نعم ، تقدم انه يصح له الاعراض بأن يرث ، لكنه يقول : لا اريد ، كما يصح الاعراض عن كل ملك ، لكن لا يوجب الاعراض رفع أحكام ذي المال مثلاً : ورث في أيام الحج ، فانه يجب عليه الحج ، لانه ممن استطاع ، فهو كمن أعرض عن ماله في أيام الحج ، وكما لا يصح شرط أحدهما على الاخر عدم الارث ، كذلك لا يصح شرط المورث أو غيره على الوارث ذلك ضمن عقد لازم .

أما اذا شرط أحدهما ، أو غيرهما على الوارث ان يعطي الارث لاب الشارط مثلاً ، أو غيره صح ، لانه شرط لا ينافي الكتاب والسنة ، ويوجب الوضع لانه متعلق بالمال ، وهذا مما يفهم من هكذا شرط ، بل ذكرنا في بعض مباحث [الفقه] ان شرط عدم الزواج من الزوج لزوجته اخرى أيضاً يوجب الوضع ، وقد ذكر الشيخ (ره) في المكاسب تفصيل الكلام في اقتضاء الشرط للوضع .

وعلى هذا ، فلا يكون خلافه خرقاً للتكليف فقط ، بل المال يطلبه المشروط له في المقام ، وكذا في امثاله ، ولو شرط شرطاً ولم يعلم انه من أي القبيلين لزم حمل فعله على الصحيح .

نعم ، اذا كان الشرط بين كافرين يرون صحة مثل هذا الشرط ألزمناهم بما التزموا به ، وليس مثل شرط عدم الارث الوصية فانها تنفذ بقدر الثلث كما لا

يخفى .

(الثالثة عشرة) لو ان أباً واماً كافرين أسلم أحدهما ، بحيث صار الولد تبعاً له ، ثم مات قريب كافر لذلك الولد للمسلم منهما ورث ذلك الولد دون أقربائه الكفار ، لما تقدم من ان المسلم يرث الكافر ، ولو كان بعيداً ، والكافر لا يرث المسلم ، ولو كان قريباً ، فان اطلاق الادلة يشمل المسلم بنفسه وبالتبع كما أشار الى ذلك المحقق القمي (ره).

ومنه يعلم ، انه لو كان القريب للمسيبي الذي تبع المسلم كان الحكم كذلك وهكذا في كل مكان قلنا الحكم بالاسلام تبعاً .

(الرابعة عشرة) لا يخفى ان قوانين البلاد المختلفة التي توجب زيادة ، أو نقيصة ، أو حرمان قريب يموت في أحدهما ما عن ارث القريب الحي لا تؤثر في تغيير الحكم الشرعي .

نعم ، اثر التضخم والتنزل في مختلف البلاد يظهر في الارث أيضاً ، مثلاً : اذا كان التضخم في العراق على الضعف في ايران ، ومات القريب في العراق كان اللازم اعطاء النصف في ايران ، لان المال اذا وصل الى ايران صار نصفاً وبالعكس يعطي الضعف ، لان المال اذا وصل الى العراق صار ضعفاً .

ومن الواضح ، ان التضخم والتنزل غير ربح التجارة وخسارتها ، وهما غير المكوس التي تأخذها الدول ، فان الاولين بميزان مالي حلال ، والثالث محرم في الشريعة الاسلامية ، وقد ذكرنا تفصيل الكلام في ذلك في بعض كتبنا الاقتصادية .

(مسألة - ١٨ -) اعتاد الفقهاء ان يذكروا حساب الفرائض في آخر أبواب الارث غالباً تسهيلاً للامر ، خلافاً لبعضهم كالمستند ، حيث يتركون ذكره اعتماداً على الكتب الحسابية ، ولعل جعل الشرائع والاكثر هذا المبحث خاتمة

الكتاب أولى مما جعله الدروس في المقدمة، لان بحث الحساب لا يرتبط بالفقه وان استجود المسالك فعل الدروس، لان الطالب لا يعلم مضمونها الى ان يفرغ من بحث المسائل بغير قاعدة يرجع اليها فتقل فائدتها - على ما ذكره - .

وحيث ذكر في الكتاب العزيز امور ستة ، هي : النصف ، ونصفه، ونصفه والثلاثان ونصفه ، ونصفه ، فاللازم ذكر مخارج الفروض الستة ، وقد اعتاد أهل الحساب اخراج الحصص على أقل عدد ، فيقسم على أرباب الحقوق من دون كسر، وينسبون حصة كل واحد الى ذلك العدد تسهيلا للامر بصورة عامة ، وان كان بعض الاقسام اذا نسب الى الكسر كان أسهل فهما ، مثلا : اذا كان ولد وبنت فقيل للولد ضعف البنت ، أو للبنت نصف الولد ، كان أسهل فهماً ، وكذا لو كان ولدان كان قول ان التركة بينهما نصفان أسهل فهماً ، من القول ان للولد سهمين من ثلاثة ، وللبنت سهم في الاول ، والتركة بينهما نصفان ، أو لكل نصف في الثاني .

وكيف كان ، فأصطلحوا على ان يسموا العدد المضاف اليه أصل المال ، ومخرج السهام ، والمخرج ، والمراد بالمخرج أقل عدد يخرج منه ذلك الجزء المطلوب صحيحاً ، وهي خمسة : النصف من اثنين ، والرابع من أربعة والثمن من ثمانية ، والثالث والثلاثان من ثلاثة ، والسدس من ستة .

ثم ان الفروض الستة المذكورة بالنسبة الى الاحتياج اليها في المسألة التي صارت محلاً للابتلاء على ثلاثة أقسام :

الاول : ان يقع في المسألة واحد منها ، وحينئذ يكون المخرج المأخوذ من ذلك الكسر هو أصل المسألة كالنصف من اثنين ، والثالث من ثلاثة، والرابع من أربعة ، وهكذا .

الثاني : ان يقع في المسألة اثنان فصاعداً منها ، مع وحدة مخرجهما

كالثلثين والثلث ، ومخرجهما واحد ، وهو ثلاثة .

الثالث : ان يقع في المسألة اثنان فصاعداً ، ومخرجهما مختلف ، وهنا ينظر في المخرجين ، وهما أما متداخلان ، أو متوافقان ، أو متباينان ، (والاول ما يفنى أقلهما الاكثر ، كالنصف والرابع ، والثاني ما فيهما عدد غير الواحد يفنيهما كالسريع والسدس ، حيث انهما يجتمعان في وجود النصف لهما ، ونصف الاربعة يفنى كليهما ، والثالث ما ليس كالأولين ، ولا تماثل بينهما كالثلث والرابع ، وهذه الثلاثة ، مع المتماثلين كالنصف والنصف هي النسب الاربعة الموجودة في كل عددين) .

فان كانا متداخلين ، كما اذا اجتمع الثمن والنصف ، أو السدس والنصف فأكثر المخرجين أصل المسألة وهو الثمانية في الاول والستة في الثاني وان كانا متوافقين ، كما اذا اجتمع السدس والرابع ضربت وفق أحد المخرجين في جميع الاخر فالحاصل هو أصل المسألة فنضرب - في المثال - ثلاثة وهو نصف السدس في أربعة ، أو اثنين وهو نصف الربع في ستة ، وان كانا متباينين ، كما اذا اجتمع الربع والثلث ضربت أحد المخرجين في الاخر ، والحاصل هو أصل الفريضة كضرب الثلاثة في أربعة .

وعلى هذا فكل فريضة فيها نصفان ، كزوج واخت لاب ، أو نصف وما بقي كزوج وبنت فهي من اثنين ، لوضوح الامر في الاول فرضاً ، وفي الثاني فرضاً ورداً .

وكل فريضة كان فيها ربع ونصف ، كزوج وبنت ، أو ربع وما بقي كزوج وولد ، فهي من أربعة ، لما تقدم .

وكل فريضة كان فيها نصف وثمان كزوجة وبنت ، أو ثمن وما بقي كزوجة وولد فهي من ثمانية .

وكل فريضة كان فيها ثلث وثلثان كاخوة من الام وأخوات من الاب، أو ثلث وما بقي كاخوة من الام واخوة من الاب ، أو ثلثان وما بقي ، فهي من ثلاثة .

وكل فريضة فيها سدس وثلث ، أو سدس وثلثان، كأحد الابوين مع البنين أو سدس وما بقي كأحد الابوين مع الولد ، فهي من ستة .

وكل فريضة فيها نصف وثلث كالزوج والاخوة للام ، أو الثلثان والسدس كالام والبنين فهي من ستة .

وكل فريضة فيها ثلثان وربع كزوج وبنيتين فهي من اثني عشر .
وكل فريضة فيها ثلثان وثلث ، كزوجة وبنيتين ، فهي من أربعة وعشرين ، الى غيرها من الامثلة التي ذكرها الفاضلان وشراحهما ، والوجه في الكل واضح بعد معرفة النسب الاربع ، ومقادير الارث .

وقد تبين بذلك حال ما اذا كان الجميع ذا فرض ، أو بعضهم ذا فرض .
أما اذا لم يكن ذو فرض أصلاً ، فأصل المسال عدد رؤسهم مع التساوي وعدد الذكور باضافة ان لكل انثى نصف الذكر مع الاختلاف ، فما اجتمع فهو أصل الفريضة ، مثلاً : اذا كان له أولاد خمسة فقط ، قسم أصل المسال خمسة أقسام .

وإذا كان له خمس اناث معهم ، قسم خمسة عشر قسماً ، لكل انثى واحد ولكل ذكر اثنان ، وان كان هناك خنثى أيضاً - بعد ان مات ولم يعلم به كما ذكرناه في مسألته - اضيف الى ذلك لكل خنثى نصف الذكر والانثى ، أي ثلاثة أرباع ، وذلك يحصل بضرب الحاصل في المتساوي وغير المتساوي في أربعة ، لكل ذكر أربعة ، ولكل انثى اثنان ، ولكل خنثى ثلاثة .
وحيث ذكرنا أمثلة لاجتماع اثنين من الورثة ، سواء كانا ذا فرض أو لا ،

أو كان أحدهما ذا فرض ، لأبأس ان نذكر مثالا للاكثر من اثنين كزوج وأبوين وخمسة بنين ، فان الفريضة اشتملت على الربع للزوج والسدس للأبوين ، فال مطلوب أو لا عدد له ربع و سدس وهو اثني عشر - على ماتقدم في التوافق - فللزوج ثلاثة ، وللأبوين أربعة ، والباقي للبنين الخمسة من غير كسر ، وربما ينكسر الباقي ، كما اذا كان زوج وأبوان ، وابنان ، فان الباقي بعد سهم الزوج والأبوين خمسة لا ينكسر على اثنين ، فتضرب اثنين - عدد الأولاد - في اثني عشر ، يكون للزوج ستة وللأبوين ثمانية ، وللأولاد عشرة ، لكل ولد خمسة .
وإذا كان مع الزوج والأبوين بنت وابن ، ضرب الاثنى عشر في ثلاثة صار ستاً وثلاثين ، للزوج تسعة وللأبوين اثني عشر ، ويبقى خمسة عشر ، للولد عشرة ، وللبنت خمسة .

وإذا كان مع الأبوين والزوج ولد وبنت وخنثى ضربت الاثنى عشر في تسعة ، حيث ان للولد أربعة ، وللبنت اثنان ، وللخنثى ثلاثة ، فأصل الحساب من مائة وثمانية ، للأبوين ستة وثلاثون ، وللزوج سبعة وعشرون ، والباقي وهو خمس وأربعون ، للذكر عشرون ، وللانثى عشرة ، وللخنثى خمسة عشر .
الى غير ذلك من الامثلة .

بقي شيء ، لأبأس بالتنبيه عليه ، وهو ان الكسر أما منطلق ، أو أصم ، والمنطق هو الكسور التسعة المشهورة من النصف الى العشر ، ويحصل مجموعها بضرب أيام الاسبوع في أيام السنة - كما في حديث - والاصم هو السذي لا يمكن التعبير عنه الا بالجزء - أي لم يوضع له لفظ في لغة العرب - و كل منها :

(١) أما مفرد ، كالثلث ، وجزء من أحد عشر .

(٢) أو مكرر ، كالثلاثين وجزئين من أحد عشر ، لكن لا يعبر بالمكرر

إذا وافق عدداً صحيحاً ، مثلاً لا يقال : ثلاثة الا ثلاث ، كما لا يقال : أحد عشر جزء من أحد عشر جزء من واحد .

(٣) أو مضاف ، كنصف السدس ، وجزء من أحد عشر جزء ثلاثة عشر جزء ، ومخرج المفرد ظاهر ، فهو من النصف الى العشر ، وكذا مخرج المكرر كالثلاثين و جزئين من أحد عشر جزء (و قد تقدم ميزان مخرج المتداخلين والمتوافقين والمتباينين) ومخرج المضاف مضروب مخارج مفرداته بعضها في بعض ، من غير فرق بين المتباينة كمخرج خمس سدس، وهو ثلاثون والمتوافقة كمخرج سدس ثمن ، وهو ثمانية وأربعون، والمتداخلة كربع ثمن وهو اثنان وثلاثون ، وكذلك الحال في المضاف كجزء من أحد عشر ، هو جزء ثلاثة عشر، فان مخرجه مائة وثلاثة وأربعون ، وكذلك الحال في الاضافة أكثر من مرة كثمان تسع عشر، فيضرب ثمانية في تسعة ، ثم المجموع في عشرة ، وكجزء أحد عشر من اثني عشر من ثلاثة عشر، فيضرب أحد عشر في اثني عشر، وثم المجموع في ثلاثة عشر.

وبذلك يعرف ، حال المكرر في المضاف ، والمضاف اليه ، مثل ربعي نصفي ثلثي دينار ، واذ قد تقدم كيفية تحصيل العطوف (بالتوافق والتداخل والتباين) مضافاً الى ما عرفت هنا من المفرد والمكرر والمضاف ، ظهر كيفية تحصيل المخرج في كل الاقسام الاربعة .

(مسألة - ١٩ -) الفريضة ، أما بقدر السهام ، أو زائدة ، أو ناقصة ، ونحن نذكر هذه الثلاثة في ثلاث صور :

(الاولى) ان تكون الفريضة بقدر السهام وهو :

(١) أما ان تنقسم بغير كسر ، مثل اختلاب مع زوج لكل منهما نصف ، فالفريضة من اثنين ، أو بنتين وأبوين ، فالفريضة من ستة ، للابوين السدسان،

وللبنتين الثلثان ، أي أربعة أسداس .

(٢) أو تنقسم بكسر ، وهذا أماعلى فريق واحد أو أكثر .

(فالاول) على قسمين :

(أ) اذا لم يكن بين عددهم ونصيبهم وفق ، ويضرب عددهم في أصل الفريضة، مثل أبوين وخمس بنات، فان فريضتهم ستة ، لان فيها من الفروض سدساً وثلثين، ومخرج الثلث يتداخل مخرج السدس، فأصل الفريضة مخرج السدس، وهو ستة للابوين منها اثنان ، وحيث ان الباقي وهو أربعة يباين عدد البنات، وهو خمسة، يضرب الخمسة عددهن في ستة عدد الفريضة، والحاصل وهو ثلاثون ، يكـون المخرج ، للابوين عشرة كل واحد خمسة، وللبنات عشرون ، كل واحدة أربعة .

ومن الواضح ان اسلوب تحصيل نصيب كل من المخرج : ان كل من حصل له من الوراثة سهم من الفريضة قبل الضرب كالابوين في المثال ضرب في الخمسة ، أما الباقي فينقسم على الثاني ، ولذا قسم العشرون على الخمس عدد البنات .

(ب) ان يكون بين عددهم ونصيبهم وفق، ويضرب الوفق من عدد الورثة في أصل الفريضة ، مثل أبوين وست بنات ، فان للابوين سدسين ، وللبنات أربعة ، وحيث ان عدد البنات ونصيبهن وهو أربعة بينهما توافق بالنصف ، يضرب نصف أحدهما في تمام الآخر ، أي ثلاثة في ستة ، فتبلغ ثمانية عشر ، فللابوين ستة ، وللبنات اثني عشر ، يقسم على عددهن الستة ، فيكون لكل بنت اثنان .

وبما تقدم من البنتين : (أ - ب) يعلم، انه لايعتبر من النسب الاربع بين العدد والنصيب سوى التوافق والتباين ، ولايعتبر التداخل والتساوي ، أما

التساوي فلعدم الاحتياج ، وأما التداخل فلعدم حصول الفرض .

ومما تقدم يعلم ، حال اشباه ذلك مثل ان يكون الورثة أخوين ، من طرف الام ، حيث لهما الثلث ، وستة من طرف الاب ، حيث لهم الثلثان ، مخرج الثلث ثلاثة والورثة صنفان نضرب الثلاثة في الاثنين ، والحاصل وهو ستة غير قابل للتقسيم عليهم بدون كسر ، نضرب الوفق من عددهم ، وهو ثلاثة في أصل الفريضة ، وهو ستة يبلغ ثمانية عشر للاخوين من الام ستة ، لكل واحد ثلاثة وللأخوة الستة من الاب اثني عشر ، لكل واحد اثنان ، الى غير ذلك من الامثلة .
(والثاني) وهو ما ينقسم على أكثر من فريق ، وهذا على ثلاثة أقسام :

(١) ان يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق ، وحينئذ يرد كل فريق الى

جزء الوفق .

(٢) ان لا يكون للجميع وفق ، وحينئذ يجعل كل عدد بحاله .

(٣) ان يكون الوفق للبعض دون بعض ، وحينئذ ترد الطائفة التي لها الوفق

الى جزء الوفق ، وتبقى الاخرى بحالها ، ثم بعد ذلك تبقى الاعداد متماثلة أو متداخلة أو متوافقة أو متباينة ، ونحن نذكرها مذكوره المسالك من صور المسألة .

وفي مفتاح الكرامة : ان قبله ذكره الشهيد في غاية المراد ، وبعده صاحب

الكفاية ، فقد ذكروا ان صور المسألة ترتقي الى أربع وعشرين قال : اذا

انكسرت الفريضة على أكثر من فريق ، فأما ان يستوعب الكسر المجموع ،

أو يحصل على البعض الزائد عن فريق دون البعض ، وعلى التقديرين ، أما ان

يكون بين سهام كل فريق وعدده وفق ، أو يكون للبعض دون بعض ، أو لا يكون

للجميع وفق ، فالصور ست ، وعلى التقادير الستة :

أما ان تبقى الاعداد على حالها أو ردها الى جزء الوفق ، أو رد البعض وإبقاء

البعض متماثلة ، أو متداخلة ، أو متوافقة أو متباينة ، ومضروب الستة في الاربعة

أربعة وعشرون وقد يجتمع فيها الاوصاف بأن يكون بعضها مبايناً لبعض وبعضها موافقاً ، وبعضها متداخلاً ، فهذه جملة أقسام المسألة ونحن نذكر ما يحتاج اليه من هذه الصور في قسمين :

(الاول) ان يكون الكسر على الجميع ، وهو ثلاثة أنواع :

(أحدها) ان لا يكون هناك وفق بين نصيب كل فريق وعدده ، وفيه

أربع صور :

(الاولى) ان تكون الاعداد متماثلة كثلاثة اخوة من أب ، وثلاثة اخوة

من ام ، أصل فريضةهم ثلاثة ، لان فيها ثلثاً ، وهو فريضة كلالة الام ، فثلثها واحد

ينكسر على كلالة الام ، وثلثها اثنان ينكسران أيضاً على اخوة الاب ، واعداد

الاخوة متماثلة فيكتفي بأحدها وتضربه في أصل الفريضة ، يبلغ تسعة ، ثلاثة منها لآخوة الام كعدد هم ، وستة لآخوة الاب (وتقسم لكل واحد منهم اثنين) .

(الثانية) ان تكون الاعداد متداخلة ، كثلاثة اخوة من أب ، وستة من ام ،

فيقتصر على الستة وتضربها في أصل الفريضة تبلغ ثمانية عشر ، ومنها تصح

للآخوة من الاب الثلثان اثني عشر ، ومن الام ستة .

(الثالثة) ان تكون الاعداد متوافقة كأربع زوجات مع ستة أولاد ،

فريضةهم ثمانية ، واحد للزوجات ، وسبعة للأولاد ، فلا وفق بين النصيب

والعدد فيهما ، وعددهما متوافق بالنصف ، فنضرب اثنين في ستة ، ثم المرتفع

في ثمانية ، تبلغ ستاً وتسعين ، للزوجات اثني عشر ، لكل واحدة ثلاثة ، وللأولاد

أربعة وثمانون ، لكل واحد أربعة عشر .

(الرابعة) ان تكون الاعداد متباينة ، كتبين العدد والنصيب ، كأربع

زوجات ، وخمس بنات ، فبين العددين تباين ، فنضرب أربعة في خمسة يبلغ

عشرين ، ونضرب عشرين في أصل الفريضة ثمانية ، فالحاصل مائة وستون

(ثمنه، أي عشرون للزوجات، لكل واحدة خمسة، وسبعة أثمانه، أي مائة وأربعون، للبنات الخمس، لكل واحدة ثمانية وعشرون) (النوع الثاني) ان يكون الكسر على الجميع، ولكن عدد البعض يوافق النصيب، وعدد البعض لا يوافقه، وفيه الصور الأربع :

(الاولى) ان تبقى الاعداد بعد رد الموافق الى جزئه متماثلة كزوجتين وستة اخوة لاب فريضتهم أربعة على الفريقتين، وللأخوة منها ثلاثة، توافق عددهم" بالثلث بالمعنى الاعم، فتزد التسعة الى اثنين، فتماثل عدد الزوجين، فيقتصر على أحدهما ويضرب في أصل الفريضة، تبلغ ثمانية، للزوجتين اثنتان وللأخوة ستة .

(الثانية) ان تبقى الاعداد بعد الرد متداخلة، كما لو كانت الزوجات أربعاً فتداخله الاثنان اللذان رد عدد الاخوة اليهما فيجتزى بالاكتر اعنى الرابع، وتضربه في أصل الفريضة، تبلغ ستة عشر، للزوجات الرابع اربعة، وللأخوة الستة اثني عشر .

(الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متوافقة كزوجتين، وستة اخوة من الاب، وستة عشر من الام، فريضتهم اثني عشر، وهي الحاصلة من ضرب أربعة مخرج الربع، في ثلاثة مخرج الثلث، للزوجتين منها ثلاثة لاتنقسم عليهما، وهي مباينة لعددهما، وللأخوة من الاب خمسة، وهي مباينة لعددهم أيضاً، لانهم ستة، وللأخوة من الام أربعة، وهي توافق عددهم بالربع لانهم ستة عشر، فنردهم الى أربعة جزء الوفق والاربعة توافق عدة اخوة الاب بالنصف فنضرب وفق أحدهما في الاخر، يبلغ اثني عشر .

ثم المجتمع في أصل الفريضة وهو اثني عشر، يبلغ مائة وأربعة وأربعين ولا يحتاج الى النظر في عدد الزوجات، لانه أما موافق بالنصف أيضاً للاربعة

الموجب لاطراح نصفه وهو الواحد، أو مداخل لها، فللزوجتين ستة وثلاثون (لكل واحدة ثمانية عشر) ولكلالة الام ثمانية وأربعون (لكل واحد ثلاثة) ولاخوة الاب ستون (لكل واحد عشرة) .

(الرابعة) ان تبقى الاعداد بعد الرد متباينة ، كما لو كانت الزوجات أربعاً ، والاخوة من الاب خمسة، والاخوة من الام ستة، نصيبهم من الفريضة أربعة ، توافق عددهم بالنصف، فتردهم الى ثلاثة، فتقع المباينة بينهما، وبين الاربعة والخمسة، فتضرب ثلاثة في أربعة ثم المرتفع في خمسة، ثم المجتمع وهو ستون في أصل الفريضة ، وهو اثني عشر ، تبلغ سبعمائة وعشرين للزوجات ، مائة وثمانون لكل واحدة خمسة وأربعون ، ولاخوة الام مائتان وأربعون، لكل واحد أربعون ، ولاخوة الاب ثلثمائة ، لكل واحد ستون .

(النوع الثالث) ان يكون بين نصيب كل فريق وعدده وفق، فيرد كل فريق الى جزء الوفق .

ثم تعتبر الاعداد فيأتي فيها الصور الاربعة :

(الاولى) ان تبقى الاعداد بعد ردها متماثلة ، كست زوجات - ويتفق ذلك في المريض، يطلق ثم يتزوج، ويدخل ثم يموت قبل الحول - ،فثمانية من كلاله الام، وعشرة من كلاله الاب، فالفريضة اثني عشر، حاصلة من ضرب مخرج أربع (للزوجات) في مخرج الثلث (للكلاله) للزوجات ثلاثة توافق عددهن بالثلث، ولكلاله الام أربعة ، توافق عددهم بالربع ، ولكلاله الاب خمسة، توافق عددهم بالخمس، فتزد كل من الزوجات والاخوة من الطرفين الى اثنين، لانهما ثلث الاول، وربع الثاني، وخمس الثالث، فتماثلت الاعداد فيجتزي باثنين ونضربهما في أصل الفريضة تبلغ أربعة وعشرين، فللزوجات ستة ، ولاخوة الام ثمانية، ولاخوة الاب عشرة ، لكل واحد من الجميع سهم .

(الثانية) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء الوفق متداخلة ، كالمثال الاول ، الا ان الاخوة من الام ستة عشر (وعشرة من كلاله الاب ، وست زوجات) فنصيبهم يوافق عددهم بالربع أيضاً ، فتردهم الى أربعة ، والاثنان اللذان يرجع اليهما عدد الزوجات ، والاخوة للاب يسداخلانها ، فيجتزى بالاربعة ، وتضربها في أصل الفريضة ، تبلغ ثمانية وأربعين ، للزوجات اثني عشر (لكل واحدة اثنان) وللأخوة للام ستة عشر عددهم ، والباقي وهو عشرون للاخوة للاب (لكل واحد اثنان) .

(الثالثة) ان تبقى الاعداد بعد ردها الى جزء الوفق متوافقة .

كما لو كان الاخوة للام في المثال أربعة وعشرين (واخوة الاب عشرون والزوجات ست) توافق الاربعة بالربع ، ويرجع عددهم الى ستة ، واخوة الاب عشرون ، توافق نصيبهم بالخمس ، فيرجع عددهم الى أربعة ، وقد رجع عدد الزوجات الى اثنين ، فبين عدد كل وما فوقه موافقة بالنصف ، فنسقط الاثنان وتضرب اثنين في ستة .

ثم المرتفع في اثني عشر ، تبلغ مائة وأربعة وأربعين ، للزوجات الربع ستة وثلاثون لكل واحدة تسعة ، واخوة الام ثمانية ، وأربعون لكل واحد اثنان ، واخوة الاب ستون ، لكل واحد ثلاثة ، وانما لم يأخذ اخوة الاب الثلثين ، لانه من مسألة العول ، فورد النقص عليهم .

قال **عليه السلام** : لايزاد الزوج عن النصف ، ولاينقص من الربع ، ولا تزداد المرأة على الربع ، ولا تنقص عن الثمن ، وان كن أربعاً أو دون ذلك ، فهن فيه سواء ، ولا تزداد الاخوة من الام على الثلث ، ولا ينقصون عن السدس وهم فيه سواء الذكر والانثى ، ولا يحجبهم عن الثلث الا الولد والوالد .

(الرابعة) ان تكون بعد الرد متباينة ، كما لو كان الاخوة من الام اثني

عشر ، فيرجع عددهم بعد الرد الى ثلاثة ، واخوة الاب خمسة وعشرون ، فيرجع عددهم الى خمسة (والزوجات ست) فيبقى العدد اثنين ، مع ثلاثة وخمسة ، وهي متباينة، فتضرب اثنين في ثلاثة، ثم الستة في خمسة، ثم الثلاثين في اثني عشر، تبلغ ثلثمائة وستين، وربعا تسعون للزوجات الست، لكل واحدة خمسة وثلاثون، وثلثها مائة وعشرون لاختوة الام الاثني عشر، لكل واحد عشرة والباقي وهو مائة وخمسون ، لاختوة الاب الخمسة والعشرون لكل واحد ستة .

ثم لا يخفى، ان مفتاح الكرامة سقط عنه هذه الرابعة ، وذكرها المسالك والجواهر تبعاً له، وقد أشكل مفتاح الكرامة على جملة من أمثلة المسالك وغيره، لايهمنا البحث حولهما .

(القسم الثاني) ان يكون الكسر أكثر من فريق ، ولكن لم يستوعب الجميع، كثلاث زوجات وثلاثة اخوة للاب ، وثلاثة للام، الفريضة من اثني عشر للزوجات ثلاثة لاتنكسر عليهن ، وينكسر نصيب الاخوة من الطرفين عليهم، وبين النصيب والعدد مباينة، والاعداد متماثلة، فيكتفى بأحدها وتضربه في أصل الفريضة ، يبلغ ستة وثلاثين ، فمن كان له من الاصل شيء أخذه مضروباً في ثلاثة ، فللاخوة من الام اثني عشر، وللأخوة من الاب خمسة عشر وللزوجات تسعة .

والصور الاثنتي عشرة آتية في هذا القسم ، لان هذا القسم أيضاً ثلاثة أنواع ، وكل نوع يشتمل على أربعة أقسام ، فالمجموع كالمجموع الاول اثني عشر ، ومجموع الجميع أربعة وعشرون .

ومما تقدم ظهر ، سائر فروع المسألة ، فلا حاجة الى التطويل .

(مسألة - ٢٠ -) قد ذكرنا في المسألة السابقة، ان الفريضة ، أما بقدر

السهم أو زائدة أو ناقصة ، وقد تقدم هناك ما لو كانت بقدر السهام ، وهتانذكر ما لو كانت الفريضة قاصرة عن السهام ، ولن تقصر الا بدخول الزوج أو الزوجة كما تقدم الكلام فيه في باب العول ، مثل أبوين لهما سدسان ، وبتنين فصاعداً لهن الثلثان ، مع زوج ، أو زوجة ، حيث اذا أعطينا الاولين لم يبق للزوج أو الزوجة شيء ، أو أبوين و بنت وزوج ، فللابوين السدسان ، وللبنت النصف وللزوج الربع والسهام أكثر من الفريضة بقدر نصف السدس ، أو أحد الابوين وبتنين فصاعداً ، مع زوج للاول السدس ، وللثاني أربعة اسداس ، وللزوج سدس ونصف والسهام أكثر من الفريضة بقدر نصف السدس .

والحكم في هذه المسائل التي توجب العول - ونحن لانقول به ، كما يقول العامة ، حيث يوردون النقص على الكل ، فانا نقول بورود النقص على بعضهم فقط - ان للزوج أو الزوجة نصيبهما الادنى ، ولكل واحد من الابوين السدس ، وما يبقى فللبنت أو البنتين فصاعداً .

وكذلك ما لو كان أخوان لام ، واختان فصاعداً لاب وام ، أو لاب - مع عدم الابويني - مع زوج أو زوجة أو واحد من كلاله الام ، مع اخت وزوج ، فان في الاولى للامي الثلث ، وللابويني أو الابي الثلثين ، ويبقى الزوج والزوجة بدون نصيب .

وفي الثاني : كلاله الام تأخذ السدس ، والاخت تأخذ النصف ، ويبقى الثلث مع ان للزوج النصف فتنقص الفريضة عن السهام بقدر السدس .

وفي هذه المسائل أيضاً يأخذ الزوج ، أو الزوجة نصيبهما الاعلى - لعدم وجود الاولاد - كما تأخذ كلاله الام نصيبها أيضاً ، وانما يدخل النقص على الاخت ، أو الاخوات للاب والام او للاب خاصة - حيث ان الابي يقوم مقام الابويني اذا لم يكن ابويني - فان انقسمت الفريضة على صحة فذاك والاضربت

سهام من انكسر عليهن النصيب في أصل الفريضة .

مثال الاول : أبوان وزوج وخمس بنات ، فان فريضتهم اثني عشر ، لان السدس للابوين والربع للزوج ، وهما متوافقان بالنصف ، فنضرب نصف أحدهما في كل الاخر ، يكون الحاصل اثني عشر ، للزوج ربع وهو ثلاثة ، وللابوين سدسان وهو اربعة ، ويبقى خمسة للبنات بالسوية ، ولو كن عشر بنات (بدل الخمس) ضربت الحاصل في الاثنين ، أو خمس عشرة ، ففي الثلاثة وهكذا ، وبنفس النسبة يرتفع نصيب الزوج والابوين .

ومثال الثاني : أبوان وزوج وثلاث بنات ، وحيث ان الخمسة الزائدة من اثني عشر - بعد نصيب الابوين والزوج - لا تقسم عليهن ، ضربت ثلاثة عددهن في أصل الفريضة ، وهي الاثني عشر ، فيكون الحاصل ستة وثلاثين ، رباعها وهو تسعة للزوج والسدسان وهو اثني عشر للابوين بالتساوي ويبقى خمسة عشر لكل واحدة خمسة .

ومنه يظهر حال ما اذا كن أقل أو أكثر ، وقد تبعنا في الامثلة الشرائع وشراحه .

(مسألة - ٢١ -) بعد ان عرفت كيفية استخراج الحق ، فيما كانت الفريضة بقدر السهام ، أو أنقص منها نقول: اذا كانت الفريضة زائدة عن السهام وردت الزيادة على ذوي السهام عدا الزوج والزوجة والام التي مع الاخوة ، فانهم لا ترد عليهم شيء ، وكذلك لا ترد الزيادة على ذي سبب واحد اذا اجتمع مع من له سببان .

أما الزوجان ، فانهما لا يزدان على نصيبهما الاعلى ، ولا ينقصان عن نصيبهما الادنى نصاً واجماً .

وأما الام مع الاخوة ، فلان الاخوة - بشرط تقدمت في مسألة الحجب -

يحجبون الام عن مازاد عن الثلث ، ويوفرون على الاب نصاً واجماعاً .
وأما ذو السببين ، فلانه أولى من ذي السبب الواحد ، مثل كلاله الابوين
مع كلاله أحدهما ، حيث تكون الزيادة لكلاله الابوين نصاً واجماعاً أيضاً
والمخالف الحسن والفضل ، وقد تقدم الكلام في ذلك .

قال في مفتاح الكرامة : ان جميع مسائل الرد أحد عشر ، سبعة في الطبقة
الاولى ، وأربعة في الثانية .

وكيف كان ، فمثال الرد أبوان وبنت - ولاخوة حاجبة - فاصل الفريضة
سته ، لانها مخرج السدس ، حيث للابوين السدسان ، ومخرج النصف الذي
للبنات داخل فيها يكون الرد أخماساً على حسب السهام للابوين السدسان ،
وللبنات النصف ، فالمجموع خمسة ويبقى واحد يرد على الثلاثة أخماساً ،
فتضرب خمسة سهام الرد في ستة أصل الفريضة يكون الحاصل ثلاثين ، عشرة
منها للاب والام فرضاً وخمسة عشر منها للبنات فرضاً ، والباقي خمسة ، اثنان
منهما للابوين لكل واحد منهما واحد ، وثلاثة منها للبنات ، كل بنسبة سهامهم .
أما اذا كانت اخوة حاجبة للام ، فالرد أرباعاً ، اذ الام لا يرد عليها شيء
فتضرب أربعة مخرج سهام الرد في الستة أصل الفريضة يكون الحاصل
أربعة وعشرين ، اثني عشر منها فرض البنات ، وثمانية فرض الابوين - لكل
أربعة - تبقى أربعة ، ثلاثة منها للبنات رداً وواحد للاب رداً ، فللبنات خمسة عشر
والاب خمسة وللأم أربعة .

وكذا الكلام في مثل أحد الابوين وبنيتين فصاعداً ، فان الفاضل يرد
عليهم أخماساً ، فان للبنتين الثلثين ، أربعة من ستة ، وواحد الابوين السدس ،
يبقى واحد من ستة ، يرد على الطائفتين أخماساً ، كل بنسبة حقه فتضرب
خمسة مخرج سهام الرد في أصل الفريضة ستة .

وكذا مثل واحد من كلاله الام مع اخت لاب ، فان الرد يكون عليهما
أرباعاً، اذ الاخت لها النصف وواحد من كلاله الام له السدس، ويبقى سدس
يرد على الطائفتين أرباعاً، كل بنسبة نصيبه ، ومثل اثنتين من كلاله الام مع
اخت لاب، حيث لكلاله الام المتعددة ثلثان ولاخت الاب الواحدة السدس
والضابط في كل مواضع الرد انك تضرب مخرج سهام الرد في أصل القرية
فما بلغت كان الاصل الذي يخرج منه الانصاء، كما ذكره الجواهر وغيره .
قال في القواعد: وأما الخنثى مع أحد الابوين، أو معهما فالرد الثابت
لهما مع البنت يثبت هنا نصفه، وقيل لا رد، لان الاصل عدمه، وانما يثبت في
البنات بالاجماع، وليس الخنثى بنتاً وكونها تستحق نصف ميراث بنت، وان
أوجب رداً، لكن استحقاق نصف ميراث ابن يسقطه، فتعارضاً فتساقطاً ورجع
الى الاصل وهو عدم الرد على الابوين، بل يكون الجميع للخنثى، والمعتمد
الاول - انتهى .

أقول: الاقرب ما ذكره العلامة، اذ وجه القائل بالخلاف وهو معين الدين
المصرى بأن الآية (لابويه لكل واحد منهما السدس) دلت على عدم الرد عليهما
مطلقاً، وانما لهما السدسان والباقي للاولاد مطلقاً، ذكراً أو انثى ، وانما نرد
عليهما في مورد البنات، تقييداً لاطلاق الآية بسبب الاجماع، وحيث لا اجماع
في الخنثى، اذ ليس بانثى، فاللازم ان لانرد عليهما الزائد ، بل الزائد يكون
للخنثى - كذا حاصل استدلاله على ما يظهر من محكى المختلف - غير سديد
اذ ثبت نصاً واجماعاً ان للخنثى ، (اذا مات ولم يعلم حاله) نصف ما للذكر
والانثى وهو يعم مالهما فرضاً ورداً ، ولولم يرد على الابوين لكان لها
تمام ما للذكر ، أو الذكر مع الانثى .

وعليه، فاطلاق النص والفتوى بأن للخنثى نصف النصيبين يعطي ما ذكره القواعد وغيره ، ففي مثال الابوين والبنث يقال : لو كان أبوان وولد كان لهما عشرة من ثلاثين .

ولو كان أبوان وبنث كان لهما اثني عشر من ثلاثين ، فإذا كان خنثى كان لهما أحد عشر من ثلاثين، أي نصفاً اثني عشر وعشرة، وللخنثى تسعة عشر من ثلاثين المتوسط بين عشرين إذا كان ذكراً وثمانية عشر إذا كان انثى، فإذا أردنا تصحيح فرض الابوين ضربنا الثلاثين في الاثني عشر مخرج الخنثى (نصف النصيبين) يكون المجموع ستين للابوين منه اثنان وعشرون والباقي للخنثى، وسائر الامثلة واضح .

(مسألة - ٢٢ -) النسب الأربعة ، والأربعة المتناسبة، تعيينان في استخراج الفرائض من أسهل الطرق، أما النسب الأربعة فبيانه ان العددين :
أمامتساويان كأربعة وأربعة، وخمسة عشر وخمسة عشر، وأماممختلفان كأربعة وخمسة، وأربعة عشر وخمسة عشر، والمختلفان :

أمامتداخلان، أو متوافقان ، أو متباينان ، فالمتداخلان هما اللذان يفنسى أقلهما الاكثر مرتين، أو مراراً، ولذا لا يتجاوز الاقل منهما نصف الاكثر ، أو الاكثر لا ينقص عن ضعف الاقل اذ لو لم يكن كذلك لا يفنسى الاقل الاكثر ، وربما يقال للمتداخلين المتناسبان كالاثنين بالنسبة الى الأربعة والاحد عشر بالنسبة الى اثنين وعشرين وثلاثة وثلاثين وهكذا .

فان لم يكن بين العددين تساوي ولا تداخل ، فأما ان يفنيهما جميعاً عدد ثالث (غير الواحد) كالستة مع العشرة، حيث يفنيهما الاثنان ، والتسعة مع الاثني عشر، حيث يفنيهما ثلاثة، وهذان يسميان بالمتوافقين والعاد لهما يسمى وقفهما، والا فهما المتباينان، وهما اللذان اذا أسقط الاقل من الاكثر مرة أو مراراً

بقي واحد مثلا ثلاثة عشر وعشرين، فانك اذا اسقطت ثلاثة عشر من العشرين
بقي سبعة، فاذا أسقطت سبعة من ثلاثة عشر بقي ستة ، فاذا أسقطت ستة من
سبعة بقي واحد .

ثم في المتوافقين قديفنيهما عدة امور: مثل الاثنى عشر، والثمانية عشر ،
فانه يفنيهما الثلاثة والستة والاثنان ، ومثل العشرين والثلاثين ، فانه يفنيهما
العشرة والخمسة والاثنان ، فيقال: ان توافق الاولين بالسدس والثالث والنصف
والاخيرين بالعشر والخمس والنصف ، والمعتبر منها عند أهل الحساب ،
وفي الارث أقلهما جزءاً ، لانه أقل للفريضة، وأسهل للحساب ، ففي المثال
الاول الاقل هو السدس ، وفي الثاني العشر ، واذا كان المفني للعددين فوق
العشرة، مثل اثنين وعشرين، وثلاثة وثلاثين، حيث يفنيهما أحد عشر، يقال :
ان وفقهما جزء من أحد عشر .

(أما الاربعة المتناسبة) فهي ما نسبة أولها الى ثانيها كنسبة ثالثها الى

رابعها .

فاذا عرف الجانبان وجهل الوسط ضرب أحد الجانبين في الاخر ، وقسم
الحاصل على الوسط المعلوم ، يكون خارج القسمة هو الوسط المجهول ،
و اذا عرف الوسطان وجهل جانب ضرب الوسطان أحدهما في الاخر وقسم
الحاصل على الجانب المعلوم ، يكون خارج القسمة هو الجانب المجهول .
ففي الاول يقال : عشرة عمال أجرهم مائة ، فما عدد العمال الذين أجرهم
مائة وعشرون ؟ وفي الثاني يقال : عشرة عمال أجرهم مائة ، فكم يكون اجر
اثنى عشر عاملا ؟ مثلا ، فيما نحن فيه يقال : لو كانت التركة تسعة في (ولسد
وبنت وخنثى) كان نصيب الخنثى ثلاثة .

فاذا كانت التركة عشرين ، فما هو نصيب الخنثى ؟

والجواب - بعد ضرب الوسطين ، وتقسيم الحاصل على عشرين : (ستة وثلثان) وفي المثال الاخر يقال : لو كانت التركة تسعة كان للخنثى ثلاثة، فكم كانت التركة حتى ان الخنثى حصل على ستة وثلثين .

ثم قد تكون الاربعة المتناسبة مركبة (لابسيطة كالامثلة المتقدمة) مثلاً : اذا كان عشرة عامل يعملون ثلاثة أيام بخمسين ديناراً ، فكم من عامل يعملون سبعة أيام بسبعين ديناراً ؟ وحيث ان المركبة قليلة الجدوى في باب الارث تركنا تفصيل الحل فيها. (قال العلامة في القواعد) : اذا أردت ان تطلب أقل عدد ينقسم على عددين مختلفين (أو بين أعداد) فأعرف النسبة بينها ، فاذا كانا متداخلين فالمطلوب هو الاكثر منهما ، ولا يحتاج الى عمل آخر، وان كانا متشاركين في كسر (والمراد به المتوافقان) فالمطلوب هو الحاصل من ضرب ذلك الكسر من أحدهما في الاخر:

كما اذا طلبنا عدداً ينقسم على ثمانية عشر وثلثين ، فقد اشتركتا في السدس (والمراد به أقل الكسر، والافقد اشتركتا في النصف أيضاً ، وقد تقدم وجه ملاحظة أقل الكسر) فسدس أيتهما ضربت في الاخر حصل تسعون وهو أقل عدد ينقسم عليهما ، وان كانا متباينين ، فالمطلوب هو الحاصل من ضرب أحدهما في الاخر.

كما اذا طلبنا أقل عدداً ينقسم على سبعة وتسعة ، فهو ثلاثة وستون ومثال التداخل ستة واثنى عشر ، ويكتفى فيهما بالاكثر، لانه ينقسم على كليهما على الاقل مرات ، وعلى الاكثر مرة ، وقد ترك (رحمه الله) التماثل كسبعة وسبعة لظهوره .

وكذا اذا أردت أقل عدد ينقسم على أعداد مختلفة، لانك اذا عرفت العدد المنقسم على اثنين منها عرفت العدد المنقسم عليه، وعلى الثالث ، ثم المنقسم

عليه وعلى الرابع وهكذا .

مثلا: اذا أردت ان تعرف أقل عدد ينقسم على ثلاثة وأربعة وخمسة وستة وثمانية فالمنقسم على الثلاثة والاربعة اثني عشر لانهما متباينان والمنقسم عليهما (أي الاثنى عشر) وعلى الخمسة ستون لانهما متباينان أيضاً، والمنقسم عليهما وعلى الستة ستون لتداخلهما، والمنقسم عليهما وعلى الثمانية مائة وعشرون لانهما متشاركان في الرابع .

أقول : ولك ان تقول الثلاثة والاربعة يسقطان لدخولهما في الستة والثمانية، وتضرب الخمسة في الستة لتباينهما ، وتضرب الحاصل، وهو ثلاثون في أربعة التي هي وفق الثمانية ، فيحصل المطلوب .

وعليه ، فكل متماثلين يسقط أحدهما، وكل متداخلين يسقط أقلهما ، وفي كل متوافقين يضرب أقل وفق في الاخر ، وفي المتباينين يضرب احدهما في الاخر .

ثم اذا كان لاحد من الورثة كسران كينت عم هسي زوجة ، أو من جهة الشبهة أو من جهة نكاح صحيح عند دينهم كالمجوس ، فان امكن جمع الكسرين في كسر مثل ربع ونصف سدس ، حيث يجتمعان في ثلث ، فهو والا حوسبا ثم جمع بينهما .

(مسألة - ٢٣ -) في المناسخات جمع مناسخة، والنسخ بمعنى الابطال سواء في مثل نسخ الشمس الظل ، حيث ابطلته ، أو في مثل قلم النسخ ، حيث أبطل الخط الذي قبله ، أو في مناسخات الارث ، حيث يبطل الارث الجديد الارث القديم .

وعليه ، فمعناه اللغوي والعرفي والمشرعي واحد .

ومنه يعلم ، وجه النظر في قول شراح الشرائع والقواعد وغيرهم ، حيث

جعلوا له معاني متعددة ، ونسخ الكتاب من قلم النسخ ، لابعنى نقله من مكان الى مكان آخر ، والنسخة تسمى بها للكتابة بذلك القلم .

وكيف كان ، انما تسمى المسائل في هذا الباب بالمناسخة ، لان الانصبااء التي حدثت للورثة بموت انسان تبطل السى انصبااء آخر بموت وارث من الورثة .

وعليه ، فذلك فيما اذا أبطل الميت الجديد الانصبااء ، والا فلا مناسخة ، كما اذا مات ولا ارث له ، لان له ديناً مستغرماً اذا قلنا بعدم الارث معه . وكذا اذا قسمت التركة ثم مات الثاني ، حيث يقسم ارثه ثانياً دون ابطاله للارث الاول .

قال في الشرائع : ونعني به (بالنسخ) ان يموت انسان فلا تقسم تركته ، ثم يموت بعض ورائه ، ويتعلق الفرض بقسمة الفريضة من أصل واحد ، فطريق ذلك ان تصحح مسألة الاول ، ويجعل للثاني من ذلك نصيب اذا قسم على ورثته صح من غير كسر ، فان كان ورثة الثاني هم ورثة الاول من غير اختلاف في القسمة ، كان كالفريضة الواحدة مثل اخوة ثلاثة وأخوات ثلاث من جهة واحدة مات أحد الاخوة ثم مات الاخر ، ثم مات احدى الاخوات ثم ماتت اخرى وبقي أخ واخت ، فمال الموتى بينهم اثلاثاً ، أو بالسوية .

أقول : الاول في الابوينى ، أو الابي ، والثاني في الامي ، حيث ان الامي يقسمون المال بينهم بالتساوي ، فيجعل الميت الثاني والثالث وهكذا كان لم يكن ، وتقسم التركة بين الباقيين كأنهم ورثة الاول ، اذا ارث الثاني والثالث ، لا يزيد الامر شيئاً جديداً ، وانما قال من جهة واحدة ، لوضوح ان الاخوة اذا كانوا مختلفي الجهة ، لم يكن الامر كذلك ، بل كان من المناسخات ، كما اذا كان بعضهم من الام - حيث له السدس ، مع الوحدة والثالث ، مع

التعدد - وبعضهم من الاب والام ، أو من الاب حيث لهم بقية المال ، ثم للامي الذكر مثل الانثى ، وللابويني ، أو الابسي للذكر مثل حظ الانثيين ، فيكون الحكم مع الاختلاف ، كما لو اختلف الوارث .

ثم ان اصول أقسام المناسخات أربعة : لان الوارث والاستحقاق ، أمان يتحد أو يختلف أو يتحد الوارث دون الاستحقاق أو يتحد الاستحقاق دون الوارث . فالاول : كالمثال السابق ، حيث السوارث السابق هو الوارث اللاحق ، وجهة الاستحقاق فيهما واحدة وهو الاخوة .

والثاني : كما لو مات رجل وخلف زوجة وابنا وبنثاً ، ثم ماتت الزوجة عن ابن وبنث من غير الميت ، فان جهة الاستحقاق مختلفة حيث انها في الاول الزوجية وفي الثانية البنوة .

وكذا الوارث ، اذ الوارث في الاول الزوجية وأولاد الميت ، وفي الثانية أولاد الزوجة .

والثالث : كما لو مات رجل وترك ثلاثة أولاد ثم مات أحدهم ، ولم يخلف غير الاخوين المذكورين ، فان جهة الاستحقاق مختلفة ، لانها في الاولى البنوة ، وفي الثانية الاخوة ، ولكن الوارث واحد .

والرابع : كما لو مات رجل وترك ابنين فمات أحدهما وترك ابناً ، فان جهة الاستحقاق في الفريضتين واحدة ، وهي البنوة ، والوارث مختلف لكونه في الاولى ابناً ، وفي الثانية ابن الابن ، ولا كلام في القسم الاول ، وهو ما اذا اتحد الوارث والاستحقاق .

أما الاقسام الثلاثة الاخر ، فان نهض نصيب الثاني بالقسمة على الصحة ، فهو والينهض بقسمة صحيحة ، فله صورتان .

أما ما ينهض بالصحة ، فمثل ان يموت انسان ويترك زوجة وأبناً وبنثاً ، هما من غير هذه الزوجة ، فالفريضة من أربع وعشرين مضروب مخرج الثمن

(للزوجة) في الثلث مخرج الثلث والثلثين للولد والبنت يكون الحاصل أربعة وعشرين، فللزوجة الثمن ثلاثة منها، وللولد أربعة عشر، وللبنت سبعة، فإذا ماتت الزوجة وخلفت ابناً وبناتاً كان لابنها اثنان ولبناتها واحد، ولا حاجة الى المناسخة كما انه اذا مات الولد (لا الزوجة) وخلف خمسة اولاد، وأربع بنات، أو ماتت البنت وخلفت ولدين وثلاث بنات أو ما اشبه ذلك، كان الامر كذلك، ولا حاجة الى المناسخة لو فاء نفس النصيب السابق بالورثة للميت الجديد، وكذلك الحال اذا كان ميت ثالث، لكن التركة تفي أيضاً، كما اذا مات ابن الزوجة وخلف ولدين أو بنتين .

أما صورتنا ما اذا لم ينهض نصيب الثاني بقسمة صحيحة (فالاولى) ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول، وبين الفريضة الثانية وفق، فيضرب وفق الفريضة الثانية في الفريضة الاولى، فالحاصل مخرج الفريضتين، مثل ان يخلف الاول أبوين وابناً ثم يموت الابن عن ابنين وبنتين فريضة الاول من ستة، لان للابوين السدسين وللابن أربعة وفريضة الثاني من ستة أيضاً، لان لابنية أربعة، ولبنتيه اثنتين، والاربعة فريضة الابن توافق بالنصف الستة فريضة اولاد الابن، فتضرب ثلاثة وفق الفريضة الثانية (وهي ستة) في أصل الفريضة وهي ستة تبلغ ثمانية عشر، لكل من الابوين ثلاثة، وللابن اثني عشر، فلكل من اولاده الاثنيين أربعة، ولكل من بناته الاثنتين اثنان .

(والثانية) ان يتباين نصيب الميت الثاني، والفريضة الثانية، فتضرب الثانية في الاول، فما بلغ صحت منه الفريضتان، فكل من كان له من الفريضة الاولى شيء يأخذه مضروباً في الفريضة الثانية، مثل زوج واثنين من كلاله الام، وأخ من أب، للزوج النصف، ولكلاله الام الثلث، والبقية لكلاله الاب ثم مات الزوج وترك ابنين وبناتاً فريضة الاولى من ستة، لان فيها ثلثا ونصفا

مخرجهما ستة .

قال في الجواهر : (لا يقال : ان فيها سدساً ونصفاً ، والنصف داخل فيه لان كلاله الام مع التعدد فريضتهم الثلث ، واذا اتفق ان لكل واحد منهم سدساً على تقدير كونهم اثنين ، فان ذلك اتفاقي) .

وحيث ان نصيب الزوج من ستة ثلاثة لا تنقسم على خمسة (للابنين والبنات له) ولا توافق ، فاضرب الخمسة في الفريضة الاولى وهي ستة ، فالحاصل مخرج الفريضتين وهو ثلاثون ، للزوج منها خمسة عشر (لكل واحد من ابنيه ستة ولبنته ثلاثة) ولكلاله الام ثلثها عشرة (لكل واحد منهما خمسة) والباقي وهو خمسة من الثلاثين لكلاله الاب .

ومنه يعلم ، انه كذلك اذا ترك الزوج خمسة اولاد ، وخمس بنات ، أو أربعة اولاد ، وسبع بنات ، أو كان كلاله الام خمسة ، أو عشرة ، أو كان كلاله الاب خمسة ، أو ابنين وبناتاً ، أو ابناً وثلاث بنات .

كما ان مما تقدم يعلم ، حال ما اذا حدث موت ثالث كان ماتت بنت الزوج ، وتركت ثلاث أبناء ، الى غير ذلك من الامثلة .

وحيث قد ظهرت الصور للمناسخة في فريضتين نقول : لو كانت المناسخات أكثر من فريضتين ، فان انقسم نصيب الثالث على ورثته على صحة فهو ، والاعملت في فريضته ، مع الفريضتين السابقتين (حيث تفرضان كفريضة واحدة) مثل ماعمات في فريضة الثاني مع فريضة الاول .

وكذا الحال اذا فرض موت رابع أو خامس وهكذا ، فان حصل المناسخة السابقة يؤخذ واحداً ، ويعمل به مع الفريضة اللاحقة ، كما يعمل بين الفريضة الاولى ، والفريضة الثانية .

قال في الجواهر : ويمكن فرض ذلك باقسامه في المثال السابق بأن يموت

أحد ولدي الزوج ، فان نصيب الولد المذكور من نصيب أبيه ستة من خمسة عشر ، فهذه مناسخة ثالثة ، فان خلف ابنين وبنتين ، أو ستة أولاد متساوين ذكورية وانثوية ، ونحو ذلك انقسمت فريضته ، من غير كسر .

وان خلف ابناً وبنتين كانت فريضة من أربعة ، وهي توافق نصيبه بالنصف فتضرب نصف فريضته ، وهو اثنان ، في ما اجتمع من المسألتين وهو ثلاثون تبلغ ستين ، ويكمل العمل ، وكل من كان له شيء من الفريضة الثانية يأخذه مضروباً في اثنين .

وان خلف ابنين وبنثاً باينت فريضته ، وهي خمسة ، نصيبه وهو ستة فتضرب فريضته في ثلاثين ، تبلغ مائة وخمسين ، ومن كان له شيء من الفريضة الثانية أخذه مضروباً في خمسة (ثم) قد يأخذ بعض الورثة نصيبهم ، فيكون باقي التركة للباقيين ، والقاعدة ان يلاحظ ، أي نسبه بين كل فرد من الباقيين الى الاصل ، فيلاحظ تبديل تلك النسبة مع الباقي بعد أخذ بعض الورثة ، مثلاً : كان ولدان و بنت ، فللبنت الخمس ، وقد سقط نصيبها بجعله في دار للمورث تسوى خمس التركة ، فان كل واحد بعد ذلك يأخذ نصف الباقي ، اذ خمس التركة الذي هو نصيب كل ولد بعد اخراج الخمس من الاصل يساويان نصف الباقي ، ولو أخذ أحد الولدين حصته ، أي الخمسين ، كان للبنت ثلث الباقي وللولد ثلثاه ، اذ الخمس الذي للبنت بعد اخراج الخمسين من الاصل يعادل الثلث ، كما ان الخمسين يعادل الثلثين ، الى غير ذلك من الامثلة .

قال في كشف اللثام ، ممزوجاً مع المتن : لو عين الورثة نصيب بعضهم في عين اقسام الباقيين الباقي على نسبة سهامهم الباقية بأن ينسب نصيب كل من التركة الى الباقي ، فيأخذ منه بتلك النسبة فيأخذ الاب اذا كان مع الابن تسعى الباقي بعد التعيين للزوج ، فان نصيبه من الكل سهمان ، وهما بالنسبة الى الكل

سدس ، والى الباقي تسعان ، ويأخذ الابن سبعة اتساع - انتهى .

(مسألة - ٢٤ -) قال في مفتاح الكرامة : قال في الدروس : قسمة التركات ثمرة الحساب في الفرائض ، فان المسألة قد تصح من ألف ، والتركة درهم ، فلايين ما يصيب كل وارث الابعمل آخر ، وبيانه بهذه الطرق ونحوها ، و ليعلم ان التركة ان كانت عقاراً ، فهو مقسوم على ما صحت منه المسألة ، ولا يحتاج الى عمل آخر .

وربما وضع النصيب مع ذلك زيادة على ما صحت منه ، وان كان مما يعد ، أويكال ، أو يوزن ، أو يذرع ، احتيج الى عمل يبين نسبة حق كل واحد من الاصل ، هذا ، و ليعلم ان هذا الفصل ، كما يستفاد منه معرفة قسمة التركات على الورثة ، كذلك يستفاد منه معرفة قسمة التركات بين الغرماء في قضاء الديون والضابط في ذلك على الطريق الثالث ، لكونه عام النفع في النسبة الظاهرة ، والحقيقة ان تجعل دين كل غريم بمنزلة سهام كل وارث في العمل ، وتجعل مجموع الديون بمنزلة التصحيح ، وتتم العمل ، كما هو الشأن في الورثة . فلو مات شخص ، ولشخصين عليه دين ، لاحدهما عشرة دنانير ، وللآخر خمسة ، فاذا جمعنا الدينين صار المجموع خمسة عشر ، وهذا بمنزلة التصحيح . ولنفرض ، ان التركة في هذه المسألة ثلاثة عشر فنضرب دين من له عليه عشرة في كل التركة ، فالحاصل مائة وثلاثون ، ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض ، وهو خمسة عشر ، فالخارج وهو ثمانية وثلثان نصيب من له عليه عشرة ، ثم نضرب دين من له عليه خمسة في كل التركة ، فيكون خمسة وستين ، ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض ، فالخارج هو أربعة وثلث نصيب من له عليه خمسة في كل التركة ، فيكون خمسة وستين ، ثم نقسم المبلغ على كل التصحيح المفروض ، فالخارج وهو أربعة

وثالث نصيب من له عليه خمسة ، فجمعنا الانصباء صار ثلاثة عشر ، هذا ان لم نلاحظ النسبة بين التركة ، والتصحيح ، والمفروض كما هو الشأن ، وان لاحظناها :

فلنفرض ان تركة الميت في هذه المسألة تسعة دنانير، ثم انا طلبنا النسبة بين التصحيح المفروض ، أي خمسة عشر ، وبين التركة فوجدناها الموافقة بالثلث فضربنا دين من له عشرة دنانير على الميت في وفق التركة ، أي ثلثها وهو ثلاثة صار ثلاثين ، ثم قسمنا المبلغ على وفق التصحيح وهو خمسة ، فالخارج وهو ستة نصيب من له العشرة ، وضربنا دين من له خمسة دنانير على الميت في وفق التركة، فيكون خمسة عشر، ثم نقسم المبلغ على وفق التصحيح، فالخارج وهو ثلاثة نصيب من له خمسة .

وكذا لو كانت التركة في هذه الصورة خمسة يكون بين التركة، والتصحيح المفروض موافقة بالخمس بالمعنى الاعسم، فنضرب دين صاحب العشرة في خمس، وهو واحد، فيكون عشرة ونقسمه على خمس التصحيح المفروض وهو ثلاثة، فالخارج وهو ثلاثة وثلث نصيبه ثم نضرب دين صاحب الخمسة في وفق التركة، فيكون خمسة، فاذا قسمناها على وفق التصحيح المذكور، فالخارج وهو واحد وثلثان نصيبه ، فاذا جمعنا الانصباء صار خمسة وهو المطلوب - انتهى .

أقول : الطريقة الاولى هي حساب الاربعة المتناسبة ، ولعل الاسهل منها جعل الميزان النسبة بالكيفية التي تقدمت، فيقال : لو كان للمديون خمسة عشر كان للدائن الذي يطلبه عشرة، عشرة.

فاذا كان له ثلاثة عشرة ، فكيف للمذي يطلبه عشرة ؟ ويضرب العشرة في ثلاثة عشر وهما الوسطان ويقسم الحاصل وهو مائة وثلاثون على المطلوب

المعلوم الذي هو خمسة عشر ، فخارج القسمة وهو ثمانية وثلثان ، هو الطرف المجهول الذي هو نصيب الدائن عشرة .

ثم نقول : اذا كان للمديون خمسة عشر ، كان للذي يطلبه خمسة ، خمسة ، فاذا كان له ثلاثة عشر ، فكم للذي يطلبه خمسة ، وبعد الضرب والتقسيم يخرج المجهول أربعة وثلث ، وجمعه مع ثمانية وثلثين هو ثلاثة عشر .

ثم انه ربما يمكن استخراج المجهول بطريقتي الخطأين ، أو بالجبر و المقابلة والمعادلة ، وقد ذكرهما الشيخ البهائي في خلاصة الحساب ، كما مثل القواعد لما يحتاج الى الجبر أخذاً من استاد نصير الدين (ره) لكن حيث ان هذين الطريقتين بحاجة الى تفصيل مما هو خارج عن وضع الكتاب تركناهما والطريق الاسهل ما ذكرناه من الاربعة المتناسبة ، وما ذكره مما تقدم ، والله المستعان .

ثم ان لهم في معرفة سهام الورثة من التركة طرق ، وهذه غير ما تقدم ، اذ في المقام ثلاثة امور :

الاول : ان نعرف ان للام سدساً ، وللاب مابقي ، وللزوج الربع وهكذا الثاني : ان نعرف ان للزوج كم من حاصل جمع الفرائض ، وللاب كم ، وهكذا ، فيقال مثلاً : للزوجة خمسون من أربعمائة ، حيث نحول التركة الى أجزاء صحيحة من مخرج يخرج نصيب كل وارث منه .

الثالث : ان نعرف ان الخمسين مثلاً ثمن التركة ، وان كذا الذي للاب سدس التركة وهكذا .

وانذا قال في المسالك : هذا المقصد (أي قول الشرائع المقصد الثالث في معرفة سهام الوارث من التركة) هو ثمرة حساب الفرائض ، فان المسألة قد يصح من مائة مثلاً ، والتركة ثلاثة دراهم ، وأودرهم ، فلا يتبين ما نصيب كل

وارث الابعمل آخر، وعمله بهذا الطريق ونحوها، وأعلم ان التركة ان كانت عقاراً، فهو مقسوم على ما صحت فيه المسألة، ولا يحتاج الى عمل آخر، و يمكن مع ذلك توضيح النصيب زيادة على ما صحت فيه، وان كان مما يعد، أو يكال، أو يوزن، أو يذرع احتيج الى عمل يتبين به، حق كل واحد من الاصل - انتهى .

أقول : اذا كانت التركة عقاراً كفى المخرج في جعل الانصباء، مثلاً يقال: للاب خمس وسبعون من أصل أربعمائة، وحيث ان البستان الفا ذراع، كان له ثلثمائة وثلاثة وثلاثون ذراع، وثلث ذراع، وهذا شيء معلوم، وان كان الاوضح ان يقال : ان له سدساً حتى يعلم ان العدد المذكور يطابق السدس . أما اذا كانت التركة مائة شاة، أو عشرة أفزة، أو خمسين مناً من الحنطة، أو أربعين ذراع قماش احتاج ذكر النسبة بأن يقال : سدس كذا، فان الحساب بأن يقال : خمس وسبعون من أصل أربعمائة يوجب الغموض، وقد تقدم ان الدروس سبق المسالك في ذلك، كما لحقهما الجواهر ومفتاح الكرامة و غيرهما .

وكيف كان، فالطرق التي ذكرها الشرائع والقواعد وغيرهما لكشف النسبة امور :

الاول : ان تنسب سهام كل وارث من الفريضة، وتأخذله من التركة بتلك النسبة، فما كان فهو نصيبه منها مثلاً ترك الميت زوجة وأبوين حيث لا حاجب فالفريضة من اثني عشر لمكان الربع والسدس، للزوجة ثلاثة هوربع الفريضة لتعطى ربع التركة، أي شيء كانت التركة، وللأم أربعة هي ثلث الفريضة لتعطى ثلث التركة، وللاب خمسة هي سدسا التركة ونصف سدس يعطى له سدسا التركة ونصف السدس منها .

ولا يخفى ، ان هذه الطريقة سهلة جداً ، الا انه ربما احتاج الامر الى ضرب
 التركة ، لعدم تبين الامر ، مثلاً : اذا كانت التركة فسي المثل خمسة دنانير ،
 ضربنا الخمسة في الستة ، مخرج السدس ، فيقسم كل دينار الى ستة أجزاء فيقال :
 للزوجة الربع من ثلاثين اسداس الدينار ، أي سبعة ونصف سدس ، وللأم ثلث
 الثلاثين ، أي عشرة أسداس ، وللأب سدسا الثلاثين ونصف سدس ، أي أحد
 عشر من ثلاثين ، وللزوجة دينار وربع ، وللأم دينار وثلثا دينار ، وللأب ديناران
 ونصف سدس دينار .

كما انه يصح ان يضرب الخمسة دنانير في أربعة ، مخرج الربع الذي هو نصيب
 الزوجة ، وهذان أقصر مما سلكه الجواهر ، وان كان ما سلكه أقرب الى القواعد
 الحسابية قال : وقد لا يسهل استخراج هذه النسبة (أي النسبة التي ذكرها الشرائع
 ومثلها بابوين وزوجة) الا بضرب التركة :

كما لو كانت التركة خمسة دنانير مثلاً ، والفريضة بحالها ، فانه يحتاج الى
 ضرب الخمسة في عدد سهام الفريضة ، وهي الاثنى عشر ، فتكون ستين ،
 فتجعل الخمسة حينئذ ستين جزءاً ، كل دينار من ذلك اثنا عشر جزءاً ، وللزوجة
 خمسة عشر جزءاً ربع التركة ، وهي دينار وربع ، وللأم عشرون جزءاً ثلث
 التركة ، وهي دينار وثلثا دينار ، وللأب خمسة وعشرون جزءاً ، وهي ديناران
 ونصف سدس دينار .

الثانية : ما ذكره الشرائع بقوله : وان شئت قسمت التركة على الفريضة ،
 فما خرج بالقسمة ضربته في سهام كل واحد ، فما بلغ فهو نصيبه - انتهى .
 فلنفرض الورثة هم الابوان والزوج والتركة ستة ، فاذا قسمت الستة على
 اثني عشر الفريضة كان لكل سهم نصف دينار ، فنضرب نصف دينار في سهم
 كل واحد واحد من الورثة (ومن الواضح ان ضرب الكسر في الصحيح

يوجب نقص الحاصل ، لا الزيادة كما في ضرب الصحيح في الصحيح) ،
فنضرب نصف دينار في سهم الزوجة ، وهو ثلاثة - ربع الفريضة التي هي
اثنى عشر - يكون الحاصل ديناراً ونصفاً، ثم في سهم الام، وهي أربعة -
ثلث الفريضة - يكون دينارين .

ثم في سهم الاب، وهي خمسة مابقي بعد اخراج سهم الام والزوجة من
الاثنى عشر، يكون دينارين ونصفاً، والفرق بين هذه الطريقة وسابقتها ان السابقة
تجعل المحور نفس الفريضة (اثنى عشر في المثال) وهذه تجعل المحور
التركة بعد تقسيمها على الفريضة، ثم ان المثال الذي ذكرناه للثانية، كان فيما
اذا نقصت التركة عن الفريضة .

أما اذا زادت التركة على الفريضة، فكما ذكره القواعد، فيما لو كانت
التركة أربعة وعشرين، والفريضة ستة كما تقدم .

فاذا قسمت التركة على ستة خرج أربعة ، لكل سهم تضرب الخارج ،
وهو أربعة سهام في كل وارث ، فما بلغ فهو نصيبه .

فاذا ضربت أربعة في ثلاثة نصيب الزوج بلغ اثنى عشر ديناراً ، فهي
نصيبه، وتضرب أربعة في واحد نصيب الاب يكون أربعة، وفي اثنى نصيب
الام، تصير ثمانية .

الثالثة : التركة، أما كسر كنصف دينار، أو صحيح له أحد الكسور التسعة
كخمس عشرة وعشرين، أو اصم وهو ما ليس له أحد الكسور التسعة كأحد
عشر، وكل واحد من هذين، أما بدون كسر، أو مع كسر فالاقسام خمسة :

(١) فان كان كسراً قسم الفريضة، ونسب مال الكل وارث اليه، مثلاً يقال: النصف
مقسماً على اثنى عشر (في الزوجة والابوين) يكون نصف أربعة وعشرين جزء من
واحد، ثم ينسب نصيب كل واحد منهم، فيقال للزوجة : ربع أربعة وعشرين

وهو ستة من أربعة وعشرين جزء من واحد وهكذا ، وربما يكون الكسر ذا وحدات مثل نصف دينار في العراق حيث ان كل دينار ألف فلس ، نصف دينار خمسمائة فلساً ، للزوجة منها مائة وخمسة وعشرون ، وللأم مائة وستة وستون وثلاث فلس ، وللأب مائتان وثمانية وثلاثا فلس .

(٢) وان كان مركباً من صحيح وكسر، أو أصم وكسر، مثل عشرة ونصف ، وأحد عشر ونصف ، عملت قاعدة التبسيط ويسمى في الحساب بالتجنيس ، أي جعلت كل الصحاح من جنس الكسر، ففي الأول يجعل واحداً وعشرين نصف، وفي الثاني ثلاثاً وعشرين نصف، وتنسب النصيب الى ذلك ، فتقول : للزوجة ربع الواحد والعشرين وهكذا .

فاذا حصلت النصيب مثل : (خمسة وربع) للزوجة رفعته أي قسمته على مخرج الكسر - كالاثنين في المثال - صار اثنين وثلاثة أرباع ، وكذلك حال نصيب الأبوين، وهكذا في المركب من الأصم والكسر .

(٣) وبذلك يعرف حال الصحيح من كلا القسمين الأصم وغيره .

الرابعة : قال في القواعد : التركة ان كانت صحاحاً ، فاضرب ما حصل لكل وارث من الفريضة في التركة ، فما حصل فاقسمه على العدد الذي صححت منه الفريضة، فما خرج فهو نصيب الوارث كزوجة وأبوين، والتركة عشرون والفريضة اثني عشر للزوجة ثلاثة تضربها في عشرين تبلغ ستين تقسمها على اثني عشر تخرج خمسة ، فللزوجة خمسة دنانير ، وللأم أربعة تضربها في عشرين تبلغ ثمانين نقسمها على اثني عشر، تخرج ستة وثلثان، فيكون للام ستة دنانير وثلثا دينار ، وللأب خمسة تضربها في عشرين تصير مائة تقسم على اثني عشر تخرج ثمانية وثلث ، فتكون للأب ثمانية دنانير وثلث دينار ، وان كان في التركة كسر فابسط التركة من جنسه بأن تضرب مخرج الكسر

في التركة ، ثم تضيف الكسر الى المرتفع ، وتعمل ماعملت في الصحاح ،
فما اجتمع الوارث قسمته على ذلك المخرج .

فلو كانت التركة عشرين ديناراً ونصفاً فابسطها انصافاً تكون أحداً وأربعين
فاعمل كما عملت في الصحاح ، فما خرج لكل واحد من العدد المبسوط ،
قسمه على اثنين ، فما خرج نصيباً للواحد فهو نصيب الواحد من الجنس الذي
يريده .

ولو كان الكسر ثلثاً فاقسم التركة اثلاثاً وهكذا الى العشر (ولو كان الكسر
مضافاً أو مركباً لزم تبسيط الصحيح الى ذلك الحاصل للمضاف ، أو الجامع
للمركب ، مثلاً : كانت التركة ديناراً وخمس ربيع دينار ، فانه يبسط الى واحد
وعشرين ، اذ الدينار فيه عشرون خمس الربع يضاف الى العشرين هذا الواحد
المضاف .

وكذا اذا كانت التركة ديناراً وخمس وربع دينار ، فان الجامع بين
الخمس والربع عشرون فالدينار يحول الى عشرين والخمس السى أربعة
والربع الى خمسة يكون الحاصل تسعة وعشرين جزءاً من عشرين جزء
للدنار ، وقد سبق الالمام الى مثل هذين الامرين .

ولو كانت المسألة عدداً أصم (الخالى من الكسور التسعة المنطقه ، كما
اذا كانت أحد عشر ، أو ثلاث عشر ، أو سبع عشر ونحوها) فاقسم التركة عليه ،
فان بقى مالا يبلغ ديناراً فابسطه قراريط فاقسمه ، وان بقى ما لا يبسط قراريطاً
ابسطه حبات وأقسمه ، وان بقى مالا يبلغ حبة فابسطه اذات وأقسمه ، وان بقى مالا
يبلغ اردة فانسبه بالاجزاء اليها - انتهى .

والقيراط ثلاث حبات ، والحبة أربع اذات ، والاردة حبتان من الخردل
البري ، كما في كشف اللثام .

وعليه، فاللازم ان ينتهي الى الخردلة أيضاً ، ثم انه اذا اريد امتحان العمل، هل مجموع الانصبه تساوي التركة أم لا؟ يجمع ما يحصل لكل وارث فان ساوى المجموع التركة فالعمل صواب ، والا كان خطأً .
 أما معرفة ان كل حصة صحيحة ، فذلك ما لا يعلم الا بالتكرار ، اذ لا ضابط .

والى هنا تم كتاب الميراث من [الفقه] .

والله المسؤول ان يقرنه برضاه ، ويتقبله بقبول حسن كما هو أهله .

وصلى الله على محمد وآله الطاهرين ، والحمد لله رب العالمين .

ليلة الجمعة، خامس صيام، قم المقدسة .

محمد بن المهدي الحسيني الشيرازي

١٤٠٣ هـ

الارث في الاسلام

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على محمد وآله الطاهرين ،
ولعنة الله على اعدائهم الى قيام يوم الدين .
وبعد هذا كتاب : (الارث في الاسلام) جمعت فيه مسائل الارث بأسلوب
واضح ، ليكون مرشداً سهلاً ، لمختلف قضايا الارث، واتبعنا في هذه الرسالة
ما ذكره المشهور في هذا الباب .
واسأل الله سبحانه ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وينفع به المؤمنين ،
انه الموفق المستعان .

الطبقة الاولى : الاباء والاولاد

(١) الاب

وحده :	له كل المال .
مع الام - مع الحاجب - (١)	للام السدس، وللاب البقية .
مع الام - بدون الحاجب -	للام الثلث ، والباقي للاب .
مع البنت الواحدة	للبنات ثلاثة أرباع ، وللاب الربع .
مع بنتين فصاعداً	للاب الخمس ، والباقي للبنات بالسوية .
مع ولد واحد	للاب السدس ، والباقي للولد .
مع اولاد ذكور أو اناث	للاب السدس ، والباقي للاولاد بالسوية .
مع اولاد ذكور واناث	للاب السدس ، والباقي للانثى نصف الذكر .
مع زوج	للاب النصف ، وللزوج النصف .

١ - (الحاجب) هو (١) اخوان أو أكثر ، للميت (٢) او اخ و اختان (٣) أو

اربع اخوات .

مع زوجة للاب ثلاثة ارباع، وللزوجة الربع (١)

* * *

١- الاخوة للميت ، والاجداد، والاعمام، والاقوال، لا يرثون مع وجود الاب .

٢- وكذا كلما كان واحد من الطبقة السابقة موجوداً لا يرث الطبقة اللاحقة.

٢ - الام

لها كل المال .	وحدها
تقدم في (١) .	مع الاب
للام الربع ، والباقي للبنت .	مع البنت
للام الخمس ، والباقي للبنات بالسوية .	مع بنتين فصاعداً
للام السدس ، والباقي للولد .	مع ولد واحد
للام السدس ، والباقي للاولاد بالسوية .	مع اولاد ذكور أو اناث
للام السدس ، والباقي للانثى نصف الذكر .	مع اولاد ذكور واناث
للزوج النصف، والنصف الباقي للام .	مع زوج
للزوجة الربع، والباقي للام .	مع زوجة

٣ - الاب والام

- للام حاجب ، مع البنت
 حصاة الام السدس ، والباقي يقسم ارباعاً ،
 فلاب ربع الباقي ، وللبنت ثلاثة ارباعه .
- ليس للام حاجب ، مع البنت
 للاب الخمس ، وللام الخمس ، وللبنت
 ثلاثة اخماس .
- مع بنتين فصاعداً
 للاب السدس ، وللام السدس ، والباقي
 يقسم بين البنات بالسوية .
- مع ولد ، أو اولاد
 للاب السدس ، وللام السدس ، والباقي
 للولد ، واذ كان اولاد ، قسم الباقي بينهم
 بالسوية .
- مع اولاد ذكور واناث
 للاب السدس ، وللام السدس ، والباقي
 للاولاد للذكر ضعف الانثى .
- للام حاجب ، مع زوج
 للاب الثلث ، وللام السدس ، وللزوج
 النصف .
- ليس للام حاجب ، مع زوج
 للام الثلث ، وللاب السدس ، وللزوج
 النصف .
- للام حاجب ، مع زوجة
 للام السدس ، وللزوجة الربع ، والباقي
 للاب .
- ليس للام حاجب ، مع زوجة
 للام الثلث ، وللزوجة الربع ، والباقي
 للاب .

٤ - الاب والاولاد

- اب وبنت واحدة مع زوج
 اب وبنتان أو اكثر، مع زوج
 اب وولد ، أو أولاد ، مع زوج
 أب وأولاد ذكور وأناث مع زوج
 أب ، وزوجة ، وبنت واحدة
 أب ، وزوجة ، وبنتان فصاعداً
 أب ، وزوجة ، وولد أو أولاد ذكور
 أب ، وزوجة ، وأولاد ذكور وأناث
 للزوج الربع ، والباقي يقسم ارباعاً ، ربع للاب ، وثلاثة أرباع للبنت .
 للاب السدس ، وللزوج الربع ، والباقي للبنات يقسم بينهن بالسوية .
 للزوج الربع ، وللاب السدس ، والباقي للولد ، أو الاولاد بالسوية .
 للاب السدس ، وللزوج الربع ، والباقي للاولاد ، للذكر ضعف الانثى .
 للزوجة الثمن ، والباقي يقسم ارباعاً ، ربع للاب ، وثلاثة أرباع للبنت .
 للزوجة الثمن ، والباقي يقسم خمسة أقسام ، قسم للاب وأربعة أخماس للبنات يقسم بينهن بالسوية .
 للزوجة الثمن ، وللاب السدس ، والباقي للولد ، أو الاولاد ، يقسم بينهم بالسوية .
 للاب السدس ، وللزوجة الثمن ، والباقي للاولاد ، للانثى نصف الذكر .

٥ - الام والاولاد

- ام ، وزوج ، وبنت
للزوج الربع ، والباقي يقسم أرباعاً ،
للام الربع ، وللبنت ثلاثة أرباع .
- ام ، وزوج ، وبنتان فصاعداً
للزوج الربع ، وللام السدس ، والباقي
بين البنات بالسوية .
- ام ، وزوج ، وذكر أو ذكور
للام السدس ، وللزوج الربع ، والباقي
للولد ، أو الاولاد ، يقسم بينهم بالسوية .
- ام ، وزوج ، واولاد ذكور واناث
للام السدس ، وللزوج الربع ، والباقي
للاولاد ، للذكر ضعف الانثى .
- ام ، وزوجة ، وبنت
للزوجة الثمن ، والباقي يقسم أرباعاً ،
ربع للام ، وثلاثة أرباع للبنت .
- ام ، وزوجة ، وبنتان فصاعداً
للزوجة الثمن ، والباقي يقسم اخماساً ،
خمس للام ، وأربعة أخماس للبنات
بالسوية .
- ام ، وزوجة ، وذكر أو ذكور
للام السدس وللزوجة الثمن ، والباقي
للولد ، أو الاولاد يقسمونه بالسوية .
- ام ، وزوجة ، وذكور واناث
للام السدس ، وللزوجة الثمن ، والاولاد
الباقي يقسمونه للذكر ضعف الانثى .

٦ - اب وام واولاد

أب وام ، وزوج ، وبنت واحدة

للاب السدس ، وللام السدس، وللزوج
الربع ، والباقي للبنت .

أب وام ، وزوج ، وبنتان فصاعداً

للاب السدس، وللام السدس، وللزوج
الربع ، والباقي للبنات يقسمنه بالسوية.

أب ، وام ، وزوج ، وولد واحد

للاب السدس ، وللام السدس، وللزوج
الربع ، والباقي للذكر ، أو للذكور
يقسمونه بالسوية .

ذكر أو ذكور

اب ، وام، وزوج، واولاد ذكور

للاب السدس، وللام السدس ، وللزوج
الربع، والباقي للاولاد ، للذكر ضعف
الانثى .

واناث

اب ، وام، وزوجة، وبنت واحدة

للزوجة الثمن ، وباقي المال يقسم
خمسة أقسام ، قسم للاب ، وقسم للام ،
وثلاثة اقسام للبنت .

ولاحاجب

أب ، وام (مع الحاجب لها)

للام السدس، وللزوجة الثمن، والباقي
يقسم بين الاب والبنت أرباعاً ، ربع
للاب ، والباقي للبنت .

وزوجة ، وبنت منفردة

للاب السدس، وللأم السدس، وللزوجة الثمن، والباقي للبنتين فصاعداً يقسمنه بالسوية .

أب، وام، وزوجة، وبتان فصاعداً

أب، وام، وزوجة، مع ابن

واحد، أو أبناء

للاب السدس، وللأم السدس، وللزوجة الثمن، والباقي للابن، أو الأبناء يقسمونه بالسوية .

أب، وام، وزوجة، وأولاد

ذكور وإناث

للاب السدس، وللأم السدس، وللزوجة الثمن، والباقي للأولاد للذكر ضعف الأنثى .

٧ - ٨ الزوج أو الزوجة

الزوج وحده

له كل المال .

مع بنت

للزوج الربع، والباقي للبنت.

مع بنتين فصاعداً

للزوج الربع، والباقي للبنات يقسمنه بالسوية .

مع ولد ذكر

للزوج الربع، والباقي للولد .

مع أولاد ذكور أو اناث

للزوج الربع، والباقي للأولاد بالسوية .

مع أولاد ذكور واناث

للزوج الربع، والباقي للأولاد، وللذكر ضعف الانثى .

* * *

الزوجة وحدها

لها ربع المال، والباقي للامام عليه السلام.

الزوجة مع بنت

للزوجة الثمن، والباقي للبنت .

الزوجة مع بنتين فصاعداً

للزوجة الثمن والباقي للبنات بالسوية .

الزوجة مع ولد ذكر

للزوجة الثمن، والباقي للولد .

الزوجة مع أولاد ذكور واناث

للزوجة الثمن، والباقي للأولاد

بالسوية .

الزوجة مع أولاد ذكور واناث

للزوجة الثمن، والباقي للأولاد، وللذكر

ضعف الانثى

* * *

(مسألة) أولاد الأولاد يرثون، حصة آبائهم، فولد البنت، يرث حصة

البنت، وبنت الولد، ترث حصة الولد . . . وفي صورة كونهم ذكوراً واناثاً،

فالmaal بينهم بالتفاضل .

الطبقة الثانية: الاخوة والاجداد

٩ - الاخوة

له كل المال	الاخ الواحد للابوين
لها كل المال	الاخت الواحدة للابوين
لهم المال بالسوية	اخوان ذكور للابوين
لهن المال بالسوية	اخوات اناث للابوين
لهم المال ، للذكر ضعف الانثى	اخوة ذكور واناث للابوين

* * *

لو كان الاخ، او الاخت، او الاخوان، او الاخوات، او الاخوان والاخوات
معاً (لاب) فقط، كان الامر كما في (الابويني) .

* * *

لو كان الاخ، أو الاخت، أو الاخوان، أو الاخوات (لام) فقط، كان
الامر كما في (الابويني) الا ان للذكر مثل الانثى .

* * *

اخوة لام واخوات لام
المال يقسم بينهم بالسوية، فللذكر مثل
الانثى .

١٠ - اخوة لاب واخوة للابوين

لايرث اخوة الاب ، مع وجود اخوة الابوين ، بسل المال كله ، لـ اخوة الابوين (كما تقدم في فصل - ٩ -) .

اخوة للام واخوة للابوين :

- ١- اذا كان المنتسب الى الام: (اخوة الام) واحداً فله سدس المال، والباقي لـ اخوة الابوين (يقتسمونه للذكر ضعف الانثى) .
- ٢- اذا كان المنتسب الى الام : (اخوة الام) متعدداً ، فله ثلث المال (يقتسمونه بالتساوي، ذكورا كانوا أو اناثاً ، او ذكورا واناثاً) والباقي وهو ثلثا المال ، لـ اخوة الابوين (يقتسمونه بالتفاضل ، اذا كانوا ذكورا واناثاً) .

اخوة لاب واخوة لام

اخ واحد للام، وواحد أو متعدد
لاب (ذكوراً أو اناثاً أو بالاختلاف)
للاخ للام السدس، والباقي للابى (فان كان)
واحداً فله بقية المال و (ان كان) متعدداً
متساوياً قسموا بالسوية، و (ان كان) متعدداً
مختلفاً فللذكر ضعف الانثى .

اخذت واحدة للام، وواحد أو متعدد
لاب (ذكوراً أو اناثاً، أو بالاختلاف)
للاخذت للام السدس ، والباقي للابى .

إذا تعدد أخوة الام : (اختان، أو
أخان، أو اخ واخت، أو اكثر)
وكان اخوة لاب (واحد أو متعدداً،
ذكوراً أو اناثاً أو مختلفاً)

للامى (الثلاث) والقسمة بالسوية
(وانكانوا ذكوراً واناثاً) والباقي للابى
والقسمة بالتفاضل اذا كانوا ذكوراً واناثاً

١١ - الزوج مع اخوة من قسم واحد

للزوج النصف ، وللأخت النصف	زوج ، وأخت لاب
للزوج النصف، والباقي للاختين يقسم بينهما بالسوية .	زوج ، وأختان فصاعداً للاب
للزوج النصف ، والباقي للاخ	زوج، واخ لاب
للزوج النصف، والباقي للاخوة الذكور بالسوية .	زوج، واخوة ذكور لاب
للزوج النصف، والباقي للاخوة، وللذكر ضعف الانثى .	زوج، واخوة ذكور واناث لاب

* * *

للزوج النصف ، والباقي للاخت	زوج، وأخت لام
للزوج النصف ، والباقي للاخ	زوج، واخ لام
للزوج النصف ، والباقي للاخوات بالسوية .	زوج ، وأختان فصاعداً لام

للزوج النصف، والباقي للاخوة بالسوية.
للزوج النصف، والباقي للاخوة يقسم
بينهم بالسوية للذكر مثل الانثى .

* * *

للزوج النصف، وللأخت الباقي.
للزوج النصف، والباقي للاخوات بالسوية
للزوج النصف، والباقي للاخ.
للزوج النصف، والباقي للاخوة بالسوية.
للزوج النصف، والباقي للاخوة للذكر
ضعف الانثى .

زوج، وأخت للابوين
زوج ، وأختان وأكثر للابوين
زوج، وأخ للابوين
زوج، وأخوة ذكور للابوين
زوج، وأخوة ذكور وإناث للابوين

١٢ - الزوج مع أخوة من قسمين أو أكثر

١ - زوج، مع أخ أو أخت لام،
وأخت أو أختين لابوين، وأخ أو
أخوان لابوين

للزوج النصف، وللأخت أو الأخ الأمي
السدس، والباقي للأخت الابويني، وإذا
كان الابويني أخوات، فقط ، أو أخوان
فقط اقتسموا المال بينهم بالسوية .

٢ - زوج ، مع أخ أو أخت لام

وذكور مع اناث للابوين

للزوج النصف، وللأخت أو الاخ الامى
السدس ، والباقي للابوينى واذا كان
الابوينى الاخوان مع الاخوات اقتسموا
المال بينهم بالتفاضل .

٣- زوج، مع اخ أو اخت لام،
واخوة لاب

للزوج النصف، وللأى السدس، واخوة
الاب يقومون (ذكرأ أو انثى، أو كلاهما،
واحدأ، أو متعددأ) مقام الاخوين الابوينى
كما في (١) و (٢) .

٤- زوج ، واخوة او اختان او
اكثر لام، واخوة لابوين (واحدأ،
او متعددأ ذكرأ او انثى او كلاهما)

للزوج النصف، وللأى الثلث، والباقي
للابوينى ، ثم ان الامى يقتسم المال
بالسوية ذكورأ و اناثأ ، و الابوينى
يقتسمون المال بالتفاضل ، اذا كانوا
ذكورأ و اناثأ .

٥- زوج ، واخوة او اختان أو
اكثر لام، واخوة لاب فقط (واحدأ
أو متعددأ ذكرأ أو انثى، او كلاهما)

للزوج النصف، وللأى الثلث، والباقي
للأبى و حال الامى والأبى كحالهما فى
التساوى والتفاضل، كما فى (٤) .

٦- زوج، واخ واخت او اخوة

او اختان او اكثر لام ، واخوة

لابوين، واخوة لاب

للزوج النصف ، وللأمة (ان كان واحداً)

السدس ، و (ان كان متعدداً) الثلث ،

والباقي للابويني، ولا شيء للابى فقط

- اذ الابى يسقط بالابوينى - .

الزوجة مع اخوة من قسمين أو أكثر

اذا كانت الزوجة (مكان الزوج) في الفروض (١/٢/٣/٤/٥/٦) فللزوجة

الرابع، والباقي للاخوة، كما ذكر في هذه الفروض .

١٣ - الزوجة مع اخوة من قسم واحد

زوجة مع اخت لاب

للزوجة الربع، والباقي للاخت الابي .

زوجة، مع اختين فصاعداً لاب

للزوجة الربع، والباقي للاختين بالسوية .

زوجة، مع اخ لاب

للزوجة الربع، والباقي للاخوان الابي

بالسوية .

زوجة، مع اخوة ذكور واناث

للزوجة الربع، والباقي للابى وللذكر

ضعف الانثى .

* * *

زوجة، واخت لام

للزوجة الربع، والباقي للاخت .

للزوجة الربع والباقي للاخوات بالسوية
 للزوجة الربع، والباقي للاخ الامي
 للزوجة الربع، والباقي للاخوان بالسوية
 للزوجة الربع، والباقي للاخوة وللذكر
 مثل الانثى .

* * *

للزوجة الربع، والباقي للاخت .
 للزوجة الربع، والباقي للاختين بالسوية.
 للزوجة الربع، والباقي للاخ ابويني .
 للزوجة الربع، والباقي للاخوان بالسوية.
 للزوجة الربع، والباقي للاخوة وللذكر
 ضعف الانثى .

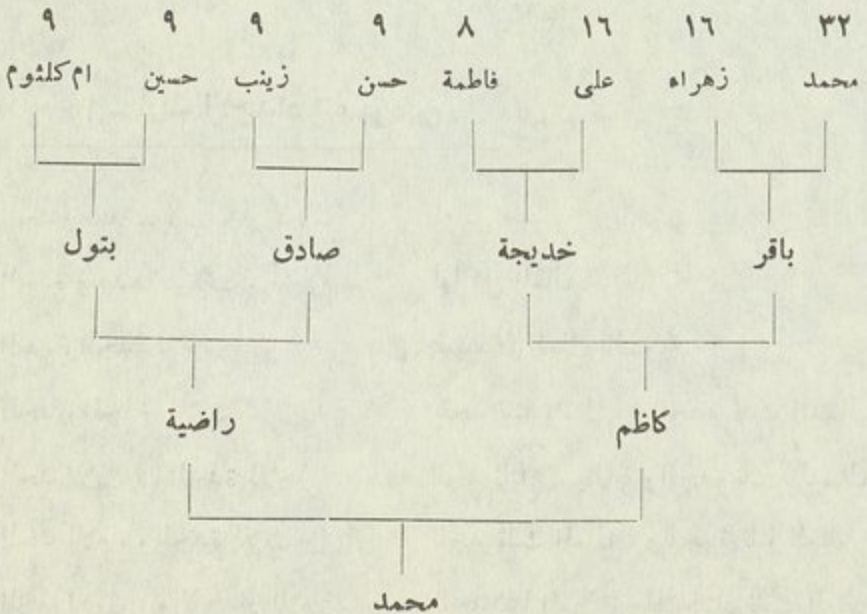
زوجة، واخت للابوين
 زوجة، واختان فصاعداً للابوين
 زوجة، واخ للابوين
 زوجة، واخوان للابوين
 زوجة، واخوة ذكور واناث
 للابوين

١٤ - اولاد الاخوة

- ١ - اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم، فيأخذون نصيب آبائهم .
- ٢ - اذا اجتمع أولاد الاخ الابي واولاد الاخ الابويني، كان جميع الارث للابويني فقط .
- ٣ - اذا اجتمع اولاد الاخ الامي ، وأولاد الاخ الابويني (وكان الامي واحداً) كان للامي سدس المال، والباقي للابويني .
- ٤ - اذا اجتمع أولاد الاخ الامي ، وأولاد الاخ الابويني (وكان الامي متعدداً) كان للامي ثلث المال، والباقي للابويني .
- ٥ - اذا اجتمع أولاد الاخ الامي ، وأولاد الاخ الابسي ، قام الابي مقام الابويني كما في رقم (٣) و (٤) .
- ٦ - اذا اجتمع أولاد الاخ الامسي ، وأولاد الاخ الابسي ، وأولاد الاخ الابويني، سقط الابي بالابويني، وكان الارث (للامي ، والابويني ، فقط) .
- ٧ - بنت الاخ ترث حصه الاخ ، وابن الاختر يرث حصه الاختر ، فالميزان في الارث، ذكورة وأنوثة الاخوة، لا ذكورة وأنوثة اولاد الاخوة.
- ٨ - اولاد الاخوة يقومون مقام آبائهم : (الاخوة) في انهم يشاركون الاجداد في الارث .
- ٩ - اذا كان اولاد الاخوة متقربين الى الميت بالاب: (ابا ، أو ابوينياً) وكانوا ذكراً وانثى، فالمال بينهم للذكر ضعف الانثى . . . وان كانوا متقربين الى الميت بالام فقط، فالمال بينهم بالتساوي للذكر مثل الانثى .
- ١٠ - مع وجود الاخوة ، لاتصل النوبة لاولادهم ، ومع وجود اولاد للاخوة، لاتصل النوبة لاولاد اولاد الاخوة .

١٥ - الاجداد

- ١ - الجد اذا كان واحداً (ذكراً أم انثى، من طرف الاب ، أو من طرف الام) له كل المال .
- ٢ - اذا اجتمع الجد من طرف الاب (ذكراً أو انثى) مع الجد من طرف الام (ذكراً أو انثى) فنلنا المال للجد من طرف الاب ، وثالث المال للجد من طرف الام .
- ٣ - الاجداد من طرف الاب يقسمون المال بينهم -م بالتفاضل : (للذكر ضعف الانثى) .
- ٤ - الاجداد من طرف الام يقسمون المال بينهم بالتساوي: (للذكر مثل الانثى) .
- ٥ - ارث الاجداد الثمانية هكذا :



فللاجداد الاربعة من طرف الام (راضية) ثلث المال ، وللاجداد الاربعة
من طرف الاب (كاظم) ثلثا المال ...

ثم يقسم مال (راضية) بين اجدادها الاربعة بالتساوي .

ويقسم مال (كاظم) - (لباقر) ثلثاه ، و-(خديجة) ثلثه .

ثم يقسم مال (باقر) ثلثاه ل-(محمد) وثلثه ل-(زهراء) .

ويقسم مال (خديجة) ثلثاه ل-(علي) وثلثه ل-(فاطمة) .

فاذا كان ماتر كه الميت : (محمد) (مأة وثمانية) دنانير، وقد مات أجداده

الاربعة ، وبقي الاجداد الثمانية ، فثلث المال (٣٦) يقسم بين (حسن وزينب

وحسين وام كلثوم) بالسوية ، كل واحد منهم (٩) وثلثا المال (٧٢) يقسم بين

اجداد (كاظم) ثلثاه : (٤٨) لمحمد وزهراء (لمحمد ثلثاه : «اثنان وثلثون»

ولزهراء ثلثه «١٦») . . . وثلثه (٢٤) لعلي وفاطمة (لعلي ثلثاه «١٦» ولفاطمة

ثلثه «٨») .

١٦ - ارث الاجداد المنفردين

له كل المال	الجد وحده - لاب ، أو لام -
لهاكل المال	الجدة وحدها - لاب ، أو لام -
يقتسمان المال بالسوية	الجد والجدة للام
للجد ثلثا المال ، وللجدة ثلث المال	الجد والجدة للاب
للجد ثلثا المال ، وللجدة ثلث المال	الجد للاب ، والجدة للام
للجد ثلث المال ، وللجدة ثلثا المال	الجد للام ، والجدة للاب
للجد ثلثا المال ، وللاجداد ثلث المال	الجد للاب ، والاجداد للام

- يقتسمونه بينهم بالسوية
للجد ثلث المال، وللاجداد ثلثا المال
يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الانثيين
أجداد ذكور للاب ، وأجداد
ذكور للام
اللابي ثلثا المال بالتساوي، وللامي ثلث.
المال بالتساوي .
أجداد اناث للاب ، واجداد
أناث للام
اللابي ثلثا المال بالتساوي وللامي ثلث
المال بالتساوي .
أجداد ذكور للاب، واجداد
أناث للام
اللابي ثلثا المال بالتساوي، وللامي ثلث
المال بالتساوي .
أجداد اناث للاب وأجداد
ذكور للام
اللابي ثلثا المال بالتساوي ، وللامي
ثلث المال بالتساوي .
أجداد ذكور واناث للاب ،
وأجداد ذكور وأناث للام
اللابي ثلثا المال بالتفاضل، وللامي ثلث
المال بالتساوي .

١٧ - مسائل الاجداد والاخوة

- ١ - حال الاجداد حال الاخوة في الارث ، الا انه للاخ من طرف الام
- سواء كان ذكراً أو انثى - اذا كان واحداً، فله السدس ، وان كان متعدداً فله
الثلث .. اما الجد من طرف الام فله الثلث مطلقاً - سواء كان واحداً أو متعدداً - .

- ٢ - الاخوة والاجداد مرتبة واحدة ، ولا يلاحظ الاقرب والابعد فلو كان اخ للميت ، وجد لابييه ورث كلاهما، مع أن الاخ أقرب ، وكذا لو كان ابن ابن اخ، وجد للميت، ورث كلاهما، مع ان الجد أقرب .
- ٣ - اذا كان للميت جد، وجد جد ، منسج الجد جد الجد . . . واذا كان للميت أخ وابن أخ ، منع الاخ ابن الاخ .
- ٤ - لو اجتمع الاخوة والاجداد، فلمن يتقرب بالام (وحدها) من الاخوة والاجداد ثلث المال، ويقسم بينهم بالسوية (وان كانوا ذكوراً وانثى) ولمن يتقرب بالاب من الاخوة والاجداد ثلثا المال، ويقسم بينهم للذكر ضعف الانثى (والمراد بالمتقرب بالاب، الاعم من الابي، والابويني) .
- ٥ - لو خلف الميت اجداداً للام ، واختاً واحدة للاب ، فثلث المال للاجداد من الام، والباقي للاخت الواحدة (على المشهور) .

١٨ - الاجداد والاخوة

- | | |
|-------------------------------------|--|
| جد لاب، واخ لاب أو لابوين | يقسم المال بينهما نصفين . |
| جد لاب ، واخت لاب أو ابوين | للمجد ثلثا المال، وللأخت ثلث المال. |
| جد لاب، واخت وأخ لابوين | للمجد خمسان وللأخ خمسان، وللأخت خمس واحد . |
| جد لاب، واخت وأخ لاب | للمجد خمسان، وللأخ خمسان وللأخت خمس واحد . |
| جد وجدة لاب، واخت واخ لابوين أو لاب | لكل ذكر ضعف الانثى . |
| أجداد لاب، مع اخ أو اخت لام | للأمي السدس ، والباقي للابوي، فاذا |

كانوا مختلفين بالذكورة والانوثة
يقسم المال بينهم بالتفاضل .

أجداد لاب، مع الاحوة
والاخوات لام

ثلث المال للامي (بالسوية) وثلثان
للابي فان كانوا ذكوراً واناثاً، فللذكر
ضعف الانثى .

جد أو جدة للام ، مع اخت
للأبوين أو لاب

ثلث المال للامي، والباقي للاخت

اجداد للام ، مع اخت للأبوين
أو للاب

للأمي الثلث - بالتساوي - والباقي
للاخت .

جد أو أكثر للام ، واخوات
للأب أو الأبوين

للأمي الثلث - بالتساوي - والباقي
للاخوات - بالتساوي - .

اجداد للام، واخوة للاب
أو الأبوين

للأمي الثلث - بالتساوي - وللأخوة
الثلثان، وللذكر ضعف الانثى.

المال بينهم جميعاً بالتساوي - وان
كانوا ذكوراً واناثاً - .

اجداد للام، واخوة للام

اجداد للاب ، مع اخت لام ،
واخت لأبوين أو لاب

للاخت للام السدس ، والباقي يقسم

بين الاجداد والاخت الابوينسي أو
الابي، للذكر مثل حظ الانثيين .

اجداد لاب، مع اخوة واخوات
لابوين أو للاب واخوة واخوات
للام

ثلث التركة لمن ينتسب بالام - ويقسم
للذكر مثل الانثى - وثلثاه لسائر
الورثة يقسم بينهم للذكر ضعف الانثى .

اجداد للام، مع اخ واخت للام ،
مع اجداد للاب

لاجداد الام، واخت واخ الام، ثلث
المال - يقسم بينهم بالسوية - وثلثا
المال لاجداد الاب - يقسم بينهم
للانثى نصف الذكر - .

اجداد للام، مع اخ أو اخت
أو أكثر للام، واخت أو أكثر
للاب أو للابوين

للامي سواء الجد أو الاخوة ، ثلث
المال يقسم بينهم بالسوية ، والباقي
للابي أو الابوينسي، يقسم بينهم بالتفاضل .

اجداد للاب، مع اجداد للام،
واخوة واخوات للام

ثلثان لاجداد الاب - يقسم بينهم للانثى
نصف الذكر - وثلث للامي جد أو اخوة
- يقسم بينهم بالتساوي - .

- اجداد للاب ، واجداد للام ،
مع اخت للابوين أو لاب
لاجداد الام ثلث المال -- يقسم بينهم
بالتساوي - والباقي للابي أو الابويني
جداً واختوة - يقسم بينهم بالتفاضل .-
- اجداد للاب ، واخت أو اختين
لابوين، أو للاب، مع اجداد
الام، والاختوة الامي
- للامي جداً واختوة الثلث- ويقسم بينهم
بالتساوية - وللابي أو الابويني جداً أو
اختوة الثلثان، وللذكر ضعف الانثى .

١٩- الزوج أو الزوجة مع الأجداد فقط أو مع الاختوة فقط أو مع
الأجداد والاختوة معاً .

- الزوج مع الأجداد للاب أو
الابوين
للزوج النصف، والباقي للأجداد - بينهم
بالتفاضل .
- الزوج مع الأجداد للام
بالتساوي - .
- الزوج مع الاختوة للاب أو
الابوين
للزوج النصف، والباقي للاختوة - بينهم
بالتساوي .

الزوج مع الاخوة والاخوات
للاب أو الابوين

للزوج النصف ، والباقي للاخوة و
الاخوات - بينهم بالتفاضل - .
للزوج النصف، والباقي للاخوة - بينهم
بالسوية - .

الزوج مع الاخوة للام

للزوج النصف، وللأخ أو الأخت الأمي
السدس ، والباقي للابويني - يقسم
بينهم بالتفاضل - .

الزوج، مع أخ أو أخت للام ،
وأجداد للاب أو الابوين

الزوج، مع اخوة للام، واجداد
للاب أو للابوين

للزوج النصف ، ولاخوة الام الثلث
- يقسم بينهم بالسوية - والباقي
للأجداد - يقسم بينهم بالتفاضل - .

الزوج، مع أخ أو أخت أو أكثر
للأم، واجداد للام

للزوج النصف ، والباقي يقسم بين
الأجداد والاخوة بالسوية .

الزوج، مع أخ أو أخت أو أكثر
للاب أو الابوين، وأجداد للاب
أو للابوين

للزوج النصف، والباقي للباقي يقسم
بينهم بالتفاضل للذكر ضعف الأنثى .

الزوج، مع أخ أو أخت أو أكثر
للاب أو الابوين، واجداد للام

للزوج النصف ، ولأجداد الام الثلث ،

يقسم بينهم بالسوية ، والباقي للابوي أو
الابويني ، يقسم بينهم بالتفاضل .

الزوج، مع اخوة واجداد الاب

أو الابويني ، و اخوة واجداد لام

للزوج النصف، و لاخوة واجداد الام
الثلث - يقسم بينهم بالسوية - والباقي
للابي او الابويني يقسم بينهم بالتفاضل .

(مسألة) اذا كانت الزوجة (مكان الزوج) في الفروض المذكورة، يكون
للزوجة الربع، وحال ثلاثة الارباع الباقية في التقسيم على الاجداد و الاخوة،
مثل ما ذكرناه في الفروض (والفرق) انا نجعل (الربع للزوجة) مكان قولنا
(النصف للزوج) .

الطبقة الثالثة : الاعمام والاخوال

٢٠ - مسائل الاعمام والاخوال

- ١ - الاعمام والعمات، والاخوال والمخالات ، صنف واحد يمنع الاقرب منهم الابعد .
- ٢ - مع وجود الاعمام والعمات والاخوال والمخالات، من طرف الابوين لا يرث هؤلاء اذا كانوا من طرف الاب، مثلاً اذا كان لاب الانسان اخوان اثنان احدهما من أبيه وامه ، والاخر من ابيه فقط، ورثه من كان ابوينياً ولم يرثه من كان أبياً فقط .
- ٣ - اذا اجتمع احد هؤلاء الاربعة من طرف الاب فقط ، وأحدهم من طرف الام، قام الابي مكان الابويني في الارث .
- ٤ - اذا اجتمع احد هؤلاء من طرف الابوين، وأحدهم من طرف الام، فان كان الامي واحداً ورث سدس المال، والباقي للابويني ، وان كان الامي أكثر من واحد، ورث ثلث المال والباقي للابويني .
- ٥ - الاعمام والعمات، ان كانوا لابوين أوللاب فقط ، فالمال يقسم بينهم

بالتفاضل - أى للذكر ضعف الانثى - وان كانوا للام ، فالمال يقسم بينهم بالتساوي .

٦ - الاخوال والخالات، يقسم المال بينهم بالتساوي، فللمذكر مثل الانثى.

٧ - اذا اجتمع الاعمام أو العمات، مع الاخوال أو الخالات ، فالثلث للاخوال واحداً كان أو متعدداً ذكراً أو انثى ، والثلثان للاعمام .

٨ - اولاد الاعمام والاخوال ، يقومون مقام آبائهم، مع عدم الابناء ، ويأخذون نصيب آبائهم .

٩ - لو وجد أحدهم من الطبقة السابقة (أى طبقة الاعمام والاخوال وأولادهم) لايرث الطبقة اللاحقة أي (أعمام الاب وأخواله) و (أعمام الام وأخوالها) .

١٠ - يستثنى من المسألة (٩) ابن عم للابوين ، وعم للاب خاصة ، فان ابن العم للابويني ، مقدم على العم الابي، مع أن العم الابي اقرب نسباً .

٢١ - الاعمام والعمات

١- عم واحد ، أو عمّة واحدة

(لاب ، أو لابوين ، أو لام) له كل المال .

٢ - الاعمام (لاب ، أو للابوين ،

أو لام) لهم كل المال يقتسمونه بالسوية .

٣ - العمات (لاب ، أو لابوين ،

أو لام) .

٤ - اعمام ، وعمات (لاب ، أو

- للأبوين) يقسم المال بينهم للذكر مثل حظ
الانثيين .
- ٥ - اعمام وعمات لام يقسم المال بينهم بالتساوي للذكر مثل
الانثى .
- ٦ - عم أو عمة لاب ، وعم أو
عمة لأبوين يسقط الابي ، بالابويني والابويني ان
كان واحداً يأخذ المال، وان كان أكثر
فللذكر ضعف الانثى .
- ٧ - عم ، أو عمة لام، وعم أو عمة
لأبوين سدس المال للامي الواحد ، والبقية
للأبويني .
- ٨ - أعمام ، أو عمات ، لام ،
وعم أو عمة لأبوين الثلث للامي (واذا كانوا ذكراً وانثى
يقسم بينهم بالتساوي) والبقية للأبويني
يقسم بينهم بالتفاضل .
- ٩ - عم أو عمة لام ، وعم أو
عمة لاب يقوم الابي مقام الابويني في مسألة (٧)
و (٨) وللامي السدس ان كان واحداً
والثلث ان كان أكثر .
- ١٠ - عم أو عمة لاب ، وعم أو
عمة لام، وعم أو عمة لأبوين يسقط الابي فلا ارث له، والمال للامي
والأبويني كما تقدم في (٧) و (٨) .

- ١١ - ابن عم لابوين ، مع عم
لاب
يقدم ابن عم الابوين، على عم الاب
للنص الخاص .
- ١٢ - ابن عم لابوين ، مع عممة
لاب
كل الارث لعممة الاب ، ولاشيء
للابويني - على اشكال - .
- ١٣ - بنت عم لابوين، مع عم
أو عممة لاب
الاحتياط التصالح بين الاثنين .
لا فرق في مسألة (١١) و(١٢) و(١٣) بين تعدد ابن العم أو وحدته، وتعدد
العم الابي أو وحدته، وتعدد عممة الابي أو وحدتها .

٢٢ - الاخوال والمخالات

- ١ - خال واحد ، أو خالة (لاب
أو لام ، أو لابوين).
له كل المال .
- ٢ - أخوال ، أو خالات (لاب ،
أو لام أو لابوين)
لهم كل المال بالسوية .
- ٣ - أخوال ، وخالات (لاب ،
أو لام أو لابوين)
يقسم المال بينهم بالسوية للذكر مثل
الانثى .
- ٤ - خال ، أو خالة لام ، مع
الابوي ، من الخال أو الخالة
السدس للامي، والباقي للابي أو الابويني .

- ٥ - خالات ، أو أخوال ، لام
مع الابي من الخال أو الخالة
الثالث ، للامي (يقسم بينهم بالسوية)
والباقى للابوينى أو الابي (يقسم بينهم
بالسوية) أيضاً .
- ٦ - خال أو خالة ، لاب ، وخال
أو خالة لابوين
كل المال للابوينى .
- ٧ - خال أو خالة لاب ، وخال
أو خالة لام ، وخال أو خالة
للابوين
- ٨ - خال أو خالة لام ، مع الابوينى
من الخال أو الخالة
لاشياء للابسي ، والمال بين الامسي
والابوينى كما ذكر في (٤) و (٥) .
- ٩ - خال أو خالة لام ، مع
الابوينى من الخال أو الخالة
للامي سدس المال ، والباقى للابوينى
بالسوية .
- ١٠ - خال وخاله لام ، أو أخوال
وخالات لام ، مع الابي أو
الابوينى
- للامي السدس ان كان واحداً وان كان
متعدداً فالثلث (بالسوية) والباقى للابى
أو الابوينى .
- ١١ - خال وخاله لاب ، أو
أخوال وخالات لاب ، مع الامي

فقط
للامي سدس المال ان كان واحداً ،
وثلثه ان كان متعدداً ، والباقي للابي .

١٢ - خال وخالة لاب ، أو

أخوال وخالات لاب، مع الابويني كل المال للابويني ولاشيء للابي .
(مسألة) التقسيم بين الخال والخالة بالسوية دائماً ، لانهم ينتسبون الى
الميت بالام .

٢٣ - الاعمام والاخوال

عم أو عمّة ، وخال أو خالة (لاب
كانا ، أو لابوين)

ثلث المال للخال أو الخالة ، وثلثاه
للعمة أو العمّة .

أعمام ، وأخوال (لابوين ، أو
لاب)

ثلث المال للاخوال (بالسوية) وثلثاه
للاعمام (بالسوية) .

عمات ، وخالات (لابوين ، أو
لاب)

ثلث المال للخالات (بالسوية) وثلثاه ،
للعمات (بالسوية) .

أعمام ، وخالات (لابوين ، أو
لاب)

ثلث المال للخالات (بالسوية) وثلثاه ،
للاعمام (بالتساوي) .

عمات ، وأخوال (لابوين ، أو

لاب)

ثلث المال للاخوال (بالسوية) وثلثاه ،

للعومات (بالتساوي) .

عم وعممة ، وخال وخالة (لابوين

أو لاب)

ثلث المال للخال والخالة (بالتساوي)

وثلثاه للعم وعممة (بالتفاضل) .

أعمام ، وعمات ، وأخوال ،

وخالات (لابوين ، أو لاب)

ثلث المال للاخوال والخالات (بالتساوي)

وثلثاه للعومات والاعمام (بالتفاضل) .

أعمام ، وعمات ، وأخوال ،

وخالات (للأم)

ثلثا المال للاخوال والخالات (بالسوية)

والبقية للاعمام والعومات (بالسوية) .

أعمام ، أو عمات لابوين ، أو

لاب ، وأخوال لاب أو لابوين

ثلث المال للاعمام أو العومات (بالتساوي)

وثلثه للاخوال أو الخالات (بالسوية) .

أعمام أو عمات ، لابوين ، أو

لاب ، وخالات للام

ثلثا المال للاعمام أو العومات (بالتساوي)

وثلثه للخالات (بالسوية) .

خال أو خالة ، للام ، مع أعمام

أو عمات لابوين ، أو لاب

ثلث المال للامي ، والبقية للاعمام أو

العومات (بالسوية) .

أعمام وعمات لام ، واخوال

وخالات لابوين ، أو لاب
ثلثا المال للاعمام والعمات (بالسوية)
وثلثه للاخوال والخالات (بالسوية) .

عم وعمة لام ، وخال وخاله

لابوين ، أو لاب
ثلثا المال للعم والعمة (بالتساوي) وثلثه
للخال أو الخالة (بالتساوي) .

أعمام وعمات للام ، مع خال أو

خاله للام
ثلث المسال للخاله أو الخال ، وثلثاه
للاعمام والعمات (بالسوية) .

عم أو عمة للام ، مع اخوال

وخالات للام
ثلث المال للاخوال والخالات (بالسوية)
وثلثاه للعم أو العمة .

(مسألة) اذا انضم الى من ذكر (زوج) فله النصف ، والباقي يقسم بين
المذكورين ، واذا انضمت الى من ذكر (زوجة) فلها الربع ، والباقي يقسم
بين المذكورين .

٢٢ - اولاد الاعمام واولاد الاخوال

ولد واحد ، أو بنت واحدة ،

للم ، أو للخال له كل المال .

ولد واحد ، أو بنت واحدة ،

للعمة أو للخاله له كل المال .

ابن عم أو عمة وابن خال أو

خالة لابن العم ثلثان ، ولابن الخال الثلث .

ابن عم أو عمة ، وبنت خال أو

خالة لابن العم أو العمة ثلثان ، ولبنت الخال

أو الخالة الثلث .

بنت عم أو عمة ، وابن خال أو

خالة لبنت العم أو العمة ثلثان، ولابن الخال

أو الخالة الثلث .

بنت عم أو عمة ، وبنت خال أو

خالة لبنت العم أو العمة الثلثان ، ولبنت

الخال أو الخالة الثلث .

ابن عم وخال أو خالة تمام المال للخال أو الخالة .

عم أو عمة وابن خال تمام المال للعم أو العمة .

ابن العم ، وابن ابن العم تمام المال لابن العم .

ابن الخال وابن ابن الخال تمام المال لابن الخال .

ابن العم للابوين ، وابن العم لاب تمام المال لابن عم الابوين .

ابن العم للابوين وابن العم للام سدس المال للامي ، والباقي للابويني .

ابن العم للاب ، وابن العم للام سدس المال للامي ، والباقي للابي .

اولاد العم للابوين ، مع اولاد

العم للام واولاد الخال للابوين ،

وأولاد الخال للام

لاولاد الخال ثلث التركة (سدس الثلث

للامي ، والبقية للابويني) ولاولاد العم

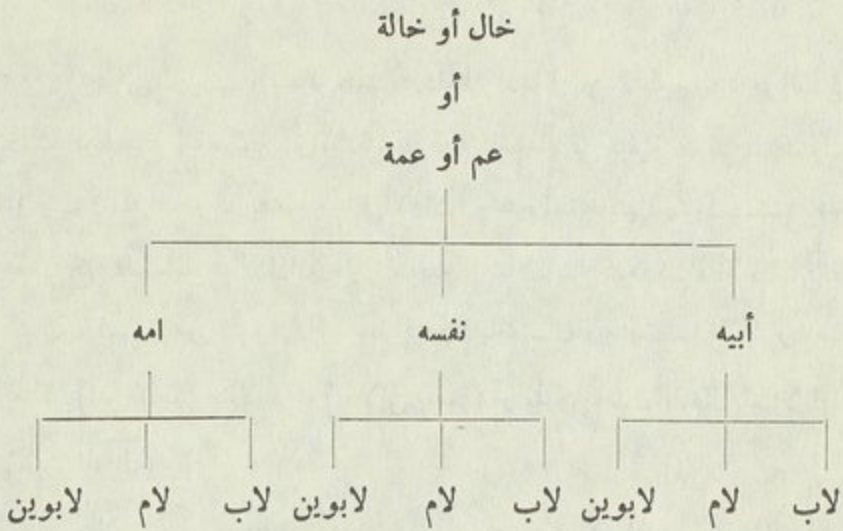
ثلثا التركة (سدس الثلثين للامي والبقية

للابويني) .

هذه هي أوليات المسائل التي اردنا ايرادها في هذه الرسالة ، مراعيأ في ذلك الوضوح الممكن ، وانكان هناك عدم انسجام في كيفية تقسيم الجداول ، أوجب ذلك اضطراب بعض مسائل الارث، وعدم استجابتها لجدول منسق واحد يعطي كل المسائل ، الا اذا أردنا تضخيم الكتاب بما يكون ضره أقرب من نفعه كما ان فسي بعض الموارد اعطينا الحكم بالمشال ، واسقطنا المكرر ، مثلا نذكر (ابن العم) مثلا ، له (ولابن العممة) أو نذكر (بنت الخال) مثلا لها و (لابن الخال) .

ثم ان التوضيح ناقص مهما أورد المؤلف من الامثلة ، وانما التوضيح الكامل ، يمكن فيما اذا جعلت دوائر للارث كل دائرة لها محور باسم (احسد الباقيين من الميت) ، ثم تدار الدائرة على من مع الباقي ، ليوضح هل يرث أم لا ؟ وكم يرث؟ .. مثلا.. يجعل القطب (الاب) وحوله في دائرة (الام) (البنت الواحدة) (الابن) (البنتان فاكثر) (الاخ) (العم) (الخال) (الجسد) ، وهكذا ، يعني ان الميت اذا كان له (أب) وكانت له هؤلاء الاقرباء فمن يرث منهم ؟ وكم يرث من يرث ؟

كما ان الافضل فسي التقسيم الكتابي ان يجعل (مشجرات) أو (أعمدة) ويبين امام كل غصن أو عمود ، قدر الارث أو عدم الارث ، مثلا هكذا :



(مع ملاحظة) ما ذكرنا سابقاً من ان أعمام وأخوال الميت نفسه يقدمون في الارث على أعمام وأخوال أبويه .

واني لم أجد كتاباً، يؤدي مهمة بيان مسائل الارث ، في وضوح واستقامة واستيعاب ، بحيث يسهل للوكلاء الذين هم في مختلف البلدان (ممن ليس لهم حظ وافر في العلم) يمكنهم بذلك استخراج كافة المسائل بسرعة وعدم التباس مما هي محل الابتلاء واللازم سدهذه الثغرة .. والا لم يؤمن من الخلط والاشتباه ، واعطاء غير ذي الحق ، وحرمان ذي الحق .

ومن الجدير ان نقول ان ما ذكرناه ، ليس خاصاً بـ(الارث) بل (القضاء) أيضاً يحتاج الى جمع مسائله ، في رسالة مستقلة ، بحيث تكون واضحة ، ومستوعبة ، وهكذا بعض الكتب الفقهية الاخرى ، والا فماذا يعمل الوكيل في مختلف القضايا التي ترفع اليه ، طول عمره ، اذا لم يؤت حظاً وافرأمن

الاجتهاد؟ (وما ذكرناه انما هو بالنسبة الى من يقول بجواز قضاء غير المجتهد المطلق . . . كما هو الاقرب ، بل لا يبعد التقليد في فصل الخصومات - كما اختاره بعض الفقهاء أيضاً -) .

ولو أمر بعض الفقهاء المراجع العظام ، جماعة من أهل الفضل والاجتهاد ان يدونوا مثل هذه الكتب الخاصة بـ(الارث) و (القضاء) وغيرهما ، وبعد تصحيح الفقيه لها وتطبيقها لنظره ، يؤمر لتطبع ، وتنشر - بكميات كافية - في البلاد كان في ذلك أفضل خدمة للاسلام والمسلمين ، والله الموفق المعين .

محمد

كربلاء المقدسة

الفهرست

٥	فصل في احكام ارث الازواج
٧	التوارث في المعتدة
٩	لو رجعت المختلعة
١١	للزوجة الربع أو الثمن
١٣	لو اشتبهت المطلقة
١٥	توقف زواج الطفل على اجازته اذا بلغ
١٧	لو نكح الصغير فبلغ كان له الخيار
١٩	لو مات أحد الصغيرين بعد النكاح
٢١	صور زواج الصغيرين
٢٣	الاحتياج الى الحلف في الارث
٢٥	الزوجة لاترث من العقار
٢٧	روايات عدم ارث الزوجة
٢٩	لاترث الزوجة من عين البناء
٣١	معنى العقار وغيره

- ٣٣ الزوجة مطلقاً تحرم
- ٣٥ البيوت في الفضاء
- ٣٧ أراضي الانهار ونحوها
- ٣٩ المهايات في الاملاك
- ٤١ كيفية التقويم
- ٤٣ اختلاف المقومين
- ٤٥ لو لم يكن للميت سوى الارض
- ٤٧ القيمة في العين
- ٤٩ الدين والكفن على مجموع التركة
- ٥١ لو غصب الارث ثم أعطى الغاصب شيئاً
- ٥٣ لو اجتمعت ذات الولد وغيرها
- ٥٥ اذا مات المريض ولم يدخل
- ٥٧ لو مات المريض بمرض آخر
- ٥٩ لو اختلفا في الدخول
- ٦١ لو لم يعلم بالدوام أو المتعة
- ٦٢ فصل في الميراث بالولاء
- ٦٣ ولاء ضمان الجريرة
- ٦٥ ضمان الجريرة بدون العقد
- ٦٧ ضمان اثنين جريرة واحد
- ٦٩ ضمان الجريرة يشمل العمد والخطاء
- ٧١ ضمان الجريرة بين الكافر والمسلم
- ٧٣ الخيار في ضمان الجريرة

- ٧٥ لايتعدى الضمان الى الورثة
- ٧٧ لاتلازم بين الضمان والارث
- ٧٩ هل يصح الضمان من الولي ؟
- ٨١ الميراث للامام اذا لم يكن ضامن
- ٨٣ الارث لبيت المال
- ٨٥ قول المفيد في الارث
- ٨٧ ارث ولد الملاعنة
- ٨٩ الاب لايرث ولد الملاعنة
- ٩١ اذا اعترفت الام بأنه من الزنا
- ٩٣ ولد الملاعنة يرث أخواله
- ٩٥ اذا اعترف الاب بعد اللعان
- ٩٧ لو قامت البينه بتكذيب اللاعن
- ٩٩ لاينفي أحد التوأمين
- ١٠١ النسب بين ولد الزنا وأبويه
- ١٠٣ ارث الام الزانية
- ١٠٥ لو شك في انه ولد الزنا أم لا ؟
- ١٠٧ التبرى من ارث القريب
- ١٠٩ لو اشتبه الوارث من غيره
- ١١١ لا خنثى مشكل
- ١١٣ يعين الخنثى بالبول
- ١١٥ اذا بال منهما جميعاً
- ١١٧ اقسام الخنثى

- ١١٩ لا خنثى مشكل
- ١٢١ الاقوال في ارث الخنثى
- ١٢٣ لو كان الخنثى زوجاً أو زوجة
- ١٢٥ ارث الخنثى بالاربعة المتناسبة
- ١٢٧ اذا كان خنثى لا يفرق ذكره عن انثاه
- ١٢٩ فى من ليس له مال للرجال ومال للنساء
- ١٣١ فروع القرعة
- ١٣٣ اذا ظهر خلاف القرعة
- ١٣٥ نقران على حقو
- ١٣٧ اذا علمنا انهما نقران
- ١٣٩ احكام اثنين على حقو
- ١٤١ لو تزاحما في الاعمال
- ١٤٣ لو توضأ أحدهما أو أحدث
- ١٤٥ لو ماتا قبل التعيين
- ١٤٧ رأس انسان وبدن غيره
- ١٤٩ اذا تفارق اثنان
- ١٥١ ميراث الغرقى
- ١٥٣ الارث تابع للواقع
- ١٥٥ يتوارثان بشروط
- ١٥٧ الحكم في كل موتين مشتبهين
- ١٥٩ لو احترق المتوارثان
- ١٦١ ارث الغرقى من صلب المال

- ١٦٣ لا يقدم الاضعف
- ١٦٥ لو كان الغرقى كفاراً
- ١٦٧ الزام الكافر بما التزم به
- ١٦٩ ميراث المجوسي
- ١٧١ ارثهم بالانساب والاسباب مطلقاً
- ١٧٣ لو تعدد زوجها
- ١٧٥ المسلم لا يرث بالسبب الفاسد
- ١٧٧ ارث المسلم بالنسب الصحيح والفاسد
- ١٧٩ ارث الحق
- ١٨١ ارث الخيار في المعاملات
- ١٨٣ لا تلزم الفائزة لو ارث الخيار
- ١٨٥ ارث الخيار في النكاح
- ١٨٧ اذا باع المالك الخيار
- ١٨٩ ارث خيار الشفعة
- ١٩١ ارث حق الاقالة
- ١٩٣ حق الحيابة
- ١٩٥ حق التأمين
- ١٩٧ حق مطالبة الوصي
- ١٩٩ حق الارتفاق
- ٢٠١ حق القصاص ونحوه
- ٢٠٣ حق مطالبة الدعوى
- ٢٠٥ حق اخراج الثلث

- ٢٠٧ الدار لمن من الاموات ؟
- ٢٠٩ حدوث التضخم والتنزل
- ٢١١ ما يهدى الى العروسين
- ٢١٣ لو كان الكل يشتغلون
- ٢١٥ لو شرط الزوج عدم ارث الزوجة
- ٢١٧ كيفية حساب الفرائض
- ٢١٩ أقسام الفرائض
- ٢٢١ أقسام الكسر
- ٢٢٣ ما ينقسم على اكثر من فريق
- ٢٢٥ النوع الثاني
- ٢٢٧ النوع الثالث
- ٢٢٩ لو كانت الفريضة قاصرة
- ٢٣١ لو كانت الفريضة زائدة
- ٢٣٣ النسب الاربعة
- ٢٣٥ الاربعة المتناسبة
- ٢٣٧ المناسخات
- ٢٣٩ أقسام المناسخات
- ٢٤١ لو عين الورثة نصيب بعضهم
- ٢٤٣ الاربعة المتناسبة
- ٢٤٥ الطريق الاول
- ٢٤٧ الطريق الثاني
- ٢٤٩ الطريقان الثالث والرابع
- ٢٥١ الارث في الاسلام

٢٥٥	الطبقة الاولى : الاء والاولاد
٢٥٧	الاب والام
٢٥٩	الام والاولاد
٢٦١	أب وام وأولاد
٢٦٣	الطبقة الثانية : الاخوة والاجداد
٢٦٥	الزوج مع الاخوة
٢٦٧	الزوج مع قسمي الاخوة
٢٦٩	الزوجة مع الاخوة
٢٧١	الاجداد
٢٧٣	الاجداد والاخوة
٢٧٧	الزوجان مع الاجداد والاخوة
٢٧٩	الزوج مع الاخوة
٢٨٠	الطبقة الثالثة : الاعمام والاخوال
٢٨١	الاعمام والعمات
٢٨٣	الاخوال والخالات
٢٨٥	الاعمام والاخوال
٢٨٧	اولاد الاعمام واولاد الاخوال

المطبوع من موسوعة الفقه

- ١ - كتاب الاجتهاد والتقليد
- ٢ - كتاب الطهارة الجزء الاول
- ٣ - كتاب الطهارة الجزء الثاني
- ٤ - كتاب الطهارة الجزء الثالث
- ٥ - كتاب الطهارة الجزء الرابع
- ٦ - كتاب الطهارة الجزء الخامس
- ٧ - كتاب الطهارة الجزء السادس
- ٨ - كتاب الطهارة الجزء السابع
- ٩ - كتاب الطهارة الجزء الثامن
- ١٠ - كتاب الطهارة الجزء التاسع

* * *

- ١١ - كتاب الصلاة الجزء الاول
- ١٢ - كتاب الصلاة الجزء الثاني
- ١٣ - كتاب الصلاة الجزء الثالث

- ١٤ - كتاب الصلاة الجزء الرابع
 ١٥ - كتاب الصلاة الجزء الخامس
 ١٦ - كتاب الصلاة الجزء السادس
 ١٧ - كتاب الصلاة الجزء السابع
 ١٨ - كتاب الصلاة الجزء الثامن

* * *

- ١٩ - كتاب الصوم الجزء الاول
 ٢٠ - كتاب الصوم الجزء الثاني
 ٢١ - كتاب الاعتكاف

- ٢٢ - كتاب الزكاة الجزء الاول
 ٢٣ - كتاب الزكاة الجزء الثاني
 ٢٤ - كتاب الزكاة الجزء الثالث
 ٢٥ - كتاب الخمس

* * *

- ٢٦ - كتاب الحج الجزء الاول
 ٢٧ - كتاب الحج الجزء الثاني
 ٢٨ - كتاب الحج الجزء الثالث
 ٢٩ - كتاب الحج الجزء الرابع
 ٣٠ - كتاب الحج الجزء الخامس
 ٣١ - كتاب الحج الجزء السادس
 ٣٢ - كتاب الحج الجزء السابع

* * *

- ٣٣ - كتاب الاجارة
 ٣٤ - كتاب المضاربة

- ٣٥ - كتاب الشركة ، المزارعة ، المساقاة
٣٦ - كتاب الضمان ، الحوالة
٣٧ - كتاب النكاح الجزء الاول
٣٨ - كتاب النكاح الجزء الثاني
٣٩ - كتاب الوصية
٤٠ - كتاب الاطعمة والاشربة
٤١ - كتاب الوقوف والصدقات ، الهبة
٤٢ - كتاب الحدود والتعزيرات
٤٣ - كتاب القصاص
٤٤ - كتاب الجهاد
٤٥ - كتاب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر
٤٦ - كتاب الحكم في الاسلام
٤٧ - كتاب حول القرآن الحكيم
٤٨ - كتاب الاقتصاد
٤٩ - كتاب القضاء الجزء الاول
٥٠ - كتاب القضاء الجزء الثاني
٥١ - كتاب الديات
٥٢ - كتاب السياسة
٥٣ - كتاب الشهادات
٥٤ - كتاب احياء الموات
٥٥ - كتاب الاجتماع
٥٦ - كتاب الصيد والذباجة
٥٧ - كتاب الاقرار

- ٥٨ - كتاب الحجر والمفلس
٥٩ - كتاب الارث الجزء الاول
٦٠ - كتاب الارث الجزء الثاني
٦١ - كتاب القرض، كتاب الرهن الجزء الاول
٦٢ - كتاب الرهن الجزء الثاني
٦٣ - كتاب الغصب

